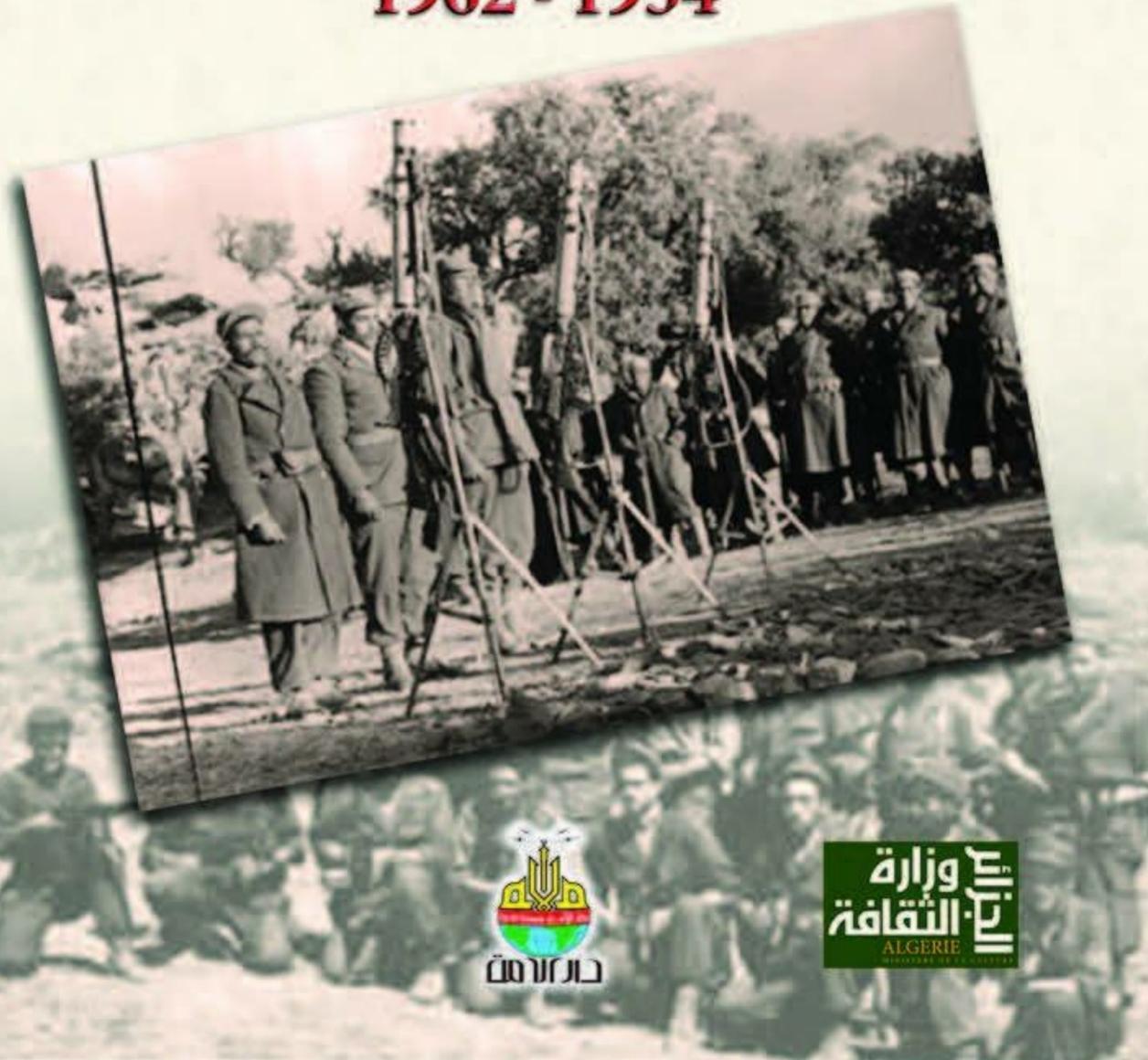


د. الطاهر جبلي



دور القاعدة الشرقية

في الثورة الجزائرية
1954 - 1962



وزارة
الثقافة
ALGERIE



دور القاعدة الشرقية
في الثورة الجزائرية 1954 - 1962

د. الطاهر جبلي

المؤلف الدكتور: الطاهر جبلي

- من مواليد 1971 بالعفرون ولاية البليدة.

- ليسانس في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1995.

- ماجستير في تاريخ الثورة التحريرية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001.

- دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2010.

- إطار، ملحق بالبحث بالمتحف الوطني للمجاهد أكتوبر 1996 إلى أوت 2001.

- أستاذ مشارك بقسم التاريخ، جامعة الجزائر للسنّة الجامعية (2000 - 2001).

- عضو اللجنة العلمية بقسم التاريخ وعلم الآثار بجامعة أبي بكر بلقايد،

تلمسان، 2001 - 2013.

- أستاذ محاضرا، بقسم التاريخ بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.



انطلاقا من الأهمية القصوى التي تمثلها البحوث التاريخية كدرع قوي في وجه ثقافة النسيان أو مدرسة التعريف والتزييف في أن واحد، فإن الكتابة التاريخية العلمية الممنهجة تمثل في هذا السياق أبرز رافد يمكنه إثراء وإنعاش مستوى المعرفة التاريخية، خاصة في موضوعات ذات ارتباط وثيق بفترات مصيرية في تاريخ الجزائر المعاصر.

وتعتبر هذه الدراسة من بين المحاولات الهادفة لتأسيس منهج ينشد الحقيقة ولا يعتمد الإقصاء في قراءة تجربة الثورة التحريرية، كما أنه لا يمارس النضال السياسي في الكتابة التاريخية ويحرص على عدم الانسياق وراء القراءة الرسمية الاحتفالية الفلكلورية والملحمية أو الاتجار بالتاريخ الوطني أو القراءة الاستعمارية المضللة والمزيفة في الجزء الأكبر منها.

وقد كان اختيار موضوع دور القاعدة الشرقية أثناء الثورة التحريرية مسيرا لسياق الجهود الرامية إلى إثراء البحث التاريخي وتوجيهه نحو مسائل ومواضيع ذات ارتباط بالتاريخ الوطني بشكل عام والثورة التحريرية بشكل خاص.

من المقدمة

انجز هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة في إطار تظاهرة

قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015



9 789961 672969

الدكتور: الطاهر جبلي



دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية (1954 - 1962)

طبع هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة

في إطار تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015



شركة دار الأمة ©

للطباعة والنشر والتوزيع

ص. ب. 109 برج الكيفان 16120 الجزائر
الهاتف / فاكس : +213.23.82.22.83 / +213.23.31.33.06
email : oummabooks@gmail.com

إيداع قانوني: 1305 - 2013

ردمك: 978-9961-67-296-9

طبعة 2015

جميع الحقوق محفوظة، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو بأية واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ (فوتوكوبي)، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى والدي طيب الله ثراه.

إلى والدي جزاها الله عني خير الجزاء

إلى زوجتي، بفضل صبرها المسؤول قاسمتني العناء.

المادي والنفسي فلها مني عظيم الشكر والتقدير والعرفان.

إلى وُلديّ عبد النور ويوسف عبد الرحمن.

إلى الأستاذين المحترمين: الدكتور جمال قنان والدكتور بن يوسف

تلمساني عرفاناً وتقديراً على كل ما قدّمه لي من مساعدات

معنوية في سبيل إنجاز هذا البحث، فلهما مني أسمى عبارات

الاحترام والتقدير.

إلى كل طلبة قسم التاريخ بجامعة تلمسان.

إلى كل الوطنيين و أصحاب القيم و المبادئ الثابتة

والأوفياء والغيورين على هذا الوطن.

إلى كل شهداء ثورتنا المباركة.

كلمة شكر و عرفان

أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى الأستاذين المحترمين
الدكتور: جمال قنان والدكتور بن يوسف تلمساني عرفانا بكل ما
قدماه لي من مساعدات معنوية في سبيل إنجاز هذا البحث ، فلهما
مني أسمى عبارات الاحترام والتقدير

المقدمة

وانطلاقاً من الأهمية القصوى التي يمثلها مستوى البحوث التاريخية كدرع قوي في وجه ثقافة النسيان أو مدرسة التعريف والتزييف في آن واحد، فإن الكتابة التاريخية العلمية المنهجية تمثل في هذا السياق أبرز رافد يمكنه إثراء وإنعاش مستوى المعرفة التاريخية، خاصة في موضوعات ذات ارتباط وثيق بالتاريخ الوطني، ناهيك إذا كان الأمر يتعلق بفترات مصيرية في تاريخ الجزائر المعاصر، وأقصد بذلك مرحلة الثورة التحريرية.

إن حجم الكتابات التاريخية الجزائرية حول الثورة التحريرية، بصورة عامة، وفيما يرتبط بموضوع القاعدة الشرقية على وجه الخصوص لا يزال ضئيلاً، إذا ما قورنت بالسيل العرم من الكتابات الفرنسية الاستعمارية، وقد نجد العزاء في ذلك بالنظر إلى فتوة وحادثة التجربة الجزائرية في الكتابات التاريخية، حول الثورة التحريرية بشكل دقيق، إذ أصبح هذا المجال خاضعاً للأدلة والتوظيف السياسي ومطية لبعض الهواة الوصليين الانتهازيين الضعفاء للبروز والأبهة وتحقيق مآرب شخصية، باستعمال كل وسائل التضليل والمداهنة والتلصص والابتزاز العلمي، وممارسة الإقصاء والتهميش، بعد أن تنكروا لماضيهم وتنصلوا عن مبادئهم وتجاوزهم الركب وضاعت بهم السبل إلى درجة الارتقاء في أحضان المدرسة الكولونيالية والجلوس على «طاولة مستديرة» مع روادها ومفكرها بدعوى الصداقة وتبادل التجارب والخبرات في مجال البحث التاريخي الأكاديمي الأمر الذي يعكس بعمق خيانتهم لعهد جيل الثورة وتجاهلهم لمبادئ الثورة التحريرية وأهداف المدرسة الوطنية الأصيلة والمتأصلة في محاربة غلاة مدرسة التاريخ الاستعماري التي تحفّت في معظمها خلف ستار الجمعيات ومراكز الدراسات والبحث الفرنسية البارزة .

وقد كان اختياري لموضوع «دور القاعدة الشرقية أثناء الثورة التحريرية (1962-1954)» مسيرا لسياق الجهود الرامية إلى إثراء البحث التاريخي وتوجيهه نحو مسائل ومواضيع ذات ارتباط بالتاريخ الوطني بشكل عام والثورة التحريرية بشكل خاص.

وتعتبر هذه الدراسة من بين المحاولات الهادفة لتأسيس منهج ينشد الحقيقة ولا يعتمد الإقصاء في قراءة تجربة الثورة التحريرية، كما أنه لا يمارس النضال السياسي في الكتابة التاريخية ويحرص على عدم الانسياق وراء القراءة الرسمية الاحتفالية الفلكلورية والملحمية أو الاتجار بالتاريخ الوطني أو القراءة الاستعمارية المضللة والمزيّفة في الجزء الأكبر منها.

وقد كان ذلك على حساب البحث الجاد الهادف إلى حماية وتوطيد مفهوم الذاكرة الجماعية الأمر الذي انجرّ عنه آفة عدم الاهتمام والاكتراث بالتاريخ الوطني في أوساط الناشئة، ويمكن اعتبار ذلك وجها من أوجه التآزم الذي عرفته الدولة الوطنية بعد الاستقلال والذي لا يزال مستمرا إلى يومنا هذا.

إن مبعث الجدل الذي لآزم حتى الآن جُلّ القضايا التاريخية الوطنية يكمن في عاملين أساسيين يتمثل الأول في: - تكالب المدرسة التاريخية الاستعمارية القائمة على المناهج الاستشراقية العدائية، هذه المدرسة التي ما انفكت تواصل الفعل الاستعماري من خلال الدراسات التاريخية المزيّفة والمعرضة بعدما سكتت فوهات البنادق والمدافع، أما العامل الثاني فيتلخص بصورة أساسية في: ضعف الذاكرة الجماعية وهشاشتها وقابليتها للاختراق بسهولة، وهو الأمر الذي جعل القنابل الموقوتة للكتابات الفرنسية المدسوسة كثيرا ما تنفجر في شكل مواقف وتفسيرات متناقضة في مسائل تاريخية مصيرية ذات أهمية بالغة في تاريخ الثورة التحريرية.

ولعل أبرز انعكاسات وتأثيرات ذلك التراكم الضخم من كتابات مؤرخي المدرسة الاستعمارية الفرنسية، إلى جانب كتابات زمرة من الساسة والقادة

العسكريين الاستعماريين على أي محاولة للباحثين الجزائريين تكمن أساسا في إلزامية التعامل التصادمي معها، لكونها في سوادها الأعظم أخذت منحى واحدا تبريريا للتواجد الكولونيالي السافر في الجزائر من جهة، وأخذت في نفس الوقت توجهها إنكاريا لشرعية القضايا الوطنية في الجزائر.

ترمي هذه الدراسة إلى توضيح أهمية دراسة تنظيم استراتيجي خلال الثورة التحريرية لازال مغمورا، نتيجة لغياب سياسة واضحة المعالم فيما يتعلق بتعميم المعرفة التاريخية، إلى جانب تركيز معظم الكتابات الجزائرية على مواضيع عامة وفق أسلوب المدرسة التاريخية التي تهتم بالوقائع على حساب النقد والتحليل.

إنما توخيت إنجازها من خلال هذا البحث هو إبراز إشكالية موضوع دور القاعدة الشرقية بصورة شاملة وموسعة خلال الثورة التحريرية 1962-1954، وتوحيد المفهوم العام والدقيق لمصطلح القاعدة الشرقية للأسباب التالية :

1) الكم اليسير من الدراسات حول القاعدة الشرقية على يد بعض المتسبين إلى الثورة التحريرية لايزال غير كاف لبناء تصور تاريخي دقيق بفعل عدم امتلاك أصحاب تلك الكتابات لأدوات الكتابة التاريخية الأكاديمية.

2) تبيان مصطلح القاعدة الشرقية، بما يشتمل عليه من إطار جغرافي وبناء تنظيمي ذي مهام ثورية متعددة، فالقاعدة الشرقية مصطلح يتجاوز في سياقه التاريخي النطاق الجغرافي لمنطقة سوق أهراس، والمناطق الشمالية والجنوبية، التي اشتملت عليها تنظيما خلال سنوات الثورة التحريرية.

3) محاولة إثراء وتعميق مستوى المعرفة التاريخية فيما يتعلق بالخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمق التاريخي والحضاري، للنطاق الجغرافي الذي شكل يوما ما عرف بالقاعدة الشرقية، لأن الرؤى الواعية للتاريخ الوطني تحتاج إلى البناء المتكامل والسليم للذاكرة الجماعية لتفادي الفهم القاصر.

4) الإمام بالدور الثوري للقاعدة الشرقية بمختلف أوجهه وكيفية احتضانها للمشروع الثوري طيلة سنوات المواجهة الضروس مع التواجد الكولونيالي الاستعماري.

5) توضيح العوامل العديدة التي تحكمت في سير العمل الثوري من نشاط عسكري، ودعم لوجيستيكي، وجهد اجتماعي في القاعدة الشرقية، وإخضاع ذلك العمل إلى التحليل والنقد بما تدعمه الوثائق المكتوبة والشهادات الحية التي لا تزال متوافرة.

6) الوقوف على طبيعة المواجهة المباشرة على التخوم الشرقية بين الثورة في القاعدة والسياسة الاستعمارية في أبرز تجلياتها الهمجية القمعية في إطار ما عرف بالخطوط المكهربة والمناطق المحرمة.

7) دحض وتفنييد الأطروحات والمزاعم وبعض الترهات الفرنسية التي تضمنتها كتابات درجت على الكتابة بنظرة ملؤها الغلو والتحيز لخدمة الأهداف الاستعمارية وإضفاء المشروعية على الفعل الاستعماري.

8) محاولة حصر وإبراز التفاعل والتكامل بين أجهزة الثورة التحريرية، وتنظيماتها السياسية والعسكرية والاجتماعية، للوقوف على طبيعة الفعل الثوري في مختلف أوجهه.

9) تحديد النتائج التي انعكست عن الأداء المتميز لتنظيم القاعدة الشرقية أثناء الثورة التحريرية باعتبارها كانت تمتلك وضعاً خاصاً.

إن حصر وجرد كل المادة العلمية التي اعتمدها في هذا البحث، لا يسعني في هذا المقام لكثرتها وتنوعها، ولكنني سأعتمد إلى التركيز على ذكر أهم المنابع التي اغترفت منها في سبيل إنجاز هذا العمل المتواضع، والتي تتمثل في ما يلي :

أ) الوثيقة المكتوبة (الأرشيف): وقد استطعت الحصول على كم لا بأس به من الوثائق ذات الارتباط الوثيق بموضوع القاعدة الشرقية، وذلك بفضل

بعض الشخصيات التاريخية والمؤسسات القائمة على تشجيع الدراسات والأبحاث التاريخية .

ب) الشهادات الحية بنوعيتها، المكتوب والشفوي، وقد تأتى لي جمعها بفضل تجاوب عدد من القيادات الثورية خلال الملتقيات والندوات التاريخية التي حرصت على متابعتها لتوظيف ما أمكنني الحصول عليه في صلب هذه الدراسة، ولعل أبرز الذين أجدني ممنونا بالشكر لهم، المرحوم المجاهد عبد الله نواورية، أحمد محساس وصالح بوشقوف وقاتال الوردى والطاهر الزبيري، ونوبلي الزين وموسى لحواسنية وصالح الباي وغيرهم.

كما حرصت على توظيف الشهادات الحية المكتوبة اعتمادا على التقارير الولائية والملتقيات والندوات التاريخية وبالعودة إلى الدوريات التي تزخر بعدد كبير من الشهادات الحية لأفراد من جيل نوفمبر، كمجلة أول نوفمبر، والجيش، والمجاهد.

وفي نفس السياق اعتمدت على الوسائل السمعية البصرية المتاحة بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد، ومركز البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، والتلفزيون الجزائري.

ج) الكتابات الجزائرية حول مواضيع ذات علاقة بالقاعدة الشرقية والأسلاك الشائكة، ومسألة اللاجئين والمناطق المحرمة، ومخطط شال، وبعض الدراسات التحليلية، حول الثورة التحريرية للدكتور جمال قنان، وكتابات إبراهيم العسكري، وعمار قليل، ويحيى بوعزيز، وعبد الحميد عوادي، وفتحي الديب.

ويجدر الذكر أن معظم هذه الكتابات لم تتناول الموضوع بصورة شاملة وموسعة، وحتى وإن كان الأمر كذلك كما هو الشأن بالنسبة لعبد الحميد عوادي، وإبراهيم العسكري، والمذكرات التي صدرت مؤخرا للرئيس الأسبق المرحوم الشاذلي بن جديد فإن كتاباتها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ترقى إلى مصاف

الكتابات التاريخية العلمية الأكاديمية لمحدودية مادتها الأولية من ناحية وعدم إلمامها بمختلف جوانب النشاط الثوري للقاعدة الشرقية خلال الثورة التحريرية وتركيزهما على الجانب التاريخاني (سرد الوقائع) كما أنها تنطلق في معظمها من مواقف شخصية هي من روايب الماضي الذي لم يتجرد من ردود فعل تحمل في متونها صراعات النخب والأجنحة خلال مرحلة الثورة التحريرية، وهو الأمر الذي دفعني إلى الاستنجد لسد الثغرات أثناء إعداد هذا البحث إلى مصدر آخر يتمثل في الكتابات الأجنبية عموما.

(د) الكتابات الفرنسية والأجنبية، لجأت إليها بفعل خلو الوثائق المكتوبة عن الثورة، والشهادات الحية والكتابات الوطنية عن بعض القضايا والمسائل ذات الأهمية فيما يتعلق بموضوع البحث، ولعل أبرز ما يميز هذه الكتابات التي اعتمدت عليها أنها اشتملت على مؤلفات للقادة الاستعماريين من ساسة وعسكريين، وصحفيين أوروبيين، أمثال: الضابط دوشان، والعقيد بيشو وإيف كوريار وبيار مونتانيو، هنري لومبير وغيرهم، كما قمت بتوظيف عدد من الدوريات الأجنبية مثل: باري ماتش، إستوريا، تريبين دو جنيف، تريبين دوسويس.

وقد قمت بفهرست الموضوع إلى مقدمة ومدخل وخمسة فصول وخاتمة، تناولت المقدمة أهمية هذه الدراسة والوقوف على خلفيات البحث في موضوع هذه الدراسة، سواء كانت الذاتية أو العلمية في آن واحد، وتعرضت في المدخل قبل الولوج في صلب هذه المحاولة إلى تناول خصوصيات منطقة سوق أهراس كإطار جغرافي لتنظيم القاعدة الشرقية السياسي العسكري، من النواحي الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية، وكانت الغاية من وراء ذلك إزاحة الملايسات التي قد تكتنف جوانب كثيرة وقضايا عديدة مرتبطة بالبحث.

لقد وقفت في الفصل الأول على ملايسات تطور الثورة في منطقة سوق أهراس خلال المرحلة الأولى (1954 - 1956) التي كانت منعرجا هاما ليس

في تاريخ المنطقة فحسب وإنما في تاريخ الجزائر جمعاء، وحاولت الإجابة في هذا الفصل على جملة من التساؤلات على شاكلة : كيف تم التحضير للثورة هناك ؟ وكيف كانت الظروف السياسية والعسكرية وتطورت إلى سنة 1956 ؟

أما الفصل الثاني الذي تتبعته فيه نشأة القاعدة الشرقية في فترة (1958 - 1956)، فقد خلصت من خلاله إلى توضيح ملابسات عديدة والإحاطة بخلفيات العلاقة التي كانت تحدد موقع القاعدة بالمحيط (الولايتين التاريخيتين الأولى والثانية) وحاولت الإجابة عن أسئلة من قبيل: ماهو الحيز الذي شغلته القاعدة الشرقية خلال انعقاد مؤتمر الصومام؟ وكيف تمت هيكلة القاعدة الشرقية؟ وماهي أبرز تنظيماتها ؟ وأي وضع رسمي أسند إليها من قبل قيادة الثورة في تونس (لجنة التنسيق والتنفيذ) ؟

وبالنسبة للفصل الثالث، فقد خصصته برؤيته للنشاط العسكري في القاعدة الشرقية بمختلف أشكاله، كالمعارك والهجمات والكمائن والاشتباكات والعمل الفدائي للوقوف على حجم الدور العسكري الذي لعبته القاعدة الشرقية في مواجهة سياسية الحصار الاستعمارية.

وانتقلت في الفصل الرابع إلى استعراض مجالات وأوجه النشاط الثوري للقاعدة الشرقية وحاولت الإحاطة بالمسائل المتعلقة بالدعم اللوجيستيكي وبأساليبه المختلفة والدور الاجتماعي للقاعدة الشرقية فيما ارتبط تاريخيا بمسألة اللاجئين على التخوم الجزائرية التونسية وقد كانت الغاية من هذا التوصل إلى الإجابة عن سؤال محوري ورئيسي يتمثل في: فيما تحدد النشاط الثوري للقاعدة الشرقية بصورة عامة؟ وما طبيعة ذلك النشاط؟ وإلى أي حد تمكنت القاعدة الشرقية من أداء ذلك الدور ؟

وفي الفصل الخامس تناولت موضوع علاقة القاعدة الشرقية بقيادة الثورة خلال الفترة الممتدة من سنة (1958-1962)، وأبرز الجوانب التي أثرت في

هذا الفصل تحددت في توضيح علاقة القاعدة بقيادة الثورة من خلال مجموعة الهيئات القيادية السياسية والعسكرية التي استحدثتها الثورة تماشيا من ظروف العمل الثوري الداخلية والخارجية، والتي انعكست بصورة متناسبة طرديا على القاعدة الشرقية كتنظيم فرعي سياسي عسكري للثورة التحريرية.

وركزت في معالجة موضوع هذا الفصل للإجابة على عدة أسئلة من قبيل: كيف كان وضع القاعدة الشرقية في ظل المتغيرات التي عرفتها قمة هرم القيادة العليا للثورة؟ وإلى أي مدى تأثرت بتجاذب القوى السياسية والعسكرية الفاعلة في المؤسسات العليا للثورة؟

وأنهت هذه الدراسة بخاتمة حاولت فيها تلخيص أهم الملامح والأدوار الإستراتيجية المتعددة التي لعبتها القاعدة الشرقية خلال الفترة (1962 - 1954)، وإبراز أهم التطورات في ذلك المسار التاريخي الوجيه زمنيا والحافل بزخم الأحداث والوقائع العظيمة التي لا تزال تعبر عنها سنوات الثورة التحريرية في الوجدان والذاكرة الجماعية للشعب الجزائري.

الدكتور: الطاهر جبلي

تلمسان في 21 ماي 2012.

المدخل

القاعدة الشرقية

(منطقة سوق أهراس) المحيط والإنسان:

- 1- الجغرافيا والتاريخ.
- 2- التركيبة الاجتماعية والإدارية.
- 3- الوضع الاقتصادي.
- 4- النشاط السياسي.

قبل الخوض في صلب هذه الدراسة، كان لزاما كشف الالتباس المحتمل لدى القارئ حول العلاقة بين الإطار الجغرافي لمنطقة سوق أهراس، وبين الإطار السياسي التنظيمي للقاعدة الشرقية خلال مرحلة تاريخية معينة، لذلك كان حري بي تبيان هذا الالتباس بالإشارة إلى أن «منطقة سوق أهراس» يمكن أن يشمل مدلول التسمية بعدا جغرافيا أو إداريا، أو إطارا لنشاط اقتصادي، أو اجتماعي وثقافي. لكن تسمية أو مصطلح "القاعدة الشرقية" لا يمكن أن يشمل إلا مدلول واحد، يتعلق بإطار تنظيمي يعكس دورا سياسيا وعسكريا، ويعبر عن نشاط ثوري محدد بالزمان والمكان. ومن خلال هذه المقارنة يتضح أن مصطلح القاعدة الشرقية الذي سيلازم صلب هذا البحث يمكنه أن يعبر بدقة عن موقع منطقة جغرافية بأقصى الشمال الشرقي للجزائر من ذلك الكل الذي اندرجت في إطاره أحداث الثورة التحريرية.

(1) الجغرافيا والتاريخ :

تقع منطقة سوق أهراس التي سوف يمكن تحديدها خلال الثورة التحريرية بتسمية «القاعدة الشرقية» بالشمال الشرقي للجزائر يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب سدراتة، وتبسة. ومن الشرق الحدود التونسية، ومن الغرب عنابة وقالة⁽¹⁾. وحسب المجاهد شويشي العيساني⁽²⁾، فإن حدود المنطقة يمكن تحديدها من باب البحر إلى السكة الحديدية، مرورا بعنابة، وبوشقوف، والنبايل، وسدراتة، والمرسط إلى جبل بوخضرة والمريج⁽³⁾.

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، سوق أهراس، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة «القاعدة الشرقية» سوق أهراس 14 - 15 فيفري 1985، ص 1.

(2) شويشي العيساني من مواليد 1915 ببوثلجة، انخرط في صفوف جيش التحرير الوطني في سنة 1955، وفي سنة 1956 عين على قيادة المنطقة الأولى للقاعدة الشرقية برتبة نقيب. انظر مجلة أول نوفمبر - نوفمبر، ديسمبر 1988، ص 44، وأيضا عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية. دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 1993، ص 68.

(3) شهادة المجاهد شويشي العيساني، لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر - ديسمبر 1988، ص 37.

وتتميز المنطقة بتضاريس مختلفة، أبرزها الجبال التي يصل ارتفاع البعض منها إلى 1400 م، وأهمها جبال القالة، وبني صالح، وبوصالح، وأولاد بشيخ، وأولاد ضياء، وأولاد مومن، وويلان، والواسطة، وسيدي أحمد، وبوعمود، وبوسسو⁽¹⁾، كما تتخللها أحراش، وهضاب، وأودية يصب جميعها في البحر الأبيض المتوسط ويمكن الإشارة إلى وادي مجردة الذي ينبع بالقرب من مدينة سوق أهراس ليتجه شرقاً نحو الأراضي التونسية، إضافة إلى وادي مفرق الذي ينبع من جبل بني صالح، ويمتد جريانه على طول 20 كلم شرق قسنطينة ولعل أهم وديان هذه المنطقة، هو وادي سيوس الذي يخترق هضبة عنابة الشرقية ويجمع عدد من الروافد المشكلة من أودية صغيرة هي: وادي شرف، ووادي بوحمدان، ووادي الزناتي، ويصب في البحر قرب عنابة⁽²⁾، كما تترامى الأحراش، والتلال على ربوعها وبالنظر إلى خريطة استغلال السطح في الجزائر، يمكن ملاحظة أن منطقة سوق أهراس يغلب عليها الطابع الغابي من ساحل الطارف إلى ضواحي سوق أهراس⁽³⁾، كما تتواجد غابات الفلين على مساحة 70 ألف هكتار بمنطقة القالة ويتجلى من خلال تباين التضاريس، أن الطبيعة قد جادت على المنطقة في فترة تاريخية حاسمة تتمثل في سنوات الثورة التحريرية الكبرى بمساحات شكلت هامش حركة ممتازاً لعناصر جيش التحرير الوطني من جهة، وشكلت أيضاً عقبة كبيرة بالنسبة للجيش الاستعماري عند محاولته بسط سيطرته على الأرض⁽⁴⁾.

أما بالنسبة للأصول التاريخية للمنطقة فيمكن الوقوف عليها عند التسميات القديمة للمدن، التي انتشرت في مختلف أرجاء المنطقة. فقد كانت سوق أهراس قرية نوميدية، عرفت في العهد الروماني «بتاغيست» (Thagaste). وهي كلمة مركبة

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، سوق أهراس، مرجع سابق، ص 2.

(2) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 170.

(3) JEAN DEPOIS, PENE RYNAL : GEOGRAPHIE DE L'AFRIQUE DE NORD- PAYOT, PARIS, 1975, P P 201 - 202.

(4) أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص ص 229 - 230.

من كلمتين فينيقيتين، تعني "بيت الكنز" وتعود خلفية التسمية إلى كونها أقيمت على أرض خصبة منبسطة، لكنها لم تعرف تسميتها المعاصرة «سوق أهراس» إلا بعد الفتح الإسلامي في القرن السابعة ميلادي. ويبدو جليا أن الاسم عربي، إلا أن الروايات تختلف حول الخلفية التاريخية، فتذهب إحداها إلى أن السوق الذي وجد بالمدينة كان يسمى (سوق الأسود) لكون تماثيل الأسود، ظلت تزين المدينة ومحلاتها وما تزال ساحة الاستقلال بوسط المدينة على هذا الحال.

أما الأسطورة الشعبية فتروي أن المدينة سميت كذلك نسبة إلى أحد الإسكافيين الذين حلوا بالمنطقة، وكان اسمه "أهراس" بينما تذهب روايات أخرى إلى أن الاسم كناية عن السوق الذي يكثر فيه الضجيج حسب ما تعبر عنه العبارة الدارجة "سوق الهراس"⁽¹⁾.

إن الأهمية التاريخية لسوق أهراس أو بالأحرى "تاغيست" (Thagaste) الرومانية تنبع من كونها عرفت مسقط رأس أحد أكبر رجال الكنيسة الكاثوليكية الأوائل، القديس أوريليوس أغسطينوس (SAINT AUGUSTIN)⁽²⁾ الذي ولد بها في 15 نوفمبر سنة 354م وقد أصبح فيما بعد أسقفا بمدينة "هيون"⁽³⁾ (عنابة حاليا)، وحسب الرحالة الألماني "هاينريش فون مالتسان"، فإن "تاغيست" لم تحظ بذكر الجغرافيين القدماء إلا من طرف أنطونين ويشير أيضا إلى أن المسافة بين عنابة وسوق أهراس تزيد قليلا عن 70 كلم⁽⁴⁾.

(1) حول الأصول التاريخية لمدينة سوق أهراس، أنظر: عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 10 وأيضا عبد العالي مزغيش مغامرة أسماء المدن الجزائرية، سوق أهراس، سوق الأسود، أسبوعية الأحداث، عدد 2 من 9 إلى 15 مارس 1999، ص 23.

(2) أحمد صفر، مدينة المغرب العربي في التاريخ، الجزء الأول دار بوسلامة، تونس 1959، ص 353.

(3) هاينرش فون مالتسان، ثلاثة سنوات في شمال غربي إفريقيا، ترجمة أبو العيد دودو، الجزء الثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 261.

(4) نفسه، ص ص 261 - 262.

وإلى جانب سوق أهراس اشتهرت في التاريخ القديم مدنا أخرى بالمنطقة أهمها "مداوروش" (MADAUROS) التي عرفت بمدارسها الدينية المسيحية الذائعة الصيت في القرن الرابع ميلادي، والتي زاول فيها القديس أغسطينوس تعليمه، وهي المدينة التي ولد فيها الكاتب الروماني الشهير أبوليوس (APULEE)⁽¹⁾، كما عرفت مدينة القالة في العصور الوسطى بمرسى الخزر والمرجان وتعتبر هذه المدينة الساحلية أقرب المراكز الجزائرية إلى التخوم التونسية⁽²⁾، إلا أن شهرتها حديثة نسبيا إذ تعود إلى الفترة المبكرة للعلاقات بين الدولة الجزائرية والمملكة الفرنسية في القرن 16م، أين شكلت القالة مركزا للشركة المرسيية التي نالت امتياز صيد المرجان بموجب معاهدات، واتفاقيات اقتصادية.

(2) التركيبة الاجتماعية والإدارية :

إن المتأمل في التركيبة الاجتماعية لمنطقة سوق أهراس في النصف الثاني من القرن 19م، يلاحظ انتشار مجموعة كبيرة من القبائل بضواحي مدينة سوق أهراس، و التي توزعت على مساحة تقدر بـ 43871 هكتار وأبرز هذه القبائل على الإطلاق الحنانشة وهي قبيلة كبيرة بلغ عدد أفرادها في سنة 1879 حوالي 9203 نسمة، إلا أن ما يجدر الإشارة إليه هو أن الإدارة الفرنسية لم تكن تنظر بعين الرضى إلى هذا التجمع القبلي المتجانس، فعمدت بموجب قرار صدر بتاريخ 25 مارس 1868 إلى تقسيم هذه القبيلة إلى ثلاثة دواوير هي : الحنانشة، وزرورية، وتيفاش⁽³⁾ وإلى الجنوب من مواطن الحنانشة فقد انتشرت قبائل أولاد خيار وأولاد مومن، وأولاد يحيى بن طالب⁽⁴⁾، أما إلى الشمال من سوق أهراس بإتجاه البحر، فقد انتشرت قبائل أولاد مسعود، وأولاد علي عشيثة، وأولاد ناصر، وشفية، وبني عمار، وأولاد دريس نوالبراهطية بالقرب من القالة⁽⁵⁾.

(1) أحمد صفر. مرجع سابق، ص ص 353-354 .

(2) أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص ص 329 - 330 .

(3) REPERTOIR ALPHABITIQUE DES TRIBUS ET DOUARS DE L'ALGERIE - ALGER, 1879 . P 79.

(4) BOYER. ALGERIE CARTE GENERALE, 1856.

(5) REPERTOIR ALPHABITIQUE , O.P.CIT, P 149.

وإذا كان التقسيم القبلي لمنطقة سوق أهراس لا يعطي صورة واضحة عن البنية الاجتماعية بصورة دقيقة لأن العديد من هذه القبائل، لم تستوطن المدن الهامة لهذه المنطقة، وحافظت على نمط الحياة الريفية لإرتباطها بالأرض والزراعة.

من هنا كان استعراض التركيبة السكانية في حواضر المنطقة أمرا ضروريا للإلمام بالتركيبة الديموغرافية الفعلية. فمدينة سوق أهراس التي تحولت من قرية فلاحية، وسوق أسبوعية إلى مدينة حديثة بعد أن استقر بها بعض الأفراد من القبائل المحيطة بها، إضافة إلى التجار التونسيين، والمزابيين، وبعض اليهود، انضم إليهم مئات من الكولون في النصف الثاني من القرن 19 م⁽¹⁾.

وهكذا فإن مدينة سوق أهراس شأنها، شأن مدينة قالمة كانت مدينة متواضعة عبارة عن موقع استيطاني زراعي، وسوق قديم لقبائل الحنانشة في النصف الأول من القرن 19 م⁽²⁾، عرفت فيما بعد تحولا كبيرا، عندما أصبحت منطقة إدارية بلغ عدد سكانها 42 ألف في أواخر القرن 19 م ثم قفز العدد سنة 1928 م إلى حوالي 50 ألف نسمة بعدما اكتسبت وضعاً إدارياً يتمثل في نظام البلديات المختلطة⁽³⁾.

ففي ظل هذا النظام بلغت مساحة سوق أهراس 192745 هكتار، وبلغ عدد السكان الجزائريين 48299 نسمة. أما عدد الأوروبيين فقدناهم 650 نسمة وقسمت البلدية المختلطة لسوق أهراس إلى 12 دوارا، يخضع كل دوار لإشراف جماعة محلية وأشرف على إدارة هذه البلدية أربعة مساعدين، ومستشارين فرنسيين⁽⁴⁾.

وفيما يتعلق بالاستيطان الأروبي في منطقة سوق أهراس يذكر أنه تنامي في الثلاثينات من القرن الحالي، إثر ازدهار زراعة الكروم واستغلال المناجم حتى بلغ عدد الأوروبيين حوالي 6092 نسمة. الأمر الذي أدى إلى انتشار البيوت الفرنسية بالمدينة والعديد من المنشآت القاعدية⁽⁵⁾.

(1) أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 263.

(2)) JEAN DEPOIS , RENE RAYNAL , OP. CIT , P 172.

(3)) MAXIME CHAMP . LA COMMUNE MIXTE DALGERIE. ALGER 1928. P 304 - 305.

(4)) MAXIME CHAMP, OP.CIT, P 304 - 305 .

(5) أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 220 - 221.

وإلى جانب مدينة سوق أهراس شهدت القالة الساحلية تطورا بدورها عندما اكتسبت وضع البلدية المختلطة، كجزء من دائرة عنابة بمقاطعة قسنطينة حيث امتدت على مساحة تقدر بـ 162 ألف هكتار، وبلغ عدد السكان الجزائريين بها حوالي 30 ألف نسمة ويلاحظ أن الحضور الفرنسي الاستعماري بمدينة القالة في سنة 1928 م كان قويا، مقارنة بمدينة سوق أهراس. إذ بلغ عدد المعمرين 1057 نسمة معظمهم من أصول إيطالية ومالطية وبلغ عدد المشرفين الفرنسيين على إدارة البلدية المختلطة 20 فرنسيا من مستشارين، ومساعدين وقسمت البلدية المختلطة للقالة إلى 14 دوارا خاضعا لإشراف جماعة محلية⁽¹⁾.

ويمكن القول عند هذا العرض، أن التواجد الكولونيالي الفرنسي بالجزائر عموما وبهذه المنطقة على الخصوص قد أحدث تغييرا كبيرا في خريطة المدن. ذلك أن الجزائر قبل الاحتلال كان بها عدد المدن أقل بالمقارنة مع تونس، والمغرب لكن عملية الاحتلال أفرزت تشكيلة جديدة من المدن لأسباب مختلفة اقتصادية، وإدارية، وعسكرية، فهناك مدن تم إنشاؤها ومدن أخرى بعثت من جديد على أنقاض مدن عريقة⁽²⁾.

(1) MAXIME CHAMP, OP.CIT, P 303.

(2) JEAN DEPOS – RENE RAYNAL, OP.CIT, P 63

3) الوضع الاقتصادي :

بالموازاة مع التغير الكبير الذي شهدته خريطة المدن بمنطقة سوق أهراس عرف الوضع الاقتصادي تحولات بالغة الأهمية، إذ تمخض عن قدوم آلاف المستوطنين الفرنسيين وقبلهم جحافل الجيوش الغازية وضعا جديدا أنتج أنشطة اقتصادية واجتماعية مغايرة للتي حافظت عليها المنطقة لفترة زمنية طويلة.

فقد ظلت قبائل الحنانشة تحافظ على تربية الماشية والعيش في الخيام حتى سنة 1848 ولم تتجاوز ممارسة الزراعة، الأحرار والتلال المنتشرة في المنطقة واشتهرت هذه القبائل بتربية سلالة محلية من الشياه المسماة "القالمية"، كما زاولت العديد من القبائل زراعة القمح والحبوب الجافة وأولت عناية لأشجار التين والزيتون التي لم تكن بحاجة إلى الري، لكن هذه الموارد المتنوعة لم تكن كافية للسكان المحليين لأن النشاط الزراعي لهم اعترضته صعوبات جمة أبرزها تفتت الملكية (كثرة الملكيات الصغيرة)، إضافة إلى العدد الضخم للسكان⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد يشير أحد المؤرخين الجزائريين إلى أن سهل عنابة كان غنيا بالثروات الزراعية وكثرة الإنتاج إلا أن الحصاد كان غير منتظم من سنة لأخرى، الأمر الذي يدفع إلى الحاجة عند تناقص كميات الأمطار المتساقطة⁽²⁾، وهذا ما دفع السكان المحليين إلى البحث عن موارد أخرى بالعمل في غابات الفلين⁽³⁾.

إن هذه الحالة الاقتصادية جعلت السكان في السنوات العصيبة ينجون بعيشة ضنكى فقد وصفهم أحد المؤرخين الفرنسيين «بأن أجسادهم مهلهلة لا يبحثون سوى على عمل مؤقت مقابل قطعة من الخبز أو كيلوغرام من العنب كأجر يومي ... ويتجمعون في أحياء بائسة حول مدن كسوق أهراس

(1) JEAN DEPOIS - RENE RAYNAL , OP.CIT, P 170.

(2) أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث «بداية الاحتلال»، ط 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص 152

(3) JEAN DEPOIS - RENE RAYNAL, OP.CIT, P 271.

وعين البيضاء وباتنة، لا يتجاوز غذاؤهم حبات من التين الشوكي وجذور النباتات⁽¹⁾، وفي سنوات اليسر يتناولون كسرة شعير أو كسكسيًا رماديًا (من دقيق الشعير) وحليًا وزيت الزيتون⁽²⁾ .

وإذا كانت وضعية الجزائريين على هذه الحال فإن الجانب الفرنسي من خلال تواجد الكولون، عرف تطورا كبيرا، إذ استطاع الاستيطان الزراعي تغيير المناطق الشرقية الواقعة شرق وادي سيوس بجنوب عنابة ونتج عن بداية الإستيطان الرسمي إنشاء مدن قبل سنة 1870 وتم استغلال مساحات شاسعة، بموجب الاستيطان الحر في مجال زراعة الكروم التي أصبحت مزارعها تغطي مساحة 9000 هكتار وحظيت بعناية فائقة من معمرين فرنسيين وإيطاليين⁽³⁾ .

وفي فترة ما بين الحربين (1919 - 1939) ازدهرت زراعات أخرى مثل حقول البرتقال في مساحة تجاوزت 2300 هكتار إضافة إلى الإهتمام بزراعة الطماطم، التبغ والقطن، وتركت بقيت الأراضي الغير خصبة لتربية الماشية ويمكن القول أن الملكيات الزراعية بمنطقة سوق أهراس من جنوب هضبة عنابة إلى سواحل القالة تكاد تنحصر في زراعة الكروم بشكل رئيسي إلى جانب زراعة الحمضيات⁽⁴⁾، كما حظيت زراعة الحبوب في هضبة عنابة بأهمية خاصة فقد بلغ عدد المخازن في سوق أهراس سنة 1922 - 32 مخزن بطاقة استيعابية تقدر بـ 25 ألف طن⁽⁵⁾ .

(1) الإشارة هنا إلى جذور النباتات التي تعرف في اللغة الدارجة بالتالغودة كانت تطحن بعد تجفيفها في سنوات القحط لتأكل كدقيق، لكن الملفت للنظر والغريب في نفس الوقت أن هذه الجذور سامة علميا وتحدث اضطرابات هضمية عند تناولها بكميات كبيرة بسبب الجوع الشديد، هذا ما يعبر بصورة بالغة عن الأوضاع المزرية التي كان يعيشها الجزائريون في الأرياف أثناء الاستعمار

(2) HENRI ALLEG. LA GUERRE D'ALGERIE - T 1 . TEMPS ACTUEL , PARIS, 1981. P 131 .

(3) إن اهتمام المعمرين بزراعة الكروم في منطقة سوق أهراس، يعود إلى أنها تنتج خمر الجبل ذات التركيز المرتفع، وهي النوع الرفيع من بين أنواع الخمور الثلاثة في الجزائر. أنظر :

GOUVERNEMENT GENERAL DE L'ALGERIE. L'ALGERIE ECONOMIQUE. OFFICE ALGERIN-NE D'ACTION. (SANS DATE), P 5.

(4) JEAN DEPOIS , RENE RAYNAL, OPCIT, P 69.

(5) ANNUAIRE STATISTIQUE DE L'ALGERIE, GOUVERNEUR GENERAL DALGERIE, ANNE.1935, p 309

كما أولى المعمرون الفرنسيون أهمية بالغة للغابات التي نجد 62٪ من مساحتها في الجزائر خاضعة مباشرة للسلطة الاستعمارية من بلاد القبائل إلى القل، وسكيكدة، وعنابة، وسوق أهراس ومرد ذلك إلى أن تلك الغابات كانت تحظى بأهمية إقتصادية لتوفرها على الفلين الذي كان يستطيع منافسة أجود الأنواع، الإسبانية والبرتغالية في السوق العالمية وكان الزبائن الرئيسيون هم الأمريكيون⁽¹⁾، ولتوضيح الأهمية الاقتصادية في الجانب الزراعي بمنطقة سوق أهراس بالنسبة للمعمرين الفرنسيين، تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 1928 بلغ عدد الجمعيات الزراعية 15 جمعية⁽²⁾.

وبعيدا عن الزراعة تفتن الفرنسيون إلى ما كانت تزخر به أعماق الجزائر من ثروات معدنية منذ أواخر القرن 19م، لكن عمليات الاستنزاف المنجمي تأخرت نسبيا بسبب المواصلات، الأمر الذي جعل الحكومة العامة للجزائر تسعى إلى الحصول على قروض لتمويل نفقات السكك الحديدية في أقصى الشرق الجزائري، ولتحقيق هذا الهدف شرع في شق الطرق الريفية والسكك الحديدية بين تبسة وعنابة وبين قسنطينة وتونس، وكانا هذان الخطان يتقاطعان بمدينة سوق أهراس التي أنشأت بها ورشات للسكة الحديدية ومصنع للأنايب والمربعات الأسمتية التي تستعمل في بناء الجسور⁽³⁾.

لقد كانت الإدارة الكولونيلية تسعى من خلال التهيئة القاعدية إلى توفير الظروف الملائمة والإمكانيات الكافية للشروع في عملية الاستنزاف المنجمي نظرا للثروات الباطنية الضخمة التي كان يكتنزها باطن الأرض في الجزائر خاصة في المناطق الشرقية، ورغم كون لسان حال الدعاية الفرنسية كان يقول « افتحوا أعينكم وانظروا إلى ما أنجزناه وانظروا إلى الطرق والسكك الحديدية، وإلى

(1) GOUVERNEUR GENERAL DE L'ALGERIE, OP.CIT, P 25.

(2) ANNUAIRE STATISTIQUE DE L'ALGERIE, OP.CIT, P 310.

(3) JEAN DEPOIS , RENE RAYNAL, OPCIT, P 172.

السدود والموانئ»، لقد كانت الخطابات الرسمية تركز على الإنجازات لكنها كانت تتناسى توضيحا هاما ومحوري يتمثل في أن الإنجازات كانت تهدف إلى تحقيق المصالح الكولونيالية، فسكك الحديد والطرق التي تخترق (المناطق العميقة النائية) إلى الكوييف للبحث عن الفوسفات وإلى الونزة من أجل الحديد وهلم جرا... لم تكن سوى تعبير عن التواجد الفرنسي في تلك المناطق وبغرض تحقيق غايات إستراتيجية واقتصادية⁽¹⁾.

تأخرت عملية استغلال العديد من المناجم بمنطقة سوق أهراس إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، رغم توقّر الإدارة الاستعمارية على جميع المعلومات والدراسات الجيوفيزيائية للسطح في الجزائر ويعود السبب في ذلك إلى عدم توفر شبكة المواصلات الرئيسية بالنسبة لعملية الاستغلال المنجمي، ونقصد هنا السكك الحديدية بصورة خاصة وهو الأمر الذي أدى بالحكومة العامة في الجزائر سنة 1916 إلى الاقتراض من فرنسا لإنجاز سكة حديدية لنقل المعادن في أقصى الشرق الجزائري وبعد حصولها على قرض بقيمة 20 مليون فرنك، استطاعت شركة الونزة إنشاء خط إضافي لربط المناجم بسوق أهراس وتبسة وتم الانتهاء من إنجاز الخط سنة 1920 بعد أن شجع البرلمان الفرنسي عملية الاستثمار.

والجدير بالذكر أن الحاكم العام "جونار" JONNART بدأ يفكر منذ سنة 1919 في إنشاء مجموعة من الأفران العالية في عنابة، لكن إفلاس مؤسسة بوخضرة ألغى ذلك المشروع وتم التركيز على إنجاز سكة حديدية بين الونزة وعنابة مرورا بسوق أهراس لتفادي اللجوء إلى نقل الفوسفات عن طريق ميناء بنزرت⁽²⁾.

إن مخطط الاستغلال المنجمي الذي كان بحوزة الحكومة العامة يعتبر في جوهره صورة معبرة بقوة عن إحدى أكبر العمليات الاستنزافية الكولونيالية، لكونه اعتمد عند تجسيده على أرض الواقع، وسائل ضخمة وأحدث تغيرات

(1) HENRI ALLEG. OP.CIT. P 139.

(2) GILBERT MEYNIER, L'ALGERIE REVELLE, DROZ, GENEVE, PARIS 1981 . P 339.

جوهريّة بمنطقة سوق أهراس خصوصا، وفي الشرق الجزائري عموما، ولتوضيح الصورة بجلاء كان لابد من استعراض جملة من المعطيات التاريخية في هذا السياق فيما يخص الخامات المعدنية المستنزفة ومناطق انتشارها والكميات الضخمة من المعادن التي شحنت في الموانئ الشرقية، خاصة ميناء عنابة وأيضا الإشارة إلى اليد العاملة التي سخرت لهذه الغاية.

تنتشر المناجم في المناطق الشرقية للجزائر في جبال الوزنة وبوخضرة والكويّف وتتنوع الثروات المعدنية لتشغل خامات الحديد والرصاص والزنك والفوسفات والزلبوق واستدعى استغلال مجمل هذه الثروات توفر شبكة من الطرق والسكك الحديدية لدى شركة قالم، وعنابة التي تتوفر على 436 كلم من السكك الحديدية في شكل خطوط رئيسية أهمها الخروب - بوشقوق، وقالم - بوشقوق، وبوشقوق - عنابة، وبوشقوق - سوق أهراس - غار الدماء، وسوق أهراس - تبسة⁽¹⁾.

وفي سياق مشروع استغلال المناجم شرع الفرنسيون في استخراج الفوسفات من جبل الكويّف شمال شرق تبسة سنة 1894 م من طرف شركة فوسفات قسنطينة⁽²⁾، ثم امتد استغلال الفوسفات إلى جبل العنق جنوب تبسة، لكن بصورة محتشمة.

وبعد الحرب العالمية الأولى تم التركيز على استخراج الحديد من مناجم الوزنة وجبال بوخضرة، إذ شكلت كمية إنتاج الحديد بهاتين المنطقتين بين سنتي (1929 - 1921) نسبة 85٪ من إنتاج الحديد في الجزائر وقد بلغت كمية الإنتاج المعدني من الحديد لمنجم الوزنة الذي كانت تشرف عليه شركة الوزنة منذ سنة 1913 بمساهمة الحكومة العامة في رأسمال هذه الشركة بنسبة 27,7٪ ونسبة فائدة بعد الإنتاج تقدر بـ 50٪، بلغت تلك الكمية سنة 1928، 765 ألف طن⁽³⁾، ويبي

(1) IBID, P 156.

(2) JEAN DEPOIS , RENE RAYNAL , OPCIT , P 183.

أنظر أيضا: عبد الرحمن رزاق، تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون تاريخ النشر، ص 54
(3) عبد الرحمن رزاق، مرجع سابق، ص 53.

منجم الوزنة في الأهمية منجم بوخضرة من حيث الإنتاج وللإشارة فإن عدد مناجم الحديد بلغ غداة الحرب العالمية الثانية 30 منجماً⁽¹⁾.

ويعود الاهتمام الفرنسي بمناجم الوزنة وبوخضرة إلى كون الحديد الجزائري يعتبر من أحسن أنواع الحديد في العالم بفضل مقاومته، ودرجة توفر المعدن في الخام المرتفعة التي تفوق 50٪، وإلى جانب الفوسفات والحديد تم الشروع في استغلال الرصاص في مناجم مسلوثة غرب جبل الوزنة وفي حمم النبائل وسكامودي، وقد كانت هذه الصناعة المنجمية تشغل 4000 عامل في العشرينيات⁽²⁾، وتعتبر شركة المناجم قرب قرن الحلفاية أهم الشركات المنتجة للرصاص إلى جانب مجلس إدارة مناجم الواسطة ومسلوثة⁽³⁾.

إنما يمكن قوله فيما يتعلق بتطور عملية الاستنزاف المنجمي في الجزائر باعتباره المؤشر الرئيسي لتطور صادرات المعادن نحو الخارج في الفترة ما بين الحربين⁽⁴⁾، هو أن ذلك التطور كان يتأثر بعاملين رئيسيين، العامل الأول داخلي، ينحصر أساساً في عدم وجود صناعة محلية تقوم باستقبال وتصنيع المواد الأولية المعدنية. والعامل الثاني خارجي يتمثل في الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي أصابت الأسواق الرأسمالية العالمية وأشهرها على الإطلاق أزمة الاثنين الأسود ببول ستريت سنة 1929.

(1) نفسه، ص 51، ويشير حسن دردور إلى أن احتياطي الثروة المعدنية في منطقة سوق أهراس وتبسة كان يبلغ حوالي 150 مليون طن من الخامات، الأمر الذي جعله يشكل مملكة معدنية باطنية. أنظر:

HSEN DERDOUR ANNABA, TOME II, SNED, ALGER, 1983, P 453.

(2) JEAN DEPOIS, RENE RAYNAL, OP.CIT, P 29.

(3) عبد الرحمن رزاق، مرجع سابق، ص 56.

(4) ما يؤكد ذلك هو كون الصناعة المنجمية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية اعتمدت على كميات ضخمة من الخامات المتنوعة، 5,2 مليون طن من الحديد، 008 ألف طن من الفوسفات، 03 ألف طن من الرصاص، أي بإجمال 5,3 مليون طن. أنظر:

H'SEN DERDOUR, OP.CIT, P 456.

لكن تجدر الإشارة من زاوية أخرى إلى أن وتيرة الاستنزاف المنجمي تسارعت من جديد مع مطلع الخمسينات ويتيح الإطلاع على تقرير الوضعية العامة للحكومة العامة في الجزائر الوقوف على مدى الاستنزاف الذي كانت تقوم به فرنسا من استخراج الحديد والفوسفات بجمال الوزرة والكويف، إذ تم إنتاج أكثر من 680 ألف طن من الفوسفات سنة 1952⁽¹⁾، و750 ألف طن من الحديد، ويشير تقرير الحكومة العامة أيضا حول الوضعية الاقتصادية إلى أن إنتاج الفوسفات تجاوز 700 ألف طن بجبل الكويف⁽²⁾.

ومن الملفت للنظر أيضا أن الإدارة الفرنسية لم تكن تفوت أدنى فرصة للاستفادة من الدراسات العلمية بهدف توظيفها في صلب المشاريع الاقتصادية الرائجة آنذاك وخصوصا الصناعات المنجمية، ففي هذا السياق عقد في الجزائر، المؤتمر الدولي التاسع عشر للجيولوجيا من (8 إلى 15 سبتمبر 1952) وعرض فيه الخبراء الجيولوجيون الفرنسيون أهم المناطق الغنية بالثروات الباطنية، وكان على رأس قائمة تلك المناطق الوزرة، بوخضرة، الكويف، وجبل العنق⁽³⁾.

بموازاة مع تطور الصناعة المنجمية شهدت اليد العاملة في المناجم والسكك الحديدية تناميا مطردا وقد أدى تطور اليد العاملة إلى ظهور أولى التشكيلات والتنظيمات النقابية في الجزائر سنة 1895، وقد حملت أول مجموعة اشتراكية تسمية «البروليتاري» في الجزائر العاصمة سنة 1900، كما شاركت القائمة الإشتراكية الأولى في الانتخابات المحلية في وهران سنة 1904 وفي نفس السنة أنشأ المعلم "فيولون" (GUILLON) في سوق أهراس تنظيمًا يدعى "الفجر الاجتماعي" (L'AUREOLE SOCIALE) وهو في الأصل مجموعة مختصة للتربية الشعبية تنتمي إلى تنظيم عالمي مقره في أمستردام الهولندية، كان يهدف إلى

(1) GOUVERNEMENT GENERAL DE L'ALGERIE, EXPOSE DE LA SITUATION GENERAL DE L'ALGERIE EN 1952, IMPRIMERIE OFFICIELLE , ALGER, 1954, P P 351 - 352.

(2) GOUVERNEMENT GENERAL DE L'ALGERIE, L'ALGERIE ECONOMIQUE , OP.CIT, P 29.

(3) GOUVERNEMENT GENERAL DE L'ALGERIE, EXPOSE DE LA SITUATION, OP.CIT,P P 359 - 360.

توحيد المجموعات العمالية في العالم والملاحظ أن هذه الفكرة كانت شعار أول بيان شيوعي في التاريخ سنة 1848، وقد شهدت سنة 1907 أول إضراب هام في محور عنابة قلما بين عمال السكك الحديدية⁽¹⁾، ورغم كون مجموع عمال قطاع المناجم في الجزائر، قد ناهز 11 ألف عامل في سنة 1939 إلا أن الحركة النقابية في الجزائر لم تسجل سوى انتصارات محتشمة، ويعود السبب في ذلك إلى جملة من المعطيات أهمها أن الأغلبية الساحقة من اليد العاملة في الجزائر ظلت مشكلة من الفلاحين، كما أن المجتمع الهجين آنذاك في الجزائر ظل إقطاعيا بفعل سيطرة الكولون والسياسة الفرنسية التي حرصت على عدم الإرتقاء بالجزائر إلى مستعمرة صناعية وبالنظر إلى إحصائيات 1952، الخاصة بالبطالة، يلاحظ أن مقاطعة قسنطينة التي كانت تضم منطقة سوق أهراس في أقصى الشرق رغم كونها كانت نقطة إرتكاز محورية للصناعة المنجمية، إلا أنها ظلت أكثر المقاطعات معاناة من البطالة، إذ بلغ عدد البطالين بها أكثر من 110 آلاف بطال، مقارنة بمقاطعة الجزائر 38 ألف بطال، ووهران 25 ألف بطال⁽²⁾.

(4) النشاط السياسي:

لا تشير المصادر التاريخية المتاحة بجلاء إلى النشاط السياسي بمنطقة سوق أهراس في الربع الأول من القرن 20م، إذ تكاد تقتصر على ذكر إشارات لنشاط واسع لمجموعة من «العصابات» المعادية للتواجد الفرنسي ورغم كون دور هذه العصابات (الثوار)، كان خلال الحرب العالمية الأولى يكاد ينتشر في مجمل المناطق الشمالية في الجزائر من وهران إلى عنابة، إلى مشارف الصحراء ببسكرة، إلا أن ما يعيننا في هذه الدراسة هو التركيز على نشاط مجموعة من هذه العصابات في منطقة الشمال الشرقي للجزائر التي هي موضوع البحث.

(1) GILBERT MEYNIER, OP.CIT, P 188.

(2) GOUVERNEMENT GENERAL, EXPOSE DE LA SITUATION, OP.CIT, P 800.

في هذا الصدد يشير حسن دردور إلى أن الكثير من الجزائريين عرفوا بنزعتهم الثورية التمردية اتجاه التواجد الفرنسي ولعل أشهرهم في هذه المنطقة أحمد الروغي الذي استطاع منذ سنة 1910 إحداث توتر كبير بدعم مجموعة من أنصاره الذين امتهنوا تحت إمرته قطع الطريق في مناطق عنابة، القالة، سوق أهراس، بوحجار، كما استطاعوا مهاجمة قطار للمسافرين بين عنابة وسوق أهراس في المنطقة الواقعة بين عين العفرا والمشروحة وخلال سنتي 1913 - 1914 استفاد الثائر أحمد الروغي بدعم من قبيلة وشطاطة وقد شكلت مدينتي سوق أهراس وعنابة معقلين أساسيين لنشاطه الذي امتد إلى سنة 1916⁽¹⁾.

لكن المنعرج الحاسم لهذه الحركة كان سنة 1915 بفرار العديد من الجزائريين من الجيش الفرنسي والمساجين من عنابة والتحاقهم بكتائب الروغي الذي حاول الاستعانة بهم من أجل فرض سيطرته على المناطق الجبلية الواقعة بين سكيكدة، وقالة، وسوق أهراس، والقالة⁽²⁾، ويذكر المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله ما يوافق هذا السرد حيث يرى أن: «سنة 1915 شهدت نشاطات واسعة لحرب العصابات ضد فرنسا، ذلك أن أكثر الفارين من الجيش الفرنسي قد أعطى معنى جديدا لهذه النشاطات...، وكان الثوار المسلحين بعنابة يعملون بفعالية على طول جبهة تمتد من تبسة إلى بجاية ضد المراكز العسكرية الفرنسية، وخطوط المواصلات وينشرون الرعب في سوق أهراس والساقية وغيرها»، ويشير أيضا إلى أنه: «بناء على قول "ديبوا" DEPOIS الذي كان قد درس هذه الفترة بتوسع، فإن الثوار كانوا مؤيدين "بتآمر ورضا" القرويين بالإضافة إلى بعض الأعيان»⁽³⁾.

وما تجدر الإشارة إليه هنا أنه لا مناص من الاعتراف بأن الدراسات التاريخية الجزائرية المعاصرة لا تزال لم تف بعد بتسليط الضوء الكافي على النشاط الضخم

(1) H'SEN DERDOUR. OP.CIT. P P 336 - 338.

(2) IBID. P 438.

(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900 - 1930)، الجزء الثاني، الطبعة الثانية الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1983، ص 226.

لأفراد أو مجموعات صغيرة من الثوار الذين لازموا حمل السلاح في وجه الاستعمار الفرنسي والذين تصفهم الكتابات التاريخية الاستعمارية والأدبيات السياسية الكولونيالية بقطاع الطرق والعصابات، ومهما يكن فإن افتقاد أولئك الثوار للرؤية السياسية الواضحة قبل ظهور الحركة الوطنية الجزائرية في صورتها المنتظمة لا يعفي الباحثين من التنقيب في هذا الجانب طالما لا تزال الذاكرة الجماعية الجزائرية من خلال الأدب الشعبي تحتفظ بملاحم أحمد الروغي وأحمد أوامري وعلي بن زلماط وغيرهم ...

وإذا كان البعد السياسي لا يزال غير واضح بالنسبة لنشاط مجموعة الثورة فإن أولى النشاطات التي اتسمت بطابع سياسي محتشم في المنطقة تعود إلى احتفالات الفاتح ماي سنة 1920 الذي تزامن مع إضراب عام في أهم المدن الجزائرية، دعت إليه الأوساط الشيوعية في باريس وظهر ذلك جليا في الجزائر العاصمة التي شارك فيها ما بين 1200 إلى 1500 شخص في استعراض صاحب تميز بإنشاد نشيد الحركة الشيوعية وقد أخذت هذه المظاهرات والاستعراضات في سوق أهراس شكلا عنيفا إثر تدخل قوات الدرك والشرطة الاستعمارية⁽¹⁾.

وباستثناء هذه الإشارة لا تذكر المصادر التاريخية تطور النشاط السياسي في منطقة سوق أهراس خلال العشرينيات التي تمخضت عن ميلاد أول حزب سياسي جزائري ونعني بذلك نجم شمال إفريقيا سنة 1926، كما لم تتناول هذه المصادر مدى تجاوب المنطقة سياسيا مع حركة الأمير خالد في مطلع العشرينيات⁽²⁾.

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1992، ص. ص 331 - 332.

(2) الأمير خالد (1936 - 1875) درس في معهد لويس لوجران الشهير، ثم في الكلية العسكرية بسان سير، لم يكن من الذين يركنون للهزيمة، ويقبلون بها، فكثيرا ما كان يردد في وجه المستعمرين «أنا عربي وأريد أن أبقى عربيا». بدأت مشاكله مع الإدارة الفرنسية سنة 1913 حيث قرر الدخول في معترك الحياة السياسية، ومساندة برنامج «الجزائر الفتاة» (الشبان الجزائريون)، انتخب مستشارا بلديا، ثم مستشارا عاما، اعتزل الحياة السياسية سنة 1923، ثم استعاد نشاطه السياسي سنة 1924 وانتهى دوره بظهور نجم شمال إفريقيا 1926، أنظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المحاسن، ترجمة نجيب عياد - صالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر 1994، ص ص 176 - 175.

وفي مطلع الثلاثينيات أصبح بالإمكان الوقوف على بعض النشاطات السياسية وتتبع حركة حثيثة تزعمها اتجاهان سياسيان في الحركة الوطنية هما تيار النخبة والتيار الإصلاحية بالنسبة للتيار الأول وقد برز نشاطه في المنطقة الشرقية للجزائر على يد الدكتور ابن جلول الذي يعتبر من بين السياسيين المحترفين في تلك الفترة باعتباره عضوا في فرع الحزب الاشتراكي في قسنطينة وقد بدأ نشاطه عام 1931 بتأسيس هيئة سميت «إتحادية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين» التي كانت تتألف من النواب الذين فازوا في إنتخابات الهيئات والمجالس المالية والذين كانوا يؤمنون بأفكار فرحات عباس التي كان ينشرها في مجلة التقدم، ويذكر يحي بوعزيز أن هذه الاتحادية لم تكن سوى نسخة جديدة للهيئة السابقة التي تألفت بعد الحرب العالمية الأولى⁽¹⁾.

ومن جهته يذكر السيد فرحات عباس أن ابن جلول دخل المسرح السياسي بصورة حاسمة سنة 1933 كرئيس لكتلة النواب في مقاطعة قسنطينة⁽²⁾، وشارك ضمن وفد النواب في زيارة إلى باريس في 17 جوان 1933 وقد حظي ذلك الوفد بتظاهرة وداع عند ميناء الجزائر⁽³⁾، وخلال سنة 1934 جرت إنتخابات المستشارين العامين أحرزت فيها كتلة النواب على الأغلبية ومن بين الأسماء التي ظهرت خلال ذلك فرحات عباس في سطيف، الدكتور سعدان في بسكرة، وقهرية الزين في سوق أهراس والدكتور الأخضر في قالمة وبن عبود في عين البيضاء وبوصوف في ميلة⁽⁴⁾، وقد وضعت هذه الهيئة برنامجا للعمل تلخص في مجمله في السعي لتحقيق إدماج تدريجي للنخبة المثقفة من الجزائريين في الحياة الفرنسية⁽⁵⁾.

(1) يحي بوعزيز: الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1948 - 1912 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991، ص 47.

(2) أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ط 4، ص 47 - 48.

(3) عبد الرحمن بن العقون، الكفاح القومي والسياسي (1936 - 1920)، ج 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 383.

(4) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ط 4، ص 68 - 67، أنظر أيضا: يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 47.

(5) يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 47.

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن دور وتأثير المنتخبين (تيار النخبة عموما) كان خلال الثلاثينيات بارزا وحاسما عندما يتعلق الأمر بالحركة السياسية بين تيارات الحركة الوطنية وتفاعلها مع الإدارة الاستعمارية وبرامجها ومشاريعها الكولونيالية وهذا يعني أن هذا التيار لم يصادف تجاوبا شعبيا لعزلته عن الواقع الاجتماعي والسياسي «المجتمع الأهلي» وفي المقابل شكل التيار الإصلاحي الذي تزعمته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتيار الاستقلالي الذي مثله نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري الذي يعتبر امتدادا له، شكلا التياران الأكثر تعبيرا عن طموحات وآمال الشعب الجزائري وجسد بالفعل مرحلة متميزة من عملية النزوع نحو الانفصال والتباين التام مع الطروحات الإدماجية الاستعمارية التي وجدت لها صدى في أوساط النخبة إلى درجة إيمانها بنكران الذات⁽¹⁾، وفي هذا السياق عمل التيار الإصلاحي على تفعيل النشاط الاجتماعي والثقافي في أوساط الجماهير في العديد من الحواضر الجزائرية وتصدى للدفاع عن اللغة والانتماء العربيين الإسلاميين، الأمر الذي أدى بهذا التيار إلى الانخراط والخوض في السياسة عندما تبنى موقفا رافضا للتجنيس والاندماج⁽²⁾.

ودون الاستطراد في هذا الجانب من الأولى تسليط الضوء على النشاط الإصلاحي في شقه الثقافي والاجتماعي الذي سوف يشكل في فترات لاحقة رافدا من الروافد الهامة للعمل السياسي في الأوساط الشعبية، فقد انخرط

(1) جمال قنان : دراسات في المقاومة والاستعمار، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1998، ص 112.

وأنظر كذلك : جمال قنان، جذور ثورة نوفمبر 1954، مجلة الذاكرة، عدد 5، المتحف الوطني للمجاهد، أوت 1998، ص 20 - 22.

(2) MAHFOUD KADDACHE, HISTOIRE DE NATIONALISEME ALGERIEN. T 1 . 2 ed . ENAL. ALGER 1993. P 335.

حول هذه المسألة : أنظر كذلك : تركي رابح عمامرة، مجلة الشهاب للشيخ عبد الحميد بن باديس لسان الإسلام والعروبة والوطنية (1925 - 1939) دورها في نهضة الجزائر الحديثة، مجلة الذاكرة، عدد 5، المتحف الوطني للمجاهد، أوت 1998، ص 87 - 122.

الشباب في أفواج الكشافة الإسلامية التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ منتصف الثلاثينات ودرجوا على مقاعد مدارسها الحرة التي انتشرت في مختلف أرجاء الوطن.

ولقد كانت بعض مدن وقرى منطقة سوق أهراس (محطة لزيارات شخصيات فأسسوا بها النوادي والمدارس، مثل نادي الشبيبة الإسلامية بسوق أهراس سنة 1936 وشعبة جمعية العلماء التي تداول على رأسها الحاج البغدادي قندوز والطيب دريفول وعوادي محمد)⁽¹⁾، كما يذكر الشيخ محمد خير الدين في مذكراته أن جمعية العلماء المسلمين كانت تنتدب طوائف مختارة من العلماء العاملين في الدعوة والإصلاح والتدريس للتجول في أنحاء القطر الجزائري وقد حظيت منطقة سوق أهراس بزمرة من شيوخ الجمعية الذين إرتادوا قراها وحواضرها حاملين رسالة جمعية العلماء وأبرزهم الشيخ الحملاوي بوزرد والشيخ أحمد بن ذياب في القالة وبوشقوف وبوحجار والشيخ أحمد بوروح ومحمد بن العوادي في سوق أهراس والضواحي والشيخين الطاهر حراث والعيد مطروح في الكويف، والونزة والمريح⁽²⁾.

إن أبرز الثمار التي جادت بها جهود جمعية العلماء في هذه المنطقة، فيما يتعلق بإعداد الناشئة يكمن في نظري في جيل الكشافة الإسلامية الذي إنخرط سريعا عند أعتاب الحرب العالمية الثانية في خلايا حزب الشعب الجزائري، إذ تخرج من أفواج الكشافة الإسلامية باعتبارها المدرسة الابتدائية للحركة الوطنية رجيل من

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الوطني حول دور ولايات الحدود في الثورة التحريرية، دور ولاية سوق أهراس في الثورة التحريرية، تقديم عبد الحميد عوادي، تبسة بتاريخ 4 - 5 ديسمبر 1997، ص 5.

(2) الشيخ محمد خير الدين، مذكرات، ج 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر (بدون سنة النشر)، ص ص 91 - 89.

النشطاء الحركيين، أمثال باجي مختار⁽¹⁾، محمد بوراس، حسن بلعبودي، عبد العزيز قادر، الطيب بوحوش، صالح لعجال، ماضي الحفصي، حمه سليمان، حمادة محمد وكل من إبراهيم بوتجت وبوجمة عوادي من ناحية مداوروش⁽²⁾.

إن ثمة ملاحظة لا بد منها فيما يرتبط بنشاط كل من جمعية العلماء وحزب الشعب الجزائري وتتمثل فيما يلي : لقد حظيت جمعية العلماء تاريخيا بالسبق والانتشار الميداني بنشاطاتها الإصلاحية المختلفة، لكن بالمقابل حظي حزب الشعب الجزائري باكتساب التجاوب الشعبي مع خطه السياسي، الأمر الذي أدى إلى ازدياد أعداد مناضليه في أوساط مختلف الشرائح الشعبية.

وحسب شهادة المجاهد حركاتي محمد فإن التنظيمات والنشاطات التي كان يقوم بها حزب الشعب الجزائري في المنطقة الشمالية الشرقية للجزائر بدأت داخل المصانع والمعامل، كمنجم الونزة، الذي يشير إلى أن عدد مناضلي حزب الشعب به كان حوالي 100 مناضل⁽³⁾، إلى جانب تعبئة الطبقة العمالية في سبيل القضية الوطنية أشرف بعض الرواد أمثال: الأمين دباغين والشاذلي المكّي على تأسيس أول خلية لحزب الشعب الجزائري بمدينة سوق أهراس، وفي زيارة أخرى سنة 1943 أسس الشاذلي المكّي بها أول قسمة لحزب الشعب أسندت رئاستها لهميسي

(1) باجي مختار (1954-1919) مناضل في صفوف الحركة الوطنية (حزب الشعب الجزائري) أُنْتُخِبَ عضواً لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في بلدية سوق أهراس. كان ضمن عناصر المنظمة الخاصة الجناح المسلح للحركة، وأُعتقل بعد اكتشافها سنة 1950، خرج من السجن سنة 1953 ليواصل نشاطه في إطار التحضير للعمل المسلح، كان من بين الأعضاء المؤسسين للجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA ومن بين جماعة الـ22. وكلفته هذه اللجنة بالتحضير للثورة في الحدود الشرقية للجزائر تحت إشراف ديدوش مراد، إستشهد يوم 18 نوفمبر 1954؛

أنظر: محمد أرزقي فراد: من شهداء الثورة، دار الحضارة، الجزائر، (بدون سنة نشر). ص ص 13-12 .
(2) كان يشرف على الكشافة الإسلامية بسوق أهراس عند انشاء فرعها سنة 1936، الحاج لخضر قرية، وجددير بالإشارة إلى أن أغلب المشار إليهم يزينون بأسمائهم قائمة الشهداء الثورة التحريرية في هذه المنطقة؛ أنظر: - المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 8 .

(3) أحسن بومالي: لقاء مع المجاهد، حركاتي محمد، مجلة أول نوفمبر، عدد 64، سنة 1984، ص 50.

لعلا وضم مكتبها خمسة أعضاء هم : هميسي لعلا، باجي مختار، بوغالم علي، أولاد زاوي محمد، يونس بن عصمان، كما كانت مدينة سوق أهراس المأوى والملجأ الأخير للدكتور الأمين دباغين والشاذلي المكي قبل فرارهما إلى تونس سنة 1945 عشية حوادث 8 ماي الشهيرة⁽¹⁾.

عند انفجار الأوضاع في ماي 1945 لم تبق سوق أهراس بمعزل عن بقية المدن التي شهدت تطورات بالغة الخطورة وأدت إلى مجازر وجرائم ضد الإنسانية في حق عشرات الآلاف من الجزائريين، فإثر تواتر الأنباء من عنابة عن تنظيم مظاهرات شارك فيها 10 آلاف شخص اتخذت في (نهايتها الرابعة زوالا) بعدا تراجيديا إثر إطلاق النار على المتظاهرين الذين سقط منهم 15 شهيدا وعشرات الجرحى⁽²⁾، نظمت سوق أهراس مظاهرات ذهب ضحيتها سبعة أشخاص في وادي الشحم في الشمال الغربي للمدينة وتم إحراق جثثهم بعد رشها بالبنزين، كما تم اعتقال ما يزيد عن أربعين شخصا نقلوا إلى سجن سركاجي⁽³⁾، وأبرزهم : ماضي علي، ملوك المنور، قلاطي مبروك، أولاد زاوي، محمود وغيرهم⁽⁴⁾.

بغض النظر عن النتائج التي آلت إليها الحوادث فإن العديد من الشهادات أكدت على أن المظاهرات كانت «من تدير حزب الشعب الجزائري بدليل أن السلطات الاستعمارية ضبطت قائمة بأسماء الغلاة الذين أزمع على إعدامهم في ليلة واحدة وكذلك المناضلين المكلفين بتنفيذ هذه العملية الفدائية»⁽⁵⁾.

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 6.

(2) عامر رخيعة : 8 ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 79.

(3) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 10 - 9.

(4) لقد أورد المؤلف القائمة الكاملة للمعتقلين بمدينة سوق أهراس، أنظر عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 23.

(5) حسن بومالي، مرجع سابق، ص 50، حول خلفية الأحداث ودور حزب الشعب الجزائري فيها، يذهب المؤرخ جمال قنان إلى أن حزب الشعب الجزائري لم يصنع الحدث، وإنما حاول التدخل لتوجيه مجريات الأمور، أنظر : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994، ص 206.

ويؤكد شهادة محمد حركاتي ما ذهب إليه الأستاذ يحيى بوعزيز الذي أشار إلى أنه «بسبب فظاعة مجازر 8 ماي اجتمعت إدارة حزب الشعب الجزائري في مساء نفس اليوم برئاسة الأمين دباغين ورأت أن لا تبقى مكتوفة الأيدي أمام تلك المجازر، وقررت تحويل المظاهرات السلمية إلى ثورة مسلحة وشاملة وتم تحديد ليلة 23 - 24 ماي 1945 لتنفيذ الخطة، لكن بدأت الصعوبات تظهر وتتضاعف حتى فشلت العملية في النهاية، فمسيود بوقادوم اعتقل في الطريق قبل الوصول إلى قسنطينة والشاذلي المكّي اختفى في عنابة ثم لجأ إلى تونس ومنها إلى القاهرة»⁽¹⁾.

وبعد سنة من الأجواء المأساوية التي طفت بغيومها إثر أحداث ماي 1945 تاركة وراءها أكثر من 45 ألف قتيل، ضحايا جريمة واحدة من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، عرفت السياسة الاستعمارية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعض الإنفتاح في مستعمراتها، ولم تكن الجزائر بمعزل عن تلك المستجدات، فقد تمخض عن إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والإفراج عن الزعماء وعودتهم من مفاهم مع السماح لهم بتشكيل جمعيات سياسية وأحزاب، نتج عن ذلك عملية إعادة تشكيل للحركة الوطنية ببرز أحزاب سياسية أهمها: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بزعامة فرحات عباس ويعتبر هذا الفصل السياسي نسخة جديدة لتنظيم سياسي ظهر أثناء الحرب العالمية الثانية⁽²⁾، وتم احتواؤه من طرف حزب الشعب آنذاك الذي استغله كغطاء سياسي لتمير مطالبه بصورة غير مباشرة.

(1) يحيى بوعزيز: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995، ص 21

(2) هذا التنظيم هو حركة أحباب البيان والحرية الذي تأسس بمدينة سطيف في 14 مارس 1944، ومثلت هذه الحركة جبهة وطنية فعلية بالشفاف بعض النواب، والعلماء، وحزب الشعب حولها الأمر الذي أدى إلى تحالف كل التشكيلات السياسية الجزائرية بإستثناء الحزب الشيوعي الجزائري. أنظر: عامر رخيطة، مرجع سابق، ص ص 53 - 51، وللمزيد من المعلومات بخصوص هذا الموضوع، أنظر كذلك: عبد الرحمن بن العقون، الكفاح القومي والسياسي 1945 - 1936، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص ص 283 - 282

كما أنشأ الزعيم مصالي الحاج في سنة 1946 حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي تشكل امتدادا وواجهة سياسية جديدة لحزب الشعب الجزائري⁽¹⁾، إلا أن المنعرج الحاسم لفترة ما بعد الحرب بالنسبة لحركة الانتصار الحريات الديمقراطية تكمن في اغتنامها فرصة لإعادة الظهور مرة ثانية وإنما في دخولها معترك مخاض جديد يمكن تحديده في قضيتين الأولى، تجارب انتخابية ابتداء من سنة 1946 إلى سنة 1951⁽²⁾، حققت من خلالها اكتساحا عريضا للساحة الشعبية لكنها في النهاية وقعت ضحية تلاعب مكشوف وتزوير فاضح للنتائج الانتخابية من قبل الإدارة الاستعمارية التي كان اسم نيجلان أشهر من نار على علم في الدلالة عليها، أما المسألة الثانية فتكمن في بداية نزوع الحركة إلى العمل الثوري الراديكالي بالتحضير للثورة المسلحة.

وفي هذا الصدد يشير المؤرخ «كزافيي ياكونو» (XAVIER YACONO) إلى أن «حركة انتصار الحريات الديمقراطية، حزب الشعب الجزائري (MTLD - PPA) خاضت إلى جانب نشاطها العلني كحزب سياسي في نشاط سري ابتداء من سنة 1947 من خلال المنظمة الخاصة»⁽³⁾.

ولتفادي الاستفاضة في نشأة وتطور المنظمة الخاصة باعتبارها موضوعاً غدا في متناول رواد الكتابة التاريخية بفضل المساهمات القيمة للعديد من المؤرخين الجزائريين، ارتأيت الإشارة فقط إلى نشأة وتطور المنظمة الخاصة في منطقة الشمال الشرقي الجزائري التي هي موضوع هذه الدراسة، وفي هذا السياق يشير المجاهد بوراوي عبد الحميد إلى أنه ابتداء من سنة 1946 وهي سنة عودة حزب الشعب الجزائري في ثوب حركة الانتصار بتشكيل فرق ومجموعات من المناضلين تحضيراً لمؤتمر الحركة، وقد أشرف على هذه الاجتماعات حسب

(1) محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 - 1954، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 215

(2) يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 30 - 28.

(3) XAVIER YACONO, HISTOIRE DE L'ALGERIE, ED : DE L'ATLANTHROPE, FRANCE, 1993, P 371.

الشهادة دائماً: "سي عبد الله" الذي لم يكن سوى بلوزداد محمد⁽¹⁾ المكلف بتنظيم الحزب بعنابة، وقد انتدب مندوبان بالنسبة لعنابة للمشاركة في المؤتمر بالعاصمة وهما بوشامي أحمد وبوراوي عبد المجيد⁽²⁾.

إن هذه الشهادة تشير إلى العلاقة المبكرة لحركة الانتصار بالمنطقة الشرقية للجزائر وهو ما يؤكد أيضاً المؤرخ الفرنسي "هنري علاق" (HENRI ALLEG) عندما يذهب إلى القول بأنه: « في مثلث عنابة - تبسة - قسنطينة، كانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية ذات أرضية صلبة وكان تأثيرها قويا وساحقا في قالمة، وعين مليلة، وكوندي سماندو (زيغود يوسف حاليا) وسوق أهراس»⁽³⁾.

وفيما يتعلق بمشاركة منطقة سوق أهراس في مؤتمر حركة الانتصار في فيفري 1947، حضر كل من هميسي لعل، ومحمد خشين (حمه ولد عباس) وعندما طرحت مسألة الكفاح المسلح على المؤتمرين وتم اتخاذ القرار بأسناد مهمة ذلك الأمر إلى اللجنة المديرية، سيطرت مجموعة من الشباب على ذلك التنظيم الوليد، وكان مسؤولي حركة الانتصار بمنطقة سوق أهراس الأعضاء الأوائل في هذه المنظمة وعلى رأسهم باجي مختار، ومصطفى بن عودة⁽⁴⁾، وسرعان ما انضم

(1) محمد بلوزداد، ولد في 3 نوفمبر 1924، اشتغل في مناصب إدارية، وفي سنة 1943 انخرط في حزب الشعب وترأس فروع شبانية في بلكور، ثم أصبح عضوا في قيادة حزب الشعب الجزائري وساعد على إصدار جريدة الوطن في جانفي 1944، بعد أحداث ماي 1945، انشغل في التحضير للعمل الثوري مع شرشالي، وعمراني. وفي فيفري 1947 أصبح عضوا في المكتب السياسي لحركة الانتصار وبعد اجتماعات تمهيدية تزعم هيئة أركان المنظمة الخاصة، ابتعد عن السياسة بعد إصابته بمرض السل، توفي بفرنسا في 14 جانفي 1952، أنظر:

STORA. BENJAMIN, DICTIONNAIRE BIOGRAPHIQUE DE MILITANTS - NATIONALISTES ALGERIENS. ED L'HARMATAN. PARIS 1985. P 271.

(2) إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، 1992، ص 69.

(3) HENRI ALLEG. OP.CIT. P 416.

(4) عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 24.

إليهم بن يحيى، مناصرة محمد (المانع) مناصرة منصور، بوراس بشير، بن عصمان يونس، الصادق نجار وكان يشرف على هذه المجموعة حسين كافي⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من مناضلي حركة الانتصار زواجوا بين العمل السياسي العلني والعضوية في الذراع السري المسلح للحركة، فقد ظهرت في قائمة مترشحي حركة الانتصار بسوق أهراس في انتخابات 1947 - 1948 أسماء باجي مختار، عبود بوراس، أولاد زاوي محمود، ملوك الشريف، قواسمية محمد، مبروك قلاطي، عبد الرحمن براكية، رافع عبد المجيد⁽²⁾.

لقد عرف فرع عنابة التابع للمنظمة الخاصة عند نهاية 1949 تنظيما محكما ترأسه بن زعيم محمد قائد المنطقة التي تشمل عنابة - سوق أهراس - قالمه - يليه بن عودة مصطفى رئيسا لفرع مدينة عنابة وقسم هذا التنظيم إلى أربعة مجموعات: المجموعة الأولى بقيادة بليلي حميدة، والمجموعة الثانية بقيادة ميهوبي إبراهيم، والمجموعة الثالثة بقيادة بكوش عبد الكبير، والمجموعة الرابعة بقيادة فضال عبد الله، وقد كانت كل مجموعة تضم ما بين تسعة إلى اثني عشر مناضلا⁽³⁾.

وبالنظر إلى التنظيم العام (الوطني) للمنظمة الخاصة الذي توزع على المقاطعات الثلاث في أواخر سنة 1948 يلاحظ أن مقاطعة قسنطينة قسمت إلى قسم شمالي وقسم جنوبي، وضع على رأس التنظيم الشمالي القسنطيني محمد بوضياف "سي الطيب" ونائبه بن زعيم محمد، أما تنظيم الجنوب القسنطيني فقد وضع على رأسه بن مهدي "سي العربي" ونائبه مراد ديدوش "سي عبد القادر"⁽⁴⁾، إلا أن تراتبية القيادة "HIERARCHIE" سواء على المستويات العليا أو الدنيا بالنسبة للمنظمة الخاصة لم يكن مستقرا طيلة السنوات الثلاث قبل اكتشافها في ربيع 1950، فقد تغيرت القيادة العليا (ثلاث زعماء في ثلاثة سنوات)، كما تم تعيين مسؤولين

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 13 .

(2) نفسه، ص 15

(3) HENRI ALLEG. OP.CIT. P 349.

(4) HENRI ALLEG. OP.CIT. P 348.

جدد في المقاطعات وفروعها الداخلية، مثل ذلك التغيير الذي حدث في مقاطعة قسنطينة عندما حل ديدوش مراد محل محمد بوضياف .

وخلال ربيع 1950 قام كل من بن مهدي وديدوش مراد اللذان كانا يشرفان على المنظمة الخاصة في الشمال القسنطيني والتي كانت منظمة تنظيميا جيدا من عناية إلى تبسة بالإشراف على تدريب فرقها⁽¹⁾، كما قام ديدوش مراد بوضع كومونديو على رأس المنظمة المحلية في عناية الأكثر قوة وتنظيما في مقاطعة قسنطينة، وعندما اشتبه ديدوش مراد في علاقة أحد مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية المدعو عبد الرحيم خياري بمحافظ الشرطة "فريمالدي" GRIMALDI في تبسة، حضر خطة لاختطافه وتضمنت أن يساعده في ذلك عناصر من تنظيم المنظمة الخاصة بناحية عناية الذي كان يشرف على مجموعات أخرى بسوق أهراس وقلمة ولتوضيح بعض ملابسات الحادثة يمكن الإشارة إلى أن : قصة حادثة تبسة بدأت بصورة جدية يوم 12 مارس 1950 عندما طلب ديدوش مراد من محمد بن زعيم مسؤول المنظمة الخاصة بعناية تجهيز سيارة خاصة للالتحاق بضواحي تبسة يوم 18 مارس والاستعانة ببعض المرافقين من الأشداء في التنظيم، فقام هذا الأخير باستعارة سيارة بليلي حميدة (قائد أول مجموعة تابعة للمنظمة الخاصة في مدينة عناية) ودعى إلى رفقته كل من مصطفى بن عودة، وعجمي إبراهيم وبكوش عبد القادر، لكن محاولة الإختطاف التي تمت على الساعة السابعة والنصف، فشلت إثر خطأ في قيادة السيارة، الأمر الذي جعل المنفذين يعزفون عن مواصلة العملية، وبعد مطاردة وعملية تفتيش لقوات الدرك والشرطة الفرنسيين تم إلقاء القبض عليهم⁽²⁾.

(1) HENRI, ALLE, OP.CIT, P 343.

(2) IBID, P 344

وللإشارة أن محفوظ قداش يورد بعض المعطيات التاريخية المغايرة حول حادثة تبسة، أنظر :

MAHFOUD KADDACHE, HISTOIRE DE NATIONLISME ALGERIEN. T2. 2 ed. ENAL. ALGER 1993. P 854 - 855.

ويذكر المجاهد أحمد محساس بخصوص هذه الحادثة أن هذا المناضل عبد الرحيم خياري «قد أقصي من فرع حركة الانتصار بتبسة فاستاءه ذلك الأمر الذي جعله يتوعد بأن يطعن الحزب ويكشف أسرار المنظمة الخاصة في كل ما يعرفه عن وجودها». أنظر : عامر رخيعة، مرجع سابق، ص 120 .

وقد أدى اعتقال هؤلاء إلى اكتشاف التنظيم في معظم المدن الأخرى «ويذكر السيد أحمد محساس أن الاعتقالات لم تتوقف عند حدود تبسة بل امتدت وشملت في النهاية كل أرجاء الجزائر»⁽¹⁾، وفي مدينة سوق أهراس تم القبض على باجي مختار وعلى المناضلين العشرة الذين شكلوا نواة المنظمة الخاصة بالمدينة ومنهم مناصرية المانع، وحسين كافي، والزين بن يحيى، وعصمان يونس، وأولاد زاوي محمود، وأولاد زاوي لخضر، وحكم على باجي مختار بخمسة سنوات سجنا ثم خفضت إلى ثلاث سنوات، خرج على إثرها سنة 1953 وعاد إلى سوق أهراس ليبدأ مرحلة جديدة⁽²⁾.

إن مجمل ما يمكن قوله عند هذا العرض أن اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950 وتداعياته إضافة إلى اشتداد الأزمة الداخلية الحادة التي كانت تعرفها حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والتي كانت بوادر انشقاقها تلوح في الأفق شكلت بدايات وإرهاصات دخول الجناح الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية في مرحلة المخاض الصعب مع صائفة 1954.



(1) عامر رخييلة، مرجع سابق، ص 120.

(2) علي العياشي، الشهيد باجي مختار، مجلة أول نوفمبر، عدد 79، سنة 1986، ص 34.

الفصل الأول الثورة في منطقة سوق أهراس (1954 - 1956)

(1) التّحضيرات الميدانية لانطلاق للثورة التحريرية
(أول نوفمبر 1954).

(2) الظروف السياسية والعسكرية بعد استشهاد باجي مختار.

1) التحضيرات الميدانية لانطلاق الثورة التحريرية (أول نوفمبر 1954) :

تعتبر اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي تأسست في 23 مارس 1954 كمرحلة جديدة لبعث فكرة العمل المسلح، التي تبناها الأعضاء القداماء في المنظمة الخاصة. ورغم المحاولات المتكررة منهم للتم ورب الصّدع الذي أصاب الحزب (حركة انتصار الحريّات الديمقراطيّة) بسبب الخلاف الذي نشب بين المصاليين والمركزيين، إلا أن الانسداد الذي بلغه مأزق الحركة الوطنية آنذاك دفع بتلك الجهود إلى الفشل الذريع⁽¹⁾.

هذه الفئة من المناضلين أخذت على عاتقها مهمّة التحضير للكفاح المسلّح، وتجاوز الخلافات الهامشية. انطلاقاً من قناعتها وإيمانها بعقم الكفاح السياسي. وتجسدت أولى المبادرات التي تصبّ في هذا الاتجاه في اجتماع الـ 22 بحيّ المدينة بالعاصمة في 25 جويلية 1954، الذي ناقش فيه الحاضرون الأزمة التي أصابت الحزب، والأوضاع التي آلت إليها الحركة الوطنية⁽²⁾.

إنّ الفكرة المحورية والجوهرية في نفس الوقت التي كانت محلّ جدل بين الحاضرين، هي فكرة الدّعوة إلى إعلان الكفاح المسلّح، وتجاوز أزمة الحزب. ورغم الاختلاف الذي ظهر جلياً بين الموقفين حول الدّعوة إلى العمل المسلّح، أو التريث وانتظار الوقت المناسب، إلا أنّ الموقف حسم لفائدة أصحاب التّعجيل بالعمل المسلّح بعد تدخّل الشهيد سويداني بوجمعة. حيث قال فيه: «هل نحن ثوريون أم لا؟! فإذا كنا نزهاء مع أنفسنا، فماذا ننتظر للقيام بالثورة؟» وفي آخر الاجتماع كلّف الحاضرون المجاهد محمد بوضياف عن

(1) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 1، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص 81.

(2) للإلمام بتفاصيل اجتماع الـ 22، أنظر: محمد حربي، مرجع سابق، ص 61.

طريق الاقتراع السري، بتشكيل أمانة تنفيذية⁽¹⁾. لتطبيق توصيات وقرارات اللائحة التي صادق عليها المجتمعون⁽²⁾.

وفي اجتماع آخر لها، قرّرت الأمانة التنفيذية للجنة الثورية للوحدة والعمل بمنزل عيسى كوشيدة، مواصلة ضمّ الأعضاء القداماء في المنظمة الخاصة في التنظيم الجديد مع استئناف التكوين، والتدريب العسكري، اعتمادا على التنظيم الذي سارت عليه المنظمة الخاصة. وتم في نفس الاجتماع توزيع المهام بين أعضاء الأمانة، وتقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق، والتأكيد على مبدأ القيادة الجماعية. ويمكن القول أنّ ذلك الاجتماع كان المحطة التاريخية لبعث فكرة العمل المسلّح والتّحضير له ماديا ومعنويا في كامل التراب الوطني⁽³⁾.

لم تكن المنطقة الشّالية الشّرقية للجزائر (سوق أهراس)، موضوع هذا البحث بمعزل عن التّحضير العام للعمل المسلح الذي امتدت جذوره إلى فترة نشاط المنظمة الخاصة، والتي كلف بها على مستوى هذه المنطقة المناضل باجي مختار⁽⁴⁾. الذي أسّس بدوره الأفواج العسكرية السرية الأولى، نواة الثورة التحريرية. بتكوين خلايا منظمة عن طريق الاتصال بالشباب، وتوعيتهم، وتخصيرهم، تمهيدا لخوض العمل المسلّح عند اندلاع الثورة التحريرية⁽⁵⁾. ويشير صديق

(1) تكونت هذه الأمانة من: محمد بوضياف، ومصطفى بن بولعيد، والعربي بن مهيدي، وديدوش مراد، ورايح بيطاط.

(2) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار البعث، قسنطينة 1991، ص 971.

(3) MOHAMED HARBI, LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE, EDITION. COMPLEXE, BRUXELLES 984, P 20.23.

(4) حسب المجاهد مصطفى بن عودة، فإنّ باجي مختار، ولزهر شريط، والسيد العقبي كانوا على اتصال وثيق بالثورة في تونس بالعمل الميداني، والدّعم الماديّ قبيل الثورة التحريرية، أنظر، عامر رخيعة، مرجع سابق، ص 951.

(5) المنظمة الوطنية للمجاهدين، من شهداء الثورة التحريرية، منشورات قسم الإعلام والثقافة، طبع جريدة الوحدة، بدون سنة نشر، ص 41. أنظر كذلك: علي العياشي: الشهيد باجي مختار. مجلة أول نوفمبر، عدد 97، نوفمبر 6891، ص 33.

الشَّهيد باجي مختار، المجاهد أولاد زاوي إلى أن باجي مختار، اختار من بين المناضلين عشرة شبَّان، وبدأ بهم تكوين الخلايا الأولى بعد أن وصلت بعض قطع الأسلحة للتدرب عليها⁽¹⁾، لكن اكتشاف المنظمة الخاصة على اثر حادثة تبسة في أفريل 1950، أدى إلى اعتقال مناضلي المنظمة، واكتشاف تنظيمها على مستوى منطقة سوق أهراس، وألقي القبض على باجي مختار، وعلى المناضلين العشرة⁽²⁾. الذين كَوَّنوا نواة المنظمة الخاصَّة في المدينة.

وبعد خروج باجي مختار من السَّجن سنة 1953، عمل من جديد على توسيع الاتِّصالات مع النُّواحي القريبة من سوق أهراس، كالونزة، والمشروحة، وبوشقوف، وقالة، وغيرها. وأخذت معالم التَّنظيم الثُّوري تتكوَّن من جديد على شكل خلايا ثلاثية⁽³⁾. ولم تكن المهِّمة التي كان يشرف عليها باجي مختار سهلة، نظرا لخطورتها. لذلك اتَّسمت بالسرية التَّامة حتى على ذويه. وبفضل هذه الطريقة في عملية التَّعبئة التي اتبعها باجي مختار، تمكن هذا الأخير من استقطاب العديد من المناضلين في النواحي المجاورة لسوق أهراس، كالونزة التي شهدت إقبالا كبيرا للمناضلين لكون باجي مختار ركز اهتمامه عليها لكثرة الجزائريين العاملين في مناجمها. ويذكر المجاهد بوبكر الصديق بن زينة⁽⁴⁾. أنه قام بتكوين أول فوج مسلح في الونزة، ضم عدداً من المناضلين من بينهم «جبار عمر، وأجديات مسعود، وعمار النايلي، وبلقاسم

(1) نفسه، ص 43.

(2) من بين خيرة هؤلاء المناضلين: «مناصرية محمد، وحسين كافي، والزَّين بن يحيى، وعصماني يونس، وأولاد زاوي لخضر، وأولاد زاوي محمد، وبوراس بشر، والصادق نجار».

(3) انبثق التَّنظيم السَّري (الخلايا الثلاثية) التي اعتمدها باجي مختار عن طريق اتِّصالاته بالمناضلين سواء داخل سوق أهراس، أو في النُّواحي المجاورة، ومحاولته ضمهم إليه. وكلَّ خلية من هذه الخلايا، كانت تضم ثلاثة مناضلين مستقلين لا يعرفون أيَّ شيء عن وجود الخلايا الأخرى، أنظر: علي العياشي، مرجع سابق، ص 53.

(4) مناضل في حركة انتصار الحريَّات الديمقراطيَّة، زار مصر، وعند عودته اتَّصل بالثَّوار التُّونسيين، وبقي إلى جانبهم. عينه القائد باجي مختار مسؤولاً على ناحية الونزة في إطار التَّحضيرات الأولى للعمل المسلح قبل اندلاع الثُّورة التحريرية.

غوسلان، وبن سوذة محمد، والطاهر الزبيري» بجبل بني صالح. وكان هذا الفوج على أتم الاستعداد للدخول إلى تونس للمشاركة في الثورة التونسية⁽¹⁾.

ويضيف المجاهد صالح الباي في شهادته حول الدور الذي قام به باجي مختار في عملية التعبئة كمرحلة أولى للتّحضير إلى العمل المسلّح أنّ: «باجي مختار عمل على تكويّن ناحيتين (سوق أهراس، والونزة) بحيث أن مناضلي هاتين الناحيتين هم الذين تكونوا، وتدرّبوا، وخرجوا إلى الجبال بعد استشهاده». ويضيف: « أنّ الاتصال والتنسيق كان مستمرّاً بين النّاحيتين (الفوجين)، وكوّنوا نواحي أخرى من الفالطة إلى محطة عنابة. ومن القالة إلى حّمام النّبايل، والمائدة الواقعة على بعد 4 كلم من قالمه»⁽²⁾.

أخذت عملية تشكّل الخلايا تتوسّع في المنطقة، وأوكلت لها مهمة إحصاء، وجمع السّلاح المتوفّر لدى المواطنين لاستعماله في مرحلة لاحقة من أجل التّدريب العسكري. وبغرض تنظيم هذه العملية في مدينة سوق أهراس، والوصول بها إلى الغاية النهائيّة، عمل باجي مختار على تتبّع عدّة مراحل، حيث بدأ بشرح القضية الجزائرية (الوطنية) للمناضلين من خلال عقد اجتماعات سياسية، أكد فيها على ضرورة الاستعداد لمقاومة العدوّ بالسّلاح. وبهذه الطريقة استطاع استقطاب عدد معتبر من المناضلين الذين انتخبوه للدفاع عن هذا الإلتجاه في مؤتمر بروكسل⁽³⁾. غير أنّ باجي مختار رفض هذا الحضور، وكلف هوام إبراهيم نيابة عنه.

وبهدف التّحضير للعمل العسكري عمل باجي مختار بتلقّي المناضلين دروساً نظرية خلال الاجتماعات العسكرية، شملت التّدريب العسكري الذي كان يتم تطبيقه في مزرعته، وجبال المنطقة كجبل الشوك. وبنواة عسكرية تتكوّن من عشرة

(1) عبد القادر ماجن: المجاهد بوبكر الصّديق بن زينة يتحدث عن البدايات الأولى للثورة في ناحية تبسة. مجلة أول نوفمبر، عدد 87، نوفمبر 1987، ص ص 19 - 20.

(2) شهادة المجاهد صالح الباي للحصة التلفزيونية «ثمن الحرية»، موضوعها الألغام على الخطوط المكهربة - النّاحية الشرقية - إعداد وتقديم عبد المجيد شيخي. نوفمبر 1998.

(3) المرجح أنّه مؤتمر هورنو UNROH الذي عقده المصاليون في بلجيكا في جويلية 1954، محاولة لسحب البساط من تحت أقدام المركزيّين.

مناضلين فقط، انطلق باجي مختار في تكوينهم وتدريبهم عسكرياً. وقد شمل هذا التكوّن طريقة المبارزة، والقتال البدني أثناء مواجهة العدو، كما تم تدريبهم على استعمال السلاح (بنادق الصيد). وبعد ذلك قام باستكشاف، واستطلاع المناطق الاستراتيجية التي شملت «جبال بني صالح، وأولاد بشيخ، وأولاد ضياء، وأولاد موسى، وويلان الواسطة، وسي أحمد، وبوصالح، وبوعمر، وبوسسو، وحمّام النبائل»⁽¹⁾. وهي أثناء الثورة التحريرية صانعة أبرز الانتصارات التي حققها جيش التحرير في معارك مصيرية ضدّ فرق الجيش الفرنسي.

لقد أثمرت جهود باجي مختار بتكوّن فوج من الجنود أطلق عليه اسم (فوج الاقتحام)⁽²⁾ بعد شهر ماي 1953، بحيث كلف في بداية الأمر بحراسته بسبب المصاعب، والأخطار التي كان يواجهها من طرف خصومه من المناضلين، أو من طرف قوّات العدو، وبعد مرور الوقت تطوّر هذا الفوج بتطور المهام التي أوكلت له بحيث قسّم إلى فوجين⁽³⁾. الفوج الأول خرج للالتحاق بجبال المنطقة للعمل في العفن⁽⁴⁾. والفوج الآخر مهمّته العمل في السرية بمدينة سوق أهراس

(1) عليّ العياشي، مرجع سابق، ص 35.

(2) في نفس الفترة تقريباً قام العقيد عمارة بوقلاز بتكوّن تنظيم ثوري في عنابة، والتواحي التابعة لها، عرف بمجموعات الإقتحام «السيف الأسود».

وبعد اكتشاف هذا التنظيم من طرف الشرطة الفرنسية في عنابة، أرسل بعض عناصر هذا التنظيم إلى ناحية القالة، وكهف الشبهة بأمر من مصطفى بن عودة، أنظر: عليّ العياشي، لقاء مع المجاهد العقيد عمارة بوقلاز. مجلة أول نوفمبر، العدد المزدوج: (213 - 212)، جانفي، فيفري 1990، ص 8.

(3) محمد لحسن زغدي: التّحضيرات السّرية للثورة التحريرية، مجلّة الذاكرة، عدد 1، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 25.

(4) من بين الأسباب التي أدت إلى خروج هذا الفوج إلى الجبال بعد ماي 1945، في زي الثوار التونسيين، هو التّحضير للثورة المسلّحة، وهدف إزالة الخلافات بين المناضلين، وتحفيزاً للأعراس للانضمام إلى هذا الخط الجديد. وتنظيم عملية التنسيق مع الثوار التونسيين، الذين كانوا يتسلّلون إلى الأراضي الجزائرية في الكثير من الأحيان للحصول على الأسلحة. وعمل الفوج على تنظيم دخولهم، وخروجهم، وتعيين أماكن خاصة لإقامتهم، وتقديم لهم المساعدات. وبالإضافة إلى ذلك، القضاء على البلبلّة التي حدثت بسبب الإنقسام الذي حدث بين مؤيد لمصالي، ومن يؤيد الكفاح المسلّح.

وضواحيها. ومن بين أعضاء هذا الفوج «بدري محمد المدعو (محمد الطرابلسي)، وهوام إبراهيم، وجديات مسعود، وابن سودة محمد، وخنودة محمد لخضر، وجبار السبتى، وجبار عمر، وروابحية عبد الله، وطايبي إبراهيم، وبخوش محمد، وحجار السعيد، وبوازدية جاب الله». ثم انضم إليهم قبيل الثورة سنة 1954، ذياب عمر، وبوقسعة العيد، وحرث شعبان، وقلبي الطاهر⁽¹⁾، وتجدر الإشارة إلى أن المناطق التي كانت تحت إشراف باجي مختار كالونزة، وكبريت، ومداوروش، والمشروحة، والحنانشة، وتاحمصين، وبوشقوف، والنّاظور، وحمّام النّبايل، عرفت هي الأخرى نفس العملية في ميدان التّنظيم والتدريب التي شهدتها مدينة سوق أهراس.

واستعدادا للعمل المسلّح الذي أصبح وشيكا في صفوف الفوج الذي كوّنه باجي مختار، قام هؤلاء بتكوّين عدّة مراكز لتخزين المؤونة عند المواطنين الذين كانوا يقومون بتخزين موادهم الغذائية في المطامير. ممّا يسهل الحصول عليها عند الحاجة، وخلال سنة 1953، تمكّن الفوج من إعداد ثلاثة مراكز لهذا الغرض⁽²⁾.

في 23 مارس 1954 التقت مجموعة من القادة المسؤولين عن المنظّمة الخاصّة سابقا، الذين يوحدّهم نفس الموقف بضرورة العمل المسلّح ضدّ العدوّ وتجسّدت الملامح الأولى لهذا التّوجه الجديد بتكوّين اللّجنة الثّورية للوحدة والعمل (CRUA)⁽³⁾. وكان الهدف الرّسمي لهذه اللّجنة حسب المؤرخ محمّد حربي: «هو إصلاح ذات البين بين مختلف الاتجاهات قصد إعداد الانتفاضة»⁽⁴⁾.

- (1) عليّ العياشي : الشهيد باجي مختار. مجلّة أول نوفمبر، عدد 79، نوفمبر 1986، ص 35.
- (2) هناك ثلاثة مراكز أعدّها الفوج الذي يشرف عليه باجي مختار، وهي مركز عميرات قدور بوادي الشّوك، ومركز طالبي رابح بالمشروحة، ومركز شاب يونس بالمشروحة أيضا، أنظر : عليّ العياشي، مرجع سابق، ص 36.
- (3) جمال قنان : فضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر. منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 232.
- (4) محمد حربي، الثّورة الجزائرية سنوات المخاض. ترجمة نجيب عيّاد، وصالح المثلوثي. موفم للنشر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص 58.

Created with

لقد كان باجي مختار عضوا مسؤولا وبارزا في هذه اللجنة. وقد كلف من طرفها بمنطقة الحدود الشرقية للجزائر «سوق أهراس» التي كانت تابعة من الناحية التنظيمية إلى الشمال القسنطيني، وقف التنظيم الوطني للمنظمة الخاصة قبل تفكيكها سنة 1950. وبناء على هذه المسؤولية التي كلف بها باجي مختار على منطقة الحدود الشرقية (سوق أهراس)، عمل على تكثيف الاستعدادات للثورة بجمع الأسلحة، وقام بوضع الهيكلة التنظيمية للمنطقة على النحو التالي :

- الزين بن يحيى، مسؤول التنظيم والدعاية.
- مناصرية محمد، مسؤول العمليات.
- غريب عمار، مكلف بالتكوين والتجنيد.
- حسان حمايدية، مكلف بالتنسيق.
- حمه بوختونة، نائب باجي مختار.

وشهدت مدينة سوق أهراس في هذه الفترة زيارات متكررة من طرف ديدوش مراد قائد المنطقة الثانية للإطلاع على مدى التحضيرات التي كانت تتم في مزرعة باجي مختار. كما تجدر الإشارة إلى أن سوق أهراس كانت في هذه الفترة معبرا، وهمزة وصل بين الشمال القسنطيني وأوراس النمامشة⁽¹⁾، وعلى هذا الأساس اجتمع بها في جوان 1954 كل من مصطفى بن بولعيد، وديدوش مراد، و باجي مختار للتباحث فيما بينهم حول مهمة الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنطقة في تنظيم عملية مرور بعض المناضلين، وبالخصوص زيغود يوسف، وبخوش عبد الباقي، وغيرهم للانتقال من الأوراس إلى منطقة الشمال القسنطيني، مروراً عبر هذه المنطقة (سوق أهراس)⁽²⁾.

(1) علي العياشي، مرجع سابق، ص 36.

(2) نفسه، ص 37، ويؤكد هذه المعطيات ما أورده المؤرخ الفرنسي هنري علاق H. ALLEG بأن: «ديدوش مراد كان مستقماً للمنظمة التي ستعرف بالولاية الثانية)، وقد عين في صائفة 1954، باجي مختار مساعداً له، ومسؤولاً عن سوق أهراس. وقام هذا الأخير بالاتصال بعباس لغرور مساعد بن بولعيد الذي عينه على رأس منطقة تبسة». أنظر: H. ALLEG, OPCIT, P 417.

استطاعت اللجنة الثورية للوحدة والعمل جمع شمل المناضلين في المنظمة الخاصة الذين تشرّدوا، وتبعثروا بعد حادث تبسة. وفي هذا السياق بادر كل من مصطفى بن بولعيد، وديدوش مراد، ومحمد بوضياف إلى الاتصال بالمناضلين في مختلف انحاء الوطن لعقد اجتماع بالعاصمة في جويلية 1954، والذي عرف بإجتماع الـ 22، ومن بين الحاضرين فيه على مستوى منطقة سوق أهراس المناضل باجي مختار. واتفق الجميع على الإسراع بإعلان الثورة المسلّحة، وانبثقت عن هذه اللجنة، لجنة وطنية أخرى عرفت بلجنة الـ 6⁽¹⁾. كلّفت بتنظيم عملية الإعداد للثورة على مستوى التراب الوطني⁽²⁾.

كما تمّ تقسيم الجزائر إلى خمس مناطق، وتولّى خمسة أعضاء من لجنة الستة مسؤولية المناطق. بينما أسندت مهمّة التنسيق بينهم، وبين وفد الحزب بالخارج إلى محمد بوضياف، وقد تمت عملية تقسيم التراب الوطني على النحو التالي :

- منطقة وهران، محمد العربي بن مهيدي.
- منطقة الجزائر، رابح بيطاط.
- منطقة الأوراس، مصطفى بن بولعيد.
- منطقة القبائل، كريم بلقاسم.
- منطقة الشمال القسنطيني، ديدوش مراد، وينوبه زيغود يوسف.

وانطلاقا من ذلك التفويض، تم تعيين مسؤولي التواحي من طرف قادة المناطق⁽³⁾. ليعود بعد ذلك المناضل باجي مختار إلى سوق أهراس التابعة من

(1) تضمّ هذه اللجنة كل من : بن بولعيد، وديدوش مراد، وبوضياف، وبن مهيدي، وكريم بلقاسم، ورايح بيطاط.

(2) علي العياشي، مرجع سابق، ص 37.

(3) عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 32، وأنظر كذلك : المنظمة الوطنية للمجاهدين : الملتقى الوطني الأول حول دور ولايات الحدود في الثورة التحريرية. تقرير ولاية سوق أهراس، تبسة، يومي 5 - 4 ديسمبر 1997، ص 16.

النّاحية النّظامية إلى المنطقة الثّانية (الشّمال القسنطيني). وقد حرص على التّلميح
لمناضلي الأفواج بأنّ العمل المسلّح أصبح وشيك الانطلاق.

إنّ الدّور الهام الذي قام به المناضل باجي مختار، يكمن في أنّه انطلق مباشرة
بعد رجوعه إلى سوق أهراس في تكثيف الاستعدادات للثّورة، بجمع المزيد من
الأسلحة، وإعطاء الطّابع، أو الصّبغة العسكريّة للهياكل، والتنظييات التي أرسى
قواعدها من قبل. وحوّل التّقسيم السّابق إلى نواحي عسكريّة يشرف عليها نواب
عسكريون⁽¹⁾. وتم ذلك بتقسيم النّاحية (سوق أهراس) إلى أربعة أقسام، وعين
مسؤول لكل قسم من هذه الأقسام الأربعة :

- قسم الوزنة، عين على رأسه بوبكر الصّديق بن زينة⁽²⁾، إضافة إلى مسؤولين
سياسيين هما : داده الطيّب، وجغبالو بشير، ومسؤولين عسكريين هما:
الطاهر الزبيري، وجبّار عمر.

- قسم المشروحة، عين على رأسه أحمد أمسرار.

- قسم بوشقوف (DUVIVIER)، عين على رأسه زنطار سليمان (سليمان
بلعشاري).

- قسم النّاطور وحمّام النبايل، عين على رأسه عبد الله نواورية⁽³⁾.

بقيت مشكلة الحصول على المزيد من الأسلحة هي الشّغل الشّاغل لباجي
مختار، لأنّ الكمية التي جمعت لم تف بحاجة المناضلين لقلّتها، وعطب البعض
منها. لذلك لجأ إلى محاولة شراء الأسلحة عن طريق أحمد التّايّلي الذي ذهب إلى

(1) عليّ العياشي، مرجع سابق، ص 37.

(2) بعد أن عين هذا المناضل على قسم الوزنة ألقى عليه القبض من طرف العدو في الوزنة في الأسبوع
الأوّل من شهر نوفمبر 1954.

(3) عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 37 - 36، وأنظر كذلك : المنظمة الوطنيّة للمجاهدين،
مرجع سابق، ص 16، وإلى جانب تعيين رؤساء الأقسام، قام باجي مختار بتكوّن اللجان المحليّة،
مهمتها : التّعبئة، والتّموين، والأخبار، والإتصال، والمراقبة. ومن بين قادة هذه اللجان : حريش
قُدور، وابن عزه قُدور، وحماديّة حسن، ونوري عبد الكريم.

تونس لهذا الغرض. غير أنه لم يوفق، وعاد بدون أسلحة. الأمر الذي دفع بباجي مختار إلى تنظيم عمليات عسكرية ضد العدو قصد الحصول على السلاح⁽¹⁾.

وفي جو مشحون بالدينامكية، والسرية لوضع اللّمسات الأخيرة من طرف قادة اللّجنة الثّورية للوحدة والعمل على خطة محكمة لإشعال فتيل الثّورة، التي اصبحَت قاب قوسين أو أدنى بعد الاجتماعات التّحضيرية من أجل هذا الهدف في ظروف كانت تنذر بحدوث شيء ما بالنّسبة لسلطات العدو التي بدأت تتأهب للسيطرة على الوضع قبل انفجاره. ففي 10 أكتوبر 1954 كان الحاكم العام الفرنسي روجي ليونار (ROGER LEONARD) بمكتبه في الطابق الأوّل من البناء ذي الألف نافذة (قصر الحكومة حاليا) قلقا. لأنّ جون فوجور JEAN VAUJOUR) مدير الجهاز الأمني بالجزائر، أخبره بإنشاء كوموندو تابع للجنة الثّورية للوحدة والعمل فرد قائلا: حركة الانتصار دائما!.

وفي الواقع يعود قلق ليونارد إلى أربعة أشهر من قبل. فمنذ شهر جوان كانت تونس تعرف اضطرابات خطيرة، فقام بوضع أكبر قسم من فرق الجيش الفرنسي المتنقل في الجزائر تحت تصرف المقيم العام بويبي دولاتور (BOYERDELATOUR). وبقدوم المقيم شاربار (CHERRIERE) في شهر أوت، طلب من باريس استبدال وحداته، وتعزيز الجيش الفرنسي بالجزائر، فتلقّى فرقة من القناصة، أرسلها إلى سوق أهراس، لكنّها لم تحظ برضا الجنرال «دبوش» (DUPUCHE)، الّذي قال: «جنود سان رفايل في مواجهة قساوة الأوراس، إنها المهزلة»⁽²⁾.

(1) لضرورة الحصول على السلاح، قام باجي مختار على رأس فوجيه بعملية عسكرية في فجّ العمدة، مستهدفا الشّرطة الفرنسية، وذلك في 27 أكتوبر 1954، أنظر: علي العياشي، مرجع سابق، ص 39 - 37، وعند هذه الإشارة يمكن التأكيد على نقطة هامة، تتمثل في مشكل ظل يعرقل العمل الثّوري وهو نقص السلاح منذ الأيام الأولى للعمل المسلح، وبقي مطروحا إلى نهاية الثّورة مثيرا جدلا داخليا حادا.

(2) COURRIERE YVES : LA GUERRE D'ALGERIE, LES FILS DE LA TOUSSAINT, FAYARD, PARIS, 1968, P 219.

وبفعل النشاط الكبير الذي أعقب عودة باجي مختار، والذي ظهر جليا مع صيف 1954. حيث « كانت وحدات ثورية جاهزة في المنطقة الممتدة من الونزة إلى تبسة، وبوشقوف، والمشروحة، وعين سيمور، إضافة إلى مجموعة مسلحة كانت تنشط بفعالية في الشمال من سوق أهراس إلى بوحجاز»⁽¹⁾، إذ أكدت سلطات العدو في شهر أكتوبر 1954 على وجود العديد من المجموعات (العصابات)، فتم تعزيز المنطقة الحدودية التونسية الجزائرية بفيلقين من الصليبين، وثلاثة فرق للمشاة وفرقة للمدركات كلفت بالقضاء على تلك (العصابات) بتاريخ 16 أكتوبر 1954⁽²⁾، كما طالب الحاكم العام من جهته من الحكومة الفرنسية، إرسال فرقة التدخل السريع (CRS) مع إمكانية وضع فرقة من القومية الجزائريين بإشراف ضباط من الفرنسيين وبذلك أنشأ فرعين للعمليات العسكرية أحدهما في سوق أهراس تحت إشراف قائد منطقة عنابة، والأخرى في باتنة⁽³⁾.

وقبيل اندلاع الثورة، توجه باجي مختار إلى عنابة يوم 30 أكتوبر 1954 بغرض الحصول على خريطة عسكرية لتحديد أماكن الهجوم⁽⁴⁾. ويذكر المجاهد بوبكر الصديق بن زينة في شهادة له: «أنه وجدنا أنفسنا بحاجة إلى خريطة عسكرية تتحدد عليها الأهداف بدقة، وتبرز عليها المنطقة، وعلى هذا الأساس إتجه باجي مختار إلى عنابة لشرائها من عند صاحب المكتبة الفرنسي الجنسية، لكن ألقى عليه القبض بعدما أبلغ صاحب المكتبة الشرطة الفرنسية، ووقع في الأسر»⁽⁵⁾.

وفي غياب باجي مختار الذي تم القبض عليه في عنابة، حل ديدوش مراد بسوق أهراس فاستقبل بمحطة القطار من طرف محمد بوخنونة (حمه)، وحمادية حسن (داده)، وتوجهوا جميعا إلى منزل مناصرية محمد (المانع) الذي استضافهم عنده. وفي اليوم الموالي توجهوا إلى مزرعة باجي مختار حيث عقد ديدوش اجتماعا مع

(1) HENRI ALLEG, OP.CIT, P 417.

(2) ANDRE LENORMAND REVOLUTION OU GUERRE. HISTORIA MAGAZINE,N 194, SEP 1971,p27.

(3) Ibid, p 27.

(4) علي العياشي، مرجع سابق، ص 38.

(5) عبد القادر ماجن، مرجع سابق، ص 23.

المناضلين، تم فيه دراسة مدى التحضيرات العسكرية للمناضلين في الناحية⁽¹⁾. وفي آخر الاجتماع تم توزيع المناشير التي تتضمن بيان أول نوفمبر على المناضلين، وأعطيت الأوامر بانطلاق الثورة⁽²⁾.

وفي 31 أكتوبر استطاع باجي مختار تضليل العدو، حيث أطلق سراحه. وعندما وصل إلى سوق أهراس، أخبره شوشان الطيب بما حدث في غيابه، ثم التحق بالفوج الذي كان تحت قيادة الحاج علي⁽³⁾. ووفق شهادة المجاهد بوبكر الصديق بن زينة فإنه «رغم التحضيرات الجيدة لم تسجل أي عملية ليلة أول نوفمبر بإستثناء (عملية عين سيمور) التي نفذها باجي مختار يوم 2 نوفمبر 1954، وذلك بسبب الإضطرابات التي حدثت بسبب تصفية الحاج علي، وفرار إبن عمه، وإلتحاقه بصفوف العدو، وفرار جبّار عمر، وبن سوّدة في انتظار ما ستسفر عنه الأحداث»⁽⁴⁾.

أما بالنسبة لعملية التحضير للثورة في ناحية الوزنة التي تدخل ضمن الإطار التنظيمي الذي يلازم موضوع هذا البحث، فإنه انطلاقاً من موقع هذه الناحية على مقربة من الحدود التونسية (حوالي 17 كلم)، فإن المناضلين كانوا يتابعون ما جدّ من أحداث داخل التراب التونسي في فترة تأزم الوضع الذي نتج عن الإنشقاق الذي عرفته حركة انتصار الحريّات الديمقراطية. وحسب شهادة المجاهد بوبكر الصديق بن زينة أنه بعد استقراره في الوزنة، اتّصل بالمناضلين الذين كان يعرفهم، وخلال حديثه معهم، وجد استعداداً كبيراً لخوض المعركة (الثورة المسلّحة)، كما وجد بعض المناضلين يتأهبّون للدخول إلى تونس لمحاربة العدو، ومن بين هؤلاء المناضلين، جبّار عمر، وأجديات مسعود، وعمار نابلي، وبلقاسم غوسلان، وبن سوّدة محمّد، والطاهر الزبيري⁽⁵⁾.

(1) عوداي عبد الحميد، المرجع السابق، ص 40، أنظر كذلك: علي العياشي، مرجع سابق، ص 38.

(2) عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 40.

(3) علي العياشي، مرجع سابق، ص 38، وللإطلاع على القائمة الكاملة لعناصر الفوج الذي كان على رأسه (الحاج علي)، أنظر: عوداي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 40.

(4) عبد القادر ماجن، مرجع سابق، ص 23.

(5) نفسه، ص 19.

وبسبب احتكاك سكان الونزة بالثورة التونسية جعلهم يتأثرون بما حدث في التراب التونسي، إلى جانب العمال التونسيين داخل التراب الجزائري، بحيث كانوا يقتحمون الحدود ويطلبون الاشتراكات من السكان ويأخذون أسلحتهم. الأمر الذي جعل سكان الشريط الحدودي يشعرون بالقهر والظلم. وفي هذه الظروف تم حسب شهادة المجاهد بوبكر الصديق بن زينة « تكوين فوج مسلح بجبل بني صالح، ضمن خيرة المناضلين الذين يتوفر فيهم الاستعداد الكامل في الثورة التونسية، ولضمان السير الحسن، لم يكن أعضاء الفوج والمناضلين يعرفون أنني أنا المسؤول لأنني كنت أقدم نفسي كجندي مثلهم»⁽¹⁾. كما تم في نفس الوقت تكوين، وتنظيم فرع المخابرات، الذي كانت مهمته الاتصال بالمناضلين، والبحث عن العناصر الوطنية لضمها إلى صفوف الثورة. وكان يترأس هذا الفرع البشير الحوري. أما التجنيد فقد كلف به بشير جغبالو⁽²⁾.

خلال عملية التحضير للثورة، وبخصوص قضية الاتصال والتنسيق يذكر المجاهد بوبكر الصديق بن زينة أنه: « كنا نتلقى الأوامر من طرف الشهيد ديدوش مراد الذي كان يتردد على المنطقة باستمرار، وكان يتصل بي، وبالشهيد باجي مختار، كما تجدر الإشارة إلى أن العمل كان مقسما بيني وبين باجي مختار فهو مكلف بالأمر الخارجية، وأنا بالأمر الداخلية»⁽³⁾، ومن الصعوبات التي واجهت التحضير للعمل المسلح في هذه الناحية هو مشكل السلاح، وحول هذا الموضوع يذكر المجاهد بوبكر الصديق بن زينة أنه: « كان من ضمن المناضلين الأوائل الشهيد جبار عمر الذي يملك 280 فرنك، اشترينا بها ألبسة، وأسلحة من نوع ماط، وطامسون، وأستانيات، ومسدسات وخراطيش. وكان صانع البارود بالونزة (عمار فارس)، وحتى لا يكتشف العدو التنظيم السراي بالونزة كنا نرتدي ما يلبسه الثوار التونسيون لإيهام العدو»⁽⁴⁾.

(1) عبد القادر ماجن، مرجع سابق، ص 20.

(2) عبد القادر ماجن، مرجع سابق، ص 22.

(3) نفسه، ص 20.

(4) نفسه، ص 21 - 20.

ويعدّ فوج الونزة الذي كان يترأسه محمد الطرابلسي أول فوج من حيث التسليح، والتدريب العسكري، حيث شرع مناضلو الفوج في صناعة القنابل المحلية بوسائل تقليدية بسيطة، كما تواصلت عملية التعبئة الشعبية التي كان يشرف عليها رئيس الفوج المجاهد الطرابلسي، أيام الأسواق، وفي الدواوير، وكثر الحديث عن الثورة والثوار، وتضاربت الآراء عن عددهم، وكان عند البعض يتجاوز آلاف الجنود⁽¹⁾، بفعل العمل الدعائي الثوري الناجح في أوساط الجماهير لكسر حاجز الخوف والتردد.

لقد أصبح هذا النشاط الحثيث لمناضلي الفوج في ناحية الونزة ينذر بترقب أحداث عما قريب، حيث أعلنت السلطات الفرنسية (العدوّ) أنّ عدد الثوار ما بين (سوق أهراس وتبسة) حوالي 4500 جندي، وهذا ما جعل حراس الغابات يتوقفون عن العمل خوفا من الثوار، مع أنّ الحقيقة حسب شهادة المجاهد بوبكر الصديق بن زينة « 13 جنديا فقط »⁽²⁾.

كما يشير بوبكر الصديق بن زينة أنّه التقى بديدوش مراد وباجي مختار بمنزل أعميرات السعيد، وحضر كذلك السعيد حجّار، وتمّ خلال هذا اللقاء التاريخي، تحديد حدود المنطقة⁽³⁾. وفي شهر أكتوبر 1954، كان عدد المهيكلين 25 جنديا، منهم ثمانية تابعون لقسم المخابرات، واتّسع التنظيم ليشمل نواحي، قالمة، وبوشقوف، وبني صالح، وتبسة، وبسبب هذه التحركات التي عرفتها الونزة، والثّواحي، والأرقام المتضاربة حول عدد الجنود، أو المجاهدين، دفع بسلطات العدوّ إلى تعيين جنرال لمنطقة سوق أهراس، وتشدّد الرّقابة على السّكان⁽⁴⁾.

وحسب شهادة المجاهد بوبكر الصديق بن زينة أنّه «تمّ الاتفاق مع باجي مختار، وتفقدنا مركزا بجبال بني صالح لتخزين الذخيرة والمصابين. وكان المكان

(1) نفسه، ص 22.

(2) نفسه، ص 22.

(3) عبد القادر ماجن، مرجع سابق، ص 22.

(4) نفسه، ص 22.

محصّنا ومن الصّعب الوصول إليه بسهولة، وقد بعث الأخ بن عودة لنا عددا من المناضلين، تدرّبوا عندنا في أواخر أكتوبر 1954، وتمّ الاتفاق معه على أن تجمع وحداتنا لتنفيذ العمليّات المقررة انطلاقها ليلة نوفمبر 1954»⁽¹⁾.

واستعدادا لتنفيذ عمليّات أوّل نوفمبر 1954، تمّ توزيع القنابل على المناضلين في كلّ مكان من بوشقوف، ووادي الكبريت. وحسب شهادة المجاهد بوبكر الصّديق بن زينة أنّه «عندما أصبح باجي مختار مطالبا من طرف الشرطة الفرنسية، توجه إلى الجبل لقيادة الفوج المسلّح، والإشراف على تنفيذ العمليّات. أمّا أنا فقد بقيت بالمدينة للإشراف على توزيع المنشورات وربط الاتّصالات». ويضيف أنّه: «تمّ الإتّفاق على أساس أنّ يتوجه باجي مختار بفوج نحو جبال بني صالح لمقابلة بن عودة ودراسة الخطّة بدقة، وأعود أنا بالمنشور إلى الوزنة لتوزيعها، في الوقت المناسب»⁽²⁾.

أمّا بالنسبة لناحية القالة، فإنها عرفت هي الأخرى، نشاطا مكثّفا لتحضير العمل المسلّح، وإذا حاولنا تتبّع الجذور الأولى لذلك النشاط، فإنّ المعطيات التّاريخية تعود بنا إلى سنة 1948، حيث تشكّلت أوّل خلية لحركة انتصار الحريات الديمقراطيّة على يد المناضل حدّاد الهاشمي⁽³⁾. ومع سنة 1949 أدرجت منطقة القالة في إطار تنظيم تابع لمدينة عنابة بإشراف المناضل مصطفى بن عودة من قبل المسؤول عن قيادة المنظمة الخاصّة بمقاطعة الشّمال القسنطيني مراد ديدوش، إلّا أنّ الأزمة الدّاخلية الحادّة التي عرفتها حركة انتصار الحريّات الديمقراطيّة، انعكست سلبا على السّعي نحو الشروع في العمل المسلح.

(1) نفسه، ص 23.

(2) نفسه، ص 23.

(3) أصل هذا المناضل (حداد الهاشمي) من ناحية عزاية ولاية سكيكدة حاليا، وتحدر الإشارة إلى هذه الخلية ضمت مجموعة من المناضلين من أبناء الجهة ومن بين هؤلاء المناضلين رزاز أعمار، وبليدي عبد الرحمن، ويوسف العاقل، ودنيي محمد المدعو (عبد الحفيظ)، وبن سبتي رمضان، وحسين صواب، ويومالي محمود، ورزيق محمود، وبن عمر عبد الله، وملواح رايح، ورزقان رمضان، أنظر: الزوبر بوشلاغم: حقائق وأضواء على عمليّات الإعداد للثورة بناحية القالة. مجلة أوّل نوفمبر، عدد 143، سنة 1993، ص 18.

فقد تمّ في إطار تلك الأزمة على مستوى منطقة القالة، إقصاء مسؤول التنظيم حداد الهاشمي، ونفيه إلى تونس⁽¹⁾. كما وقع انقسام في جماعة المصاليين في عنابة بين المناضلين القدماء أمثال محمّد خالدي، ومحمد بعداش، وبوشامة من جهة، والقاعدة التّضالّية المؤلّفة في أغلبها من الشّباب، والتي كانت ملتقّة حول نفسها بعد مؤتمر بلجيكا، وإجتماع المركزيين في الجزائر. وقد عرف هذا الإنشقاق حسب شهادة العقيد عمارة بوقلاز⁽²⁾ باجتماع الـ 11⁽³⁾. الذي جسّد انقسام الحزب بعنابة. ولم يتمّ انقراض الموقف في خضم الأحداث العصبية التي ألّت بحركة الانتصار إلّا في شهر جويلية 1954، عندما قام المناضلون بإرسال مسؤول التنظيم بالقالة السيّد محمّد بومالي، الذي اتّصل بمسؤولي الحركة بعنابة للإطّلاع على نتائج مؤتمر المصاليين ببلجيكا، ومؤتمر المركزيين بالعاصمة. وعندما رجع إلى القالة، قدم عرض حال للوضع السياسي، والتّضالّية العامة، وأعلن عن انسحابه من العمل السياسي.

- (1) بسبب الصّراع الذي عرفه الحزب (حركة انتصار الحريات الديمقراطيّة) وردود الأفعال المتباعدة على هياكل النظام في القاعدة، تمكّنت أجهزة أمن العدو من كشف نشاط المناضلين بالقالة، وبالتالي معرفة الرأس الفكر والمسير، ومن ثم قامت بطرد المناضل حداد الهاشمي، ونفيه إلى تونس بإعتباره مسؤول التنظيم، أنظر: الزوير بوشلاغم، مرجع سابق، ص ص 19 - 18.
- (2) عمارة العسكري المدعو (بوقلاز) من مواليد 1925، بضواحي عنابة، بعد ما أنهى دراسته الإبتدائية وحفظ القرآن في الرّوايا، انخرط في سلاح البحرية الفرنسية، وعمره لا يتجاوز السادسة عشر في سنة 1944. انضم إلى الخلايا السّرية لحزب الشعب الجزائري، وهو ما يزال ضمن القوّات الفرنسية المتواجدة بتونس. مع بداية الثّورة، كلف بتنظيم جهاز الاستعلامات والفداء بعنابة، وبعد اكتشاف التنظيم التحق برفاقه بنواحي القالة، وفي خريف 1955، أصبح مسؤولا على ناحية القالة، وبني صالح ومساعدًا للمناضل عمار بن عودة. بعد مؤتمر الصّومام أصبح مسؤولا على ناحية سوق أهراس ومعظم النّاحية الثّانية، والتي المنطقة عرفت فيما بعد «بالقاعدة الشّرقية» وفي أواخر 1956 أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعقيدا بصفته قائدا «للقاعدة الشّرقية». ومع بداية 1958 أصبح عضوا في قيادة العمليات العسكرية (C.O.M) كرئيس للمكتب الثالث، وبعد الإستقلال انتخب أمين وطني ممثلا للقاعدة الشّرقية، وتوفي يوم 14 أكتوبر 1996، أنظر: محفوظ سعد الله، لقاء مع المجهّد عمارة بوقلاز، مجلة الجيش، عدد 346، نوفمبر 1993، ص 40.
- (3) علي العياشي، مع المجهّد عمارة بوقلاز، أول نوفمبر، العدد المزدوج 213 - 212، جانفي، فيفري 1990، ص 7.

وإذا كان ذلك الموقف قد ترك التنظيم دون قيادة محلية للمرة الثانية بعد نفي حدّاد الهاشمي، إلا أنّ ذلك كان حافزا لاستعادة زمام المبادرة، بعد أن قرر المناضلون تولية المسؤولية إلى بن عمر عبد الله بمساعدة حسين صواب، وتدعيم التنظيم الناشيء ببوزيد عمار المعروف بين زودة، الذي تولى قيادة خلية المدينة، وسعيد بوناموس، الذي سيتكلّف بالإتصال بعمار بن عودة المسؤول الأعلى للتنظيم على مستوى عناية ونواحيها⁽¹⁾.

وخلال الأشهر القليلة التي سبقت انطلاقة الثورة، تمّ تشكيل ثلاث خلايا بالمدينة ضمّت 12 مناضلا⁽²⁾. ويذكر المجاهد العقيد عمارة بوقلاز أنّ انطلاقة الثورة كانت مفاجئة للعديد من المناضلين بعنابة والقالّة، رغم كون العديد من المناضلين السياسيين كانوا قد انضموا إلى التنظيم الثوري «جبهة التحرير الوطني» بقيادة بن عودة، ونائبه محمّد الهادي عرعار، وعمار بن زودة. وهكذا قام بن عودة في أوائل شهر ديسمبر 1954 بإرسال المجاهدين إلى نواحي القالّة (كهف الشّبهة ووادي الحوت)، حيث أمرهم بعدم القيام بأي عمل عسكري تمهيدا للالتحاق بهم⁽³⁾.

وقد يبدو عند هذا الغرض أنّ القالّة، ونواحيها لم تساير العمل الثوري الفعلي منذ انطلاقة في ليلة أول نوفمبر 1954. رغم توفرها على الإطار التنظيمي سواء السياسي العلني في إطار حركة الإنتصار، أو التنظيم السري تحت غطاء المنظمة الخاصّة منذ نهاية سنة 1949. إلاّ أنّه يمكن دحض هذه الصّورة، إذا ما تمت الإشارة إلى أنّ السّبب الرئيسي في تأخّر العمل المسلّح نسبيا مقارنة مع مناطق

(1) الزّوير بوشلاغم، مرجع سابق، ص 20.

(2) كانت هذه الخلايا الثّواة الأولى لنظام جبهة التحرير الوطني بالمدينة (القالّة)، وأعضاء هذه الخلايا هم: الخلية الأولى، وتتكون من: رزاز عمر، بليدي عبد الرحمن، ورزيق محمّد، وملواح بلعيد، وسلامة سلطان المدعو (طرشون). أمّا الخلية الثانية فتتكون من: يوسف العاقل (الأسود)، دونيني محمّد (عبد الحفيظ)، رمضان بن سبتي. أمّا الخلية الثالثة فتتكون من: فنور الشّريف، ملواح رابح، رزقان رمضان، العبيدي عثمان (تونسي الأصل)، أنظر: الزّوير بوشلاغم، مرجع سابق، ص 20.

(3) علي العياشي، مرجع سابق، ص 8.

أخرى قريبة، يعود إلى فشل عملية إدخال السلاح من تونس، بعد اعتقال كل من السعيد بوناموس، وأحمد السعاجي، والبيدي عثمان التونسي الأصل بالمكان المعروف بسوق الأربعاء، عند محاولتهم الاتصال بالمناضل القديم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، حداد الهاشمي بتونس، مما أحدث ارتباكا كبيرا في عملية الإعداد للعمل المسلح، بل تجاوز الأمر إلى إعادة تشكيل تنظيم بالقالة، وعنابة والطارف⁽¹⁾.

وإلى الشرق من القالة، شهدت ناحية الطارف نشاطا كبيرا في إطار التحضير للعمل المسلح. وفي هذا الصدد يذكر المجاهد شويشي العيساني « نحن في بوثلجة شرعنا في تكوين مجالس شعبية وتنظيم الصفوف، وتكوين أفواج قتالية من أربعة إلى ستة مناضلين »⁽²⁾. ويضيف في نفس الشهادة « أن المنطقة الشمالية لسوق أهراس، كان بها مجموعة من المناضلين كونوا النواة الأولى للثورة هناك، وبحكم الاحتكاك بأحداث الثورة في تونس، حاولنا الاستفادة من تنظيم الثوار التونسيين. إذ تم تشكيل فوج يضم بين 25 إلى 30 مجاهد تحت قيادة الحاج علي، واستمر هذا الفوج في توطيد العمل الثوري، بعد اندلاعه في المنطقة »⁽³⁾.

إن الظروف العامة التي عرفتها منطقة سوق أهراس عشية اندلاع الثورة من المريح جنوبا إلى باب البحر شمالا، ومن الحدود التونسية إلى حمام النبيل وبوشقوف غربا، شأنها شأن منطقة الأوراس، والقبائل، والعاصمة. ميزها التوتر، إثر استشعار الخطر من قبل الإدارة الاستعمارية التي حاولت « عن طريق قوات الشرطة، ووحدات التدخل السريع، القيام بعمليات المراقبة والتشميط، كما لجأت السلطات الكولونيالية إلى اتخاذ قرارات تعسفية للتضييق من هامش حركة الأشخاص. كغلق المقاهي الشعبية بالمدن ابتداء من الساعة التاسعة مساء،

(1) الزوير بوشلاغم، مرجع سابق، ص 22.

(2) إن المجالس الشعبية في فترة التحضير للعمل المسلح، كانت مظهر التحقيق شعبية الثورة وتنظيمها.

(3) شهادة المجاهد شويشي العيساني لمجلة أول نوفمبر. نوفمبر - ديسمبر 1988، ص 35.

ومنع جمع الحطب في الأرياف والقرى. ورغم أن الإدارة الفرنسية لم تصرّح بصورة رسمية، أسابيع قبل بداية الثورة بأنه تمّ فرض حظر التجول، إلا أنّ الأمر كان كذلك»⁽¹⁾. «وبناء على المعلومات التي كان يحصل عليها الجيش الفرنسي، لم تحدث المفاجأة عندما انفجرت أوّل قنبلة بالعاصمة في الساعة الأولى من أوّل نوفمبر 1954»⁽²⁾.

لكن من جهة أخرى كانت « ثلاثون عملية في مختلف أرجاء الجزائر مخلّفة وراءها سبعة قتلى وإثنى عشر جريحاً، كانت كافية لتعلن عن مطلب سياسي، كما كانت من جهة أخرى كافية لتشعر الحكومة الفرنسية بالخطر خاصّة، وأنّ الرأي العام الفرنسي كان تحت صدمة مأساة الهند الصينية»⁽³⁾.

(2) الظروف السياسية والعسكرية بعد استشهاد باجي مختار:

لقد كانت ناحية الشمال الشرقي الجزائري «منطقة سوق أهراس» عند اندلاع الثورة التحريرية تشكّل جزء من المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) بقيادة ديدوش مراد⁽⁴⁾. وهذا ما يؤكّد المجاهد شويشي العيساني، عندما يشير إلى أنّه «من الناحية التنظيمية، فمن المعلوم أنّ ناحيتنا كانت توجد بين المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) والمنطقة الأولى أوراس التمامشة، وقد أدرجتنا الجبهة في البداية ضمن تراب المنطقة الثانية»⁽⁵⁾.

وقبيل اندلاع الثورة، حلّ ديدوش مراد بناحية سوق أهراس لوضع اللمسات الأخيرة لانطلاق العمليات المسلّحة، بتوزيع نداء أوّل نوفمبر⁽⁶⁾. كما قام بتحويل

(1) HENRI ALLEG, OP.CIT, P 417.

(2) ENDRE LE NORMAND, OP.CIT, P 27.

(3) PHILIPPE TRIPIER : L'AUTOPSIE DE LA GUERRE D'ALGERIE. EDITION. FRANCE - EMPIRE, PARIS, 1972, P 11 .

(4) YVES COURRIERE : LA GUERRE D'ALGERIE 1958 - 1962. L'HEURE DES COL - NELS

(5) شهادة المجاهد شويشي العيساني لمجلة أوّل نوفمبر. نوفمبر - ديسمبر 1988، ص ص 36 - 35.

(6) علي العياشي، مرجع سابق، ص 38.

قيادة الناحية من مزرعة باجي مختار إلى وادي الشوك، ثم إلى جبال أولاد بشيخ، بعد اندلاع الثورة⁽¹⁾، وقد تمت تلك الإجراءات في فترة غياب باجي مختار الذي ألقى عليه الشرطة الفرنسية القبض في عناية أثناء محاولته الحصول على خريطة لتحديد نقاط الهجوم الأوّل للثورة بالمنطقة على المراكز الفرنسية الهامة.

وفي 31 أكتوبر 1954، تم إطلاق سراح باجي مختار، ليعود إلى سوق أهراس يوم الفاتح نوفمبر 1954⁽²⁾، بحيث التحق بالفوج الذي كان تحت قيادة الحاج علي، ومن بين عناصر هذا الفوج: بدري محمد (الطرابلسي)، هوام إبراهيم، جديات مسعود (عنتر)، بناني محمد (لاندوشين)، جبار بلقاسم، محمد بوخونة (حمه)، بن سوادة محمد، بوقصة العيفة⁽³⁾.

وبعودة باجي مختار، انطلقت الثورة في ناحية سوق أهراس، إلا أنه « رغم التحضيرات الجيدة، لم يسجل أية عملية عسكرية ليلة أول نوفمبر 1954 باستثناء عملية «عين سيمور» التي قادها باجي مختار يوم 2 نوفمبر 1954»، حسب ما أدلى به المجاهد بوبكر الصّديق بن زينة، في إحدى شهاداته⁽⁴⁾. ثم تلتها عملية منجم الناظور في 6 نوفمبر 1954، التي استهدفت حراس المنجم، وسبعة منازل يقطنها فرنسيون، وتمكّن فوج باجي مختار من غنم ثمانية بنادق وسبع مائة خرطوشة، ومبلغ مالي يقدر بـ 450 ألف فرنك قديم⁽⁵⁾.

بعد هذه العملية قام الفوج بنسف، وتدمير خطوط السكّة الحديدية ما بين المشروحة، وعين تحميمين. وعلى إثر هذه العملية، انسحب عناصر الفوج إلى

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 19.

(2) علي العياشي، مرجع سابق، ص 38.

(3) للإطلاع على القائمة الكاملة لأعضاء الفوج، أنظر: عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص ص

4 - 40، وأيضاً: المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 17.

(4) عيد القادر ماجن، مرجع سابق، ص 23.

(5) علي العياشي، مرجع سابق، ص 38

مزرعة دالي بن شواف بناحية مجاز الصّفا يوم 17 نوفمبر⁽¹⁾. وهناك وقعت معركة غير متكافئة يوم 18 نوفمبر 1954، دامت يوما كاملا. استشهد على اثرها باجي مختار مع أربعة مجاهدين، وأسر البعض من عناصر الفوج⁽²⁾. في حين استطاع بعض المجاهدين التّخلص من الخناق المفروض عليهم، وكان من بينهم المجاهد عبد الله نواورية⁽³⁾. الذي سيلعب دورا بارزا في مجريات الأحداث بمنطقة سوق أهراس في مرحلة لاحقة.

بعد استشهاد باجي مختار، فقدت النّاحية أبرز قادتها. الذي كان له الفضل في وضع الأسس الأولى للتّظيم السّياسي والعسكري بالنّاحية، وتمّ وضع وتكليف رفيقه ومساعدته جبار عمر على رأس ناحية سوق أهراس، الذي شرع في عملية الانتقال، والتّعبئة باختيار المجاهدين، والعمل على إنشاء الخلايا السرية لجمع السّلاح، والتّموين والاتّصال. ويجدر الإشارة إلى أنّ عملية التّجنيد شملت على الخصوص العناصر الوطنية التي كانت في صفوف الجيش الفرنسي⁽⁴⁾، وبخصوص

(1) اختلفت الروايات بخصوص عملية انسحاب فوج باجي مختار إلى مزرعة دالي بن شواف بناحية مجاز الصّفا. وهي الظروف التي انتهت بإستشهاد القائد باجي مختار، أنظر: علي العياشي، مرجع سابق، ص 38.

(2) لقد استشهد في هذه المعركة كل من: باجي مختار، محمد الطرابلسي، وبناني محمد، وعنتر مسعود. أمّا الأسرى: حرّات شعبان، وبخوش محمد، وطايبي إبراهيم، وحجار السعيد، وحجار الطاهر، ورواحية عبد الله، وبوقصعة العيفة، أنظر: علي العياشي، مرجع سابق، ص 40.

(3) عبد الله نواورية من مواليد 6 سبتمبر 1929 بجبل بقرين بحمام النبايل بلدية الناظور ولاية قالة حاليا، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم المنظمة الخاصّة بذات المنطقة، منذ مطلع الأربعينات، وهو من بين الإطارات الفعّالة في اللجنة الثّورية للوحدة والعمل ((CRUA)، ومن الرعيل الأوّل المحضر، والمفجّر لثورة أول نوفمبر 1954 بناحية سوق أهراس. حيث كان المساعد الأوّل للقائد باجي مختار. مارس العديد من المسؤوليات ضمن هياكل الثّورة، وبعد الإستقلال تقلد وظائف هامّة سياسية وعسكرية. ووافته المنية في 5 ماي 1998، أنظر: مجاهدون في ذمة الله، مجلة أوّل نوفمبر، العدد 159، سنة 1998، ص 74.

(4) لقد التحق عدد كبير من الجزائريين الذين كانوا ضمن صفوف الجيش الفرنسي بالثّورة ومعهم أسلحتهم، ونذكر منهم على سبيل المثال: بالريق يونس، وبالريق الهادي، وحركاتي عمر، ومحامدية محمود، وزويطة السعيد، وجيلالي محمد، وخلييل خليل، وفتايمية السعيد، انظر: عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص ص 46 - 47.

عملية التَّعبئة والتَّجنيد، بعد استشهاد القائد باجي مختار يذكر المجاهد صالح الباي أنه: « تمَّ تَكْوِين جيش كان تحت مسؤولية جَبَّار عمر، ومن بين العناصر التي كانت معه، السَّبتي بومعراف، والطاهر الزبيري (الحاج عبد الله)، وجلايلية محمد، ونوبل الزين، والمكِّي جديات، ومحمد الأصناب، وشويش العيساني، وعبد الله نواورية»⁽¹⁾.

لقد استطاع جَبَّار عمر أن يجمع حوله مجموعة من الرِّفاق القدامى، وتمت إعادة توزيع هذه الأفواج على غرار التَّقسيم الذي وضعه الشَّهيد باجي مختار قبيل انطلاق الثَّورة في نوفمبر 1954. إذ توزَّعت عناصر هذه الأفواج على القطاعات (الأقسام): الوزنة، والمشروحة، وبنى صالح، والنبَّال⁽²⁾.

1 - قسم الوزنة:

الذي كان يضم كل من وادي الكبريت، ومداوروش، والهامة، وتواورة ومن أبرز المناضلين الذين تمَّ تجنيدهم في هذا القسم، نذكر منهم: جلايلية محمد (الحاج لخضر)، معارفية السبتي (بومعراف)، ومحمد لخضر سرين، ومداقين محمد (الأصناب)، ومحمد بن سودة، وكافي الطاهر، وبن ناصر محمد كمال (صالح الباي)، وموسى لحواسنية، ونوبل الزين، وجغالو بشير، وملاح الشريف⁽³⁾، ويمكن القول أنَّ هذا القسم يعدُّ من أكبر الأقسام التي كان يشرف عليها جبار عمر.

(1) شهادة المجاهد صالح الباي، ثمن الحرية - الألغام على الخطوط المكهربة في الناحية الشرقية - حصة تلفزيونية. إعداد وتقديم عبد المجيد شيخي، نوفمبر 1998. ويؤكد محمود قنز أنَّ جَبَّار عمر قد خلف باجي مختار في قيادة منطقة سوق أهراس، ثم خلفه فيما بعد عبد الله نواورية بإسم قيادة المنطقة الأولى، أنظر: شهادة المجاهد محمود قنز، الملتقى الأوَّل حول دور الولايات الحدودية في الثَّورة التَّحريرية. ولاية تبسة، يومي 5 - 4 ديسمبر 1997.

(2) عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 44.

(3) للإطلاع على القائمة الكاملة لناضلي هذا القسم، راجع: عبد الحميد عوادي، مرجع سابق،

2 - قسم المشروحة :

ويضمّ هذا القسم: أحمد أمسرار (مسؤول قسم)، سردوك مداني محمّد، والصالح بشيش، وشليبي محمد الشريف، وحركاتي عمر، والطاهر حو، ونوري سعيد، وأحمد مزرود (القبائلي)، وعوادي الهاشمي⁽¹⁾.

3 - قسم بوشقوف (بني صالح) :

ومن أبرز العناصر التي ضمّها هذا القسم نذكر: المعروف سليمان (بلعشاري)، مسؤول قسم، ومحمد الشريف عصفور، وعمار شمام (شكاي)، وشمام عاشور، ورفاس الصادق، وعطايلية مسعود⁽²⁾.

4 - قسم النبايل :

وضمّ كل من: عبد الله نواورية (مسؤول قسم)، وفطايمة السّعيد (لاندوشين)، وعتيق محمد الصالح، ولولو عمار، ومحمد الطاهر دوايسية، وحمه النبايلي⁽³⁾. كما يمكن الإشارة إلى مجموعات أخرى من المناضلين التي ظهر نشاطها خارج ناحية سوق أهراس في الشّافية، والنهد السبعة، والقالة، وكان من أبرزهم: محمد الهادي عرعار، وعمار بن زودة، وعمار العسكري (بوقلاز)، وشويشي العيساني، والحاج خمار، ورضاع مازوز⁽⁴⁾.

ونظرا لتزايد عدد المتطوعين، اجتمع رؤساء الأفواج بقيادة جبار عمر، لتقييم الوضع في الناحية، وتم توزيع الأفواج عبر جبال المنطقة في شرق الونزة، وأولاد مومن، وأولاد ضياء، وأولاد بشيخ، وأولاد مسعود، وبني صالح، والدهوارة،

(1) للإطلاع على بقية مناضلي هذا القسم، أنظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص ص 20 - 21.

(2) لمعرفة القائمة الكاملة لمناضلي هذا القسم، أنظر: عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 46، وأيضا: المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 21.

(3) لم تتمّ عملية حصر القائمة الكاملة لمناضلي هذا القسم، أنظر: عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 46.

(4) نفسه، ص 46.

وحمام النبائل⁽¹⁾، إلا أنه رغم عمليات التعبئة والتجنيد، وتزايد عدد المتطوعين على الخصوص، ظل الانشغال الكبير في هذه الفترة، يتمثل في البحث على أنجع السبل التنظيمية والتسليحية⁽²⁾. إذ أن مشكل السلاح، ظل أكبر عقبة بالنسبة للشوار منذ إنطلاق الثورة في هذه الناحية، إلى جانب انعدام الإتصال، والتنسيق مع القيادة في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)، خاصة بعد استشهاد القائد ديدوش مراد في 18 جانفي 1955⁽³⁾.

إن مشكل الحيف اللوجستيكي الذي عرفته الثورة منذ اندلاعها في أول نوفمبر 1954، ظل الشغل الشاغل بالنسبة لقيادة الثورة، الأمر الذي دفع القائد مصطفى بن بولعيد إلى التكفل بهذه المهمة شخصيا، والتي انتهت بإلقاء القبض عليه بين قردان على الحدود الليبية الجزائرية في 11 فيفري 1955. ومما زاد الأمور تعقيدا، إعلان الحكومة الفرنسية حالة الطوارئ بالقطر الجزائري في شهر أفريل 1955، بحيث رفعت عدد جنودها إلى 100 ألف جندي، معززة بمختلف العتاد الحربي، وفي نفس الوقت عين جاك سوستال حاكما عاما على الجزائر، الذي صرح لتوه « إن فرنسا لن تغادر الجزائر، مثلما يستحيل عليها أن تغادر لافرانس، أو لافروتان، لذلك فإن فرنسا قد إختارت سياستها وهي الإدماج »⁽⁴⁾.

وفي الاتجاه المعاكس للسياسية الفرنسية بالجزائر بعد إعلان حالة الطوارئ وتشديد القبضة الحديدية لقمع الثورة « بدأ نقد سياسة الحكومة الفرنسية نفسها من طرف معارضي «المغامرة الجزائرية» بحيث إنضم أربيون من غير الشيوعيين في

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 21.

(2) إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 137.

(3) عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 42.

(4) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزء الثاني، المجلد الأول،

دار الثقافة الإفريقية، قصر الأمم، 10 - 8 ماي 1984، ص 38. والملفت للنظر عند تصريح

سوستال، هو أن الخطابات الرسمية الفرنسية كثيرا ما كانت تحمل في متونها مصطلحات مخادعة

مراوغة وغير صريحة.

الجزائر إلى العمل مباشرة مع جبهة التحرير الوطني، وأغلب هؤلاء من المجموعة التي أسسها، أندري مانوز، وإلتف حولها الضمير المغربي، ففي يوم الإثنين 24 أفريل 1955، اتهمت شرطة قسنطينة ثلاثة قساوسة من البعثة الفرنسية في سوق أهراس وهم: الأب أوغور، الأب تيرلان والأب ماميت بتقديم مساعدات طبية للشوار في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)، وطردها من الجزائر⁽¹⁾ .

ففي هذه الظروف الصعبة التي عاشتها الثورة عموما، وفي ناحية سوق أهراس على وجه الخصوص بسبب العزلة عن قيادة المنطقة الثانية، بعد استشهاد ديدوش مراد، وقع أول اتصال بالمنطقة الأولى (أوراس النمامشة)، بمبادرة من المجاهد عبد الله نواورية، الذي كان مسؤولا عن قسم حمام النبائل للبحث عن السلاح، وكذلك لمزيد من التنسيق. غير أن قيادة الأوراس وعلى رأسها القائد شيهاني بشير⁽²⁾، تأسف لسبب عدم توفير السلاح. لأن المكلف بجلبه (مصطفى بن بولعيد) ألقى عليه القبض في بن قردان على الحدود الليبية الجزائرية⁽³⁾. وهكذا وجدت قيادة المنطقة الأولى تبريرا كافيا لعجزها عن توفير العدة والعتاد، كما وقعت اتصالات مماثلة، قام بها جبار عمر مع قيادة أوراس النمامشة طالبا يد

(1) هيرفي هامون، باتريك روتمان، حملة الحقائق : المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر (1962 - 1954)، ترجمة حسين العودات، ونور الدين سكوتي، الطبعة الثانية، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983، ص ص 43 - 40.

(2) شيهاني بشير : من مواليد 22 أبريل 1929 الخروب (ضواحي قسنطينة)، دخل معترك الحياة السياسية بعد أحداث 8 ماي 1945، متخذا من مدرسة «جول فيري» المعروفة (بمدرسة الأنديجان) عام 1946، هامشا لنشاطه السياسي، وتوسيعا للقاعدة النضالية للحزب (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية)، كما انخرط في التنظيم السري للحزب (المنطقة الخاصة) سنة 1948، وفي فيفري 1953 عين مسؤولا عن الدائرة الحزبية بالجنوب الغربي في بشار، وفي خريف 1953، إلتحق بمنطقة الأوراس للإشراف على التحضيرات الأولى للعمل المسلح، وبعد اندلاع الثورة التحريرية تولى مهمة قيادة المنطقة الأولى بالنيابة بعد تكفل مصطفى بن بولعيد بمهمة جلب السلاح، التي إنتهت بإلقاء القبض عليه في شهر فيفري 1955، ومن أهم المعارك التي قادها «معركة الجرف الشهيرة» في سبتمبر 1955، أستشهد في 23 أكتوبر 1955.

(3) عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 44 - 43.

المساعدة بالسلح والذخيرة⁽¹⁾. وبناء على الاتصالات التي قام بها كل من عبد الله نواورية وجبار عمر، إستجابت قيادة المنظمة الأولى بإرسال فوج من المجاهدين بقيادة أحمد الأوراسي الذي استقر بجبال بني صالح⁽²⁾. وحسب شهادة العقيد عمارة بوقلاز أنه : «بعد عودته من تونس في مهمة جلب السلح إلى الجزائر، إتقى في جبل بني صالح بأحمد الأوراسي على رأس فوج من مجاهدي الأوراس، جاءوا لاكتشاف المنطقة. وكان أعضاء الفوج فعلا مجاهدين، معظمهم يحفظ القرآن الكريم... وعندما اختلطنا بهم وجدناهم... شجعانا، وأذكياء، وذوي اقدم وطاعة. فقضينا معا حوالي شهر ونصف، واشتركنا في علميات عسكرية ضد العدو»⁽³⁾. وفي هذا الصدد أيضا يذكر إبراهيم العسكري أن «مجيء أحمد الأوراسي على رأس فوج من المجاهدين في شهر مارس 1955 كان يتصف بالفراغ، وكذلك لأغراض ما في نفوس قادة الأوراس»⁽⁴⁾، وفي نفس السياق يضيق العقيد عمارة بوقلاز في شهادته « أن إدارة الأوراس أرسلت إلينا أحمد الأوراسي على رأس فوج من المجاهدين، خلال النصف الأول من عام 1955 في مهمة إستطلاعية بهدف التعرف على جبال الناحية، وإن كنا - نحن - قد أحسنا بوجود خلفيات أخرى لقدمه»⁽⁵⁾.

وبمجرد وصول أحمد الأوراسي مبعوثا من الأوراس، اتصل بالمجاهد عبد الله نواورية، وطلب منه البقاء في النبائل لإستقبال الشيخ الغزالي القادم من الأوراس على رأس عدد من أفواج المجاهدين، إلا أن أفواج المجاهدين الذين كان على

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الوطني الأول حول دور ولايات الحدود في الثورة التحريرية، تقرير ولاية سوق أهراس، تبسة يومي 5 - 4 ديسمبر 1997، ص 22.

(2) عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 44.

(3) علي العياشي، مرجع سابق، ص 12.

(4) إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص ص 136 - 135، إن هذا الطرح يشير إلى نية المنطقة الأولى (أوراس النامشة) في ضم منطقة سوق أهراس إليها، وهو ما تم فعلا بعد مقتل جبار عمر في أبريل 1955.

(5) علي العياشي، مرجع سابق، ص 14.

رأسهم الشيخ الغزالي، وهم في طريقهم إلى ناحية سوق أهراس، وقعوا في اشتباك مع الجيش الفرنسي، الأمر الذي انتهى باستشهاد الشيخ الغزالي⁽¹⁾. وبخصوص هذه الحادثة يذكر المجاهد شويشي العيساني في شهادته: «أن إدارة الأوراس حاولت الإتصال بنا منذ بداية 1955، وعلى هذا الأساس أرسلت فوجا بقيادة الغزالي، لكن العدو قضى على عناصر هذا الفوج في سوق أهراس»⁽²⁾، وفي نفس السياق يروي المجاهد عمارة بوقلاز أنه «بحلول أحمد الأوراسي بناحيتنا، سمع هذا الأخير بنجاة أحد المجاهدين الذين كانوا ضمن مجموعة الشهيد باجي مختار، وهو عبد الله نواورية، فبعث إليه من أتى به، وسأله الأوراسي عن مهمته في تلك الجهة، فأخبره عبد الله نواورية بأنه مكلف بالإتصال والإعلام. وعندئذ كلف بمهمة انتظار وصول سي الغزالي وأفواجه إلى الجهة، وأعطاه كلمة السر وطلب منه مرافقة تلك الأفواج بمجرد وصولها إلى الناحية بغرض تنظيم لقاء يجمع سي الغزالي بأحمد الأوراسي»⁽³⁾.

ودون الخروج عن الإطار التنظيمي الذي يلازم موضوع هذه الدراسة، وحرصا على الإمام بجميع الظروف والمستجدات التي شهدتها نواحي هذه المنطقة، التي ستعرف في فترة لاحقة بتسمية «القاعدة الشرقية»، فإنه يجب الإشارة إلى الفوج الذي أرسله مصطفى بن عودة إلى القالة بقيادة محمد الهادي عرعار في أواخر شهر ديسمبر 1954⁽⁴⁾. الذي لم يقم بأي نشاط ثوري في هذه الناحية، إذ بقي مجمدا بسبب انقطاع الإتصال بين الفوج، ومسؤولي المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)⁽⁵⁾، والملفت للانتباه أن السيد محمد الهادي عرعار قائد الفوج قد

(1) إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 136.

(2) شهادة المجاهد شويشي العيساني لمجلة أول نوفمبر. نوفمبر - ديسمبر 1988، ص ص 36 - 35.

(3) علي العياشي، مرجع سابق، ص 14.

(4) من أبرز عناصر هذا الفوج : عرعار الخميسي المدعو (محمد الهادي) قائدا، ومفروش محمد، وبوزيد عمار، وفلاحاني محمد المدعو (سومسن)، والشايب العربي، والهاشمي حداد، وعمارة بوقلاز، وعبد الرشيد، وسي علاوة، أنظر : الزبير بوشلاغم، مرجع سابق، ص 23.

(5) إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 136.

تخلى عن مسؤوليته التي حملته إياها قيادة المنظمة الثانية كقائد فوج ومسؤولاً على الناحية إلى أحد جنوده. وهو حداد الهاشمي بحجة أن هذا الأخير كان مسؤولاً عليه في مرحلة النشاط السياسي في الحركة الوطنية⁽¹⁾.

وفي هذه الظروف التي سادت النشاط الثوري في الناحية، إلتحق عمارة بوقلاز الذي كان مسؤولاً على أفواج الفداء بمدينة عنابة بعناصر الفوج الذي أرسله مصطفى بن عودة إلى ناحية القالة (بكهف الشبهة، ووادي الحوت)⁽²⁾، يذكر في هذا الصدد العقيد عمارة بوقلاز أنه: « عندما إلتقيت بالمجاهدين وجدتهم في حالة غضب وغليان كبيرين، نتيجة الأوضاع التي تركوا فيها. ولذلك عقدنا اجتماعاً، استعرضنا فيه أحوال الثورة في الناحية، وتساءلنا عن أسباب تعطيل الفوج ومنعه من العمل المسلح منذ إرسالهم إلى كهف الشبهة « هل نتج ذلك عن ضعف النظام، أم عن أسباب أخرى؟ »⁽³⁾. ويضيف بوقلاز في شهادته متسائلاً، وفي هذه الظروف الصعبة التي شهدتها النشاط الثوري في القالة ونواحيها بسبب نقص المدد اللوجستيكي، والرقابة المشددة من طرف سلطات العدو على هامش حركة الثوار، والتي انتهت بتعريض النظام السياسي السري في الناحية لضربة قوية، خاصة بعدما تم اعتقال العناصر التي تملك رصيда هائلاً في ميدان التنظيم والتعبئة⁽⁴⁾.

وللخروج من هذه الوضعية، بدأ التفكير في انجح الحلول لتجاوز المرحلة الراهنة بالسعي للحصول على السلاح. وحوال تلك الظروف يذكر العقيد عمارة بوقلاز أنه: «فكرنا في الذهاب إلى تونس قصد الحصول على السلاح، وإقامة

(1) نفسه، ص 136.

(2) نفسه، ص 136. أنظر أيضاً: علي العياشي، مرجع سابق، ص 8.

(3) علي العياشي، مرجع سابق، ص 9.

(4) إذ أنه في وقت قصير تم اعتقال معظم مناضلي التنظيم، بحيث أعتقل 12 مناضلاً في وادي الحوت،

و 14 مناضلاً في خلية القالة، أنظر: الزبير بوشلاغم، مرجع سابق، ص 22 - 23.

سلسلة من المراكز الممتدة من عين الدراهم إلى الحدود الليبية، وقد كونا هذه المراكز فعلا، وكذلك قصد الاتصال بالبعثة الخارجية للثورة للحصول على السلاح والمال»⁽¹⁾، حيث تجسدت أولى تلك الخطوات « بانتقال الفوج إلى تونس قبل شهر رمضان عام 1955، وتم الاتصال بالثوار التونسيين القدماء في الحزب الدستوري، وكذلك بمسؤولي الطلبة الجزائريين ومنهم الأستاذ الجنيدي خليفة ... وقد خصص لنا الحزب الدستوري مركزا في ضواحي مدينة تونس، استضافنا فيه مدة شهر رمضان». حسب ما صرح به العقيد عمارة بوقلاز في شهادته⁽²⁾.

ورغم مساعي المناضل محمد الهادي عرار الذي ذهب إلى ليبيا رفقة عبد الرشيد بوس لإقناع ابن بلة وبوضياف باقتراض المال بهدف تمويل قوافل نقل السلاح، إلا أن مساعيه لم تكلل بالنجاح، وانتهى به المطاف بالانضمام إلى بعثة جبهة التحرير الوطني المقيمة بترابلس⁽³⁾، ويذكر المجاهد العقيد عمارة بوقلاز بخصوص هذه الحادثة أن محمد الهادي عرار قد نال إعجاب ابن بلة لحنكته السياسية، ومستواه العالي فأمسكه عنده، وعاد عبد الرشيد بخفي حنين⁽⁴⁾.

وبناء على هذه المعطيات، لم يجد الفوج الذي كان يشرف عليه حداد الهاشمي سوى الاعتماد على نفسه للحصول على الأسلحة ويضيف المجاهد العقيد عمارة بوقلاز أنه: « اشترينا بعض القطع من الأسلحة من المواطنين في مدينة تونس، ومدنين ... وعند العودة اقترح علينا حداد الهاشمي البقاء في تونس ليكون

(1) علي العياشي، مرجع سابق، ص 11، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هذا الفوج أرسل من تونس السيد بن عبد الرشيد يوس وسي عاشور السكيكدي إلى ليبيا، فإتصلا بالمجاهد أحمد بن بلة، وحسب شهادة المجاهد العقيد عمارة بوقلاز أن النتيجة كانت سلبية ذلك أن جماعة الخارج، إستجابت لطلبنا، لكنها اشترطت أن تكون تكاليف نقل الأسلحة على حسابنا، وتحت مسؤولياتنا، أنظر: علي العياشي، مرجع سابق، ص 11.

(2) علي العياشي، مرجع سابق، ص 11.

(3) إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 137.

(4) علي العياشي، مرجع سابق، ص 12.

نقطة اتصال وخلفته أنا على قيادة الفوج الذي عدت به إلى الجزائر بعد شهر رمضان بقليل»⁽¹⁾.

وقد استقر الفوج بقيادة بوقلاز في بني صالح، أين انضم إليه فوج أحمد الأوراسي في انتظار وصول جماعة الغزالي المكلفة بالإشراف على منطقة سوق أهراس من قبل قيادة الأوراس، إلا أنه بعد الأحداث التي عرفتها ناحية سوق أهراس، والتي انتهت بإستشهاد سي الغزالي، القائد المرسل من قيادة المنطقة الأولى، أصبح أحمد الأوراسي معزولا بحكم وضعيته المتمثلة في انقطاع الاتصال بينه وبين قيادة الأوراس⁽²⁾. وفي هذا الصدد يروي المجاهد عمارة بوقلاز أنه « في يوم من الأيام تساءل مجاهدو الفوجين خلال إحدى الجلسات المخصصة للراحة عن عزلتهم، وإنقطاع الإتصال مع قيادة الأوراس، والشمال القسنطيني إلى درجة أنهم صاروا يتساءلون هل هم مجاهدون مع الثورة أم ضدها؟»⁽³⁾.

وللخروج من هذه الوضعية التي كان يعيشها الفوجان، بعد عودة عمارة بوقلاز من تونس في مهمة جلب السلاح، اقترح هذا الأخير على أحمد الأوراسي، الذهاب إلى قيادة المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) للمزيد من الإتصال والتنسيق. وفي هذا السياق يذكر المجاهد عمارة بوقلاز « أخذت معي المجاهد علاوة بشايرية، وتوجهنا إلى الشمال القسنطيني عبر جبال الدباغ، وكاف أونار وفي الطريق إلتقينا بمنجلي الذي أخبرنا بأن القيادة في اجتماع عام. فانتقلنا إلى تمالوس⁽⁴⁾ فوجدنا زيغود يوسف قد جمع قيادة المنطقة الثانية تحضيراً لهجومات 20 أوت 1955»⁽⁵⁾.

(1) نفسه، ص 12.

(2) إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 136.

(3) علي العياشي، مرجع سابق، ص 12.

(4) تقع تمالوس بضواحي مدينة سكيكدة.

(5) علي العياشي، مرجع سابق، ص 12.

وأما بالنسبة لحيثيات الاجتماع الذي جمع قيادة المنطقة الثانية بتمالوس في ظروف صعبة عرفتها الثورة التحريرية في عامها الثاني، من حيث التنظيم والتسليح، فقد قدم عمارة بوقلاز عرض حال عن وضعية المجاهدين الذين أرسلهم مصطفى بن عودة إلى نواحي القالة في شهر ديسمبر 1955، وعن ظروف تأخر العمل المسلح هناك، دون الإشارة إلى مسؤولية مصطفى بن عودة في ذلك، ويذكر عمارة بوقلاز بخصوص جلسات اجتماع تمالوس بأنه: «أخبر زيغود يوسف بما كان له مع بعثة الخارج، غير أن زيغود أنكرو وجود أسلحة لدى هذه البعثة في ليبيا»⁽¹⁾. ويضيف في نفس السياق: «لا أدري إن كان ذلك من أجل إقناعي فقط، أم وراء أفكاره أشياء أخرى، لكن الثابت أن الأسلحة كانت موجودة فعلا عند البعثة»⁽²⁾، وهنا يطرح التساؤل هل وجد هناك سوء تفاهم خفي بين قيادة الولاية الثانية (زيغود يوسف) والبعثة الخارجية (إبن بلة)؟ والملفت للانتباه أن زيغود يوسف كان يحاول عدم إثارة الموضوع، وتحفيز المجاهدين على الحصول عن السلاح، من الداخل حين خاطب عمارة بوقلاز بخصوص مسألة التسليح قائلا: «إن سلاحكم يوجد على أكتاف عدوكم، و حذار من الأشخاص الذين يريدون الاستيلاء على أموالنا...»⁽³⁾.

بعد الاجتماع التاريخي بتمالوس شارك الفوج الذي كان يشرف عليه المجاهد عمارة بوقلاز في التحرك العام لشمال قسنطينة، المشهورة بهجمات 20 أوت 1955. ويذكر العقيد عمارة بوقلاز أنه: «شرعنا أنا ومصطفى بن عودة في الإعداد لتنفيذ هجمات 20 أوت، واتفقنا على تنظيم العمليات الهجومية في المنطقة الواقعة شمال خط السكة الحديدية الرابطة بين الونزة وعنابة، مع ترك

(1) نفسه، ص 12.

(2) نفسه، ص 12.

(3) عثمان الطاهر عليه، العقيدة عمارة «بوقلاز»، نبض القاعدة الشرقية يتحدث. جريدة السلام، 2

نوفمبر 1991، ص 7، أنظر أيضا: إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 137.

المنطقة الواقعة شرق هذا الخط آمنة من أجل الانسحاب إليها»⁽¹⁾، وبعد العمليات الشاملة التي شهدتها منطقة الشمال القسنطيني في شهر أوت 1955، عاد كل من عمارة بوقلاز، ومصطفى بن عودة على رأس فوج من المجاهدين باتجاه ناحية بني صالح، وبالضبط إلى مركز القارية⁽²⁾، وبوصولها إلى المركز المذكور، تبدأ مرحلة تحولات جديدة في الوضع السياسي والعسكري للثورة في منطقة سوق أهراس.

في هذه المرحلة الانتقالية التي تميزت بالبحث على أكثر السبل نجاعة من حيث التنظيم والتسليح، جاء عبد الله نواورية مبعوثاً من قيادة الأوراس بمهمة الإشراف على بعض النواحي التابعة إلى المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)، ولمعرفة خلفيات إرسال هذا الأخير إلى سوق أهراس لابد من العودة قليلاً إلى ربيع 1955، وبالتحديد إلى تاريخ تكليف أحمد الأوراسي لعبد الله نواورية بمهمة انتظار وصول سي الغزالي على رأس فوج من المجاهدين إلى ناحية سوق أهراس من أجل تنظيم لقاء بين القائدين⁽³⁾، غير أن سي الغزالي لم يتمكن من الوصول إلى ناحية سوق أهراس، وأستشهد في الطريق مع عدد كبير من المجاهدين بعد إشتباك مع قوات العدو⁽⁴⁾، وحسب شهادة العقيد عمارة بوقلاز أنه: «قد يكون هذا هو الأمر الذي جعل عبد الله نواورية يذهب إلى الأوراس ليعلم القيادة هناك بما حدث لأفواج الغزالي. ولذا أرسلته تلك القيادة ليتولى المهمة المذكورة آنفاً، ثم أرسلت خلفه قتال الوردي، ليكون مشرفاً عاماً على الناحية»⁽⁵⁾.

بعد حصول عبد الله نواورية على تكليف بقيادة منطقة سوق أهراس، قام الإتصال بين عودة مصطفى وعمارة بوقلاز، بجبال بني صالح، أين شرح المهمة التي كلف بها من قبل قيادة الثورة في الأوراس. وهي المهمة التي أشار إليها العقيد

(1) علي العياشي، مرجع سابق، ص 12.

(2) إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 138.

(3) علي العياشي، مرجع سابق، ص 14.

(4) إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 136.

(5) علي العياشي، مرجع سابق، ص 14.

عمارة بوقلاز في إحدى شهاداته بأنه: «في القارية جاءنا عبد الله نواورية وقال لابن عودة أنه أرسل من منطقة مسؤولاً عن رقعة تمثل ثلثي ناحية ابن عودة، وستصبح تابعة لمنطقة الأوراس، إضافة إلى كل الناحية التي كانت تحت قيادة باجي مختار رحمه الله، وكان بها الشهيد جبار عمر، والحال أن نواورية كان بنتمي نظامياً إلى الناحية الثانية مكلفاً بالاتصالات بحمام النبائل»⁽¹⁾.

إن هذه الاتصالات لم تكن نابعة من مبادرات فردية لعبد الله نواورية من جهة، وعمارة بوقلاز، وعمار بن عودة من جهة أخرى، بل كانت تخفي في طياتها مشروعا لتسوية منطقة سوق أهراس إزاء الأوراس، والشمال القسنطيني، والتي كانت محل تجاذب بينهما بعد استشهاد باجي مختار في نوفمبر 1954.

لقد دفع إصرار زيغود يوسف على القيام بهجوم خاطف وشامل على القوات الفرنسية في منطقة الشمال القسنطيني إلى الحاجة الماسة للسلاح. وهو الأمر الذي كان يعوزه بصورة ملحوظة، فلجأ إلى طلب الدعم المادي من قيادة الأوراس. وتجسد هذا المسعى «في اجتماع عين القلعة في 14 أوت 1955، حيث عرض زيغود يوسف الحصول على الرجال، والعتاد من قيادة المنطقة الأولى مقابل التنازل على ناحية سوق أهراس»⁽²⁾، ولدراء أي غموض محتمل تكفي الإشارة إلى «أن الشمال الشرقي (القاعدة الشرقية فيما بعد) يشكل جزء من المنطقة الثانية بعد استشهاد باجي مختار، ولم تصبح تلك المنطقة خاضعة لقيادة الأوراس، إلا بموافقة زيغود يوسف»⁽³⁾.

(1) علي العياشي، مرجع سابق، ص 13، والملفت للانتباه أنه بعد المستجدات الجديدة، انسحب مصطفى بن عودة إلى جبال إيدوغ بعد أن طلب من عمارة بوقلاز أن ينسحب معه، فرفض هذا الأخير اقتراح مصطفى بن عودة، وتم تقسيم الجيش بين بن عودة وبوقلاز، برضى المجاهدين في إختبار المكان الذي يرغبون فيه مواصلة نشاطهم الثوري. وبذلك أصبح عبد الله نواورية على رأس قيادة فوجين: فوج أحمد الأوراسي وفوج عمارة بوقلاز، انظر: إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 138.

(2) JACQUES DUCHEMIN, HISTOIRE DU F.L.N. EDITION DE TABLE RONDE, PARIS, 1962, P 100.

(3) MOHAMED HARBI, LE COMLOT LAMOURI. IN : CHARLES ROBERT AGERON, LA GUERRE D'ALGERIE ET LES ALGERIENS, 1954 - 1962. ARMAND COLIN, PARIS, 1997. P 151.

ويمكن تأكيد ذلك التحول التنظيمي بالجوء إلى شهادة المجاهد عمار بن عودة التي تذهب إلى أن شيهاني بشير طلب من زيغود يوسف ضم منطقة سوق أهراس إلى الأوراس باعتبار أن المنطقة الأولى، لم تكن لها سوى حدود عارية وغير آمنة لتمرير السلاح من الخارج. وقد وافق زيغود على هذا المطلب مقابل تسوية، تصبح بموجبها المنطقة الممتدة من عين مليلة إلى عين الكرشة تابعة إلى الشمال القسنطيني، ومن جهة يمكن الإشارة إلى أن تلك التسوية أفرزت معطيات تنظيمية جديدة داخل كل منطقة⁽¹⁾.

وفي هذه المرحلة الإنتقالية التي عرفت تحولات جديدة في المجال التنظيمي، أصبحت منطقة الأوراس، منطقة سوق أهراس تحت إدارة الأوراس بقيادة عبد الله نواورية الذي أصبح مسؤولاً على ناحية القالة وسوق أهراس.

وعلى رأس فوجين (وهما فوج أحمد الأوراسي، وفوج عمارة بوقلاز)، بعد أن انسحب مصطفى بن عودة إلى منطقة الشمال القسنطيني⁽²⁾. إلا أن عبد الله نواورية لم يمكث طويلاً في المنطقة، وانسحب بعد فترة وجيزة من مجيء قيادة أخرى من الأوراس تحت مسؤولية قتال الوردية في شهر نوفمبر، ليكون مشرفاً عاماً على المنطقة⁽³⁾.

لقد كان هذا التغيير ناجماً عن قرارات اتخذتها قيادة الأوراس، في يوم 12 أكتوبر 1955، حين التحق شيهاني بشير «بالخناق» رفقة مجموعة من المجاهدين، حيث

(1) شهادة المجاهد عامر بن عودة، في الملتقى الأول حول خطي شال وموريس، الطارف، 20 - 22 فيفري 1998.

(2) إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 138، وبخصوص هذه القضية يذكر العقيد عمارة بوقلاز «أن بن عودة استسلم للأمر الواقع، وعارضته في الرأي لأن ناحيتنا كانت تابعة للمنطقة الثانية، فكيف يأتي نواورية. وهو نفسه من أفراد هذه المنطقة ليتسلم مسؤولية الناحية بإسم منطقة الأوراس؟ وعلى هذا الأساس، قررنا العودة إلى المجاهدين، وعرضنا عليهم الأمر، وخيرناهم بين الذهاب مع مصطفى بن عودة إلى عنابة وبين البقاء في القالة وبني صالح، فكان اختيار كل مجاهد المكان القريب من منزله»، أنظر: علي العياشي، مرجع سابق، ص 13.

(3) علي العياشي، مرجع سابق، ص 14.

تم عقد اجتماع مصغر للقادة تم فيه دراسة نتائج معركة الجرف الإيجابية والسلبية وإنتهى الاجتماع في النهاية إلى تعيين قادة المناطق لشرق الأوراس، حيث عين قتال الوردي على منطقة سوق أهراس بمساعدة : عباد الزين، وتيرماسين، وأحمد الأوراسي، والعربي حواس، وشريط علي، وارزايقية الصادق، كما عين فرحي حمه بن عثمان على منطقة الحدود الشمالية من جبل أم علي جنوبا إلى سطحة الدير، وجبال الونزة، وعين عون عمر المدعو (البوقصي) على سدراتة ومداوروش والدريرة⁽¹⁾.

وبناء على قرارات اجتماع «الحناق» في أكتوبر 1955، كلف الوردي قتال بالإشراف على مسؤولية منطقة سوق أهراس، وبذلك أصبح المسؤول الأول سياسيا وإداريا على هذه المنطقة⁽²⁾. وتطبيقا لهذه المهمة وصل على رأس فوجين مسلحين، استقر الأول في أولاد شيخ بقيادته، أما الثاني استقر بنواحي حمام النبايل، بقيادة لزهارى دريد (جدري)⁽³⁾. وحول هذا الموضوع يذكر العقيد عمارة بوقلاز في شهادته أن «تكليف الوردي قتال بهذه المهمة يدخل في إطار بسط النفوذ على تلك المنطقة الحدودية، وعند تحليل تلك الفترة وملابساتها يتبين أن اختيار شخص الوردي قتال لهذه المهمة يندرج ضمن ما يمكن التعبير عنه بالتوازن الجهوي في توزيع المسؤوليات داخل ولاية الأوراس، فالوردي نموشي، وتعيينه في هذا المنصب اشعار من قيادة الأوراس لجماعة النمامشة بإشراكهم في قيادة المنطقة»⁽⁴⁾.

لقد أفرز الوضع الجديد الذي شهدته منطقة سوق أهراس بعد مجيء قيادة أوراس النمامشة، انعكاسات خطيرة على النشاط الثوري في المنطقة عندما بدأت الخلافات الداخلية تطفو على السطح، بين قتال الوردي وبعض القادة المحليين⁽⁵⁾.

(1) محمد الطاهر عزوي، شهرة معارك الجرف الكبرى في السنة الثانية للثورة الجزائرية. في جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، معالم بارزة في ثورة 1954 في الملتقى الأول بباتنة، سنة 1989، باتنة 1990، ص ص 132 - 131، أنظر كذلك : عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 48.

(2) نفسه، ص 48.

(3) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 22.

(4) علي العياشي، مرجع سابق، ص 14

(5) نفسه، ص 14

ولفهم الملابس التي اكتنفت الوضع المتوتر الذي عرفته منطقة سوق أهراس إثر مجيء قتال الوردى كمسؤول من قبل قيادة الأوراس، لابد من توضيح هام، يتمثل في أن ذلك التكليف، وحتى وإن كان شرعياً استناداً إلى اتفاق سابق بين زيغود يوسف، وشيخاني بشير. إلا أنه أفرز في نهاية الأمر خلافاً حاداً بين قتال الوردى وعبد الله نواورية في البداية، وتصاعدت حدة التوتر مع جماعة جبار عمر الرفيق القديم لباجي مختار، و أول مسؤول على المنطقة عند انطلاق الثورة. وفي هذا الصدد يشير عبد الحميد عوادي إلى أن أصل الخلاف بين جبار عمر و قتال الوردى يعود إلى سوء تفاهم فيما يتعلق بتأطير أفواج المجاهدين⁽¹⁾، بينما يذهب المجاهد عبد الله نواورية إلى «أن قيام جبار عمر بتصنيفه مجاهدين من فوج الأوراس إثر تسببهم في فوضى بناحية الونزة دفع بالأمر إلى المزيد من التوتر، الشيء الذي جعل قيادة المنطقة الأولى بقيادة بن بولعيد تبادر للتحقيق في قضية جبار عمر، بعد تلقي بن بولعيد مصطفى تقريراً أعده كل من سرين محمد لخضر، وصالح الباي ضد جبار عمر»⁽²⁾.

وفي نفس السياق، يروي المجاهد علي بن شايبة « أنه في أول اجتماع عقده مصطفى بن بولعيد في الأوراس، بعد فراره من سجن الكدية بقسنطينة، كان في 12 - 13 11 مارس 1956، وقد تم ادراج مسألة الخلاف الذي نشب بين القادة المسؤولين في ناحية سوق أهراس، وعين لذلك لجنة مراقبة وتحقيق للتوجه نحو سوق أهراس ثم إلى تونس، وتكونت من عبد الله عثمانة، عمر دونة، وعبد الوهاب»⁽³⁾.

- (1) عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 50.
 - (2) مقابلة شخصية مع المجاهد عبد الله نواورية، على هامش الملتقى الوطني الأول لإطارات الثورة التحريرية، المتحف الوطني للمجاهد، 5 - 4 - 3 نوفمبر 1997.
 - (3) شهادة المجاهد علي بن شايبة، الشهيد مصطفى بن بولعيد، شريط تلفزيوني، إنتاج محطة قسنطينة (مركز باتنة)، إعداد، وتقديم منصور ميلود، مارس 1997.
- وتجدر الإشارة أن هذه اللجنة التي كلفت بالتحري في أسباب الخلاف، ضمت حسب شهادة العقيد بوقلاز «ممثلاً عن مصطفى بن بولعيد وهو عمر العيفة، ممثلاً عن عجال عجول وهو عبد الوهاب عثمانى، ممثلاً عن عباس لغرور وهو عما دونه، وكان على رأس هذه اللجنة تيجاني عثمانى».
- أنظر: علي العياشي، مرجع سابق، ص 14.

ويذكر المجاهد شويشي العيساني: « أنها استقرت في أولاد بشيخ، ثم دعت القادة المعنيين إلى الاجتماع، وقد رفض عمارة بوقلاز وعبد الله نواورية تلبية الدعوة في حين سار جبار عمر رفقة ثمانية مجاهدين⁽¹⁾. إلى مزرعة أولاد بشيخ وإثر وصوله ألقى عليه القبض وتصفيته في مكان يدعى حجر الرحي⁽²⁾، ويشير عبد الحميد عوادي أن تصفية جبار عمر كانت في اليوم الثاني من شهر رمضان الموافق لـ 11 أبريل 1956، بعد أن أمر الوردى قتال بها شخصياً⁽³⁾، إلا أن عبد الله نواورية يناقض ما ذهب إليه عبد الحميد عوادي إذ يرى «أن الخطأ الذي وقع فيه قتال الوردى يكمن في أنه لم يدع اللجنة تحقق في القضية بكل حرية، مما جعلها تقع في الخطأ، لأن الاجتماع الذي عقده بن بولعيد قبل استشهاد مع قادة منطقة سوق أهراس، تضمن عدم اللجوء إلى التصفية الجسدية لأي كان إلا بمحاكمة رسمية، تحت إشراف قيادة المنطقة الأولى⁽⁴⁾».

«لقد تعكرت الأجواء في منطقة سوق أهراس بسبب مقتل جبار عمر⁽⁵⁾. الأمر الذي جعل العلاقة تزداد سوء مع قيادة الأوراس، التي دخلت بدورها في أزمة داخلية اثر استشهاد مصطفى بن بولعيد في مارس 1956، وانتهت تلك الفترة الحرجة بانسحاب قتال الوردى مع جماعته من النمامشة من سوق أهراس، واعتصموا بالجلب الأبيض⁽⁶⁾، وقبيل عملية الإنسحاب يذكر العقيد عمارة بوقلاز أن « قتال الوردى حث مجاهدي المنطقة على وحدة الصف والإنصياع بقيادة الثورة، وأشار عليهم بتكليفهم بقيادة الناحية، لأنني كنت في نظره ذا قدرة على تكوين نظام ثوري للمنطقة⁽⁷⁾» .

(1) من بين المجاهدين الثانية الذين ساروا رفقة جبار عمر هم : حواسنية موسى، وصالح نهر، ونوبل الزين، وكركوب، والحاج لخضر، وبشيشي محمد الصالح.

(2) شهادة المجاهد شويشي العيساني. لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر - ديسمبر 1988، ص 35.

(3) عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 51.

(4) مقابلة شخصية مع المجاهد عبد الله نواورية، المتحف الوطني للمجاهد، نوفمبر 1997.

(5) شهادة المجاهد : شويشي العيساني، لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر - ديسمبر 1988، ص 36.

(6) علي العياشي، مرجع سابق، ص 14.

(7) علي العياشي، مرجع سابق، ص 15.

وتمشيا مع المعطيات التاريخية يمكن الإشارة إلى أن عودة الحيوية للنشاط الثوري بعد قضية جبار عمر، وانسحاب جماعة النمامشة من منطقة سوق أهراس، توفر لها عاملان أساسيان : يكمن الأول في إمتلاكها للتنظيم الأول الذي أرسى قواعده الشهيد باجي مختار، وخلفه الشهيد جبار عمر، أما العامل الثاني فيكمن في نجاح الثوار القيام بعمليات مسلحة ناجحة. أشهرها عمليات البطيحة في 6 مارس 1956⁽¹⁾. هذه العمليات التي أظهرت بأن الثورة « كانت في تصاعد بفعل انضمام عدد أكبر من الرجال، حيث تم التحكم في منطقة سوق أهراس، بتأسيس هيئة جديدة للقيادة ضمت أسماء بارزة»⁽²⁾.

وعند هذا المقام يمكن القول بأنه توفرت لمنطقة سوق أهراس باعتبارها إحدى أهم قلاع الثورة في الشرق الجزائري إلى جانب الأوراس النمامشة الفرصة لإعادة ترتيب تنظيمها المحلي، إثر اجتماع بعض قادة المنطقة في 18 جوان 1956. وأسندوا ادارتها للمسؤول على القالة عمارة بوقلاز الملقب بالعسكري⁽³⁾. الذي يعتبر المنشأ الأول "للقاعدة الشرقية" كإطار تنظيمي جديد في صلب الثورة، اثر إنعقاد مؤتمر الصومام في صائفة 1956⁽⁴⁾.

وختاما لهذا الفصل ارتأيت توضيح أهم الملابسات والظروف المحيطة التي لازمت النشاط الثوري في منطقة سوق أهراس منذ اندلاعها إلى عشية انعقاد مؤتمر الصومام، ويمكن أن نجملها فيما يلي :

(1) البطيحة: ثكنة تقع في بلدية الحنانشة، وتضم عدد كبير من الجزائريين الذين كانوا في صفوف الجيش الفرنسي، فيعد اتصالات سرية مكثفة بين عبد الرحمن بن سالم، وقوات جيش التحرير انتهت العلمية بفرار عدد كبير من الجزائريين من الثكنة بأسلحتهم وإنضمامهم إلى الثورة ومن أبرز هؤلاء: المجاهد عبد الرحمن بن سالم. وللمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع، طالع: عبد الحميد عوادى، مرجع سابق، ص 65 - 57.

(2) YVES COURRIERE. OP.CIT, P 94.

(3) MOHAMED HARBI. OP.CIT; P 153.

(4) شهادة المجاهد عوفي حمزة، القاعدة الشرقية، شريط تلفزيوني، إعداد وتقديم بلقاسم جعفرية

أولا : ظلت منطقة سوق أهراس، بما فيها القالة والونزة، منطقة تجاذب باعتبارها أهم نقطة لتمير السلاح من الخارج إلى الداخل، لتوفرها على بنية طبيعية جد ملائمة مقارنة بالمناطق الجنوبية العارية.

ثانيا : أفرز استشهاد باجي مختار في بداية الثورة وضعها حرجا حفز قيادة الأوراس على محاولة إلحاق منطقة سوق أهراس إلى نفوذها بعد تسوية مع قيادة الشمال القسنطيني، لكنها أدت إلى دخول المنطقة في صراعات بين القادة المحليين والوافدين إليها من قيادة الأوراس، وتمخضت عن تلك الصراعات تعكير أجواء الثورة بصورة سلبية.

ثالثا : عند انطلاقة الثورة، كانت منطقة سوق أهراس تابعة تنظيميا إلى الشمال القسنطيني بإعتبار أن باجي مختار كان مساعدا لديدوش مراد الذي كان يشرف على قيادة المنطقة الثانية، لكنها عرفت وضعاً تنظيمياً جديداً بانضمامها إلى قيادة الأوراس، ابتداء من 14 أوت 1955، عندما تنازل زيغود يوسف عنها لشيحاني بشير قائد المنطقة الأولى مقابل العدة والعتاد.

رابعا : إن الميزة العامة التي عرفتها الثورة في الولاية الأولى والثانية، تمثلت في عدم الاستقرار والاضطرابات المتعاقبة على مستوى القيادات العليا اثر استشهاد مجموعة من أبرز رؤوس الثورة التحريرية (باجي مختار، وديدوش مراد، وشيخاني بشير، وعباس لغرور، ومصطفى بن بولعيد، وزيغود يوسف). الأمر الذي انعكس سلبا بفعل ازدياد حالات شغور القيادة في المستويات الدنيا، مما فتح الباب أمام العديد من المبادرات الفردية لتسوية المشاكل المطروحة، والتي انجر عنها في العديد من الأحيان أخطاء فادحة.

Created with

 **nitro**^{PDF} professional

download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفصل الثاني

نشأة القاعدة الشرقية (1956 - 1958).

(1) مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية.

(2) هيكله القاعدة الشرقية.

(1-2) الهيكله السياسيه والإداريه.

(2-2) هيكله القيادة العامه.

(3-2) الهيكله العسكريه.

أ- الفيالق العسكريه.

ب- مراكز التدريب (المدارس العسكريه).

(4-2) الهيكله القضائيه.

Created with



nitroPDF[®] professional

download the free trial online at nitropdf.com/professional

Created with

 **nitro**^{PDF} professional

download the free trial online at nitropdf.com/professional

1) مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية:

بعد الظروف الصعبة التي مرت بها ناحية سوق أهراس، وانسحاب جماعة النمامشة بقيادة قتال الوردية، عرف النشاط الثوري تصاعدا كبيرا بانضمام عدد كبير من العناصر البارزة إلى صفوف جيش التحرير الوطني، بعد عملية البطيحة في مارس 1956. وهي العناصر التي سوف تشكل نواة الجيش العصري للقاعدة الشرقية فيما بعد.

وبناء على هذه المستجدات الجديدة، بدأت المحاولات الأولى للتحكم في المنطقة (سوق أهراس) بتأسيس هيئة للقيادة، إذ أنه بعد رحيل جماعة النمامشة عمل مسؤولو ناحية سوق أهراس، بنصيحة قتال الوردية بخصوص المحافظة على وحدة الصف، واقترح المجاهد عمارة بوقلاز على مسؤولية الناحية. ويذكر هذا الأخير: «أن مسؤولي منطقة سوق أهراس عملوا بنصيحة قتال الوردية، واتصلوا بي عدة مرات لأتحمل مسؤولية الناحية، وأرسلوا إلي عدة دوريات في هذا الموضوع، فرضت ذلك لأنني كنت أعرف طبيعة الأوضاع النظامية بالناحية»⁽¹⁾.

وبعد محاولات متكررة من طرف مسؤولي الناحية قبل المجاهد عمارة بوقلاز مسؤولية قيادة المنطقة سوق أهراس. إذ يذكر في شهادته بخصوص هذا الأمر «أنه بعد مدة جاءني جبار الطيب، وهو من المجاهدين، القادة المعروفين في الناحية ويتمتع باحترام الجميع... وكررت لي الطلب مرة أخرى، ولم يكن بوسعي سوى الموافقة. وعندما وصلت إلى مواقع الإخوان، وجدت كل شيء مهيبا، ولم يبق سوى إشرافي على تكوين إدارة، وقيادة العمل الثوري»⁽²⁾.

وبناء على المهمة التي كلف بها المجاهد عمارة بوقلاز، عمل على تطبيق النظام السياسي والعسكري الذي عرفته ناحية القالة، مع العلم أن ناحية سوق أهراس

(1) علي العياشي، مرجع سابق، ص 15، أنظر أيضا: محفوظ سعد الله، المرجع السابق، ص 40.

(2) علي العياشي، نفسه، ص 51.

كانت هي الأخرى تعرف تنظيمها ثوريا أرسى قواعده القادة الأوائل للناحية، من عهد باجي مختار إلى جبار عمر. ويذكر المجاهد عمارة بوقلاز في هذا السياق بأنه « وجد المنطقة تتوفر على تنظيم عسكري قوي فقط، أما الهيكل السياسي الذي يربط الصلة بالشعب فلا وجود له»⁽¹⁾.

ورغم الصعوبات الكبيرة⁽²⁾ التي واجهت المسؤول الجديد بسبب الظروف الصعبة التي مر بها النشاط الثوري من قبل. وهو الأمر الذي أدى إلى تبلور فكرة القاعدة الشرقية، أو (ولاية سوق أهراس). كما كان يسميها البعض على حد تعبير المجاهد عمارة بوقلاز في شهادته بخصوص هذا الموضوع⁽³⁾. ويضيف في نفس السياق بأنه: «عمل مع الأخوة رباحي نوار، والحاج علي، وعبد الله بلهوشات، وبوجمعة عوادي، ومحمود الشريف على إخراج تلك الفكرة إلى حيز الوجود بجمع شتات سوق أهراس، والنامشة، وسدراتة والبيضة، وجزء من الناحية الثانية التي كان يشرف عليها عمار بن عودة، وجعلها منطقة واحدة أطلق عليها ولاية سوق أهراس»⁽⁴⁾.

لقد تمت أولى الخطوات العملية من أجل تجسيد مشروع فكرة ولاية سوق أهراس عندما دعا القطاعات (الأقسام) إلى الاجتماع، فيما بينهم بالماء الأحمر في

(1) نفسه، ص 15.

(2) يذكر المجاهد عمارة بوقلاز أنه واجه صعوبات كبيرة من طرف بعض عناصر الناحية (سوق أهراس) الذين بقدر ما أصروا على توليته المسؤولية بقدر ما كانوا يصرون أيضا على أن يعمل وفق آرائهم وطبقا لشروطهم، وهو ما لم يقبله على حد قوله. الأمر الذي جعله يعمل على إبعاد البعض منهم بعد أن اصطدم معهم، أنظر: علي العياشي، مرجع سابق، ص 16.

(3) علي العياشي، مرجع سابق، ص 15.

(4) نفسه، ص 15، يجب الإشارة هنا حسب ما أورده المجاهد عمارة بوقلاز في شهادته بخصوص وضعية النامشة إلى أنه «بالرغم من كون تبسة التي أرادت ولاية سوق أهراس، -لأسباب شخصية وتاريخية- كانت تشكل جزءا هاما من الولاية الأولى. وقد أخافني هذا الوضع، لأنه يعني اقتطاع جزء من أوراس النامشة، ودججه في ولاية سوق أهراس»، أنظر علي العياشي، مرجع سابق، ص 16.

وعلى هذا الأساس لم تكن تبسة ضمن الإطار التنظيمي الجديد الذي اتضحت معالمه بمجيء، عمارة بوقلاز إلى سوق أهراس؛ توليه المهمة الجديدة.

شهر جوان 1956⁽¹⁾. من أجل تشكيل قيادة لهذه الولاية، ورفض أي انتفاء لأي ولاية أخرى، ولم يسفر هذا الاجتماع على نتيجة تذكر بسبب وقوع معركة ضارية بين المجاهدين وقوات العدو⁽²⁾.

بعد أسبوع فقط اجتمع قادة منطقة سوق أهراس مرة أخرى بالماء الأحمر في 18 جوان 1956، حيث درس الحاضرون في هذا الاجتماع، الوضع العام والظروف الصعبة التي مر بها النشاط الثوري في المنطقة⁽³⁾. وفي هذا السياق يمكن ذكر عدة اجتماعات جمعت بين إطارات جبهة وجيش التحرير الوطني في منطقة سوق أهراس. إذ يذهب المجاهد شويشي العيساني في شهادة له: « أن الاجتماعات تمت ثلاث مرات في أولاد بشيخ، وبني صالح، وفي مزرعة مقراني. حيث اتفق الجميع على الإعلان، عن ولاية سوق أهراس التي تضم القالة، وسدراتة، وبوثلجة، وسوق أهراس والونزة، وتم تعيين عمارة بوقلاز على رأسها⁽⁴⁾».

عندما اقتربت إلى أسماء قادة منطقة سوق أهراس، وعلى رأسهم عمارة بوقلاز أنباء مفادها استعداد قيادة الثورة لعقد مؤتمر تنظيمي بمنطقة الصومام،

(1) الماء الأحمر، مكان يقع بمنطقة عين الزانة القريبة من الحدود التونسية بـ 10 كلم، وعن مدينة سوق أهراس بحوالي 35 كلم.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة بالقاعدة الشرقية. سوق أهراس، يومي 15 - 14 فيفري 1985، ص 8، أنظر كذلك: عمار قليل، ج 2، مرجع سابق، ص 62، ونشير أيضا إلى أن أبرز قادة هذه الناحية حضروا هذا الاجتماع، ويمكن أن نذكر منهم: الطيب جبار، ومحمد عواشرية، والزبير بلقاسم، والحاج عبد الله، وذياب عمر، وعمارة بوقلاز، والمكي جديات، ومدافين محمد (الأصناب)، وحركاتي عمر، والحاج خمار، وعمار بن زودة، وصالح الباي، والحفناوي رماضنية. أنظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 8.

(3) نفسه، ص 8، انضم مجاهدون آخرون إلى جلسات اجتماع 18 جوان 1956، بالماء الأحمر، ويمكن أن نذكر منهم: حواسنية موسى، وزنطار سليمان، والظاهر الزبيري، أنظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 8، وأيضا: MOHAMED HARBI, OP.CIT. P 153.

(4) شهادة المجاهد شويشي العيساني لمجلة أول نوفمبر، ديسمبر 1988. ص 36، وفي نفس السياق يذهب المجاهدان مدافين محمد المعروف (بالحاج الأصناب) والمجاهد صالح شلي المدعو (بوشقوف) إلى نفس الفكرة التي مفادها أن اسناد القيادة لعمارة بوقلاز كانت بطلب من قادة منطقة سوق أهراس، أنظر: القاعدة (شريط تلفزيوني)، إعداد وتقديم بلقاسم جعفرية 1998.

حاول عمارة بوقلاز استغلال الفرصة لعرض تقرير عام حول الوضعية العامة للمنطقة أمام المؤتمرين، وهو التقرير الذي قد تم إنجازه إثر إجتماع الماء الأحمر في 18 جوان 1956. وقام بإرسال وفد للمشاركة في المؤتمر يرأسه كل من عمارة بن زودة، ورماضية الحفناوي اللذان توجهتا في شهر جوان 1956 إلى الشمال القسنطيني، لكنهما أخبرا في الطريق من طرف بعض القادة المحليين هناك بأن المؤتمر قد تم انعقاده⁽¹⁾.

بينما يشير أحد تقارير المنظمة الوطنية للمجاهدين على هامش الملتقى الجهوي لتاريخ القاعدة الشرقية في فيفري 1985، إلى أن وفد منطقة سوق أهراس إلى مؤتمر الصومام تم إشعاره في الشمال القسنطيني بأن المؤتمر قد تم تأجيله وطلب من ممثلي الوفد بتسليم التقرير لتسجيل محتواه ضمن جدول أعمال المؤتمر بالرغم من عدم مشاركة أصحابه⁽²⁾.

ويلاحظ هنا أن شهادة المجاهد عمارة بوقلاز التي تدعمها شهادة أخرى للمجاهد صالح شلبي المدعو (بوشقوف)، تشير إلى احتمال حدوث مغالطة متعمدة من قبل قادة الشمال القسنطيني لتضليل وتفويت الفرصة على الوفد الذي أرسله عمارة بوقلاز للمشاركة في مؤتمر الصومام بتقرير منطقة سوق أهراس الذي تضمن مطالب جريئة، بينما نجد أن ما تضمنه تقرير المنظمة الوطنية للمجاهدين

(1) شهادة المجاهد عمارة بوقلاز، أنظر: علي العياشي، مرجع سابق، ص 17، كما تجدر الإشارة إلى أن نفس هذا الطرح يذهب إليه المجاهد صالح شلبي المعروف (بوشقوف)، أنظر: القاعدة الشرقية (شريط تلفزيوني) إعداد وتقديم بلقاسم جعافرية 1998، ويضيف المجاهد عمارة بوقلاز في شهادته حول متون هذه القضية أنه « في شهر جوان 1956 ذهب وفدنا لحضور المؤتمر مارا بالشمال القسنطيني ليستفسر عن مكان انعقاد المؤتمر، فالتقى بالمدعو الطاهر بودربالة نائب عمارة بن عودة، ومعه «شخص يجتلب الآن مسؤولية هامة في الدولة»، فقال لوفدنا بأن المؤتمر قد انعقد ونحن ننتظر وصولكم لاستلام التقارير »، أنظر: علي العياشي، مرجع سابق، ص 17، ونفس الطرح يذهب إليه المرحوم بشير خلدون في شهادته أثناء الملتقى الأول لإطارات الثورة التحريرية بالمتحف الوطني للمجاهد يوم 3 - 4 - 5 نوفمبر 1997.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 9.

السالف الذكر يزيل اللبس المحتمل عندما أشار إلى فكرة تأجيل المؤتمر، وهو ما يوافق المعطيات التاريخية المرتبطة بتاريخ انعقاد مؤتمر الصومام في أوت 1956 . وإذا ما عدنا بالذاكرة إلى أن وفد منطقة سوق أهراس وصل إلى الشمال القسنطيني في طريقه إلى مؤتمر الصومام في جوان 1956 .

ومهما كان من أمر فإن مسار الثورة عرف منعطفا حاسما في أواخر صائفة 1956، إذ انعقد «في الوادي الكبير (الصومام) حدث ذو أهمية كبرى، كان الفرنسيون يجهلون، ولم يعلموا به إلا أشهر بعد ذلك»⁽¹⁾. والإشارة هنا إلى مؤتمر الصومام الذي أعطى للثورة أبعادا تنظيمية في غاية الدقة والصرامة⁽²⁾ «فقد أصدر قرارات مهمة تتعلق بتطوير تنظيم الكفاح المسلح بعد استكمال انتشار وحدات جيش التحرير الوطني عبر مختلف مناطق البلاد، كما أقر المؤتمر برنامج العمل السياسي للثورة، وهو الوثيقة المعروفة بميثاق الصومام»⁽³⁾ أو أرضية الصومام بتسمية أخرى.

لكن الملاحظ عند هذا المقام، أن ذلك الاجتماع الذي يعد من أهم التطورات الكبيرة، خلال سنة 1956، والتي كانت انعكاسا لمسار الثورة التحريرية التي تناصت تأثيرها محليا، وجهويا، ودوليا⁽⁴⁾ شهد حضور وفود الشمال القسنطيني، والعاصمة، والقبائل في حين غاب عنه وفد الأوراس والوفد الخارجي الذي أعلن بن مهدي خلال ترأسه للمؤتمر أن بن بلة، وخيضر، وآيت أحمد قد أعطوا موافقتهم على مشروع الأرضية⁽⁵⁾.

ويمكن التساؤل هنا حول علاقة قرارات الصومام بالوضع العام التنظيمي لمنطقة سوق أهراس التي هي موضوع هذه الدراسة ؟

(1) HENRI LEMIRE, HISTOIRE MILITAIRE DE LA GUERRE D'ALGERIE, ALBIN MICHEL, PARIS, 1982. P 81.

(2) محمد بوكراع، القيم الأخلاقية للثورة التحريرية، مجلة روضة الجندي، عدد 99، 1 - 5 جويلية 1995، ص 11.

(3) جمال قنان، مرجع سابق، ص 144.

(4) نفسه، ص 144.

(5) HENRI LEMIRE, OP.CIT. P P 82 - 83.

وكمحاولة لاستجلاء حيثيات تلك العلاقة، انطلاقا من المادة التاريخية المتاحة، يمكن الإشارة إلى أن الوفد الذي أرسلته منطقة سوق أهراس لم يحظ بفرصة المشاركة، إلا أن زيغود يوسف مسؤول الشمال القسنطيني الذي كان أول المتدخلين في الجلسة الأولى لمؤتمر الصومام، قدم تقريرا مفصلا عن الوضع في منطقته، وسجل ملاحظة تتعلق بالتنظيم. حيث أشار إلى أن الجهة المحاذية للحدود التونسية أصبحت تابعة للمنطقة الأولى⁽¹⁾. وهو ما يؤكد فكرة التسوية التي أبرمها مع شيهاني بشير قبيل هجومات الشمال القسنطيني 1955. إلا أن قيادة الثورة، ممثلة في الجهاز التنفيذي الذي أقره مؤتمر الصومام رأت أن الجهة التي تمتد من سوق أهراس حتى القالة تابعة تنظيميا لمنطقة الشمال القسنطيني⁽²⁾. وهو الأمر الذي أعاد منطقة سوق أهراس إلى وضع ما قبل 14 أوت 1955.

وتجدر الإشارة إلى أن ملحق تقرير المنطقة الثانية كان قد أشار إلى أن المناطق الحدودية مع تونس تخضع لرقابة الأوراس، وملحقة بناحية سوق أهراس، ويشير محمد لحسن زغيدي إلى أن «الجهة المحاذية للحدود مراقبة من طرف الأوراس مع أنه كان من المقرر منذ بداية الثورة أن تكون الجهة التي تمتد من سوق أهراس إلى القالة تابعة للشمال القسنطيني»⁽³⁾.

ويبدو هنا أن الرأي الذي ذهب إليه مؤلف مؤتمر الصومام، وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية لم يضع في الحسبان اتفاق زيغود - شيهاني، لقد شعر

(1) أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1956 - 1954، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994، ص 341، ويذكر الرئيس علي كافي في مذكراته «أن المؤتمر اعتمد تقرير المنطقة الثانية الذي قدمه زيغود أرضية أساسية للنقاش وصادق على أغلبية ما تضمنه، خاصة فكرة المجالس الشعبية التي كانت المنطقة الثانية المبادرة الأولى بها قبل المؤتمر»، أنظر: الرئيس علي كافي، مذكرات، دار القصب للنشر، الجزائر 1999، ص 105.

(2) أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 341.

(3) المتحف الوطني للمجاهد، وثائق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، الجزائر 1996، ص 25، أنظر كذلك: محمد لحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1962 - 1956، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 273، وأيضا: المجاهد أحمد بن الشريف، أرقام هامة، وثيقة الصومام، مجلة الوحدة، عدد 592، من 29 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 1992، ص 15.

قادة منطقة سوق أهراس الطموحين إلى إحراز وضع مميز في الإطار التنظيمي العام للثورة بخيبة أمل فيما انتهت إليه قرارات مؤتمر الصومام إذ يذكر المجاهد عمارة بوقلاز بأن «المؤتمر الذي قسم البلاد إلى ست ولايات لم يؤخذ بعين الاعتبار كيان ناحيتنا، يكون في خدمة الثورة نظرا للموقع الجغرافي الاستراتيجي»⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد يذكر أن محضر جلسات مؤتمر الصومام، تضمن الإشارة إلى وضعية، ولاية سوق أهراس الغائبة عن المؤتمر أتخذها الحل المتمثل في إرسال زيغود، وسي إبراهيم لحل مسألة سوق أهراس، والنهامة، وتعطى لهما السلطات الكافية لذلك. كما كلف أعمارن، وسي الشريف، وعميروش حل مشاكل الأوراس والجنوب⁽²⁾.

ومرة أخرى يمكن القول أن المؤتمرين بما فيهم زيغود يوسف باعتباره المسؤول السابق على منطقة سوق أهراس كانوا دون معرفة أو دراية بأن منطقة سوق أهراس، قد تمكنت من فض مشكلتها بمبادرة محلية إثر انسحاب جماعة النهامة، وهذا ما يؤكد أن وضعية عمارة بوقلاز على رأس المنطقة كان قد تم دون التنسيق مع قيادات المناطق الأخرى، ويمكن تبرير ذلك بافتقاد الثورة في مرحلتها الأولى (1954 - 1956) إلى إطار عام تنظيمي محكم، وهو الشيء الذي تمخض عنه مؤتمر الصومام والذي نتلخص أهميته التاريخية في هذا الجانب.

لكن وبالمقابل أحدثت تلك المبادرات الساعية إلى تطبيق قرارات الصومام بعض الخلل في علاقة منطقتي سوق أهراس والولاية بالجهاز التنفيذي للثورة التحريرية، إذ سرعان ما سارت مجريات الأمور نحو إنسداد إنجرت عنه أزمة حادة بين لجنة التنسيق والتنفيذ وقادة منطقة سوق أهراس، وفي مرحلة لاحقة مع قادة الولاية الأولى الذين انضموا إلى الأطراف الراضية لبعض ما جاء به مؤتمر الصومام من قرارات وتسويات سياسية وتنظيمية.

(1) محفوظ سعد الله، مرجع سابق، ص 40.

(2) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 270.

إذ يذكر المجاهد عمار بوقلاز أن «قادة ناحية سوق أهراس اجتمعوا وقرروا جملة من التوصيات أهمها:

1. مباركة مؤتمر الصومام كإطار للتوحيد والتنظيم.
2. رفض التقسيم المتعلق بناحية سوق أهراس.
3. الإعلان عن تكوين ولاية سوق أهراس»⁽¹⁾.

ويضيف المجاهد شويشي العيساني «أن تكوين ولاية سوق أهراس كان في 16 نوفمبر» 1956⁽²⁾، ويمكن تفسير اتخاذ ذلك القرار الخطير في منتصف شهر فيفري إلى صدور مشروع أرضية الصومام بصورة علنية في صحافة الثورة في 1 نوفمبر 1956⁽³⁾، ويشير عمارة بوقلاز إلى أن القرار الأخير -إعلان ولاية سوق أهراس - تسبب في إشكالية كبيرة لقيادة الثورة (CCE) إثر بروز عنصر جديد في تلك الأزمة، إذ انظم ممثل أحد أعضاء الوفد الخارجي الذين ألقى القبض عليهم في 22 أكتوبر 1956 إلى الرافضين لما جاء به مؤتمر الصومام.

بعد إلقاء القبض على رابح بيطاط قائد المنطقة الرابعة، إستأذن محساس الوفد الخارجي للدخول إلى الجزائر لاستخلافه، بحكم درايته الكبيرة بالمنطقة⁽⁴⁾، غير أن

(1) محفوظ سعد الله، المرجع السابق، ص 40.

(2) شهادة المجاهد شويشي العيساني، لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر، ديسمبر 1988، ص 36.

(3) PHILIPPE TRIPIER, OP.CIT. P 62.

(4) ولد المناضل أحمد محساس (الأصح مهساس) المدعو علي، ببودواو، في نوفمبر 1923، من عائلة قروية، غادر مقاعد الدراسة سنة 1940، وهو لا يزال في المرحلة الثانوية، انضم إلى شبيبة حزب الشعب الجزائري في بلكور سنة 1941، أوقف لأول مرة من طرف السلطات الفرنسية بسبب نشاطه السياسي في شبيبة الحزب، في نفس السنة، تم إيقافه مرة أخرى سنة 1945، وأطلق سراحه بعد عام، عين عضواً في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947، وبعد سنة عضواً قيادياً في المنظمة الخاصة. ألقى عليه القبض بعد اكتشافها سنة 1950، وفر من سجن البلدة رفقة أحمد بن بلة في أواخر سنة 1951، ثم هرب سنة 1952 إلى فرنسا، حيث انضم إلى إتحادية جبهة التحرير بفرنسا، عين في أواخر سنة 1956 مسؤولاً سياسياً وعسكرياً على قاعدة تونس من طرف أحمد بن بلة، وبعد مؤتمر الصومام عوض بالعقيد عمر أعرمان، ثم كلف بشبكة الدعم اللوجستيكي على مستوى أوروبا، بعد الاستقلال شغل منصب وزير الفلاحة، من بين أعضاء مجلس الثورة لسنة 1965، وهو ما يزال على قيد الحياة، مقيماً بالعاصمة، أنظر: محمد عباس، ثوار عظماء مطبوعة دحلب، الجزائر، 1991، ص 149. وأيضاً:

BENJAMIN STORA, OP.CIT. P P 291 - 292.

الوفد أشار عليه بالتوجه إلى شرق البلاد لمهام تنتظره هناك⁽¹⁾، ومع خريف 1956، التحق محساس بمنصبه الجديد، بناء على المهمة التي كلفه بها المجاهد أحمد بن بلة رئيس الوفد الخارجي للثورة بالقاهرة، كمسؤول سياسي وعسكري على قاعدة تونس⁽²⁾، ويمكن القول أنه منذ هذا التاريخ، لعب المجاهد محساس دورا بارزا، وفعالا في تكوين قاعدة لتمويل الثورة في الداخل، والتي سميت «بالقاعدة الشرقية» في ظروف أقل ما يقال عنها أنها عرفت مشاكل وخلافات حادة على الجبهة الشرقية.

وحول وقائع بذور الخلاف يذكر المجاهد علي محساس أنه «في المرحلة الأولى للثورة كنا مقتنعين بأن المعركة لا يمكن كسبها إلا بالتجنيد والتكوين، ومن ثمة البحث عن الإطارات التي تتوفر فيهم شروط معينة، وكان منطقتنا، تكوين الإنسان الثوري القادر على العمل السياسي والعسكري في آن واحد»⁽³⁾، ويضيف في نفس السياق، بأن المؤتمر كان ضرورة ملحة، لأن الثورة انطلقت بطريقة لا مركزية، أي أن القادة الستة في الداخل لم يشكلوا قيادة مركزية... الأمر الذي جعلهم يتعدون بعضهم عن بعض... فكان المؤتمر لذلك حاجة ملحة وموضوعية شعر بها جميع المجاهدين⁽⁴⁾.

(1) محمد عباس، مرجع سابق، ص 159، أنظر كذلك :

BENATIA FAROUK, LES ACTIONS HUMNITAIRES PANDANT LA LUTTE DE LIBERATION, (1954 - 1962), EDITION DAHLAB, ALGER 1997. P 136.

ويذكر المجاهد عمارة بوقلاز بأن السلطات التونسية هي التي استنجدت خلال هذه الفترة بالبعثة الخارجية بالقاهرة للتخفيف من الصراعات التي كان يعيشها الجزائريون بتونس، فأرسل أحمد بن بلة علي محساس إلى تونس لتطهير الأوضاع المتعفنة، بعد أحداث عبد الكريم وعبد الحفي، أنظر : علي العياشي، مرجع سابق، ص 18.

(2) محمد عباس، مرجع سابق، ص 159.

(3) محمد عباس، مرجع سابق، ص 160، «كان المجاهد علي محساس من بين أعضاء الوفد الخارجي الذي يرى أن الطرح الذي جاء به مؤتمر الصومام بخصوص قراري أولوية الداخل عن الخارجي، والسياسي عن العسكري، سابق لأوانه، وهو يضر أكثر مما ينفع، مادام أنه هدف للتنازع عن السلطة، فأولوية الداخل عن الخارجي تحصيل حاصل والعمل الثوري سياسي وعسكري، في نفس الوقت»، أنظر محمد عباس، مرجع سابق، ص 160.

(4) نفسه، ص 160.

Created with

 97 nitroPDF professional

download the free trial online at nitropdf.com/professional

وقد كان على قيادة الثورة، إثر انعقاد مؤتمر الصومام، مواجهة الانشقاق، بوضع نظام مركزي، يتمتع بالحיוية، ويسعى إلى التوحيد. هذا الأمر المستعجل فرض نفسه في جلسات مؤتمر الصومام الذي أقر برنامجاً، وأنشأ مؤسسات (لجنة التنسيق والتنفيذ، والمجلس الوطني للثورة الجزائرية)، لكن الخلاف حول الصفة التمثيلية للمؤتمر ظل قائماً بين الوفد الخارجي ولجنة التنسيق والتنفيذ⁽¹⁾، وبخصوص هذه المسألة يذكر المجاهد علي محساس في شهادته بأن مؤتمر الصومام لم تحضره عدة أطراف منها، الولاية الأولى (أوراس، النمامشة)، القاعدة الشرقية، الوفد الخارجي، وأعضاء جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وكذلك الولاية الخامسة، إذ أن محمد العربي بن مهيدي الذي كان آنذاك بالعاصمة، حضر بصفته الشخصية، ولم يحضر كممثل للولاية السالفة الذكر⁽²⁾.

إن المادة التاريخية المتاحة فيما يتعلق بالانعكاسات السلبية التي أفرزتها مقررات مؤتمر الصومام، لا تسمح بالوقوف على جميع حشياتها بدقة ووضوح، لأن فكرة المؤتمر الذي يشرف على تنظيم الثورة، وإعطائها بعداً وطنياً، كانت تجد الإجماع لدى قيادة الثورة، دون استثناء. إلا أنه عندما تم انعقاد مؤتمر الصومام، تجسيدا للفكرة أو المشروع المنوط به وبالصورة التي تم بها ظهرت مواقف رافضة لتطعن في تمثيلته، وفي فعالية مقرراته.

وفي هذا السياق ظهرت بوادر الرفض لما جاء به مؤتمر الصومام، انطلاقاً من حجة الغياب، مثل ما هو الشأن بالنسبة للوفد الخارجي⁽³⁾ والأوراس، ومنطقة سوق

(1)) MOHAMED HARBI, OP.CIT. P 154.

(2) مقابلة شخصية، بتاريخ 4 جويلية 1999، بمقر سكنه بالعاصمة.
(3) يذكر المجاهد إبراهيم مزهودي في شهادته حول تخلف الوفد الخارجي عن حضور المؤتمر : بأنه سافر مع المجاهد عمارة بن عودة خلال شهر أفريل أو ماي عام 1956 إلى الحدود التونسية وبالتحديد لناحية جبل بني صالح لاستقبال الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني (الأخ بن بلة ورفاقه) وبعد فترة من الانتظار علما بعدم حضورهم بعد وصول رسول من قبل قائد المنطقة الثانية (زيغود يوسف) حيث طلب منهم العودة إلى مقر قيادة المنطقة الثانية بشبه جزيرة القل. أنظر : الزويير بوشلاغم، المجاهد إبراهيم مزهودي، يتحدث مؤرخاً عن جوانب من مؤتمر الصومام، وقضايا أخرى. مجلة أول نوفمبر، العدد 148، 1996، ص 15.

أهراس، والولاية الخامسة، وتنظيم جبهة التحرير الوطني بفرنسا، إلا أن الاكتفاء بتفسير تلك المواقف بهذه الحجة، يبدو واهيا. لأن الرافضين والمؤيدين لمقررات مؤتمر الصومام على حد سواء كانت تتجاذبهم خلفيات عدة تخفي في كنهها السعي إلى تزعم الثورة واختلاف في الرؤى والتصورات التي تحدد العمل الثوري برمته إلى حد التباين في النزعة الإيديولوجية، كما يشير إلى ذلك بعض القياديين في الثورة⁽¹⁾.

وفي سياق المواقف الناجمة عن مؤتمر الصومام دائما ومن باب الموضوعية لا من قبيل الدفاع عن ما جاء به المؤتمر، أو دحض الطرح الذي يذهب إليه معارضوه، فيما يتعلق بنقطة محورية تذهب إليها العديد من الكتابات لتبرير الرفض من منطلق أنه جاء نتيجة لتغيب أطراف ما عن الحضور في 20 أوت 1956. يمكن الإشارة إلى أن المعطيات التاريخية تفيد بأن كل من منطقة سوق أهراس، والأوراس والقطاع الوهراني، وأعضاء الوفد الخارجي، كانوا رهينة أوضاع، وظروف حالت دون المشاركة في المؤتمر⁽²⁾، فبالنسبة لمنطقة سوق أهراس التي لم تعرف الاستقرار إلا قبيل المؤتمر بأشهر قليلة. وتمت تسوية وضعية القيادة بها بمبادرة محلية دون علم القيادة العليا للثورة التي لم تكن موجودة أصلا بفعل انعدام أو عدم امتلاك الثورة، لجهاز تنفيذي مركزي يمتد إشرافه على ربوع التراب الوطني، إلى جانب هذا اشتهرت منطقة الأوراس باعتبارها مركز القيادة المسؤولة على الإشراف عن منطقة سوق أهراس، وضعا مترديا على اثر استشهاد كل من شيهاني بشير، ومصطفى بن بولعيد في ربيع 1956.

وفما يتعلق بالقطاع الوهراني الذي لم يتم تمثيله في المؤتمر، إذا أخذنا بعين الاعتبار شهادة المجاهد علي محساس، التي ذهب فيها إلى القول بأن العربي بن

BENATIA FAROUK, OP.CIT. P 136.

(1) بخصوص هذه المسألة، أنظر :

(2) يذكر المجاهد عمار بن عودة في شهادته بخصوص موقف بعض الأطراف من مؤتمر الصومام بأنه بعد نهاية المؤتمر أحست جماعة الخارج بنوع من التغيب والتهميش، الأمر الذي أدى إلى وقوع اتفاق بين علي محساس، وعمارة بوقلاز على تأسيس، وتكوين ما سمي بالقاعدة الشرقية، أنظر : الملتقى الوطني الأول حول خطي شال وموريس. الطارف، 22 - 20 فيفري 1998.

مهيدي حضر المؤتمر بصفة شخصية، وليس بصفة تمثيلية رسمية عن الولاية الخامسة (القطاع الوهراني)، وهذا بسبب ضعف التنظيم الثوري بتلك المنطقة في حدود سنة 1956.

وإذا ما عدنا إلى موقف الوفد الخارجي الذي لم يستطع الحضور، رغم الدعوة التي وجهت إليه بناء على اتصالات بن مهيدي مع أعضائه، يتجلى عنصر هام لفهم ملابسات، تكتنف الموقف الذي تبلور من المؤتمر فيما بعد من قبل أعضاء الوفد الخارجي. وبصفة خاصة المكلف نيابة عن الوفد من قبل أحمد بن بلة، والتمثل في شخصية علي محساس، ويكمن هذا العنصر في أن جميع المواقف الراضية لمقررات مؤتمر الصومام لم تكن آنية، تزامنا مع المؤتمر، وإنما انطلاقا من تداعيات العمل بموجب تلك القرارات من جهة، وبسبب التأثير السلبي لظروف خاصة عرفتها الثورة فيما بعد.

ويمكن توضيح ذلك بأن مبدأ أولوية الداخل على الخارج، لم يقدر له الاحتفاظ بالمصداقية سوى أشهر بفعل الأزمة التي نجمت عن خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر إلى تونس، اثر معركة الجزائر في ربيع سنة 1957⁽¹⁾، ودون الخوض في تحليل انعكاسات مؤتمر الصومام على العلاقات بين مختلف الجهات الممثلة لقيادة الثورة، يبدو من الأهمية بما كان التركيز على جانب واحد من هذه الانعكاسات، ذو ارتباط وثيق بموضوع هذه الدراسة. ويتلخص في متابعة تطورات بالغة الأهمية على الحدود الشرقية المحاذية لتونس، ويقصد بذلك، التجمع، وانتظام

(1) أحسن بومالي : إضراب 28 جانفي 1957، الإجماع والتحدي. مجلة الذاكرة، العدد 4، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996، ص 91، وبخصوص هذا الموضوع أنظر كذلك: نفس المؤلف، ذكريات ومآثر، إضراب الثمانية أيام (28 جانفي - 4 فيفري 1957). مجلة أول نوفمبر - العدد المزدوج 151 - 152، سنة 1997، ص ص 23 - 29.

وتجدر الإشارة أنه في هذه الظروف الصعبة التي مرت بها الثورة، والخلل الذي أصاب جهازها التنفيذي التقى قادة الثورة في أول اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة بين 20 و 28 أوت سنة 1957، لدراسة الوضع المتردي الذي أصاب الهياكل السياسية للثورة بعد معركة الجزائر. وللمزيد من المعلومات، أنظر:

ممثلي منطقة سوق أهراس. والولاية الأولى بإشراف مساعد أحمد بن بلة، المجاهد علي محساس، إلا أنه تجدر الإشارة أن ذلك الأمر سبقه مبادرات فردية، كاجتماع 16 نوفمبر 1956، الذي أعلن فيه عن تأسيس ولاية سوق أهراس كتعبير عن موقفهم الراض للثورة التي جاء بها مؤتمر الصومام بخصوص الوضعية التنظيمية لمنطقة سوق أهراس، والتي بموجبها أعاد إلحاقها مرة أخرى بالشمال القسنطيني، رغم اعتراف زيغود يوسف بانتمائها للأوراس، بالإضافة إلى حدث هام، شكل منعرجا في مسار الثورة، ويتعلق بحادثة اختطاف الزعماء الأربعة، إثر عملية القرصنة الجوية الفرنسية الشهيرة في 22 أكتوبر 1956.

ويكمن الانعكاس السلبي لهذا الحدث في محاولة استثمار انسحاب الوفد الخارجي من التأثير المباشر على صيرورة العمل الثوري من قبل بعض القادة، وهو ما أحدث رد فعل معاكس، يسعى إلى خلع المصادقية، أو التشكيك في الصفة التمثيلية لأعلى الأجهزة القيادية للثورة، مما نتج عنه أزمة حادة ظلت مستمرة إلى السنوات الأخيرة من عمر الثورة⁽¹⁾.

لقد كان اجتماع 15 ديسمبر 1956 على حدود الجبهة الشرقية، بمشاركة عمارة بوقلاز، وعبد الله بلهوشات، ومسعود بن عيسى، وعمر بن بولعيد، والباهي شوشان، والأزهر شريط، كمثلين عن سوق أهراس، وسدراته، وخنشلة، وتبسة إرهابا لحركة داعية إلى إعادة النظر في الجهاز التنظيمي السياسي، والعسكري، والإداري للثورة، وانتهى ذلك الاجتماع بقرارات هامة منها:

1 - عدم الاعتراف بقرارات مؤتمر الصومام، بحجة عدم وجود ممثلين عن جميع المناطق الداخلية، وممثلين عن الخارج.

(1) فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984، ص 293 - 290، ويضيف فتحي الديب في نفس السياق بأن عبان رمضان ومجموعته قد اعتبروا ازاحة بن بلة وزملائه عن طريقهم، فرصتهم الكبيرة في السيطرة الكاملة على مسيرة، ومصير الكفاح الجزائري في الداخل والخارج. وعلى هذا الأساس تم تعيين العقيد أعمارن ممثلا للجنة التنسيق والتنفيذ ليحل محل بن بلة ويتولى مسؤولياته بالقاهرة. المرجع السابق، ص 290.

2 - تطهير منطقة تونس بإبعاد جميع العناصر التي سببت الفوضى وعرقلت سير عمل الثورة.

3 - تعهد لمنطقة سوق أهراس بأداء مهمة التموين بالسلاح لولايات الداخل.

4 - تجديد الثقة في المناضل علي محساس للقيام بجميع أعمال الجيش، السياسية والعسكرية في الخارج وتمثيل جيش التحرير الوطني⁽¹⁾.

وفي مواجهة هذه التطورات التي اعتبرها عبان رمضان تمزيقا للصف، متهما علي محساس بمحاولة تزعم الثورة بالبحث عن أنصار في المناطق التي لم تتجاوب مع الواقع الجديد الذي أفرزه مؤتمر الصومام، لم تبق لجنة التنسيق والتنفيذ مكتوفة الأيدي أمام محاولة «العصيان» والفوضى في تونس⁽²⁾. إذ بادرت إلى تجسيد، وفرض بعض مقررات 20 أوت 1956 على أرض الواقع بإرسال العقيد عميروش، ومحمود الشريف إلى الأوراس لفرض النظام. وتثبيت القيادة بعد استفحال الوضع، وفي نفس الوقت تضمنت إستراتيجية لجنة التنسيق والتنفيذ إفشال مناورة علي محساس وأنصاره إرسال مبعوثين إلى تونس لتمثيل الثورة هناك وتفويت الفرصة على المجاهد علي محساس، والحد من هامش الحركة لديه باتجاه السلطات التونسية، إلا أن هذه المهمة لم يكتب لها النجاح، إلا بعد إرسال عبان رمضان للعقيد أعرمان إلى تونس كمندوب للجنة التنسيق والتنفيذ بتونس في بداية سنة 1957⁽³⁾. أين ازدادت قوة محساس، المتحالف مع مسؤولي «البؤر المتوترة»⁽⁴⁾.

وقد استطاع العقيد أعرمان بدعم السلطات التونسية، وبتفويض كامل من قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ، إفشال اجتماع 8 مارس 1957 في مزرعة المقراني

(1) فتحي الديب، مصدر سابق، ص 293.

(2) RAOUL SALAN, MEMOIRES FIN D'UN EMPIRE, ALGERIE FRANCAISE, PRESSE DE LA CITE, PARIS, 1972, P 241.

(3) MOHAMED HARBI, LE COMLOT LAMOURI, OPCIT. P 154 - 157.

(4) HENRI ALLEG, LA GUERRE D'ALGERIE, T2, TEMPS ACTUALS, PARIS 1981. P 573.

بسوق الأربعاء، وهو الاجتماع الذي ترأسه علي محساس، وحضره قادة البؤر المتوترة، أمثال: الأزهر شريط، وعباس لغرور، وبلعيد حو، وعبد الحفي، ومحمد ساعي، وعمار العسكري (بوقلاز)، والحاج لخضر، ومحمد عواشرية. كما حضره ممثلين عن لجنة التنسيق والتنفيذ وهما: محمود الشريف، وعمار بن عودة، وقد أعلن محساس خلال ذلك الاجتماع حملة شعواء على لجنة التنسيق والتنفيذ، ذكر فيها أنه سيطلب من الحبيب بورقيبة عدم الاعتراف بمزهودي كممثل سياسي للثورة في تونس⁽¹⁾، لكن تلك الحملة لم تؤت ثمارها كما يأمل محساس، نظرا لعدة أسباب، أولها رد الفعل السلبي من طرف بورقيبة تجاه محساس الذي كان يخفي موقفا، سوف تظهر خلفياته الحقيقية في سياق سياسة بورقيبة اتجاه خطين متميزين في نظرتهما للأهداف النهائية للثورة الجزائرية⁽²⁾.

أما السبب الثاني فيمكن في قبول قائد منطقة سوق أهراس، عمار بوقلاز في أبريل 1957، اقتراح العقيد أعماران بخصوص تسوية وضعية المنطقة في إطار تحديد دورها العام، الشامل والهام للثورة. والذي يتلخص في أن منطقة سوق أهراس لن تحصل على الاستقلالية التامة التي طالبت بها، لكن على استقلالية جزئية بصفة «قاعدة مركزية للتموين» مرتبطة عضويا وفي نفس الوقت بالولايتين الأولى والثانية⁽³⁾. وهكذا تبخرت آمال محساس في قلب موازين القوى لصالحه في

(1) ALBERT PAUL LENTIN, L'AFFAIRE MAHSAS ET LES CHIKAYAS ALGERIENNES. HISTORIA MAGAZINE, N° 228, 15 MAI 1972, P P 1050 - 1052.

(2) عبد الله، الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، الطبعة الثانية، 1990، ص ص 170 - 171، أنظر أيضا:

MOHAMED HARBI, OP.CIT. P 154

(3) ALBERT PAUL LENTIN, OP.CIT. P 1053,

ويذكر المجاهد العقيد عمار بوقلاز في هذا الإطار بأنه بعدما تم تحضير تقرير شامل عن ظروف المنطقة (سوق أهراس) من طرف العقيد أعماران، أرسله هذا الأخير إلى لجنة التنسيق والتنفيذ. إذ اقترح فيه تكوين نظام خاص لمنطقتنا كقاعدة تموين بالأسلحة مع احتفاظها بالأسس التنظيمية كباقي الولايات الست الأخرى، أنظر علي العياشي، المرجع السابق، ص 19، أنظر كذلك عبد الكريم حساني، أمواج الخفاء، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 30.

مواجهة لجنة التنسيق والتنفيذ التي قام مندوبها (عمر أعران) بإبعاده من تونس إلى فرنسا ليتولى تنظيم شبكة الدعم اللوجستيكي في أوروبا⁽¹⁾.

وختاماً لهذا المبحث يمكن القول أن تسوية العلاقات المتوترة التي أعقبت مؤتمر الصومام بين لجنة التنسيق والتنفيذ ومعارضيهما، انتهت بجملة من النتائج أهمها:

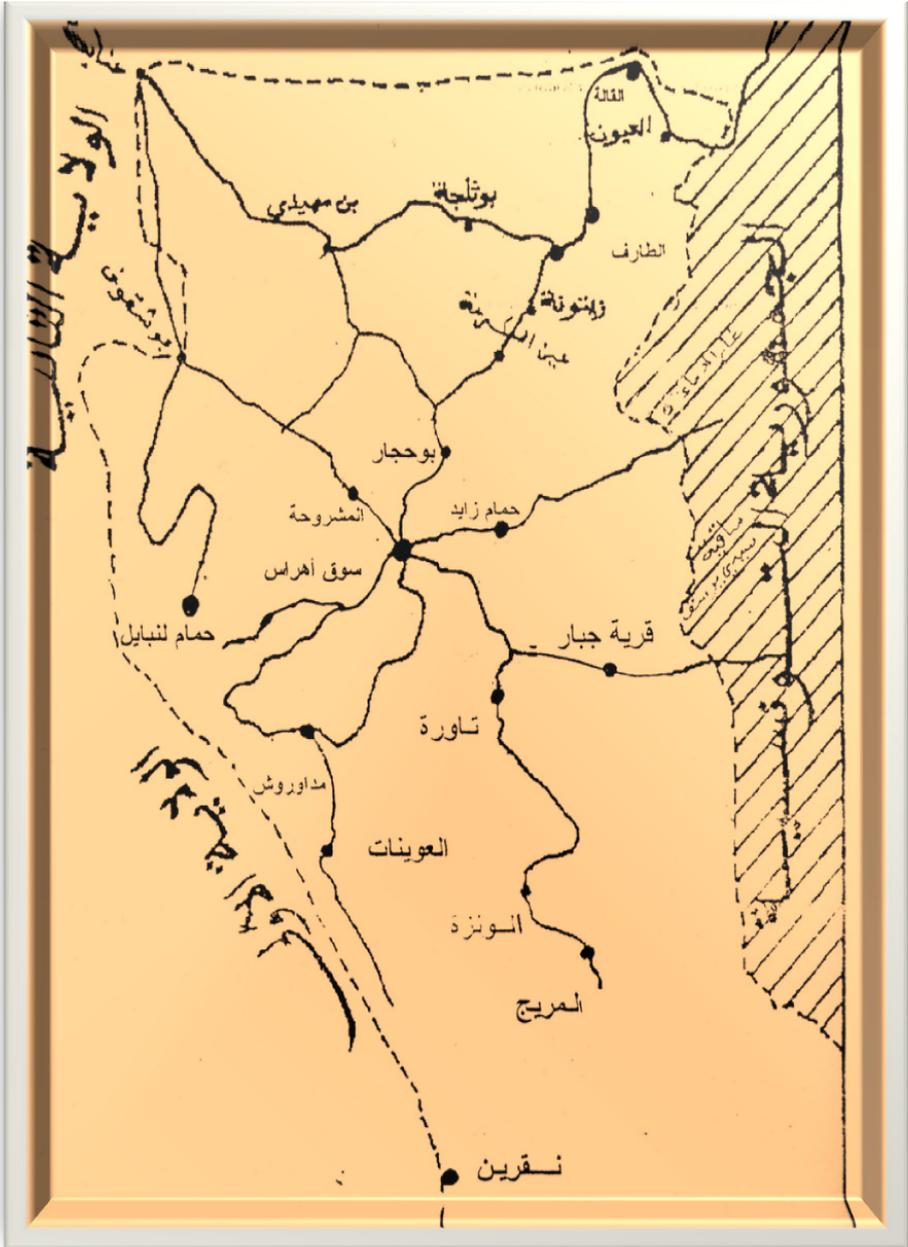
■ على الصعيد الثوري العام، ازداد تحكم الجهاز التنفيذي للثورة في التنظيم والإشراف على مختلف أوجه النشاط الثوري بعد تحقيق استقرار نسبي، ومؤقت في الأوراس والقاعدة الشرقية.

■ بالنسبة لمنطقة سوق أهراس (القاعدة الشرقية)، حققت وضعاً متميزاً بموجب اقتراح أعران السالف الذكر - كان دون مطامحها - لكن في نفس الوقت كان أحسن من الوضع الذي أسند إليها بموجب قرارات مؤتمر الصومام. فلقد أصبحت شريان الثورة على حد تعبير أعران عند محاولة إقناعه لعمارة بوقلاز بقبول العرض الذي أصبح بموجبه هذا الأخير عضواً في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وقائداً للقاعدة الشرقية برتبة عقيد.

■ شهدت القاعدة الشرقية اثر حصولها على وضع قاعدة تموين، ودعم لوجستيكي تطورا تنظيمياً عسكرياً، وسياسياً وإدارياً خلال قيادة عمارة بوقلاز الذي يعتبر منشأها الأول.

(1) YVES COURRIER, OP.CIT, P 101.

أنظر كذلك : محمد عباس، مرجع سابق، ص 161.



القاعدة الشرقية (أفريل 1957).
 عبد الحميد عوادي القاعدة الشرقية، المرجع السابق، ص55.

Created with

n 105 **nitro** PDF[®] **professional**

download the free trial online at nitropdf.com/professional

(2) هيكله القاعدة الشرقية :

لقد استمدت الثورة الجزائرية إستراتيجيتها من خلال التقسيمات السياسية، والإدارية، والعسكرية التي نص عليها مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956⁽¹⁾ » الذي أصدر قرارات مهمة تتعلق بتطوير، وتنظيم الكفاح المسلح بعد استكمال انتشار وحدات جيش التحرير الوطني عبر مختلف مناطق البلاد. وذلك بضبط الهياكل القيادية على المستوى الإقليمي والوطني⁽²⁾، كما أعطى المؤتمر للثورة أبعادا تنظيمية أخرى في غاية من الدقة والصرامة، استطاع من خلالها المجاهدون تجاوز تلك الظروف الصعبة التي عرفتها الثورة في مرحلتها الأولى (1954 - 1956)⁽³⁾.

وعلى إثر مؤتمر الصومام وضعت صيغة نهائية من طرف القيادة العليا للثورة (لجنة التنسيق والتنفيذ) بخصوص تسوية وضعية منطقة سوق أهراس في إطار تحديد دورها العام، والفعال في الثورة التحريرية كقاعدة دعم لوجيستيكي للولايات الداخلية بعد الاعتراف بها رسميا من طرف العقيد عمر أعمارن، مبعوث لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس في شهر أفريل سنة 1957⁽⁴⁾. ويوضح المجاهد العقيد عمارة بوقلاز في شهادته بخصوص هذه المسألة أن لجنة التنسيق والتنفيذ، اعترفت رسميا بمنطقتنا كقاعدة للتموين بالأسلحة (القاعدة الشرقية). لكنها تبقى تتمتع من الناحية التنظيمية، سياسيا، وعسكريا، كباقي الولايات التاريخية الست⁽⁵⁾.

(1) لقد حدد مؤتمر الصومام هذا التنظيم الجديد بتقسيم التراب الوطني إلى ست ولايات وكل ولاية تضم مناطق، وكل منطقة تضم بدورها نواحي، وكل ناحية تضم قطاعات، ويشرف على قيادة كل ولاية قائد عسكري سياسي يمثل السلطة المركزية لجهة التحرير الوطني ويساعده في مهامه نواب، ومساعدون في الميدان السياسي، والعسكري، ومنها الخاصة بالاستعلامات والاتصالات. أنظر : عثمان بن الطاهر : كيف تحررت الجزائر. الحلقة الثانية، مجلة أول نوفمبر، عدد 44، 1980، ص 53.

(2) جمال قنان، مرجع سابق، ص 11.

(3) محمد بوكراع، مرجع سابق، ص 11.

(4) MOHAMED HARBI, OP.CIT. P 151.

(5) محفوظ سعد الله، مرجع سابق، ص 41.

Created with



nitroPDF professional

download the free trial online at nitropdf.com/professional

وقبل الخوض في البنية التنظيمية التي عرفتها القاعدة الشرقية، ثمة إشارة جديرة بالتوضيح، والتدقيق. وتكمن في أنه حتى وإن كف قادة القاعدة على تجسيد ما جاءت به مقررات الصومام التنظيمية المرتبطة بها. شأنها في ذلك، شأن جميع الولايات التاريخية، إلا أن القيادة المحلية فيها أخذت في الكثير من المرات زمام المبادرة في الأمور التنظيمية. من أجل تكييف وضعها المتميز بما يتلاءم مع متطلبات النشاط الثوري.

2- 1) الهيكلة السياسية والإدارية :

قسمت القاعدة الشرقية اثر مؤتمر الصومام إلى ثلاث مناطق ممثلة للنواحي التي كان يضمها الإطار الجغرافي للقاعدة قبل حصولها على وضعها النهائي من قبل قيادة الثورة. والجدير بالإشارة، أنها حافظت على نفس التقسيمات التنظيمية كبقية الولايات الأخرى، إذا ما أدركنا أن المنطقة الواحدة كانت تضم ثلاث نواح، والناحية بدورها ضمت ثلاثة أقسام، والقسم كان مشكل من ثلاث فرق، والفرقة مشكلة من ثلاثة أفواج⁽¹⁾.

ولتسليط الضوء على هذه البنية نشير إلى أن المنطقة الأولى التي كان يشرف عليها جبار عمر قبل اغتياله كانت تشمل ناحية سوق أهراس والونزة، أما المنطقة الثانية فقد كانت تشمل كل من بوشقوف وحمام النبايل إلى محطة عنابة شمالا، وكان على رأسها عبد الله نواورية، وأما المنطقة الثالثة التي كانت تشمل الطارف والقالة حتى محطة عنابة غربا فكان على رأسها عمارة بوقلاز⁽²⁾ الذي سوف يصبح أول قائد للقاعدة الشرقية في وضعها الجديد الذي اكتسبته في أفريل 1957.

إن النواحي الثلاث التي شكلت الإطار التنظيمي لموضوع هذه الدراسة (القاعدة الشرقية) قبل سنة 1956، تحولت إلى ثلاث مناطق تماشيا مع الترتيبات

(1) أنظر، وثيقة جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني، بعنوان : دور الأمناء المكلفون بالمصلحة الإدارية (الفرع السياسي) في الملحق رقم : (04).

(2) عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 67، أنظر كذلك، شهادة المجاهد، شويشي العيساني، لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر-ديسمبر 1988، ص 35.

التنظيمية لمؤتمر الصومام من غير أن تحافظ على تراتبيتها في البنية التنظيمية السابقة. إذ أصبحت القاعدة الشرقية مقسمة إلى: المنطقة الأولى (الناحية الثالثة سابقا)، وتضم القالة والطارف. وتمتد غربا حتى محطة عنابة⁽¹⁾. والمنطقة الثانية (الناحية الثانية سابقا)، وتضم سوق أهراس والمشروحة، وحمام النبايل، وبنى صالح، وبوشقوف⁽²⁾. أما المنطقة الثالثة (الناحية الأولى سابقا)، وتضم جنوب سوق أهراس بما فيها تاورة ومداوروش، وبئر السدرة، والونزة، والمريج⁽³⁾. ويذهب العقيد عمارة بوقلاز في شهادته إلى توضيح هذا الجانب، حيث يذكر أن القاعدة الشرقية قسمت إلى ثلاث مناطق:

- المنطقة الأولى، وتمتد من باب البحر شمالا إلى بوحجار.
- المنطقة الثانية، وتمتد من جبال بنى صالح إلى سوق أهراس.
- المنطقة الثالثة، وتمتد من سوق أهراس إلى المريج جنوبا⁽⁴⁾.

2-2 - هيكلية القيادة العامة :

ونقصد بذلك توزيع القيادة السياسية، والعسكرية على الرقعة الجغرافية التي تحدد الإطار السياسي الإداري للقاعدة الشرقية. وفي هذا الإطار تشير وثائق جيش التحرير الوطني الخاصة بالقاعدة الشرقية، والمتعلقة بتنظيم إدارتها، والمؤرخة في أفريل 1957 إلى أن العقيد عمارة بوقلاز كان على رأس القيادة السياسية العسكرية للقاعدة، متبوعا بمساعد عسكري ومسؤول عن الشؤون الصحية، المتمثل في شخص محمد عواشيرة برتبة رائد، ولا تشير الوثيقة إلى المساعد السياسي⁽⁵⁾، في

- (1) تضم المنطقة الأولى حسب التنظيم الجديد ثلاث نواح، الأولى، والثانية، والثالثة.
- (2) يشير عبد الحميد عوادي في مرجعه السابق إلى أن المنطقة الثانية، ضمت أيضا ثلاث نواح الرابعة ومقرها على الحدود بناحية أولاد ضياء، والناحية الخامسة بجبال أولاد بالشيخ، والناحية السادسة بجبال بنى صالح، أنظر: ص 67.
- (3) نفس الشيء بالنسبة للمنطقة الثالثة فهي تنقسم إلى ثلاث نواح، السابعة والثامنة والتاسعة.
- (4) محفوظ سعد الله، مرجع سابق، ص 41.
- (5) يشير إبراهيم العسكري في مرجعه السابق بأن المساعد السياسي في القيادة العليا للقاعدة الشرقية هو الرائد الحاج لخضر وهو النائب الثاني لقائد القاعدة الشرقية العقيد عمارة بوقلاز، أنظر: ص 146.

حين شغل زنطار سليمان منصب مكلف بالاتصالات والاستعلامات، والتموين برتبة رائد. ويلي قيادة أركان الولاية أمين القاعدة بن عزة العياشي برتبة ملازم ثاني متبوعا بثلاثة مرشحين مكلفين بالاستعلامات والاتصالات، وهم: عبد السلام داودي، وأحمد دراية، ويوسف بن سعيد⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق بتنظيم الإطارات على مستوى المناطق الثلاث، فنجد أن المنطقة الأولى، كان في قيادتها السياسية والعسكرية شويشي العيساني برتبة نقيب، يساعده نائبان برتبة ملازم أول، وهما: بشيشي عبد العالي كمساعد عسكري، ورسابي جوودي كمساعد سياسي، إلى جانب المكلف بالاستعلامات والاتصالات والتموين خمار محمد العربي برتبة ملازم أول أيضا، وكان أمين المنطقة برتبة مساعد، وهو سكوم موسى.

بالنسبة للمنطقة الثانية، فقد ضمت النقيب عبد الرحمن بن سالم⁽²⁾ كمسؤول سياسي عسكري. يساعده الملازم الأول، ورتي لخضر كئائب عسكري، والملازم الأول رماضنية، وحفناوي كئائب سياسي، إلى جانب الملازم الأول جبار الطيب المكلف بالاستعلامات والاتصالات، والتموين. والمساعد محمد الهادي كأمين للمنطقة.

(1) معاون سيارة ركاب من سوق أهراس، وضابط في القاعدة الشرقية، أوقف سنة 1958، وأرسل إلى الحدود المالية عام 1960، مدير الأمن العام (1976 - 65)، عضو مجلس الثورة (1979 - 1965)، وزير النقل، ثم عضو المكتب السياسي، أنظر: محمد حربي، مرجع سابق، ص 350.

(2) ولد عام 1923، بدوار الهناشير بلدية عين الكرامة، دائرة بوحجار، ولاية قالمة حاليا. انخرط في صفوف الجيش الفرنسي سنة 1940، منح وسام الشرف بتونس في عام 1944. وبعد عودته من حرب الهند الصينية التحق بصفوف الثورة في منطقة سوق أهراس على اثر عملية البطيحة في مارس 1956. وبعد انشاء القاعدة الشرقية عين قائدا على الفيلق الثاني سنة 1957، ثم قائدا للمنطقة الشمالية سنة 1960، وبعد الاستقلال عين رئيسا على القيادة العامة بالعاصمة، وذلك سنة 1964، ثم عضوا في اللجنة المركزية لجهة التحرير الوطني بين (1965 - 1964)، ثم عضوا في مجلس الثورة (1967 - 65)، غادر الجيش في ديسمبر 1967، بعدما وقف إلى جانب الطاهر الزبيري ضد هواري بومدين، توفي عام 1980. وللمزيد من التفاصيل حول حياة الفقيه، أنظر: الزوبري بوشلاغم، فقيد الثورة عبد الرحمن بن سالم، مجلة أول نوفمبر، عدد 46، 1980، ص ص 28 - 21.

وكسابقاتها تشكلت قيادة المنطقة الثالثة من النقيب الطاهر الزيري كمسؤول سياسي وعسكري، والملازم الأول سيرين محمد لخضر كنائب عسكري له، والملازم الأول ملاح محمد الشريف كنائب سياسي، والملازم الأول بوغنية موسى مكلفا بالاستعلامات والاتصالات، والتموين، وشغل المساعد برحال فرحات منصب أمين المنطقة⁽¹⁾.

إن تناول هيكله القيادة العامة بالصورة التي تم استعراضها فيما سبق، لا يسمح بتوضيح المهام، والمسؤوليات الموكلة إلى جميع إطارات القيادة في القاعدة الشرقية. فقد كان ثمة دور مميز للنواب السياسيين والعسكريين، والمكلفين بالاتصالات والاستعلامات على عدة مستويات في المناطق، والنواحي، والقسمات، والخلايا فيما يتعلق بالتنظيم السياسي والإداري. وفي الفيالق، والكتائب، والأفواج في الجانب العسكري، إضافة إلى الدور الموكل للنواب السياسيين أو المحافظين السياسيين داخل وحدات جيش التحرير الوطني، وفي علاقتهم بالجماهير الملتفة حول القضية الوطنية⁽²⁾.

فقد كان الأمانة المكلفون بالخدمة الإدارية بالنسبة للتنظيم السياسي حسب ما ورد في وثيقة خاصة بالقاعدة الشرقية أنه: « إذا كانت وحدات الفيالق تقوم بمراقبة عدتها وعتادها، فإن المحافظين السياسيين، والمفتشين، والمساعدين السياسيين برتب: ملازم أول، ومرشح، ورقيب أول، يجب عليهم مراقبة السكان المدنيين في المناطق والنواحي عن طريق الإحصاء من القاعدة إلى القمة حسب التقسيم التالي: الخلايا، والأفواج، والفرق، والأقسام، والنواحي، والمناطق، والولاية. حيث أن

(1) أنظر: وثيقة جيش التحرير الوطني، القاعدة الشرقية، بعنوان تنظيم إطارات القاعدة الشرقية في الملحق رقم: (05).

(2) إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص ص 155 - 149، أنظر كذلك: المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص ص 23 - 22 - 21 - 18 - 17 - خليفة الجندي، حوار حول الثورة، الجزء الأول، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، 1986، ص ص 346 - 342.

الخلية مشكلة من ستة أفراد من السكان بما فيهم مسؤول الخلية. يليها الفوج الذي يضم إحدى عشر فردا بما فيهم مسؤول الفوج، وتأقي الفرقة التي تضم ثلاثة أفواج، أي ثلاثة وثلاثون فردا، إضافة إلى المسؤول على هذه الفرقة. أما القسم فيتكون من ثلاث فرق، يضاف إليها مسؤول القسم، وتشكل الناحية من ثلاثة أقسام إلى جانب مسؤول الناحية، وتضم المنطقة ثلاث نواح، إضافة إلى مسؤول المنطقة « وتحدد ذات الوثيقة مهام هؤلاء المحافظين السياسيين، والمفتشين، والمساعدين في ثلاث نقاط رئيسية هي: « تسجيل ضحايا القمع الكولونيالي وقوائم المهجرين (اللاجئين والمبعدين) خلال الثورة، إلى جانب أسماء ضحايا عمليات السطو والحرق من طرف الاستعماريين »⁽¹⁾.

إن الجهاز السياسي الإداري في عهد الثورة حسب شهادة المجاهد عبد العزيز وعلي، كان يتكون من مسؤول النظام في القرية، والمحافظ السياسي في القسمة، والعريف الأول السياسي، عضو في لجنة القسم. والملازم الأول السياسي، عضو في لجنة المنطقة، والصاغ الأول السياسي العضو في لجنة الولاية. وقد شكل المحافظ السياسي همزة الوصل بين الثورة، وجمهورها، أو الواجهة الإدارية لجيش التحرير أمام الشعب⁽²⁾.

2-3 الهيكلة العسكرية :

إذا كان التنظيم السياسي والإداري للقاعدة الشرقية، قد ارتبط بالمناطق (ثلاث مناطق)، والنواحي (تسع نواح) والأقسام (سبعة وعشرون قسما)، فإن التنظيم أو الهيكلة العسكرية للقاعدة يرتبط أساسا بانتشار فيالق، وكتائب، وفصائل جيش التحرير الوطني على الرقعة الجغرافية التي تتحدد في إطارها البنية التنظيمية السياسية والإدارية للقاعدة.

(1) أنظر وثيقة جيش وجبهة التحرير الوطني، القاعدة الشرقية بعنوان دور الأمناء المكلفون بالخدمة الإدارية (الفرع السياسي) في الملحق رقم : (04)

(2) عبد العزيز وعلي : دور المحافظ السياسي في ثورة التحرير، مجلة أول نوفمبر، عدد خاص، جويلية 1987، ص 46.

ولتفصيل هيكل القيادة⁽¹⁾ يمكن الاعتماد على وثيقة خاصة بالقاعدة الشرقية، المؤرخة في 1 أفريل 1957، والتي توضح ذلك فيما يلي:

- المنطقة الأولى، وتضم الكتائب الأولى، والثانية، والثالثة.
- المنطقة الثانية، وتضم الكتائب الرابعة، الخامسة، السادسة.
- المنطقة الثالثة، وتضم الكتائب السابعة، الثامنة، التاسعة.

كانت الكتيبة الأولى بقيادة الشاذلي بن جديد، كمسؤول سياسي وعسكري برتبة ملازم أول، يساعده حدادي عبد النور كمسؤول عسكري برتبة مرشح وتركوش أحمد كمساعد سياسي برتبة مرشح وحمدي أحمد مكلف بالاستعلامات والاتصالات والتموين برتبة مرشح.

أما الكتيبة الثانية فقد ضمت وفق تراتبية القيادة السابقة الذكر كل من بوير يوسف، وعبود علي، وعبد اللاوي عبد القادر، وبوطارف فاضل، والكتيبة الثالثة ضمت كل من عمورة بلقاسم، وابن ناصر نوار، وبوعاشة عبد الله، وابن صغير حسين.

وفي المنطقة الثانية ضمت الكتيبة الرابعة في قيادتها بشيشي محمد الصالح⁽²⁾، بوخدير علي، وسعودي مسعود، وسنوسي محمود، أما الكتيبة الخامسة، فقد ضمت كل من جبران مبروك⁽³⁾، سعادي الهادي، ودوايسية محمد الطاهر،

(1) يجب الإشارة إلى الأماكن التي تركزت فيها القيادة العامة (لولاية سوق أهراس) والتي أصبحت فيما بعد تعرف بالقاعدة الشرقية، فأول مركز للقيادة كان في منطقة الدريديرة، وبعد ذلك انتقلت إلى كل من فحيص، وجبل الدير، والغرة، وجبل بني صالح، وحمام سيدي طراد. إن عدم الاستقرار الذي عرفته القيادة العامة للقاعدة، يدخل في إطار الإستراتيجية السياسية والعسكرية التي رسمتها القيادة من ناحية ومن ناحية أخرى تفويت الفرص على العدو، في حالة محاصرته لها. أنظر: إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 149.

(2) خلفه علي بوخدير عند ترقية الأول إلى رتبة ضابط أول الفيلق، أنظر: عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 70.

(3) كان مقر هذه الكتيبة بجبال أولاد بشيخ، وعند استشهاد قائدها خلفه السعيد فطايمية لبعض الوقت، ثم محمد الطاهر دوايسية (استشهد) في معركة سوق أهراس 1958، ثم سردوك مراد.

وفطايمية السعيد. وضمت الكتيبة السادسة: عصفور محمد الشريف⁽¹⁾، ولطرش يوسف، ورفاس الصادق، وشيبة محمد.

أما المنطقة الثالثة فقد تكونت قيادة الكتيبة السابعة من غليس محمد (حمه)⁽²⁾، وجودي عبد الحميد، وشربي عبد الحميد، كما ضمت الكتيبة الثامنة كل من معارفية السبتي (السبتي بومعروف)، وابن دحوة محمد⁽³⁾، وديب صالح، وقبايلي علي. في حين تشكلت قيادة الكتيبة التاسعة من نوبلي الزين⁽⁴⁾، وذيب عبد الله، ودراني عبد القادر، وقطاف إبراهيم.

وتشير ذات الوثيقة أيضا إلى أن القاعدة الشرقية، عينت الملازم الأول سعد سيود الطاهر، والملازمين الثانيين شرقي حسين، ورياح نوار كمنديوين عنها لدى قيادة الثورة في تونس⁽⁵⁾.

ويلاحظ أن التنظيم العسكري للقاعدة الشرقية، عرف تطورا كبيرا مقارنة بالولايات الداخلية، ويكمن ذلك في كونها شكلت قاعدة حدودية استفادت من هامش أوسع، وفرته لها حرية الحركة التي كانت تتمتع بها عناصر جيش التحرير في التراب التونسي، كقاعدة خلفية للثورة⁽⁶⁾، بالإضافة إلى ذلك، سمح الموقع الحدودي للقاعدة بإنشاء فيالق عسكرية، افتقدتها الولايات الداخلية بفعل ظروف النشاط الثوري المسلح، كما امتلكت القاعدة الشرقية وفق شهادة المجاهد العقيد عمارة بوقلاز، العديد من المصالح ذات الأهمية الحيوية، كمصلحة

(1) عندما استشهد خلفه عمار شمام (شكاي) ثم بالمحفوظ نوار، ونشير إلى أن مقر الكتيبة كان ببني صالح.

(2) استشهد في معركة الكاف لعكس في 18 فيفري 1958.

(3) أصيب بجروح خطيرة، بترت على إثرها رجله، وأصبح عاجزا، فعين مساعدا بالمحكمة العسكرية بملاق.

(4) خلفه فيما بعد أحمد لولو (حمه).

(5) أنظر الملحق رقم (05): وأنظر أيضا عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 74 - 67.

(6) عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري في الجزائر (1962 - 54)، رسالة دكتوراه، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، سنة 1995/94، ص 267.

التموين⁽¹⁾ ومصلحة المواصلات العسكرية⁽²⁾ ومصلحة العتاد والتسليح⁽³⁾ ومصلحة الصحة⁽⁴⁾ ومصلحة المحافظة السياسية⁽⁵⁾.

وهكذا ظهر الوزن الفعلي للقاعدة الشرقية في دعم العمل الثوري، إذ شكلت قلعة مسلحة ومدرسة لتكوين الثوار، وقد لا يتضح هذا الدور بجلاء دون التفصيل في جوانب كثيرة مرتبطة بالتنظيم العسكري للقاعدة بصورة عامة ومفصلة. ولعل أهم هذه الجوانب تشكيل الفيلق العسكرية، والمراكز التدريبية (المدارس العسكرية).

أ. الفيلق العسكرية:

من أهم التنظيمات التي جاءت بها مقررات مؤتمر الصومام، والتي دعت إلى إعادة النظر في تنظيم جيش التحرير الوطني، كانت الدعوة إلى تشكيل فيلق عسكرية باعتبارها أكبر الوحدات العسكرية المقاتلة لجيش التحرير الوطني، وقد كان الفيلق يتكون من ثلاث كتائب، والكتيبة تتألف من ثلاث فصائل، أو فرق، والفرقة مشكلة من ثلاثة أفواج، والفوج يتشكل من أحد عشر مجاهداً، الأمر الذي يعني أن الفيلق كان يضم أكثر من 250 مجاهداً في جميع الأحوال.

(1) تكفلت هذه المصلحة بتغطية كل الحاجيات كالأغذية والألبسة وقد شملت هذه المصلحة عن طريق فروعها كل التشكيلات العسكرية، وأهم ما قامت به هذه المصلحة بالتعاون مع المصالح الأخرى هو شحنها لباخرتين محملتين بمادة الفلين وتصديرها إلى إيطاليا عبر الموانئ التونسية. وبأموال مبيعات الفلين اشترت المصلحة الأدوية والألبسة لتلبية حاجيات النشاط الثوري في القاعدة.

(2) عملت هذه المصلحة على تزويد الوحدات العسكرية بأجهزة لاسلكية ووسائل اتصال، كما ساهمت في القضاء على العزلة وضمنت الاتصال بين وحدات جيش التحرير في القاعدة مع القيادة العليا وكذا مع الولايات الأخرى.

(3) عملت هذه المصلحة على التنسيق بين مصلحة التموين ومصصلحة الصحة. وتمتلك هذه المصلحة وسائل، وتجهيزات الحفر، والقص، ومواد البناء والسلاح الخفيف، والتجهيزات الأخرى.

(4) تشمل هذه المصلحة كل الوحدات، والتشكيلات العسكرية من القمة إلى القاعدة (من الفيلق إلى الفصيلة) بإشراف أطباء. ونشر إلى أن هذه المصلحة اهتمت بعلاج جنود جيش التحرير، وكذلك المواطنين. كما تتكفل بإرسال الجرحى في الحالات الاستعجالية إلى الخارج على الحدود.

(5) تولت هذه المصلحة مهمة توعية جنود جيش التحرير، وتكوينهم سياسياً وعسكرياً، وتجنيد الشعب من أجل الالتفاف حول الثورة، انظر: محفوظ سعد الله، مرجع سابق، ص 43.

Created with

ونظرا لطبيعة المنطقة التي كانت تتربع عليها القاعدة الشرقية، ومكانتها الإستراتيجية، وموقعها الجغرافي (الحدودي)، فقد أنشأ فيها ثلاث فيالق في الفترة الممتدة بين سنتي (1956 - 1958)⁽¹⁾، وتم استدعاء قادة النواحي (المناطق) الثلاث في 18 نوفمبر 1956 إلى اجتماع تنظيمي ترأسه مسؤول منطقة سوق أهراس (القاعدة الشرقية) العقيد عمارة بوقلاز⁽²⁾، حيث تقرر إنشاء الفيلق الأول الذي أسندت قيادته إلى المجاهد شويشي العيساني بمساعدة النائب العسكري بشايرية علاوة، والنائب السياسي الحاج خمار⁽³⁾، وأسندت قيادة كتائب هذا الفيلق إلى الشاذلي بن جديد على رأس الكتيبة الأولى ويوسف بووير على رأس الثانية، وعمورة بلقاسم وزواغي عمار المدعو (لاندوشين) على رأس الكتيبة الثالثة وكان مقر قيادة الفيلق بناحية الحمراء قرب الحدود التونسية (بلدية رمل السوق حاليا)⁽⁴⁾.

ويذكر المجاهد محمد حو⁽⁵⁾ أن الفيلق الأول توسع نطاق نشاطه من باب البحر بالحدود التونسية شرقا إلى غاية وادي السيوس قرب عنابة أي قرب خط سكة الحديد، ومن جبل الدير شمالا إلى وادي الداموس قرب بوحجار جنوبا⁽⁶⁾.

(1) وللإشارة أن الفيالق الثلاثة التي أنشأتها القيادة العامة للقاعدة الشرقية، في هذه الفترة توزعت على التقسيم الإداري للقاعدة، حيث انتشر الفيلق الأول في المنطقة الأولى، والفيلق الثاني في المنطقة الثانية أما الفيلق الثالث في المنطقة الثالثة.

(2) يذهب المجاهد صالح مسادي المدعو (نهر) إلى أن الفيلق الأول كان قد تشكل في 16 سبتمبر 1956، وبلقاسم في جبل عديس بقيادة علي محساس، وعمارة بوقلاز، وشويشي العيساني، وكان قادة الكتائب هم: يوسف بوبان، الطاهر السباقيت، وبلقاسم بن ضيوي، أنظر: علي العياشي، لقاء مع المجاهد الطيب بيزار، التموين بالسلاح والذخيرة، مجلة أول نوفمبر، عدد 87، سنة 1987، ص 63.

(3) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 11، أنظر كذلك، إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص ص 147 - 146.

(4) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 12.

(5) مولود بتاريخ 28 جوان 1923 ببوحجار، انخرط في صفوف جيش التحرير الوطني سنة 1955، كان برتبة مرشح، كما عين عضوا في مكتب محافظة الطارف لحزب جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال.

(6) شهادة المجاهد محمد حو لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر - ديسمبر 1988، ص ص 37 - 36.

Created with

أما بالنسبة للفيلق الثاني فقد تم تشكيله في شهر جانفي سنة 1957، وكان على رأس قيادته، النقيب عبد الرحمن بن سالم، ينوبه الملازم الأول لخضر ورتي، والملازم الأول رماضنية حفناوي والملازم الأول علي بوخدير، وكان قادة الكتائب هم: بشيشي محمد الصالح على رأس الكتيبة الرابعة، ومبروك جبران على رأس الخامسة، ومحمد الشريف عصفور على رأس الكتيبة السادسة⁽¹⁾ وكان مقر الفيلق بعين الزانة بسوق أهراس على الحدود التونسية⁽²⁾، وانتشر الفيلق الثاني حسب شهادة المجاهد محمد حو في المساحة الممتدة بين وادي بناموسة في النبايل حتى سوق أهراس⁽³⁾.

أما الفيلق الثالث فقد تم تشكيله أيضا في شهر جانفي 1957، وكانت قيادته تضم كل من النقيب الطاهر الزبيري، والملازم الأول حواسنية موسى⁽⁴⁾ كئائب عسكري، والملازم الأول محمد الأخضر سرين نائبا مكلفا بالشؤون السياسية، والملازم الأول نوبلي الزين، نائبا ثالثا مكلفا بالاتصال والأخبار⁽⁵⁾.
وقسم الفيلق إلى كتائب أسندت قيادة الكتيبة السابعة إلى حمه غليس والكتيبة الثامنة إلى السبتي بومعروف والكتيبة التاسعة إلى الحاج عبد الله⁽⁶⁾.

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين مرجع سابق، ص 12، أنظر كذلك إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 148، عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص ص 70 - 72.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 13.

(3) شهادة المجاهد محمد حو، لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر - ديسمبر 1988، ص ص 37 - 36.

(4) التحق بصغوف جيش التحرير الوطني في شهر جوان 1955 بناحية سوق أهراس، بعد أن كان في التنظيم السري للمجبهة، خاض عدة معارك وهجومات ضد العدو في القاعدة وكان على رأس الفيلق الثالث برتبة نقيب بعد الطاهر الزبيري.

(5) عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 6، ويذكر تقرير المنظمة الوطنية للمجاهدين في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة، القاعدة الشرقية، أن النائب الثاني للطاهر الزبيري قائد الفيلق الثالث هو الشريف ملاح وليس نوبلي الزين، لكن يمكن توضيح هذا الإلتباس بالإشارة إلى أن نوبلي الزين ترك منصبه ليخلف الحاج عبد الله في قيادة الكتيبة التاسعة للفيلق الثالثة، أنظر المرجع نفسه، ص 14.

(6) نفسه، ص 14.

وقد انتشر الفيلق الثالث في المساحة الممتدة من سوق أهراس إلى الوزنة بجبل بوخضرة وسدراته، والمريج، وجبل سيدي أحمد⁽¹⁾، يرى إبراهيم العسكري أن الفيلق الذي كان يتكون من ثلاثة كتائب يتراوح عدد أفرادها بين 450 إلى 500 مجاهد، لأن الكتيبة غالبا ما كانت تضم 150 مجاهدا وفي حالة إضافة المسبلين والمرضين وسعاة البريد، يصل تعداد الفيلق في هذه الحالة إلى 600 مجاهد، وعندما يتكون الفيلق من أربع كتائب يناهز تعداد أفرادها حوالي 700 مجاهد⁽²⁾.

إن ازدياد تعداد جيش التحرير الوطني في بداية سنة 1958، بالإضافة إلى ظهور التأثير السلبي للسود (خطي موريس وشال) الذي عرقل النشاط الثوري في المناطق الحدودية، دفع بقيادة القاعدة الشرقية إلى إنشاء فيالق أخرى من الفياالق الثلاثة الأولى، حسب رواية المجاهد محمد حو حتى بلغ مجموع الفياالق مع نهاية الثورة حوالي أربعة عشر فيلقا في القاعدة الشرقية⁽³⁾.

وعن تشكيل الفيلق الرابع والخامس والسادس، يذكر تقرير الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة بالقاعدة الشرقية أنه «نظرا لاتساع منطقة الفيلق الثالث، وتطور المواجهة بين قوات جيش التحرير الوطني وقوات العدو داخل الخطوط المكهربة، قررت قيادة القاعدة الشرقية إحداث فيلق رابع ليتقاسم المنطقة الثالثة مع الفيلق الثالث وذلك في سنة 1958»⁽⁴⁾ بينما يرى المجاهد شويشي بأن «الفيلق الرابع شكل خصيصا لتنفيذ عمليات العبور»⁽⁵⁾، وكان على رأس قيادة هذا الفيلق محمد

(1) شهادة المجاهد محمد حو لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر - ديسمبر 1988، ص ص 36 - 37، ويضيف في نفس السياق « أن هذه الفياالق الثلاث كانت مدربة جيدا ومجهزة بوسائل سرية متطورة وجنود هذه الفياالق ينتمون إلى مختلف جهات الوطن »، أنظر ص 37.

(2) إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 148.

(3) شهادة المجاهد محمد حو، لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر - ديسمبر 1988، ص ص 37 - 36.

(4) المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع سابق، ص 14.

(5) شهادة المجاهد شويشي العيساني لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر - ديسمبر 1988، ص 37، تشكل الفيلق الرابع حسب إبراهيم العسكري، في مرجعه السابق من أربعة كتائب ضمت أبرز العناصر كفاءة في العمل العسكري والتي جمعت من الفياالق الثلاثة الأخرى، كما أخذ هذا الفيلق منطقة النبائل مقرا له، أنظر، ص 184.

لخضر سرين، ينوبه عسكريا يوسف لطرش، وسياسيا أحمد دراية، وفي الاتصالات والأخبار عبود علي⁽¹⁾.

وبالنسبة للفيلق الخامس والسادس، فقد شكلا بفعل الحاجة الملحة إلى إيجاد قوة للتدخل السريع في ميدان التموين، وحماية قوافل السلاح المتجهة نحو الداخل وتمهيد الطريق لها بفتح ثغرات في الخطوط المكهربة، وقد ترأس الفيلق الخامس جبار الطيب، والفيلق السادس أحمد لولو (حمه)⁽²⁾.

إن المادة التاريخية المتوفرة، لا تعطي معلومات دقيقة حول الفيالق السابع، الثامن، التاسع والعاشر، مثلما توحى بذلك شهادة المجاهد تحري علي⁽³⁾. الذي يذكر أن عدد الفيالق بالقاعدة الشرقية سنة 1957، كان لا يتجاوز ثلاثة فيالق، ثم صارت اثنا عشر فيلقا سنة 1960⁽⁴⁾ دون توضيح كيفية ازدياد أعداد تلك الفيالق، ونفس الثغرة يمكن الوقوف عليها بالإطلاع على تقرير المنطقة الشمالية للقاعدة الشرقية للفترة الممتدة بين سنة 1958 - 1962 الذي أنجز بمناسبة الملتقى الولائي لكتابة تاريخ الثورة، والذي لا يشير إلى قيادة الفيالق السادس، و السابع، والثامن، والتاسع، والعاشر⁽⁵⁾.

ويذهب عبد الحميد عوادي إلى أن ضرورة القيام بعمليات التدخل السريع والأعمال الفدائية داخل المدن، دفعت القيادة العامة للقاعدة الشرقية بتشكيل فصيلة

- (1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 14.
- (2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص 15 : وللاشارة أنه من ضمن قادة كتائب الفيلق الخامس نجد الملازم الاول بلقاسم خلايفية والملازم الاول الصادق زعرور، أما الفيلق السادس فقد تشكلت قيادة كتائبه من ،أحمد عوايحية، مبروك زريق، عرايية الزايدي، وقد إنتشر الفيلق الخامس عبر رمل السوق إلى باب البحر، أنظر: عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 91.
- (3) ولد سنة 1942 بالمطروحة، انخرط في صفوف جيش التحرير الوطني سنة 1975 برتبة عريف.
- (4) شهادة المجاهد تحري علي لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر- ديسمبر 1988، ص ص 37، 38.
- (5) المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير المنطقة الشمالية للقاعدة الشرقية (1958-1962) الجزء الأول، الطارف، 11-09-1986، ص ص 7، 8. ونشير أيضا أن نفس الثغرة يمكن الوقوف عليها في كتاب، عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص ص 90-91، وأيضا، إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص ص 184، 185.

«كوموندوس» ضمت عناصر أغلبهم من سكان المدينة على مستوى القاعدة، ونشير إلى أن هذه الفصيلة لا تخضع إلى نظام الفيالق والكتائب وأسندت قيادتها إلى المجاهد قنون سليمان المدعو (لاصو)⁽¹⁾، ثم شكلت كل منطقة «كوموندوس» خاص بها، مثل المنطقة الثانية التي أنشأت فيها فصيلة بقيادة محمد بن حشيش⁽²⁾.

ومهما يكن من أمر فإن التنظيم العسكري للقاعدة الشرقية فيما يتعلق بتشكيل وتوزيع الفيالق شهد تغيرا كبيرا إثر صدور قرارات لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماعها بتاريخ 9 أفريل 1958 التي أحدثت بموجها قيادة العمليات العسكرية للجهة الشرقية التي أسندت قيادتها للعقدهاء محمدي السعيد، ومحمد لعموري، وعمار بن عودة، وعمار بوقلاز، وعلى إثر ذلك استدعي قائد القاعدة الشرقية عمارة بوقلاز لمهام أخرى، تاركا قيادة القاعدة الشرقية للرائد محمد عواشيرة⁽³⁾.

لقد انعكست تلك المستجدات الجديدة على الوضعية التنظيمية للقاعدة الشرقية حيث قسمت المناطق الحدودية إلى قسمين : المنطقة الشمالية للقاعدة الشرقية التي تمتد من أم الطبول شمالا إلى جبل سيدي أحمد جنوبا، وعين على رأس قيادتها عبد الرحمن بن سالم، ينوبه الشاذلي بن جديد، عبد القادر شابو⁽⁴⁾، وأحمد بن عبد الغني.

(1) للإطلاع على قائمة مجموعة المجاهدين ضمن فصيلة «كوموندوس» القاعدة الشرقية التي كان على رأسها قنون سليمان (لاصو)، أنظر عبد الحميد عواشي، مرجع سابق، ص ص 76 - 74.

(2) نفسه، ص 76.

(3) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة بالقاعدة الشرقية، سوق أهراس، 15 - 14 فيفري 1985، ص 15، أنظر كذلك : MOHAMED HARBI, OP.CIT. P 158 .

ويمكن تفسير التغير الكبير الذي طرأ على الهيكلة العسكرية للقاعدة الشرقية وخصوصا تشكيل، وتوزيع الفيالق على الجهة الشرقية المحاذية لتونس، بإنضمام أعداد كبيرة من الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي إلى الثورة. وكذلك تحديات جيش التحرير الوطني عند محاولة اختراق خط موريس بالقوة للدخول إلى الجزائر عبر الأراضي التونسية، وهي الظروف الصعبة التي مرت بها الثورة نتيجة الإنعكاسات الخطيرة لخط موريس، سنة 1958.

(4) عين عضوا في لجنة المنطقة الشمالية للقاعدة الشرقية ما بين (1962 - 1960)، ثم أمين عام بوزارة الدفاع ما بين (1971 - 1962)، ثم عضوا في مجلس الثورة ما بين (1971 - 1962)، لقي حتفه على إثر حادث سقوط طائرة (هيلكوبتر) سنة 1971.

أما المنطقة الجنوبية للقاعدة الشرقية، تمتد من جبل سيدي أحمد إلى حدود الصحراء بقيادة صالح سوفي⁽¹⁾، والسعيد عبيد، ومحمد علاق⁽²⁾.

ويؤكد هذا الطرح المجاهد شويشي العيساني، إذ يذكر أنه بعد تشكيل هيئة الأركان العامة مع بداية سنة 1960 بقيادة العقيد هواري بومدين، قسمت القاعدة أو الجبهة الشرقية التي تمتد من باب البحر شمالا إلى جبل سيدي أحمد جنوبا. والمنطقة الجنوبية من القاعدة، وتشمل بقية أجزاء القاعدة الشرقية حتى نقرين بقيادة صالح سوفي⁽³⁾.

وقد نتج عن تلك الوضعية ظهور عدد كبير من الفيالق التي استمرت في نطاق القاعدة الشرقية خاصة على المناطق الحدودية بحكم تواجد القواعد الخلفية للثورة في الإقليم الغربي من التراب التونسي.

ب - مراكز التدريب (المدارس العسكرية) :

مما لا شك فيه أن التنظيمات الثورية بمختلف فروعها كانت ضرورة ملحة، أملت ظروف النشاط الثوري على عناصر جيش التحرير الوطني لمواجهة العدو،

(1) اسمه الحقيقي بن ديدى صالح من نواحي سدراته، عين على رأس لجنة العمليات للمنطقة الجنوبية للقاعدة الشرقية ما بين (1960 - 1962)، ثم عضوا في البرلمان ما بين (- 1965 1963)، وعضوا في مجلس الثورة، وقائد الناحية العسكرية بمنطقة كولومب بشار ما بين (1967 - 1965 -)، لقي حتفه على اثر حادث يوم 22 ديسمبر 1976، أنظر :

MOHAMES HARBI, LE FLN - MIRAGE ET REALITE, (1945 - 1962) EDITION, NAQD / ENAL, ALGER 1993. P 440.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الولائي لتاريخ الثورة (1962 - 1958)، سوق أهراس 18 سبتمبر 1986، ص ص 11 - 10، وبخصوص هذه المسألة يذكر العقيد عمارة بوقلاز أنه بعد مجيء هيئة الأركان العامة مع بداية سنة 1960 بقيادة العقيد هواري بومدين، استبدل مصطلح القاعدة الشرقية، باسم المنطقة الشمالية ZONE NORD التي اصبح يقودها عبد الرحمن بن سالم حتى الاستقلال، وبقيت المنطقة الشمالية (القاعدة الشرقية سابقا) تخاطب في جميع وثائق الأركان العامة، ككيان مستقل مثل الولايات الأخرى، أنظر : محفوظ سعد الله، مرجع سابق، ص 41.

(3) للمزيد من التفاصيل حول تشكيلات الفيالق، وكتائب السلاح الثقيل التي انبثقت عن التنظيم العسكري الذي أحدثته هيئة الأركان العامة سنة 1960، أنظر : المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير المنطقة الشمالية للقاعدة الشرقية، ج 1، ص ص 8 - 7.

الأمر الذي جعل القيادة العامة للقاعدة الشرقية، تولى عناية كبيرة للهيكل العسكري الذي نال النصيب الأكبر من اهتماماتها، إذ كانت مصلحة التدريب العسكري على رأس المصالح الحيوية للقاعدة الشرقية بفعل الموقع الجغرافي الذي تتمتع به هذه الأخيرة من حيث طبيعتها، وإطلالها على البحر، ووجودها على الحدود الشرقية من جهة وباعتبارها ممرا للدعم اللوجستيكي للولايات الداخلية من جهة ثانية. فقد أقيمت في جبالها ووديانها مراكز للتدريب، تتمتع بالحصانة الطبيعية، أشرف على تأطيرها قادة مختصون من عناصر جيش التحرير الوطني، مما انعكس على مستوى خريجي هذه المراكز في ميدان العمل العسكري بمختلف أنواعه (معارك، عمليات اختراق الخطوط، وحقول الألغام، واشتباكات، وعمليات فدائية، وهجومات). وهو العمل الذي امتازت به القاعدة الشرقية على الحدود التونسية التي ظلت أكثر المناطق ديناميكية من حيث النشاط الثوري حتى الاستقلال⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار تم تأسيس أول مدرسة عسكرية في القاعدة الشرقية سنة 1956 بالنوازي بلدية الزيتونة ولاية الطارف حاليا. وبسبب ظروف الثورة لم تعرف هذه المدرسة استقرارا، وهو ما دفع بها إلى التنقل من مكان لآخر حتى لا تكتشف من طرف قوات العدو⁽²⁾، وفي فترة لاحقة أنشأت قيادة القاعدة مراكز تدريب عسكرية أخرى بإشراف إدارات من جيش التحرير الوطني، عرفوا بحنكتهم العسكرية في فنون القتال، والتدريب المستعجل على مختلف الأسلحة خاصة ضمن الفيالق الثلاثة، حتى سنة 1958⁽³⁾.

وطلحت العوائق الحدودية مع نهاية 1957 مشاكل عدة، انعكست على وتيرة نشاط جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية، فالجيش الفرنسي أنشأ خطوطا

(1) محفوظ سعد الله، مرجع سابق، ص 43.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة بالقاعدة الشرقية، سوق أهراس، 15 - 14 فيفري 1985، ص 21.

(3) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 21.

مكهربة، وملغمة، كما شدد في عمليات الحركة، والمراقبة لقطاع جغرافي واسع من القاعدة الشرقية، الأمر الذي انعكس على عمليات التدريب ضمن هذه المراكز المتواجدة داخل التراب الوطني⁽¹⁾.

لكن بعد رحيل القوات الفرنسية من تونس سنة 1958، تم تأسيس العديد من المراكز التدريبية على طول الحدود التونسية⁽²⁾، من طرف القيادة العامة للقاعدة، إذ يذكر العقيد عمارة بوقلاز في نفس الإطار بأنه « كانت هناك عدة اتصالات بيننا، وبين المسؤولين التونسيين حول تنظيم هذه المراكز للإيواء، والتدريب، والتموين. وقد كانت في أماكن محددة »⁽³⁾.

وكانت هذه المراكز بمثابة قواعد خلفية للإيواء، والتدريب، والتكوين السياسي والعسكري، من شأنها تدعيم مهام القاعدة، وربط النشاطات العسكرية بين خلايا جبهة التحرير الوطني، ووحدات جيش التحرير الوطني. وتوزعت على طول الحدود الشرقية بعضها في الأماكن المحررة على التراب الوطني، وبعضها في التراب التونسي⁽⁴⁾. ومن أهم المراكز التدريبية التي أقيمت على التراب التونسي، نذكر منها على سبيل المثال: مراكز الزيتون رقم (1 و 2 و 3)⁽⁵⁾. ومركز وادي مليز

(1) MOHAMED TEGUIA, L'ALGERIE EN GUERRE,(1954 - 1962). OFFICE DE PUBLICATIONS INIVERITAIRES, ALGER, 1988, P 324.

(2) MOHAMED GUENTARI : ORGANISATION POLITICO - ADMINISTRATIVE ET MILITAIRE, TOME 2, OFFICE DE PUBLICATIONS UNIVERISITAIRES, ALGER 1994, P 716.

(3) محفوظ سعد الله، مرجع سابق، ص 42.

(4) نفسه، ص 42، وفي نفس السياق يذكر المجاهد العقيد عمارة بوقلاز بأنه انشأت قيادة خاصة بالمراكز الحدودية تابعة لقيادة القاعدة، ثم تحول الإشراف عليها إلى قيادة الأركان الشرقية، ومع مجيء قيادة الأركان العامة، تم توحيد، وتنظيم جيش التحرير الوطني، كما أصبحت أيضا تشرف على مهمة التأطير سواء في الداخل أو الخارج، أنظر : محفوظ سعد الله، مرجع سابق، ص 41.

(5) تقع هذه المراكز في غار الدماء، وتجدر الإشارة إلى أن المركزين رقم (1 و 2) تابعين للقاعدة الشرقية، وخصصا لاستقبال المرضى والمرهقين من جنود جيش التحرير، وأيضا كمقر للقيادة العامة، أنظر :

AMAR HAMDANI, KRIM BELKACEM, LE LION DES DJEBELS EDITION, DAHLAB, ALGER 1993, P 319.

(شتمو)، ومركز ملاق⁽¹⁾. ومركز التدريب على المتفجرات والألغام⁽²⁾. ومركز بيرينو⁽³⁾. ومركز قرن الحلفاية للتكوين السياسي⁽⁴⁾. ومركز جندوبة للتكوين على أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

ومع أواخر سنة 1957 تم تأسيس مدرسة لتكوين الإطارات من طرف قيادة الولاية الأولى، غرب مدينة الكاف التونسية، وقد حظيت هذه المدرسة، بمجموعة من الضباط ذوي الكفاءة العالية في ميدان التدريب السياسي والعسكري، بعد فرارهم من صفوف الجيش الفرنسي، والتحاقهم بالثورة في هذه الفترة، وقد أشرف على هذه المدرسة في بداية الأمر، عباس غزيل، يساعده هؤلاء الإطارات (الضباط) ونذكر منهم: بو عنان جيلالي، وعبد المجيد علاهم، وعبد القادر شابو، وسليمان هوفمان، وخالد نزار، ومختار كركب، وأحمد عقون، وسليمان سعدي، وعبد المالك قنايزية، إلى جانب مجموعة أخرى من الضباط الذين تخرجوا من الكليات الحربية العربية، وخاصة مصر، ونذكر منهم: عبد الله آدمي (بشير)، خالد الحسناوي، زروال محمد (سي رمضان)⁽⁵⁾.

هؤلاء الضباط ومعهم خريجي مدرسة الإطارات والمدرسة التقنية، كان لهم الفضل في تدريب الجيوش القادمة من الولايات الداخلية، وتكوينهم سياسيا

(1) يقع هذا المركز على بعد أربعة كلم من مدينة الكاف جنوب تونس، وهو عبارة عن سكن واسع ملك لعائلة جزائرية لقبها (التومي)، إضافة إلى كونه مقرا للقيادة العامة للثورة، كما كان يستقبل كل اللاجئين بتونس، وفيه يتلقى هؤلاء تدريباتهم العسكرية الأولى، أنظر: ع - ه، المدارس العسكرية في الحدود الشرقية، مجلة أول نوفمبر، عدد 65، 1984، ص ص 29 - 30، وأيضا، محمد بن إسماعيلي، على طريق النصر، مطبعة الكاهنة، الجزائر، 1993، ص 53.

(2) يقع هذا المركز بالقرب من ساقية سيدي يوسف بمحاذاة الحدود الجزائرية التونسية.

(3) يقع هذا المركز قرب تالة.

(4) يقع قرب مدينة الكاف، وهو عبارة عن قاعدة دعم لوجيستيكي للثورة، وللمزيد من المعلومات بخصوص هذا الموضوع، أنظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الولائي لتاريخ الثورة، سوق أهراس 18 سبتمبر 1986، ص 10.

(5) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص ص 11 - 10، أنظر كذلك: عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 98، وتجدد الإشارة إلى أن هذه المدرسة كانت تستقبل الشباب المثقفين من جميع الولايات.

وعسكريا وهو الجهد الذي كلل بتكوين جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية الذي أصبح يشكل فيما بعد جبهة ثانية قوية جيدة التسليح، وموحدة في تنظيمها العسكري، الأمر الذي مكّنه من تغيير أسلوبه في الحرب بتشكيل وحدات كبرى على جبهات واسعة في مواجهة العدو⁽¹⁾.

2 - 4) الهيكلة القضائية :

لجأت جبهة التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة إلى منع الشعب الجزائري من اللجوء إلى الإدارة الفرنسية بما فيها فرع القضاء، ولم تكن العملية مجرد حركة استعراضية تهدف إلى ثبات الوجود على أرض الواقع فحسب وإنما خطة واعية تزيد من ارتباط الشعب بثورته والمؤسسات التي انبثقت عنها⁽²⁾.

وفي سبيل ذلك أنشأت جبهة التحرير الوطني جهازا قضائيا، والذي كان يفتقد إلى الكثير من التنظيم بسبب الظروف الصعبة التي مرت بها الثورة في مرحلتها الأولى (1954 - 1956). وهو الأمر الذي فرض نفسه في مؤتمر الصومام (20 أوت 1956)، والذي أحدث جهازا للقضاء. وقد فرض المؤتمر على ذلك صراحة⁽³⁾، إذ أنشأت « إدارة ثورية مع مجالس الجماعات السرية وبعض الهيئات في العمل لجمع المؤن وتحصيل الضرائب، وإقامة العدل »⁽⁴⁾.

(1) MOHAMED TEGUIA, OP.CIT, P 324.

أنظر كذلك ج - د، الأسس الأولية في التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني، مجلة الجيش ، نوفمبر 1997، ص 25.

(2) يذكر المجاهد محمد الصالح شيخي (قاضي في الولاية الأولى) في هذا السياق بأن جيش التحرير الوطني، هو الذي قام منذ بداية الثورة بالاتصال بالشعب، اتصالا روحيا لخدمته، وقلبه، وربطه بالثورة، توجيهها وتوعية ... كما كان المسؤولون في الجيش هم القائمون بهذه المهمة في الأحوال الشخصية، أنظر : محمد الصالح شيخي، القضاء إبان الثورة التحريرية في جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، مطبعة قرفي، باتنة، 1994، ص 162.

(3) محمد الصالح شيخي، مرجع سابق، ص 162.

(4) المتحف الوطني للمجاهد، وثائق مؤتمر الصومام (20 أوت 1956)، الجزائر 1996، ص 33.

وتجدر الإشارة إلى أن الفرع القضائي جعل من مهام اللجان الشعبية التي تقوم بدراسة مختلف القضايا المطروحة، والبث فيها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك لضمان القطيعة الكاملة مع النظام الاستعماري⁽¹⁾، وبناء على نصوص قرارات مؤتمر الصومام بخصوص هذا الأمر، وتماشياً مع الإستراتيجية الجديدة في البنية التنظيمية للثورة، وتحديدًا للمهام، والمسؤوليات حسب ظروف، ومستجدات النشاط الثوري، تفرع الجهاز القضائي إلى فرعين:

■ فرع خاص بالقضايا المدنية.

■ فرع خاص بجيش التحرير الوطني «المحاكم العسكرية».

فيما يخص فرع القضايا المدنية الذي بدأ العمل به في القاعدة الشرقية بعد حصوله على وضع تنظيمي كقاعدة للتمويل بصفة رسمية في أبريل 1957، قام بمتابعة مختلف المنازعات التي تنشأ بين المواطنين بإشراف قاض⁽²⁾، تابع لنظام جبهة التحرير الوطني على مستوى القاعدة الشرقية، مهمته الفصل في الخلافات، والمنازعات بين أفراد الشعب بدون اللجوء إلى المحاكم الفرنسية إلى جانب المفتي الذي يصدر الفتاوى في الأمور الشرعية⁽³⁾. وتتحكم في تسيير هذه القضايا الشعبية⁽⁴⁾. ما سمي «بلجنة العدل» التي تتكون من خمسة أعضاء، مهمتهم متابعة

(1) تتكون هذه اللجنة من خمسة أعضاء، وتشكل عن طريق الانتخابات من طرف سكان القرى، والدواوير، والمشاتي، وللمزيد من المعلومات حول مهام هذه اللجنة، أنظر: أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1956 - 1954). منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994، ص 348، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن جبهة التحرير الوطني أحدثت جهاز القضاء ليشمل كامل التراب الوطني، وكذلك الجزائر لمتابعة القضايا المطروحة بين الجزائريين (اللاجئين) الذين هم على الحدود الجزائرية، في كل من تونس والمغرب. انظر:

MOHAMED GUENTARI, TOME 1, O.P.C.I.T, P 199

(2) يكون القاضي عادة فقيه وإمام القرية.

(3) إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 283.

(4) يتوزع هذا الفرع (المدني) الخاص بالقضايا الشعبية على مستوى الأقسام (يشمل قرية أو قريتين ومن 6 إلى 10 دواوير، وأحياناً بالنسبة للمدن، وغالباً ما تكون اللجنة الشعبية متنقلة على حسب قلة، أو كثرة القضايا المطروحة، أنظر: عبد الحميد تابلت، نظام القضاء أثناء معركة التحرير. مجلة الثقافة، عدد 84، نوفمبر - ديسمبر 1984، ص 302.

Created with

القضايا المدنية، والتجارية، والعمل على تقديم الحلول الشرعية لذلك، حتى بالنسبة إلى من يخصصهم الأمر من الجزائريين الذين يعيشون على التراب التونسي⁽¹⁾. وتتجسد مهمة هذه اللجنة في تسجيل المواليد، وعقود الزواج، والطلاق وإلى ذلك من الأمور الخاصة بالشؤون الاجتماعية.

والملاحظ أن مختلف القضايا الشعبية بما فيها الأمور التي تتعلق بالجهاز القضائي، كانت تحت الإشراف المباشر من طرف المحافظ السياسي في القاعدة الشرقية عن طريق هذه اللجان، التي إستطاع من خلالها التحكم في جميع القضايا الاجتماعية على مستوى القاعدة الشعبية⁽²⁾.

لقد فرضت التنظيمات الجديدة لهيكل جيش التحرير الوطني، إثر مؤتمر الصومام نوعاً من التخصص ليكون العمل أكثر تنسيقاً، مع الإشارة إلى أن طبيعة العمل في ظروف، كظروف النشاط الثوري في القاعدة الشرقية كما هو الشأن بالنسبة للولايات الأخرى، تتطلب تكييفاً للمهام حسب الظروف. وعلى هذا الأساس فإن مبدأ الفصل بين مهام المسؤولين ليس مطلقاً، فقد يضطر المسؤول السياسي إلى القيام بأعمال المسؤول العسكري أو القاضي لأن الظروف هي التي تتحكم في العمل، وعلى هذا الأساس فإن عمل القاضي غالباً كسياسي، أو كمكمل للعمل السياسي لاتصاله بالشعب⁽³⁾.

أما بالنسبة للفرع الخاص بجيش التحرير الوطني، فقد أنشأت لجان قضائية عسكرية خاصة. مهامها السهر على ضبط، وتطبيق قوانين العمل الثوري. وذلك بمتابعة كل جندي من جيش التحرير الوطني يخطأ في حق الثورة. وتختلف درجة العقوبة حسب درجة الخطأ المقترب⁽⁴⁾، حيث أقيمت محاكم عسكرية لهذا الغرض

(1) MOHAMED GUENTARI, OP.CIT. P 200.

(2) إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 283، أنظر كذلك: أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 349.

(3) محمد الصالح شيخي، مرجع سابق، ص 163.

(4) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة بالقاعدة الشرقية، سوق أهراس، يومي 15 - 14 فيفري 1985، ص 20.

على مستوى مناطق القاعدة الشرقية، ويذكر المجاهد العقيد عمارة بوقلاز في هذا السياق بأن « هذه المحاكم تقوم بالنظر في القضايا والمخالفات المرتكبة من طرف الجنود، أو بعض المواطنين والتي تمس بأمن ومصصلحة الثورة »⁽¹⁾. طبقا لما جاءت به الشريعة الإسلامية.

أما على مستوى القيادة العليا للقاعدة الشرقية، بدأ العمل بالمجالس القضائية، انطلاقا من سنة 1957⁽²⁾، حيث أنشأت محكمة عسكرية عليا على مستوى القيادة العامة للقاعدة الشرقية يرأسها قائد القاعدة الشرقية، العقيد عمارة العسكري المدعو (بوقلاز)، وتشكل هذه المحكمة من خمسة أعضاء على النحو التالي:

■ قائد القاعدة الشرقية الذي يحمل أعلى رتبة عسكرية (عقيد)، عمارة بوقلاز.

■ نائبه الأول برتبة رائد، (محمد عواشيرة).

■ قائد الكتيبة الأولى من الفيلق الأول، برتبة ملازم، (الشاذلي بن جديد).

■ قائد الكتيبة التاسعة من الفيلق الثالث، برتبة ملازم، (نوبلي الزين).

■ محامي للدفاع عن المتهم برتبة ملازم أول، ويكون في أغلب الأحيان من جبهة التحرير الوطني، (شريف مساعدي)⁽³⁾.

وتجتمع هذه المحكمة في جلسات دورية وأحيانا في جلسات طارئة وتستند في إصدار أحكامها إلى قانون النظام العام، والتشريع القضائي العسكري المنبثق من نصوص جبهة التحرير الوطني. أما القضايا العسكرية الهامشية، فهي لا تصل إلى المحكمة العليا في غالب الأحيان، بل تحل على مستوى الكتيبة، أو الفيلق⁽⁴⁾، وبامتداد تنظيم جبهة التحرير الوطني، خارج الحدود، بعد تشكيل وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود في القواعد الخلفية بين

(1) محفوظ سعد الله، مرجع سابق، ص 43.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 20.

(3) إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 282.

(4) نفسه، ص 282.

سنتي (1958 - 1959) في التراب التونسي أنشأت في نفس الإطار محاكم عسكرية تنظر في المخالفات الخطيرة التي يرتكبها الجنود وأفراد الشعب⁽¹⁾.

لقد أولت قيادة القاعدة الشرقية للتنظيم أهمية كبرى وذلك تطبيقاً لنصوص قرارات مؤتمر الصومام في الميدانين السياسي والعسكري منذ حصولها على وضع رسمي من طرف قيادة الثورة (لجنة التنسيق والتنفيذ).

ويمكن القول بعد هذا العرض أن الهيكل التنظيمي الذي تمتعت به القيادة الشرقية على غرار بقية الولايات الأخرى، أكسبها وضعاً مميزاً، وساعدها على التكيف مع ظروف العمل الثوري بشقيه السياسي والعسكري، كما مكنها من تأدية وظيفتها كقاعدة حدودية زاوجت بين امتلاكها لوضع شبيه في صورته التنظيمية بالولايات المجاورة، ومن جهة من جهة أخرى إنفرادها بمجموعة من الخصائص تتمثل في حدة وكثافة النشاط العسكري على خطوط النار (موريس - شال)، وتقديم خدمات الدعم اللوجستيكي للولايات الداخلية إلى جانب دورها الاجتماعي الهام في التكفل باللاجئين الجزائريين على الحدود الجزائرية التونسية.

* * *

(1) من بين المحاكم العسكرية التي أنشأها جيش التحرير الوطني أثناء هذه الفترة، هي المحكمة العسكرية المتواجدة بمركز مولا، بغرض النظر في المخالفات الخطيرة المرتكبة من طرف جنود جيش التحرير الوطني، وأفراد الشعب الجزائري، الذين يعيشون على التراب التونسي، أنظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الولائي لتاريخ الثورة، سوق أهراس 18 سبتمبر 1986، ص ص 10 - 11.

الفصل الثالث

النشاط العسكري في القاعدة الشرقية

(1) المعارك.

(2) الهجومات وعمليات العبور.

(3) الكمانن والاشتباكات.

(4) العمل الفدائي.

Created with

 129 nitro PDF professional

download the free trial online at nitropdf.com/professional

Created with

 130 **nitro**^{PDF} professional

download the free trial online at nitropdf.com/professional

لقد ارتبط العمل الثوري في القاعدة الشرقية، بفكرة المزاوجة بين مهمتي الدعم اللوجستيكي والنشاط العسكري نظرا لذلك الوضع المميز الذي انفردت به عن بقية الولايات الأخرى، بموجب الدور الذي أوكل إليها من طرف القيادة العليا للثورة في أبريل 1957، كقاعدة حدودية لتموين الثورة في الولايات الداخلية بالسلاح، ولم يكن ذلك بالأمر الهين، خصوصا بعد أن لجأت الإدارة الاستعمارية إلى ضرب الحصار على طول الحدود الشرقية والغربية، بإنشائها لخطي موريس، ثم شال فيما بعد، « وتمركزت قوات ضخمة على طول الحدود الشرقية، بحيث بلغت في مجموعها أكثر من 50 ألف جندي و 07 أفواج مدفعية، و 04 فيالق دبابات »⁽¹⁾.

إن هذا الوضع فرض على عناصر جيش التحرير الوطني في القاعدة الشرقية، تغيير أسلوب العمل العسكري، باستحداث مراكز تدريب، وفياتق إسناد لقوافل العبور بالسلاح نحو الداخل، لمواجهة المستجدات الجديدة التي أفرزتها السياسة الاستعمارية الفرنسية خصوصا مع نهاية سنة 1957، ومنذ هذا التاريخ بدأت مرحلة جديدة من مسلسل معركة الحدود على خطي النار (موريس - شال) التي هي نفسها معركة السلاح والعبور، وستصبح فيما بعد من أعنف المعارك وأكثرها شراسة⁽²⁾.

(1) محمد العربي براهمي، جيش التحرير الوطني ومعارك عبور خطي شال وموريس الملتهبة، في جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، مطبعة قرني عمار، باتنة، 1999، ص 84.

(2) لقد اقتصرنا عند تناول المعارك في القاعدة الشرقية على ثلاث معارك من حيث الأهمية على سبيل الذكر لا الحصر، لأن المنطقة شهدت كما تؤكد المصادر العشرات من المعارك البارزة مثل : (معركة الكوشة 1958، ومعركة الرميلة الثانية في أكتوبر 1958، ومعركة دار مريم، نوفمبر 1958، معركة الزناتية في ديسمبر 1958، معركة جبل ويلان ماي 1959، معركة عين الزانة في 10 سبتمبر 1959، ومعركة جبل بوعباد بالشافية في ديسمبر 1959، ومعركة قرقورة وعرقوب الطاقة في جانفي 1960، ومعركة جبل الغواث في أبريل 1960، ومعركة وادي بو حشيشة في جانفي 1961).

إن العمليات العسكرية بمختلف أشكالها (معارك، وهجومات وعمليات عبور، واشتباكات وكمان، وأعمال فدائية) التي شنها جيش التحرير الوطني في القاعدة الشرقية، منذ شهر أفريل 1957 إلى نهاية الثورة، عديدة ومتنوعة، وعلى هذا الأساس ارتأيت التركيز على أشهر العمليات التي دارت رحاها على أراضي القاعدة، لإبراز الدور العسكري الهام الذي أوكل لها إلى جانب مهام أخرى ذات طابع تنظيمي واجتماعي.

(1) المعارك:

أ- معركة الواسطة:

تعتبر معركة الواسطة⁽¹⁾ التي جرت وقائعها في 11 جانفي 1958 من أشهر المعارك التي خاضها جنود جيش التحرير الوطني في القاعدة الشرقية، وتعود أسبابها إلى المحاولات المتكررة من طرف جنود العدو لاعتراض سبيل المتسوقين من المدينين الجزائريين إلى السوق الأسبوعية، بساقية سيدي يوسف، في الأراضي التونسية، وكذا الاعتداء على مشتتة أولاد بوغالم⁽²⁾.

وقبل بداية المعركة بخمسة أيام دعت قيادة الفيلق الثالث التي كان على رأسها حواسنية موسى، إلى اجتماع لدراسة الوضعية العامة للمنطقة لوضع حد

(1) الواسطة عبارة عن جبل، يمتاز بقممه المرتفعة التي تكسوها غابات كثيفة، وهو ما جعله حصين الموقع على امتداد لا يتجاوز 10 كلم، يحده من الشرق الحدود التونسية ومن الغرب ضيعة القايد بلقاسم، ومن الشمال جبل سيدي أحمد، ومن الجنوب جبل الساقية والحدادة، ومن الناحية التنظيمية يتبع إلى المنطقة الثالثة للقاعدة الشرقية، وحاليا فإن الواسطة تابعة لبلدية الحدادة، دائرة تاورة، ولاية سوق أهراس، وتبعد عن مقر البلدية بنحو 6 كلم، أنظر: علي العياشي، معركة جبل الواسطة، مجلة أول نوفمبر، عدد 80، سنة 1986، ص 25.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الولائي لتاريخ الثورة (1962 - 1958) سوق أهراس، 18 سبتمبر 1986، ص 2، أنظر كذلك: علي العياشي، المرجع السابق، ص 25، وأيضا: عبد الحميد عواد، المرجع السابق، ص 109.

لاعتداءات الجيش الفرنسي، على المدنيين، وأعطيت الأوامر للقيام بهذه المهمة إلى الكتيبة التاسعة بقيادة حمه لولو⁽¹⁾.

بدأت الاستعدادات الأولى لانطلاق المعركة بإرسال دورية عسكرية إلى مشقة أولاد بوغالم لمتابعة تحركات العدو، وجلب الأسلحة، وبأمر من قيادة الفيلق، انتقلت الكتيبة التاسعة بفصائلها الأربعة إلى الناحية الشرقية للجبل (الواسطة)، التي تشرف على الطريق الرابط بين سوق أهراس، وساقية سيدي يوسف لاختيار المكان المناسب لنصب الكمائن لقافلة العدو التي كانت تسلك الطريق يوميا قادمة من مركز القوارد⁽²⁾ الذي كان يضم فيلقا بأكمله إلى المشاتي والقرى المجاورة لجبل الواسطة.

وفي 10 جانفي تم انتقال الكتيبة التاسعة لنصب الكمائن ليلا في الأماكن التي اختيرت سابقا على سفح الجبل، حيث توزعت الفصائل الأربع على القمم المحيطة بالممر، واحتل المجاهدون الجهات الأربع من الميدان، حتى يمكن تغطية مساحات واسعة من الجبل، لمحاصرة قافلة العدو في حالة تغيير مسلكها.

لكنه تبين فيما بعد أن قافلة العدو، قد انطلقت من مركز القوارد، وتسلمت بين الفصائل الأربع بالجبل دون أن تمر على الطريق الذي تم فيه نصب الكمائن مما أدى إلى اصطدامها مع فوج من أفواج الكتيبة بقيادة خرايفية الطيب وهو الأمر الذي انتهى بتبادل إطلاق النار وبداية المعركة، بعد تدخل الفوج الثاني بقيادة الساسي نتاش⁽³⁾ ثم انضمام بقية أفواج الفصائل الأخرى.

(1) كانت الكتيبة التاسعة تتألف من أربع فصائل: (الفصيلة الأولى بقيادة، رابح عوايحية، والفصيلة الثانية بقيادة ابن علالة محمد، والفصيلة الثالثة بقيادة صالح نهر و نائبه سعد بلعيد والفصيلة الرابعة بقيادة حواسنية العياشي ونائبه مكناس محمد)، أنظر: علي العياشي، المرجع السابق، ص 25.

(2) من أكبر مراكز الجيش الفرنسي في القاعدة الشرقية، يبعد حوالي 10 كلم من مشقة أولاد بوغالم.

(3) المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص 2، وأيضا: عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 109.

أسفرت نتائج معركة الواسطة حسب تقرير الملتقى الولائي لتاريخ الثورة بولاية سوق أهراس، على استشهاد كل من محمد عتيق، والعاوش صيود محمد على إثر عملية استشهادية، عندما حاولوا القبض على بعض جنود العدو أحياء، أثناء المعركة، كما جرح عماليدية الطيب، ورقاينة الطيب⁽¹⁾ واستطاع جنود جيش التحرير الوطني في هذه المعركة من غنم (جهاز لاسلكي - 300)، وحوالي 35 قطعة سلاح مختلفة، ومدفع هاون عيار 60 ملم.

أما من جانب العدو، فلم ينج سوى عدد قليل من جنود فصيلتين كاملتين⁽²⁾، كما تم القبض على خمسة أسرى منهم قائد مات متأثرا بجروح بليغة⁽³⁾.

لقد أحدثت هذه المعركة صدى واسع النطاق في أوساط السلطات الفرنسية، بسبب قضية الأسرى الأربعة، بعد أن وزعت منشور من طرف جيش التحرير الوطني تحمل صورهم⁽⁴⁾، وبما أن « قيادة الثورة، كانت تلح دائما على أفرادها بضرورة الاعتناء بالأسرى بكل إنسانية وإعطائهم الحقيقة الناصعة للثورة التي تصور جيش التحرير الوطني كطالب حق معتصب في غاية من الصفاء والاعتدال، وليس جيش من المجرمين، وكثيرا ما كان يفر الجنود الأجانب الملحقين بالجيش الفرنسي إلى جيش التحرير الوطني⁽⁵⁾»، فقد عملت القيادة العامة للقاعدة الشرقية على إعطاء الأمر بحسن معاملتهم، فتمت معالجة الجرحى منهم من قبل الدكتور منتوري.

(1) يذكر المجاهد نوبلي الزين في شهادة له، بأن عدد الذين استشهدوا في هذه المعركة، حوالي 12 شهيدا و 27 جرحيا، أنظر : شهادة المجاهد نوبلي الزين، لثمن الحرية، حصة تلفزيونية بعنوان الألغام على الخطوط المكهربة، إعداد وتقديم : عبد الحميد شيخي، نوفمبر 1998.

(2) إن سلطات العدو، أحصت عدد قتلاها في هذه المعركة بـ 16 قتيلًا وخمسة أسرى فقط.

(3) المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص 3، أنظر كذلك : علي العياشي، المرجع السابق، ص 27 - 26، وأيضا عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 112 - 111.

(4) لقد طلبت قيادة الثورة من الأسرى الأربعة تحرير رسائل إلى أهلهم، وتوجيه نداء إلى زملائهم والتصريح بكتابة انطباعاتهم حول جيش التحرير الوطني، ثم أخذت لهم صور شمسية، وزعت في كامل الوحدات لتنتشر على أوسع نطاق في مراكز العدو التالية : برج مراو (الخضارة)، والقوارد، ومزرعة عراب.

(5) محمد بوكراع، المرجع السابق، ص 13.

واستطاع بعض الصحفيين الأجانب مثل كارل براير KARL BRAYER، مصور جريدة أكس لاشبيل AIX LACHAPELLE الألمانية، وصحافي ليبي، إقناع الأسرى الأربعة وهم: هنري روليا HENRI RELEA، وفانسان مورال VINCENT MORELES، وجون جاكوب JEAN JACOB، وجون لوفيا لارون JEAN LOUP VIALATRON، بكتابة رسائل إلى أهاليهم تعهدوا بإيصالها لهم⁽¹⁾.

أخذت قضية الأسرى الفرنسيين الأربعة أبعادا سياسية، الأمر الذي دفع بالسلطات الفرنسية بالتدخل عن طريق الصليب الأحمر الدولي لدى جبهة التحرير الوطني للإفراج عنهم، لكن الجبهة ردت عن طريق الهلال الأحمر الجزائري⁽²⁾ إنها مستعدة لتسليم هؤلاء الأسرى مقابل الإفراج عن بعض الأسرى الجزائريين⁽³⁾، و انتهت قضية الأسرى، حسب شهادة المجاهد عمارة بوقلاز بعد تسليمهم إلى نظام جبهة التحرير الوطني في تونس الذي قام بتسليمهم إلى مندوب الصليب الأحمر الدولي، بعد مفاوضات حصلت من خلالها جبهة التحرير على اعتراف رسمي بالثورة الجزائرية⁽⁴⁾.

لقد اعتبرت السلطات الفرنسية قضية الأسرى، وزيارة الصليب الأحمر الدولي ضربة قاضية، و جهت لهم ولسمعتهم، وقضت على جميع دعاياتهم التي ما انفكوا

(1) JEOL LETOC, LES PRISONNIERS SONT REVENUS, PARIS MATCH, N° 460, 1 FEVRIER 1958, P 52.

وما يؤكد صدق هذا الطرح، ما جاء في شهادة المجاهد نوبلي الزين، حيث يذكر أن هناك مجموعة من الصحفيين الأجانب قاموا بتصوير الأسرى الأربعة، ثم تم إرسالهم إلى سوق الأربعاء، وقام الهلال الأحمر الجزائري بتسليمهم إلى الصليب الأحمر الدولي في تونس بعد أن أخذت القضية أبعادا سياسية كبيرة، تكفلت بها قيادة الثورة (لجنة التنسيق والتنفيذ)، أنظر: شهادة المجاهد نوبلي الزين، لثمن الحرية، حصة تلفزيونية بعنوان: الأعلام على الخطوط المكهربة، إعداد وتقديم: عبد المجيد شيعي، نوفمبر 1998.

(2) وبخصوص وساطة الهلال الأحمر لتسليم هؤلاء الأسرى إلى الصليب الأحمر الدولي، أنظر: نشاط الهلال الأحمر، جريدة المجاهد، عدد 44، 14 جوان 1959، ص 14.

(3) المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص 4.

(4) علي العياشي، لقاء مع المجاهد العقيد عمارة بوقلاز، مجلة أول نوفمبر، عدد 213 - 212، جانفي - فيفري 1990، ص 26، وأيضا: محفوظ سعد الله، المرجع السابق، ص 42.

ينشرونها، منذ خريف 1957، وهو الأمر الذي أحدث رد فعل قوي من طرف سلطات العدو، انتقاما لهذه الواقعة، وذلك بقبلة قرية ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958، اعتقادا منهم أن انطلاق وحدة جيش التحرير الوطني التي أوقعت تلك الهزيمة النكراء بقواتهم، إنما كان من التراب التونسي⁽¹⁾.

ب - معركة كاف العكس :

بعد ثلاثة أيام فقط من العدوان الفرنسي على قرية سيدي يوسف، وكرد فعل على ذلك، انضم الفيلق الثالث سلسلة من الهجومات والمعارك في المنطقة الثالثة للقاعدة الشرقية المحاذية لخط موريس، ونخص بالذكر معركة كاف العكس في 11 فيفري 1958⁽²⁾.

وتعود أسباب هذه المعركة إلى محاولة الكتيبة السابعة بقيادة حمه غليس، فتح ثغرات في الخطوط المكهربة للعبور من المنطقة الرابعة⁽³⁾ إلى المنطقة الثالثة (الحنانشة والنبائل) بالقاعدة الشرقية، وأثناء هذه العملية حدثت اشتباكات مع الجيش الفرنسي مما خلف العديد من القتلى والجرحى في صفوف الكتيبة المذكورة سابقا، غير أن ذلك لم يمنع من وصول الكتيبة إلى غايتها، وتدعيم الموقف هناك بالتحاق الكتيبة الثامنة بقيادة السبتي بومعراف ثم انضمام قيادة الفيلق الثالث بقيادة الطاهر الزبيري وملاح الشريف للمشاركة في العمليات العسكرية.

وبعد أن تم لقاء قادة الكتيبتين، وقادة فصائلها بالقيادة العامة للفيلق الثالث بمركز الطاهر بن قرين بصفاحلي (صفاعلي) لوضع خطة للعمل العسكري ثم تمركز

(1) علي العياشي، المرجع السابق، ص 27، وأيضا : عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 112، وأيضا : المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص 3.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص 4.

(3) استحدثت هذه المنطقة سنة 1958، خصيصا لتمركز الفيلق الرابع، طبقا للهيكل التنظيمية في الميدان العسكري على غرار المناطق الثلاث الأخرى، ووجود هذه المنطقة خلف خط موريس جعل التمركز بها صعب لخلوها من الغابات والجبال الحصينة ولكنها من الناحية الإستراتيجية كانت تسهل عملية الاتصال مع الولاية الثانية عن طريق ماونة دباغ، وكذلك الولاية الأولى عن طريق عين العربي وسدراته، أنظر : عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 113.

مجاهدو الكتيبتين السابعة والثامنة في نقاط متعددة من الناحية في النبايل والحناشنة، وفي ساعات متأخرة من ليلة 8 فيفري 1958، وصلت معلومات من طرف جنود جيش التحرير الوطني بالناحية، تفيد بأن قوات كبيرة من جيش العدو، وصلت إلى مركز بوحشانة في حركة غير عادية، وهو ما دفع بقائد الكتيبة السابعة المجاهد السبتى بومعراف، بتوزيع الفصائل على الأماكن الاستراتيجية للناحية⁽¹⁾.

وفي اليوم الموالي (9 فيفري)، وقع اشتباك إحدى الفصائل بقيادة لزهو بومعراف مع فرقة لجيش العدو، والقادم إلى مركز بوحشانة، خلف عددا كبيرا من القتلى والجرحى في صفوف جيش التحرير الوطني، من بينهم قائد الفصيلة لزهو بومعراف، الأمر الذي دفع بقيادة الفيلق إلى الانسحاب، وأصدر أمرا بتغيير الأماكن التي وقع فيها الاشتباك إلى أماكن أخرى أكثر حصانة.

أما بالنسبة لجيش العدو، فإنه قام بتعزيز قواته ومحاصرة كامل الناحية، وبدأت المعركة يوم 10 فيفري، حيث بلغت أشدها طيلة يوم كامل، استشهد أثناءها قائد الكتيبة السابعة المجاهد السبتى بومعراف، ونائب قائد الفيلق الثالث المجاهد الشريف ملاح، كما استشهد عجايلية جلاب قائد فصيلة من الكتيبة الثامنة، وعندما وصلت أخبار استشهاد أبرز قادة هذه المعركة، قامت قيادة الفيلق بتدارك الموقف بعقد اجتماع بالدهاورة لرسم خطة جديدة لرد فعل سريع وحاسم⁽²⁾.

وفي اليوم الثالث (11 فيفري) تعززت قوات العدو أكثر، بعد وصول النجندات العسكرية، من طائرات، ودبابات، ومدفعية، حيث تم تطويق ومحاصرة الناحية التي تمركز بها بقية مجاهدي الكتيبة، وتواصلت المعركة التي انتهت بإستشهاد عدد

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص 4 - 5، وأيضا: عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 113.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص 5.

كبير من المجاهدين⁽¹⁾، أما بالنسبة لجيش العدو فلم يتم حصر قائمة عدد القتلى، إلا أنه أعلن عن مقتل ضابط برتبة رائد، اسمه روكول⁽²⁾.

ج - معركة سوق أهراس الكبرى (26 أفريل - 4 ماي 1958) :

إذا كانت معركة الجرف الشهيرة في أكتوبر 1955، من أبرز معارك ثورة التحرير الوطني، في الولاية الأولى (أوراس النمامشة)، التي شبهها الكثيرون بغزوة بدر، وما سبقها من معارك طاحنة في الزرقة وأم الكمام، وهود شبكة بصحراء وادي سوف، وكاف بوغزالة، فإن معركة سوق أهراس الكبرى، تعتبر من أكبر المعارك على مستوى التراب الوطني، بل هناك من اعتبرها أم المعارك، نظرا لعدد المجاهدين المشاركين فيها، وحجم القوات التي سخرها العدو لذلك، وكذا من حيث نتائجها⁽³⁾.

وفي هذا السياق يذكر الصحفي اليوغسلافي زدرافكو بيكار «ZDRAVKO PECAR» بأن معركة سوق أهراس من أكبر معارك العبور التي خاضها جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية على خط النار (خط موريس) سنة 1958، بحيث دامت ستة أيام من (28 أفريل إلى 3 ماي)⁽⁴⁾، ويمكن حصر أسبابها فيما يلي:

- أصبحت المنطقة التي استحدثت خصيصا لتمرکز الفيلق الرابع، معزولة تماما عن الثورة، بعد معركة كاف العكس التي وقعت في الأسبوع الأول من شهر فيفري 1958، وظهرت الحاجة إلى الانتشار بها لتكون همزة وصل بين الداخل والحدود التونسية.

(1) بلغت حصيلة عدد شهداء هذه المعركة حوالي مائة مجاهد، وعشرة جرحى، أنظر: القائمة المفتوحة لشهداء معركة كاف العكس: المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص 5 - 6 - 7 - 8، وأيضاً عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 117 - 116.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 5.

(3) عبد الحميد عوادي، ملحة سوق أهراس «أم المعارك»، 26 أفريل 1958، نشر جمعية 26 أفريل 1958 لتخليد وحمية مآثر الثورة، بولاية سوق أهراس، بدون سنة نشر، ص 2، وأيضاً: زوبير بوشلاغم، معركة سوق أهراس، مجلة أول نوفمبر، عدد 71، سنة 1985، ص ص 6 - 9.

(4) ZDRAVKO PECAR, ALGERIE TMOIGNAGE DUN REPORTER YOUOSLAVE SUR LA GUERRE D'ALGERIE, ENTREPRISE NATIONALE DU LIVRE, ALGER, 1987, P P 114 - 115.

- ربط الاتصال بين ولايات الداخل بالحدود، على أساس أن هذه المنطقة تتصل بالولاية الثانية عن طريق الناظور، وحماس النبائل، وتتصل بالولاية الأولى عن طريق سدراتة⁽¹⁾.

غير أن السبب الرئيسي يرجع إلى عملية حماية وإسناد قافلة لنقل السلاح كانت متوجهة إلى الولاية الثانية⁽²⁾ وهي العملية التي جهزت لها القيادة العامة للقاعدة الشرقية فيلقا (الفيلق الرابع)⁽³⁾ أسندت قيادته إلى المجاهد محمد الأخضر سرين بمساعدة يوسف الأطرش، وعلي باباي (عبود)، وأحمد دراية، وفي شهر فيفري 1958، انطلقت العمليات التدريبية الأولى قرب ساقية سيدي يوسف بعين مازر، وهي العمليات التي شملت الفيلق الرابع، إلى جانب تدريب جنود كتائب السلاح المتوجهة إلى الولاية الثانية، حسب ما تتطلبه المهمة المسندة إليه، والمتمثلة في مهام قتالية ضد العدو وتخريب منشآته، وتأمين مرافقة قوافل السلاح القادمة، والعائدة إلى الولايات الداخلية، وخصوصا عمليات العبور عبر الخطوط المكهربة في هذه الناحية، عند توازي الخطين المكهربين على محورين: محور طريق السكة الحديدية، ومحور الطريق الوطني، تبسة، سوق أهراس⁽⁴⁾.

أما الوحدات التي شاركت في هذه المعركة تشكلت من الفيلق الرابع التابع للقاعدة الشرقية، الذي ضم ثلاث كتائب على قيادتها كل من عثمان معنصر⁽⁵⁾،

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص 8، وأيضا: المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة - القاعدة الشرقية - سوق أهراس، يومي 15 - 14 فيفري 1985، ص 1.

(2) تمت هذه العملية في ظروف عصبية نتيجة الحاجة الملحة للسلاح من طرف الداخل، أنظر:

PIERR MONTAGNON, LA GUERRE DALGERIE, PYGMALION, PARIS, 1984, P 249.

(3) تم تكوين الفيلق الرابع بالقواعد الخلفية في تونس مع بداية سنة 1958، وتم تجميع عناصره من الفيالق الثلاثة الأخرى، بسبب ازدياد عدد المتطوعين في صفوف الجيش من الشباب (أبناء اللاجئين على الخصوص): أنظر: عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص 119، وأيضا: المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 1.

(4) عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 119.

(5) من بين المجندين في صفوف الجيش الفرنسي، التحق بالثورة، بعد عملية البطيحة في 6 مارس 1956.

عيسى (فيو)⁽¹⁾، وسالم جليانو⁽²⁾ إضافة إلى كتيبة رابعة لدعم الفيلق لوجيستيكيا. أما بالنسبة لقافلة التسليح المتوجهة إلى الولاية الثانية تتألف هي الأخرى من ثلاث كتائب، وهي:

- كتيبة تابعة لناحية الطاهير يقودها يوسف بوعجيمي (البونيظ)، تتكون من 135 مجاهدا.

- كتيبة تابعة لناحية ميللة يقودها عبد الله باشا وتتكون من 135 مجاهدا.

- كتيبة تابعة لناحية سكيكدة يقودها محمد يسعد وتتكون من 125 مجاهدا⁽³⁾.

وحول إمكانيات الكتائب من حيث العتاد، فإنها كانت مزودة بأسلحة مختلفة (رشاشات، بنادق، ومدافع هاون عيار 45 مم، وقنابل يدوية)⁽⁴⁾، أما بالنسبة لطبيعة المنطقة، فإن قوات العدو أولتها أهمية خاصة، بحيث يذكر العقيد الفرنسي بيشو (J - BUCHOUD) أنه خلال ثلاثة أشهر من جانفي إلى نهاية أفريل 1958، قامت الفرقة التاسعة للقناصة المظليين (9^{ème} RCP) بقضاء ستين يوما في عمليات مراقبة، ضواحي سوق أهراس، استعدادا للتدخل وقطع الطريق أمام حركة الثوار، حيث كانت جبهة التحرير الوطني تحاول اختراق خط موريس، وتمت هذه العمليات أحيانا بدعم الوحدات العسكرية في المنطقة مثل الفرقة السادسة والعشرون والفرقة 152 للمشاة المغاربة والفرقة الستون للمشاة⁽⁵⁾.

(1) كان ضمن كومنندوس القاعدة الشرقية، ينوبه على قيادة الكتيبة عمر حركاش الذي التحق بسلاحه من الجيش الفرنسي من ثكنة «ميتو» بأولاد أدريس.

(2) من نواحي بوثلجة، كان ضمن الفيلق الأول، أنظر: عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 118.

(3) عبد الحميد عوادي، ملحمة سوق أهراس الكبرى، مرجع سابق، ص 4، وأيضا: عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص 119 - 118.

(4) لقد كانت التلال الغابية تسمح بتغطية جيدة لكتائب جيش التحرير الوطني الأمر الذي كان يدفع دائما إلى التفرق بعد اختراق الخطوط، أنظر:

ALISTER HORNE, HISTOIRE DE LA GUERRE DALGERIE, ALBIN MICHEL, PARIS, 1987, P 227
(5) COLENEL J. BUCHOUD, LEBARAGE, HISTORIA, N° 235, 3 JUILLET 1972, P 1248.

بدأ التخطيط لعملية العبور بدراسة الوضع العام ميدانيا من طرف قائد الفيلق ومساعديه، وبناء على المعلومات التي تم الحصول عليها من طرف دوريات الرصد ومراقبة تحركات الجيش الفرنسي، حددت أماكن العبور لاعتبارات تكتيكية أكثر منها استراتيجية لأن العدو كان يدرك جيدا طرق عبور قوافل السلاح نحو الداخل⁽¹⁾. وفي ليلة 25 أبريل 1958 شرعت قيادة الفيلق في مباشرة مهمتها الصعبة والشاقة خصوصا، وأن عملية اجتياز خط موريس، ليس بالأمر الهين، نتيجة الحصانة العسكرية من طرف فرق الجيش الفرنسي على الخطوط المكهربة، بحيث وقع الاختيار على أن تتم عملية العبور قرب مدينة سوق أهراس⁽²⁾، ولذلك قامت عناصر من كتائب الفيلق بتهيئة ممرات وثغرات في الخطوط عن طريق الحفر تحت الأسلاك الشائكة المكهربة بعد التأكد من خلوها من الألغام، وقبل طلوع فجر يوم 26 أبريل، عبرت كتائب التسليح المتوجهة إلى الولاية الثانية، ثم عبرت وراءها كتائب الفيلق الرابع، وتمركزت حول مدينة سوق أهراس، في كل من بوصالح والزعرورية، والحمري (دكمة)، ووداي الشوك⁽³⁾.

غير أن العدو تمكن من اكتشاف عبورهم، ولم يستطع تحديد عددهم، وفي هذا السياق يذكر العقيد الفرنسي بيشو C. Buchoud، بأن معظم هذه العمليات تم تحقيقها بواسطة حفر خنادق، تحت الخط المكهرب، دون أن تنطلق صفارة الإنذار، ويمكن القول أن مهمة أجهزة الإنذار في الخط كانت فاشلة من الناحية

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 2، وأيضا: عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 121.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الولائي لتاريخ الثورة، مرحلة 1962 - 1958، سوق أهراس، 18 سبتمبر 1986، ص 9، وفي نفس الإطار يذكر المؤرخ الفرنسي بيارمونتانيو P. Montagnon، بأن مجموعة من المجاهدين، قامت بإقتحام وإختراق الخط في ضواحي سوق أهراس، وبالضبط في جبل موجن، أنظر:

PIERRE MONTAGNON, OP.CIT. P 249

(3) وتجدر الإشارة إلى أن الكتائب كانت متفرقة إحداها في بوصالح وبوسسو، وأخرى في الحمري، ووداي الشوك، وأخرى تمركزت ما بين سوق أهراس والزعرورية قرب وادي مجردة، أنظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص 9.

التقنية، لكن حوالي 30 ٪ من الذين عبروا نحو الداخل تم اكتشافهم⁽¹⁾، وهو ما دفع بالنائب العسكري للفيلق المجاهد يوسف الأطرش ومساعديه من قادة الكتائب بدراسة المستجدات الجديدة، وإعطاء الأوامر بالاستعداد لخوض المعركة ومواجهة العدو لتجنب القصف الجوي والمدفعي⁽²⁾.

إن تلك المواجهة التي دامت أسبوعاً كاملاً كانت إحدى أطول المواجهات في تلك المنطقة، وفي الجزائر كلها، حسب شهادة الصحافي اليوغسلافي زدرافكوبيكار ZDRAVKO PECAR⁽³⁾ وتجمع أغلب الشهادات، حسب عبد الحميد عوادي أن « مجريبات المعركة وتطور مراحلها بدأت يوم 26 أبريل 1958 على الساعة التاسعة صباحاً، عندما طوقت قوات العدو معظم الطرق المؤدية إلى ميدان المعركة⁽⁴⁾، ثم شرعت في الزحف نحو مواقع جيش التحرير الوطني، وعند وصولها خطوط التماس، بدأ القتال مع الوحدات الأولى في المواقع التي تمركزت فيها كتائب الولاية الثانية. بعد ذلك عاد الهدوء المشحون بالتوتر حتى منتصف النهار، وفجأة تمت عمليات مكثفة للإنزال الجوي للمظليين عن طريق طائرات عمودية على الجبال المحيطة بأمكن تمركز كتائب جيش التحرير الوطني⁽⁵⁾، تلاها قصف مدفعي مكثف لمختلف المواقع من طرف قوات الإنزال الجوي الأولى التي أخذت في الزحف لاحتلال المواقع الإستراتيجية لميدان المعركة.

تطور الوضع من جديد باستعمال العدو للسلاح الجوي المكثف عن طريق طائرات حربية مختلفة مثل: (T 6، و B 26، و B 29، وموران، وبروسار، وطائرات استكشافية من نوع بيبر)، وفي نفس الوقت شرعت القوات البرية

(1) J. BUCHOUD, OP.CIT. P 1250.

(2) عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 120 .

(3) ZDRAVKO PECAR, OP.CIT. P 115.

(4) عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 121 .

(5) تميز الإطار الجغرافي لساحة المعركة، في جبل بوضالح، وجبل الحمري، ووادي الشوك، بحصانة طبيعية، ساعدت كتائب جيش التحرير الوطني على التمركز في مواقعها، الأمر الذي دفع بقوات العدو إلى عملية الإنزال الجوي والقصف المدفعي.

وكتائب الدبابات المصفحة في الزحف من مختلف الجهات في حركة التفاف حول كتائب الفيلق، وقافلة السلاح المتجهة نحو الولاية الثانية، بحيث اتسعت رقعة المعركة لتشمل ناحية النبائل، والمائدة بين سدراتة، وقونو، الأمر الذي دفع بعناصر جيش التحرير الوطني إلى الضغط على العدو والالتحام به في ميدان المعركة، قصد انقضاء القصف الجوي والبري⁽¹⁾.

ولفك الحصار المضروب، أعطيت الأوامر لقادة الفصائل باستعمال صواريخ (الإنركا) والرشاشات لفتح ثغرات والتسرب خارج دائرة المعركة (الجانب الغربي من منطقة العمليات)، في حين بقيت القوات الرئيسية للفيلق الرابع داخل الحصار⁽²⁾.

وفي اليوم الثاني تواصلت المعركة على أشدها، ونظرا للتفوق العددي للفرق الفرنسية المحمولة جوا⁽³⁾ تم انسحاب وتفرق مجاهدو كتائب الفيلق، واندفع بعضهم نحو الخط المكهرب، بحيث أستشهد عدد كبير منهم بسبب حقول الألغام، ووجد بعضهم ملتصقا بالأسلاك المكهربة، بينما وقع البعض الآخر في شرك قوات العدو⁽⁴⁾.

بلغت المعركة أشدها خصوصا على الخطوط المكهربة إلى درجة المواجهة بالسلاح الأبيض « واستمر الوضع على هذا الحال ما يقرب الأسبوع، وتسربت

(1) عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 121، وأيضا: المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 9.

(2) عبد الحميد عوادي، ملحمة سوق أهراس الكبرى، مرجع سابق، ص 10.

(3) ALISTAIR HORNE, OP.CIT. P 277.

وتجدر الإشارة أن العدو شارك في هذه المعركة بأسراب متنوعة من الطائرات، الأمر الذي أصبح يفرض نفسه دائما، في هذا النوع من المعارك نتيجة تصاعد العمليات العسكرية في إطار جغرافي لعبت فيه العوامل التضاريسية دورا كبيرا في تغطية كتائب جيش التحرير الوطني أثناء تحركها عبر تراب القاعدة الشرقية.

(4) عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 10، وأيضا: عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص 121.

وحدات أخرى من الفيلق نحو الحنانشة، ووصلت حتى ناحية الدهاورة⁽¹⁾، ولتخفيف الحصار المضروب لجأت الوحدات الأخرى لجيش التحرير الوطني في الشمال والغرب للخط المكهرب بالهجوم على المراكز العسكرية لجيش العدو، حيث قام قائد الكتيبة الخامسة التابعة للفيلق الثاني، المجاهد محمد الطاهر دوايسية بهجوم على عين سيمور، استشهد خلاله، كما قام الفيلق الثالث بهجوم آخر على مراكز العدو « المتواجدة في المنطقة الثالثة من القاعدة الشرقية⁽²⁾ .

إن أكثر المعارك شراسة هي معارك العبور والحدود، ورغم صحة هذه الإشارة فإننا لا نستطيع أن نقف على أرقام مضبوطة لخسائر جيش التحرير الوطني أو خسائر العدو، نظرا لقلّة المصادر وصعوبة الحصول على التقارير والبلاغات العسكرية الرسمية التي كانت تصرح، ولو بصفة تقريبية عن إحصائيات الخسائر التي لحقت بكل طرف في ميدان المعركة.

ومعركة سوق أهراس الكبرى التي تمثل أطول المواجهات في القاعدة الشرقية، وفي الجزائر كلها انتهت يوم 4 ماي 1958، مخلفة ورائها خسائر معتبرة في كلا الجانبين، إذ تشير المصادر التاريخية المتوفرة من شهادات حية، ووثائق إلى نتائج المعركة، رغم اختلافها في ضبط إحصائيات عدد القتلى بالنسبة لكل طرف في ميدان المعركة.

وحول هذا الموضوع يشير التقرير الولائي لتاريخ الثورة بولاية سوق أهراس إلى أن عدد الذين استشهدوا في هذه المعركة ما يقرب سبع مائة شهيد⁽³⁾ في حين

(1) عندما تمكنت بعض الأفواج من الفيلق الرابع من الانسحاب خارج ميدان المعركة، واتجهت نحو الدهاورة، تمت ملاحقتهم من طرف فرق العدو، ووقع الاشتباك في نفس المكان حيث استشهد كل من قائد الفيلق يوسف الأطرش وقائد الكتيبة، معنصر عثمان كما أسر قائد الكتيبة عيسى (فيو)، أنظر: عبد الحميد عوادي، ملحمة سوق أهراس الكبرى، مرجع سابق، ص 10، وأيضا: نصف الشهر العسكري، جريدة المجاهد، عدد 23، 7 ماي 1958، ص 12.

(2) عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 10، وأيضا: عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص 122.

(3) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 9.

يذهب المجاهد نوبلي الزين في شهادة له إلى أن معركة سوق أهراس هي العملية التي تضرر منها الفيلق الرابع بسبب محاصرته من كل النواحي، الأمر الذي انتهى باستشهاد ما يقرب خمس مائة شهيد وهي الحصيلة التي أحدثت أضرارا بليغة في جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية⁽¹⁾، ويذهب الصحفي اليوغسلافي - زدرافكوبيكار ZDRAVKO PECAR، إلى أن هذه المواجهة خلفت ورائها خسائر معتبرة في كلا الطرفين، فالعدو من خلال المناشير التي كانت ترمى من الطائرات حول المناطق المحيطة بخط موريس أكدوا فيها أنهم استطاعوا قتل 534 جندي من جيش التحرير الوطني في تلك المعركة، غير أنهم لم يقدموا في تصريحاتهم الرسمية أية إشارة حول عدد خسائرهم⁽²⁾.

وبالرغم من ذلك فإن الفرنسيين دفعوا أيضا ثمنا باهضا لانتصارهم في هذه المعركة الغير متكافئة، حيث فقدت الفرقة التاسعة للقناصة المظليين (9^{ème} RCP) على أرض الميدان نقيبها جون بيار «JEON PIERRE»، وكل عناصرها تقريبا⁽³⁾. ويعترف المؤرخ الفرنسي بيار مونتانيو PIERRE MONTAGNON، بذلك قائلاً، بأن حصيلة القتلى في صفوف الجيش الفرنسي كانت كبيرة للحصول على نصر عسكري⁽⁴⁾.

(1) شهادة المجاهد نوبلي الزين، القاعدة الشرقية (شريط تلفزيوني)، إعداد وتقديم بلقاسم جعفرية، سنة 1998، ويذهب المؤرخ الإنجليزي ألسترهورن ALISTAIR HORNE في نفس الموضوع إلى أن خسائر جيش التحرير الوطني كانت كبيرة جدا، فمن بين 820 رجل الذين عبروا الخط وقع 640 منهم بين قتيل وأسير، من بينهم قائد الفيلق، واسترجع العدو 416 بندقية، و 46 رشاشا، أنظر :

ALISTAIR HORNE, OP.CIT.P 217.

وأيضا : COLONEL.J.BUCHOUD, OP.CIT. P 1254

(2) ZDRAVKO PECAR, OP.CIT.P 115.

دفعت خسائر جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية على إثر معركة سوق أهراس إلى دق نقوس الخطر، عندما اعترف العقيد أعمارن مسؤول إدارة التمويل والتسليح في تقرير إلى أن لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 8 جويلية 1958، «بأن الساعة عصبية وأن جيش التحرير الوطني الذي كان قوة كبيرة بفضل عدته يتلقى حاليا خسائر جسيمة»، أنظر : PIERRE MONTAGNON, OP.CIT.P 249.

(3) ALISTAIR HORNE, OP.CIT.P 217.

(4) كان ثمن الانتصار العسكري للجيش الفرنسي في معركة سوق أهراس 297 قتيلًا و 758 جريحًا، أنظر : PIERRE MONTAGNON, OP.CIT.P 250

Created with

إلى جانب ذلك يمكن ذكر الخسائر المادية التي تكبدها العدو في هذه المعركة، إذ يشير التقرير الولائي لتاريخ الثورة بولاية سوق أهراس إلى أنه تم تحطيم ست طائرات عمودية من نوع (بنان) وطائرة مقبلة من نوع (ب 26)، وعدد من العربات والمجنزرات⁽¹⁾.

وعلى ضوء هذه المعطيات التاريخية يمكن أن نذكر اعترافا رسميا على لسان أحد الجنرالات الفرنسيين في مضمون تلك الرسالة التي وجهها الجنرال GILLES القائد الجديد لأركان الجيش الفرنسي في مقاطعة قسنطينة في 3 ماي 1958 إلى قواته، حيث هنا فيها قائد الفرقة التاسعة للقناصة المظليين العقيد (بيشو BUCHOUD)، واعترف أيضا بأنه تكبد خسائر قاسية من أجل إحراز النصر⁽²⁾.

وبعد نهاية المعركة قام العدو بجمع الأسلحة التي كانت بحوزة المجاهدين الذين استشهدوا، وعرضها بساحة سوق أهراس لتحطيم معنويات السكان، ثم أرغم في مساحة تقدر بأكثر من عشرين كلم، بالبقاء في منازلهم، ومنع عليهم حتى النظر من النوافذ لجمع قتلاه، ونقلهم في توابيت إلى ميناء عنابة⁽³⁾.

وحسب المؤرخ الإنجليزي أليسرهورن ALISTAIR HORNE، أن معركة سوق أهراس شكلت هزيمة مصيرية حاسمة لجبهة التحرير الوطني، عندما فشل الثوار أمام نظام دفاعي يحمل اسم وزير فرنسي مبعود عن السلطة⁽⁴⁾، ولكن الملاحظ أن هورن HORNE، اغترف الكثير من الإحصائيات والمعطيات المتعلقة

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 9، والواقع أن ارتفاع نسبة الخسائر في الطائرات العسكرية للعدو، يرجع إلى تطور الرشاشات المضادة للطائرات عند الثوار، وفي هذا الصدد أوردت صحيفة لوموند الفرنسية في عددها الصادرة يوم 5 فيفري 1958 (أي قبل 3 أيام من العدوان على ساقية سيدي يوسف)، مقالا أبرزت فيه تدهور سلاح الجو الفرنسي، بعد تزايد سلاح المدفعية المضادة للطيران عند الثوار الجزائريين، أنظر: محمد العربي براهمي، مرجع سابق، ص 93.

(2) J.BUCHOUD, OP.CIT.P 1254.

(3) عبد الحميد عوادي، ملحمة سوق أهراس الكبرى، مرجع سابق، ص 11.

(4) ALISTAIR HORNE , OP.CIT.P 277.

بسير العمليات الحربية من الصحافة الفرنسية التي كانت تأخذ حرباً إعلامية شرسة ضد الحرب التحريرية.

ومهما يكن فإن معركة سوق أهراس الكبرى، خاضها الثوار (جنود جيش التحرير الوطني في القاعدة الشرقية تجسيدا لشعار الحرب القديم) الموت برصاصة في الصدر، رصاصة يطلقها عدو تكون معه وجهها لوجه أو بضربة خنجر في الصدر، هي ميتة لبطل يظل الشعب يتذكره دائما وإلى الأبد، لكن ليس الأمر كذلك الذي يولي دبره للعدو) ذلك هو شعار الحرب بالنسبة للجزائريين منذ زمن بعيد على حد تعبير الصحفي اليوغسلافي زدارفكو بيكار⁽¹⁾.

ودون الاستطراد في هذا العرض فإنه يجب الإشارة إلى أن جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية، وفي إطار ذلك الدور العسكري (الصعب) الذي أوكل لها من طرف قيادة الثورة خاض معارك عديدة إلى غاية نهاية الثورة، لا تقل أهميتها عن المعارك الثلاثة التي تم التطرق إليها سابقا، ورغم انتقال جيش التحرير الوطني من أسلوب حرب العصابات إلى حرب كلاسيكية بوحدة منظمة (فيالق)، وعلى جبهات واسعة، لمواجهة العدو في معارك فرضتها ظروف العمل العسكري من جهة، وردود فعل قوات العدو الفرنسي من جهة أخرى، لم يحدث تكافؤ في ميزان القوة بين الطرفين في ميدان المعركة، الأمر الذي فرض نفسه في معركة سوق أهراس التي سخر فيها العدو إمكانيات عسكرية ضخمة⁽²⁾ استطاع من خلالها حسم الموقف لصالحه رغم الثمن الباهظ الذي دفعه للحصول على النصر.

(1) ZDRAVKO PECAR, OP.CIT.P 118.

(2) لقد اعتمد العدو على تجاربه السابقة في العمليات العسكرية التي خاضها في الهند الصينية إلى جانب الإمكانيات العسكرية المتنوعة، إذ ارتفع عدد الجيش الفرنسي النظامي إلى 400 ألف وقوات الأمن والتشكيلات المساعدة إلى 200 ألف، وارتفع عدد الطائرات من 60 طائرة مقاتلة خفيفة و 30 طائرة عمودية في أواخر سنة 1955 إلى 500 طائرة مقاتلة، و 150 طائرة عمودية، بين خفيفة وثقيلة في أواخر عام 1957، الأمر الذي كان يشكل صعوبات معقدة لجيش التحرير الوطني على الحدود في تعامله مع الترسانة العسكرية التي كان يملكها العدو، أنظر: محمد العربي براهمي، مرجع سابق، ص 78.

وقبل ذلك كانت قيادة الثورة دائما تنصح أفراد جيش التحرير الوطني أثناء عمليات العبور بتحاشي العدو، وعداد الالتحام معه في معارك، غير أن الظروف كانت تفرض ذلك في أغلب الأحيان، وكان لابد على وحدات جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية تحدي القوات الضخمة التي تمركزت على الحدود الشرقية، عقب إقامة خطر موريس ثم شال، فيما بعد وتغيير أسلوب المجابهة بالاعتماد على تكتيك الهجوم والمباغتة بالتنسيق مع الوحدات الأخرى عبر كامل تراب القاعدة وفق استراتيجية شاملة تقوم على تنوع أساليب إدارة العمليات العسكرية بين الهجومات وعمليات العبور، والاشتباكات، والكمان، والأعمال الفدائية، تماشيا مع المتطلبات التي تملها طبيعة الظروف العسكرية التي عرفتها حرب الجزائر.

(2) الهجومات وعمليات العبور:

بناءً على الصعوبات التي واجهت الثوار في تعاملهم مع الإمكانيات العسكرية التي سخرتها سلطات العدو، خاصة بعد الانتهاء من مشروع بناء خط موريس، وتمركز القوات الفرنسية على طول الحدود الشرقية، اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ مع أواخر سنة 1957، قرارا يسمح بتمركز وحدات جيش التحرير الوطني على الشريط الحدودي التونسي الجزائري⁽¹⁾، لغرض التدريب والتكوين والرفع من مستوى تقنيات القتال بما يتماشى وتطورات الحرب، ومتطلبات العمل العسكري، وكان الهدف من هذا القرار هو القيام بعمليات هجومية على المراكز العسكرية الفرنسية على امتداد الجبهة الشرقية، وبعمليات تخريبية متواصلة لسد موريس لإرغام سلطات العدو على جلب قوات إضافية من الولايات الداخلية إلى الحدود الأمر الذي يخفف الضغط على وحدات جيش التحرير الوطني في الولايات الداخلية⁽²⁾.

(1) بلاغ من لجنة التنسيق والتنفيذ، صحيفة المجاهد، عدد 11، 1 نوفمبر 1957، ص 15، وأيضا:

MESSOUD MAADAD, GUERRE DALGERIE, CHONOLOGIE ET COMMENTAIRES, EDITION ENAG, ALGER 1992, P 78.

(2) محمد العربي براهمي، مرجع سابق، ص 84.

ولعل العمليات الهجومية الشاملة على مراكز الجيش الفرنسي في قرية الزيتونة، والمشري والحمري، وقاجلان، والقوارد في 20 أكتوبر 1957⁽¹⁾ التي قامت بها وحدات جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية بقيادة كل من العقيد الطاهر الزبيري والرائد عبد الرحمن بن سالم وشويشي العيساني، تدخل ضمن سياق الخطة المذكورة⁽²⁾.

أما قرار الهجوم الذي يدخل ضمن خطة شاملة من قيادة القاعدة الشرقية والمتضمنة التصدي لخطة العدو الفرنسي الهادفة إلى شل حركة الثوار، وعبور السلاح بإنشائه المستمر والمكثف للمراكز العسكرية، عبر منطقة سوق أهراس وعلى الخصوص في القوارد، وبوسردوك، وعين الزانة، ويعتبر مركز المشري⁽³⁾ أكبر هذه المراكز العسكرية المحصنة بعدد كبير من المراكز العسكرية القريبة بها فيها مركز قاجلان غربا، والحمري شرقا وبرنان جنوبا، والقوارد شمالا⁽⁴⁾.

وبناء على الخطة السابقة، قررت قيادة الفيلق الثالث التي كان على رأسها العقيد الطاهر الزبيري، تحرير هذه الثكنة والهجوم على باقي الثكنات المجاورة

(1) تدخل الهجمات التي قامت بها وحدات القاعدة الشرقية يوم 20 أكتوبر 1957، ضمن الهجمات الشاملة في كامل أنحاء البلاد تدعيا لنشاط المجاهدين في الجنوب وتنفيذا على باقي المناطق الأخرى التي كانت تعرف ضغطا عسكريا من طرف قوات العدو.

(2) محمد العربي براهمي، مرجع سابق، ص 84.

(3) ثكنة عسكرية بجبال أولاد مومن شرق مدينة سوق أهراس على بعد 20 كلم، يحدها جنوبا سكة الحديد المارة بمدينة سوق أهراس إلى تونس، ومن الناحية الاستراتيجية يعتبر موقع هذه الثكنة ممرا للمجاهدين إلى مدينة سوق أهراس لتنفيذ العمليات العسكرية وتمير السلاح نحو الولاية الثانية والثالثة. أنظر شهادة المجاهد شريف براكتية، قصة الهجوم على ثكنة المشري سنة 1957، مجلة الجيش، عدد 377، ديسمبر 1994، ص 15، أنظر كذلك: شهادة المجاهد لحواسنية موسى التي تؤكد هذا الطرح في ثمن الحرية، حصّة تلفزيونية، الأलगام على الخطوط المكهربة الناحية الشرقية، إعداد وتقديم عبد المجيد شيخي، 1998.

(4) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة القاعدة الشرقية، سوق أهراس، 14 - 15 فيفري 1985، ص 5.

لها، وأسندت المهمة إلى الفصائل الثلاثة⁽¹⁾ التابعة للكتيبة الثامنة بقيادة السبتى بومعراف، وقد حققت هذه الهجومات انتصارا كبيرا بعد تحرير الثكنة وغنم عدد هائل من الأسلحة والذخيرة⁽²⁾.

وفي منتصف شهر ديسمبر سنة 1957 شرعت وحدات جيش التحرير الوطني في عمليات أخرى بالقاعدة الشرقية لاختراق، وعبور خط موريس بناحية سوق أهراس والذرعان، حيث تم تخريب ما يزيد عن 20 كلم من الأسلاك الشائكة⁽³⁾ وحسب البلاغات الرسمية لجيش التحرير الوطني التي أوردتها صحيفة المجاهد حول أهم العمليات العسكرية التي خاضها الثوار في القاعدة الشرقية، أنه تم الهجوم على ثمانية مراكز عسكرية في كل من رمل السوق، والمشروحة، وبوشقوف، وتم أيضا تخريب أربعون كلم من الأسلاك الشائكة قرب راندون وزرير⁽⁴⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المهمة التي أسندت إلى وحدات جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية، ضد مواقع العدو، ومنشآته، وتجهيزاته المتواجدة على طول الحدود الشرقية، انطلاقا من نقاط تمركزه داخل الأراضي التونسية، القريبة من الحدود الجزائرية، تدخل في إطار عملية فك الحصار المضروب على الحدود لمنع تدفق الأسلحة إلى والولايات الداخلية.

ومن تلك النقاط المحددة في الأراضي التونسية، تنطلق الكتائب المكلفة بنقل الأسلحة والذخيرة إلى الداخل وهي المهمة الصعبة التي أنيطت بعهدة وحدات القاعدة الشرقية، ويعود ذلك إلى طبيعة العملية نفسها وإلى المخاطر والصعوبات بسبب منظومة الحواجز المكهربة التي سدت جميع الممرات والطرق التي كانت

(1) ونشير إلى أن الفصيلة الثالثة بقيادة أرجامية بشير بإشراف حواسنية موسى، قد أسندت لهم مهمة الهجوم على ثكنة قاجلان، لعرقلة عملية نجدة ثكنة المشري، أنظر: شهادة المجاهد: شريف براكتية، مرجع سابق، ص 15.

(2) لمزيد من التفاصيل حول نتائج الهجوم، أنظر: عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص ص 106 - 105، وأيضا: شهادة المجاهد: شريف براكتية، مرجع سابق، ص 16.

(3) محمد العربي براهمي، مرجع سابق، ص 85.

(4) نصف الشهر العسكري، جريدة المجاهد، عدد 14، 15 ديسمبر 1957، ص 11.

تستعملها قوافل السلاح، ورغم جهنمية السد (موريس)، وصعوبة عملية اختراقه استطاعت عناصر جيش التحرير الوطني التعامل معه حسب الظروف والإمكانات المتوفرة، باستعمال طريقة الحفر تحت الخطوط، واجتيازها بالزحف بعد عزل الأسلاك المكهربة بواسطة أعمدة خشبية، ثم تطورت العملية إلى استعمال المقص⁽¹⁾ وأنابيب البنقالور⁽²⁾، ويذكر المجاهد الصالح شابي المدعو (بوشقوف) في هذا السياق أنه في بعض المناطق الإستراتيجية تم تكوين نقاط مراقبة وصدرت أوامر من القيادة على عدم الدخول في معارك وتحاشي القوات الفرنسية أثناء عملية العبور بالسلاح، وقد كانت عمليات الاختراق للمرور بالسلاح تتم عن طريق حفر خنادق تحت الخطوط المكهربة، ثم رفع الأسلاك إلى الأعلى بأعمدة من الخشب وبهذه الطريقة يمكن القول أن نسبة 90 ٪ من القوافل اجتازت الخطوط محملة بالسلاح نحو الداخل دون إشارة إنذار⁽³⁾، لكن في كثير من الأحيان تحولت عمليات الهجوم لاختراق خط موريس من أجل تمرير السلاح إلى معارك دامية، سخر لها العدو كل إمكانياته العسكرية، لقطع خطوط الإمداد والدعم اللوجستيكي الذي كان دائما ضرورة ملحة لاستمرارية النشاط الثوري في الداخل.

وبهذه الوتيرة التي شهدت زيادة في تصاعد حدة العمليات العسكرية التي لم تعرف الهدوء، رغم آمال الجنرال الفرنسي لوت «LOUTH» في جزائر فرنسية

(1) هذا النوع من المقصات، خاص بقطع الأسلاك المكهربة ذات الضغط المرتفع ومزودة بعوازل وقائية، تجنباً للصدمات الكهربائية العالية.

(2) عبارة عن وصلات بلاستيكية طول الواحد منها 15 م إلى 2 م، محشوة بمادة الديناميت أو البلاستيك، تركيب في بعضها البعض، ويتم وضعه تحت شبكة الأسلاك الشائكة المكهربة، وعند انفجاره تنفجر الألغام المزروعة في الأرض، ويحدث ثغرة يصل عرضها إلى ثلاث أمتار، ليتمكن المجاهدون بعد ذلك من المرور خلالها إلى الداخل بالأسلحة والذخيرة.

(3) مقابلة شخصية لي معه على هامش الملتقى الوطني لإطارات الثورة التحريرية بالمتحف الوطني للمجاهد يوم 4 نوفمبر 1997، ويذهب إلى نفس الطرح في شهادة أخرى له في الملتقى الوطني للمجاهد حول خطي شال وموريس، الطارف، 20 - 22 فيفري 1998.

هادئة⁽¹⁾ بعدما رجحت كفة النصر العسكري لصالح العدو أثناء معركة سوق أهراس، شرعت وحدات من جيش التحرير الوطني في القاعدة الشرقية مرة أخرى في عمليات هجومية على مراكز الجيش الفرنسي، حيث قام الفيلق الثالث بهجوم على مركز العدو بالقوارد⁽²⁾ في 21 ماي 1958، شاركت فيه الكتائب السابعة، والثامنة، والتاسعة، ورغم تعداد جيش العدو المتواجدة بهذا المركز الذي قدر بحوالي فيلقين استطاعت الكتائب الثلاثة محاصرة العدو وتدمير المركز جزئياً، وانتهى الهجوم بخسائر في صفوف العدو، وقدرت بـ 170 بين قتيل وجريح، وغنم نصف السلاح الموجود بالمخابئ⁽³⁾، أما خسائر جيش التحرير الوطني، وفق شهادة المجاهد نوبلي الزين الذي كان ضمن المشاركين في الهجوم، قدرت بـ 12 شهيدا، و 70 جريحا⁽⁴⁾.

وفي 20 أوت 1958، قامت وحدات الفيلق الأول بقيادة الشاذلي بن جديد بهجوم شامل على مراكز العدو من الزيتونة إلى باب البحر إحياء لهذه الذكرى، وقد شاركت فيه الكتائب الأولى، والثانية، والثالثة التابعة للفيلق الأول بالقاعدة الشرقية، وأسفر الهجوم على تدمير منشآت المراكز والعتاد الحربي التابعة لقوات العدو⁽⁵⁾.

وبعد الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 18 سبتمبر 1958، شرعت وحدات جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية، في

(1) COLONEL. J. BUCHOUD, OP.CIT.P 1254.

(2) يقع هذا المركز قرب قرية ساقية سيدي يوسف، ويحتل موقعا استراتيجيا، الأمر الذي كان يسمح من خلاله بمراقبة تحركات جيش التحرير الوطني على طول الحدود الشرقية، من جبل سيدي أحمد إلى عين الزانة، إلى جبل الربيعين بدقة، كما كان يراقب تحركات اللاجئين داخل الحدود التونسية ويشكل عائقا أمام قوافل السلاح المتوجهة نحو الداخل، أنظر : المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 5.

(3) نفسه، ص 6.

(4) شهادة المجاهد نوبلي الزين، لثمن الحرية (حصّة تلفزيونية)، الألغام على الخطوط المكهربة، إعداد وتقديم عيد المجيد شيخي، سنة 1991.

(5) المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير المنطقة الشمالية للقاعدة الشرقية (1958 - 1962)، الجزء الأول، الطارف، 11 سبتمبر 1986، ص 169.

هجومات منسقة، وشديدة على سد موريس والمراكز العسكرية القريبة من مرسى بن مهدي، دامت عدة أيام استطاع خلالها المجاهدون من تخريب أجزاء كبيرة من الأسلاك الشائكة، وتعطيل عمل الدوريات الفرنسية القائمة على حراسته، وتواصلت الهجومات بعد ذلك، الأمر الذي دفع بالسلطات العسكرية إلى الاعتراف بأن سبعة مراكز عسكرية، قد تعرضت لهجومات من طرف الثوار دون ذكر أسمائها⁽¹⁾.

ومع مطلع سنة 1959، وإقامة السد الثاني المكهرب (شال)، وارتفاع تعداد الجيش الفرنسي⁽²⁾ والإمكانات العسكرية الضخمة بقدم الجنرال موريس شال ازدادت مصاعب النشاط الثوري في الداخل، وتأقلم مع الوضع الجديد، أصبح لزاما على وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود، لاسيما في القاعدة الشرقية، الرفع من وتيرة العمليات الهجومية، والمزيد من فعاليتها، ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى ازدياد عدد المجندين في جيش التحرير الوطني من أبناء اللاجئين في الحدود التونسية، وكذا الأمر بالنسبة للمجاهدين من الولايات الداخلية، الذين كانوا ضمن كتائب التسليح، وانتهى بهم الأمر إلى الاستقرار على الحدود، بعد إقامة خط شال، الأمر الذي سمح بزيادة عدد الفياق على الحدود

(1) محمد العربي براهمي، مرجع سابق، ص 99، وقد تمكن صحافيان أمريكيان من متابعة هذه العمليات بعد أن وصلا يوم 18 سبتمبر إلى مركز قيادة الفيلق الثالث بالقاعدة الشرقية بهدف زيارة خط موريس صحبة وحدات جيش التحرير، وهذان الصحافيان هما (جامس ميكائيل فريدمان، مراسل نيويورك تايمز، وبريس تروب مراسل أسبوعية أمريكية)، أنظر: صحافيون أمريكيان في خط موريس، جريدة المجاهد، 19 نوفمبر 1958، ص 8، وقد كانت هذه الهجومات من طرف كتائب الفيلق الأول بقيادة كل من الفاضل، عمر مادي، وبوجعة المروكي، وكذلك لخضر الوهراني، وهي مجموعة البارزة ضمن وحدات جيش التحرير الوطني بالمنطقة الأولى للقاعدة الشرقية، أنظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 171.

(2) بلغ تعداد الجيش الفرنسي سنة 1959 حسب المصادر والإحصائيات الفرنسية 200 ألف جندي للقوات الثلاثة المتمركزة على الحدود الجزائرية التونسية، وهذا العدد كان غير مستقر وذلك حسب ظروف الحرب ووحدة العمليات العسكرية على خطوط النار.

الشرقية، فأصبحت تشكل قوة منظمة على الحدود بإمكانها التأقلم مع الظروف والمستجدات الجديدة، خصوصا بعد أن توفرت لها الإمكانيات لمواجهة الخطوط المكهربة (موريس - شال).

وبناء على المعطيات الجديدة في الوضع العسكري على الحدود الشرقية، قامت وحدات من جيش التحرير الوطني تابعة للقاعدة الشرقية في شهر فيفري 1959، بشن هجومات مركزة على السد المكهرب الجديد (شال) بالقرب من قرية العيون، وتجاوزته إلى سد موريس، واستطاع 132 جنديا من الكتيبة الثانية التي يقودها بوطرفة الفاضل بمعية قادة الفصيلتين الأولى والثانية (بوجمة المروكي وعمار مادي)، اجتياز الخطوط المكهربة بعدما تم تخريب 100 متر من الأسلاك الشائكة عن طريق البيقالور، الأمر الذي أرغم سلطات العدو على الاعتراف هذه المرة بأن الثوار استطاعوا أن يفتحوا ثغرات عديدة في السدود المكهربة، ويتمكنوا من العبور بأعداد كبيرة⁽¹⁾ وهو ما يدل على أن هذه الهجومات أصبحت منظمة وفعالة وناجحة، خصوصا بعد توفر إمكانيات التعامل مع هذه الخطوط، وتدميرها للمرور إلى الداخل، الشيء الذي زاد من مخاوف السلطات الفرنسية بعد أن بلغ الموقف درجة كبيرة من الضعف والفشل، رغم كل الإمكانيات العسكرية التي وضعت تحت تصرف القادة العسكريين الذين تيقنوا إلى حد بعيد بفشل سياسة التهدة التي بدأت في المناطق الشرقية، والتي لم تغير شيئا من حقيقة تصاعد العمل العسكري لوحدات جيش التحرير الوطني في القاعدة الشرقية.

و كرد فعل على عمليات التهدة في الحدود الشرقية التي قادها الجنرال شال، اتخذت قيادة جيش التحرير الوطني في القاعدة الشرقية في ربيع 1959

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير المنطقة الشمالية للقاعدة الشرقية (1958-1962)، الجزء الثاني، الطارف، 11 سبتمبر 1986، ص 294، وأيضاً: محمد العربي براهمي، المرجع السابق، ص 102 - 103، وأيضاً: بلاغ عسكري، صحيفة المجاهد، عدد 37، 25 فيفري 1959، ص 5.

قرارا للشروع في سلسلة من العمليات الهجومية على السدود المكهربة (موريس - شال)، تمكنت خلالها وحدات من جيش التحرير الوطني بقيادة عمار مادي، والفاضل بوطرفة، وعلي زيتي حسب جريدة المجاهد نواحي بكاريا، وشمال سوق أهراس، والماء الأبيض⁽¹⁾، كما شهدت نفس الفترة هجومات شاملة على مراكز العدو في رمل السوق، وكان بلعتاريس، والحمري، ولامي، عين العسل، والشافية، وقد شارك فيها كل من قائد الفيلق الأول، الشاذلي بن جديد، وقائد الكتيبة الثالثة عبد القادر قاره، وبوطرفة الفاضل⁽²⁾.

ومما لا شك فيه أن هذه الهجومات على الخطوط ومراكز العدو تمت وفق خطة منسقة بين جميع الوحدات العسكرية لجيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية لزعزعة القوة العسكرية التي جلبها الجنرال شال إلى الحدود الشرقية لضرب الحصار على عملية تمرير السلاح نحو الداخل.

ويمكن الإشارة إلى أنه منذ صائفة 1959 عملت قيادة جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية على تغيير أسلوب العمل الهجومي باستعمال وحدات صغيرة مع الزيادة في مستوى هذه العمليات، المركزة على السدود والمراكز العسكرية المتقدمة للعدو، مثلما كان الأمر بالنسبة لمركز عين الزانة الحصين⁽³⁾ ونظرا لأهمية هذا المركز قررت قيادة جيش التحرير بالقاعدة، وعلي رأسها عبد الرحمن بن سالم، ومحمد الصالح بشيش، وعلي بوخدير، وذيب مخلوف، بالتنسيق مع قيادة الفيلق الثالث الذي كان على رأسه المجاهد عبد القادر مولاي (شابو)، وعبد النور بكه، ومحمد

(1) المنظمة الوطنية للمجاهد، مرجع سابق، ص ص 310، 311، 312، 314، وأيضا: هجومات جيش التحرير الوطني، جريدة المجاهد، عدد 39 - 02 أبريل 1959، ص 12.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص ص 310 - 314، وأيضا: نصف الشهر العسكري جريدة المجاهد، عدد 39 - 02 أبريل 1959، ص 12.

(3) يقع هذا المركز على ارتفاع 1400 م على سطح البحر، قرب الحدود التونسية بـ 10 كلم، ويبعد عن سوق أهراس بحوالي 35 كلم، أنظر: عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص 124، وأيضا: أبطال عين الزانة يتحدثون، مجلة أول نوفمبر، عدد 66، سنة 1984، ص ص 44-44

علاق، وغيرهم مهاجمة هذا المركز في 14 جويلية 1959⁽¹⁾ وقد تمكنت إحدى كتائب الفيلق الثالث التي كانت بقيادة عابر الساسي من اقتحام المركز وتحرير ما فيه من عائلات كانت محتجزة بالمركز، وغنم ما فيه من أسلحة، وقتل العشرات من جنود العدو، وعن انتهاء العملية تم رفع العلم الجزائري في أعلى المركز⁽²⁾.

وفي 16 أوت 1959، شرعت كتائب جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية مرة أخرى في تنظيم هجوم منسق واسع النطاق، على خط شال، وموريس، وعلى المراكز العسكرية الموجودة بين الخطين المكهربين، وقد ألحقت بها خسائر كبيرة وخصوصا في مركز بوسيف، ورمل السوق، وبوسردوك، ولامي، ولاكروا، وأم الطبول، والكوييف، والماء الأبيض⁽³⁾.

ولم تعرف الحدود الشرقية هدوءا، ولو نسبيا رغم عمليات «التهدئة» التي كانت تقوم بها قوات العدو بقيادة الجنرال شال مع نهاية سبتمبر 1959، في الولايات الداخلية، وهو التاريخ الذي اختارته وحدات من جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية للقيام بعمليات هجومية على الخطوط المكهربة (موريس-شال)، ومراكز العدو في كل من العيون والحمراء، وأم الطبول، ورمل السوق، وأعطى لهذه الهجومات، اسم ديدوش مراد التي قادها الفيلق الخامس الذي كان على رأسه بوتلة محمد بالتنسيق مع قيادة الفيلق الأول، وقد انتهت بخسائر كبيرة في صفوف العدو⁽⁴⁾.

(1) يوافق هذا الهجوم يوم الاحتفال بذكرى عيد النصر، عيد الثورة الفرنسية (14 جويلية 1789) وهو يوم راحة بالنسبة لقوات العدو.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الولائي لتاريخ الثورة، مرحلة (1958 - 1962)، سوق أهراس، 18 سبتمبر 1986، ص 37، وأيضا AIN ZANA, EL MOUDJAHID, N° 46، 27/07/1959، P 1، وأيضا: أبطال عين الزانة يتحدثون، صحيفة المجاهد، عدد 47، 27 جويلية 1959، ص ص 6 - 7 - 8.

(3) محمد العربي براهمي، مرجع سابق، ص 110.

(4) محمد العربي براهمي، مرجع سابق، ص 112، وللمزيد من التفاصيل حول مجريات الهجوم ونتائجه، أنظر: محافظة الطارف، تقرير الملتقى الجهوي الثاني للقاعدة الشرقية (1959 - 1962)، الطارف 16 - 17 أبريل 1987، ص ص 178، 179.

وأعقب هذه الهجومات هجوم آخر في ديسمبر 1959 بمناسبة عرض القضية الجزائرية في اجتماع الدورة الرابعة عشر للأمم المتحدة في 30 نوفمبر 1959، أعطي له اسم عميروش، واستهدف خط شال، ومراكز العدو في كل من القطار، وبرجيلات، والداموس، وعين الكرمة، وقد بلغ عدد جنود جيش التحرير الوطني حوالي مائتي مجاهد بقيادة كل من خالد نزار، وعلي زيتي، ومحمد سلمون، وعبد القادر عبد اللاوي⁽¹⁾، واستعملت في هذه الهجومات أسلحة جديدة ومتنوعة وصلت من العراق على إثر حل حلف بغداد، الأمر الذي فاجأ القيادة الفرنسية بعد الخسائر التي تكبدها العدو في الخطوط المكهربة، والمراكز المنتشرة حولها⁽²⁾.

بعد توحيد قيادتي العمليات العسكرية في الشرق والغرب في قيادة واحدة (هيئة الأركان العامة) بقيادة العقيد هواري بومدين، مع مطلع سنة 1960، أعيد تنظيم جيش التحرير الوطني تماشياً مع متطلبات العمل العسكري الذي كانت تفرضه ردود الفعل الاستعمارية، استمرت العمليات الهجومية على الخطوط المكهربة والمراكز العسكرية للعدو، وشارك فيها معظم الوحدات التابعة للمنطقتين الشمالية والجنوبية⁽³⁾.

وتركزت هذه الهجومات خصوصاً في سوق أهراس، والذعان، وكان الهدف هو محاولة إدخال أربعة فيالق من الأراضي التونسية إلى التراب الوطني، وتطورت الهجومات إلى معارك ضارية استمرت أسبوعين كاملين، ورغم ما لحق من خسائر في مراكز العدو والخطوط المكهربة، إلا أن تلك الفيالق لم تتمكن من العبور، ما عدا فيلقاً واحداً من المنطقة الشمالية للقاعدة الشرقية⁽⁴⁾، وتواصلت

(1) محافظة الطارف، مرجع سابق، ص 187 - 188.

(2) محمد العربي براهمي، مرجع سابق، ص 113، ويمكن الإشارة هنا إلى أن هذه الهجومات كانت بالتنسيق مع الولايتين الأولى والثانية، أنظر: MOHAMED TEGUIA, OP.CIT.P 327.

(3) بعد مجيء هيئة الأركان العامة تم تقسيم القاعدة الشرقية سنة 1960، وذلك إلى منطقتين شمالية وجنوبية، ويدخل ذلك ضمن الهيكلة التي طرأت على وحدات جيش التحرير الوطني على الجبهة الشرقية.

(4) محمد العربي براهمي، مرجع سابق، ص 114.

معركة الحدود بشدة أكبر طيلة سنة 1960، وبإعتراف من قيادة هيئة الأركان العامة أنه تم الهجوم على عشرين مركزا في أبريل 1960⁽¹⁾.

وبمناسبة إحياء الذكرى السادسة لاندلاع الثورة أصدر قيادة هيئة الأركان العامة أمرا للقيام بهجمات شاملة على مراكز العدو، المتواجدة من باب البحر، وأم الطبول، إلى عين العسل، انطلقت هذه الهجمات في الفتح نوفمبر 1960، وقد شارك فيها كل من الفيلق الحادي عشر بقيادة الفاضل بو طرفة والفيلق الخامس والعشرون بقيادة يوسف بوبر، والفيلق الثالث عشر بقيادة عبد القادر عبد اللاوي والفيلق الواحد والعشرون بقيادة عبد الله بوترة، وتمكن المجاهدون من الصمود طيلة ثمان أيام، واستطاعوا في النهاية تحريب 25 كلم من خط شال، وإسقاط 5 طائرات، لكن حصيلة جيش التحرير الوطني كانت أيضا معتبرة، حوالي 120 بين شهيد وجريح⁽²⁾.

ورغم النتائج المحصل عليها من طرف وحدات جيش التحرير الوطني في إطار هذه العمليات لاخترق السدود، إلا أنه في الكثير من الأحيان تنتهي بخسائر كبيرة، أيضا في صفوف المجاهدين عند استعمال السلاح الجوي، وتشديد التعزيزات العسكرية على الخطوط بعد ازدياد المراكز العسكرية، ولعل هذه الخسائر دفعت هيئة الأركان العامة إلى التغيير من خططها والتخلي عن تنظيم عمليات اختراق وعبور كبيرة، والاكتفاء بتكثيف العمليات الهجومية على الخطوط وتخريبها محاولة تحرير المواقع الفرنسية المتواجدة بها، كما حدث لمركز غيلان⁽³⁾ ومركز الحمري⁽⁴⁾ ومركز الحجر الأصفر سنة 1961⁽⁵⁾.

(1) MOHAMED TEGUIA, OP.CIT , P 328

(2) محافظة الطارف، مرجع سابق، ص 215.

(3) تم تحرير هذا المركز في 21 جوان 1961 خلال هجوم قام به الفيلق 68 من المنطقة الجنوبية بعد غنم عدد كبير من الأسلحة والذخيرة، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هذا الهجوم تم بحضور الصحفي اليوغسلافي زدرافكو بيكار، صحة قيادة الفيلق 68، وقام الصحفي بتصوير مجريات الهجوم، أنظر : محمد العربي براهمي، مرجع سابق، ص 116.

(4) تم تحرير هذا المركز سنة 1961 بالمنطقة الشمالية (القاعدة الشرقية سابقا).

(5) تم تحرير هذا المركز في شهر جويلية 1961 بالمنطقة الجنوبية، بعد هجوم قامت به كتيبة مدعمة من الفيلق 72 يقودها عابر الساسي، أنظر : محمد العربي براهمي، مرجع سابق، ص 116، وأيضا : مع جيش التحرير الوطني، صحيفة المجاهد، عدد 100، 14 جويلية 1961، ص 11.

وأثناء بدء المفاوضات (مفاوضات إيفيان الثانية) بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية، أصدرت القيادة العام لجيش التحرير الوطني، قرارا للشروع بهجوم عام عبر المناطق الحدودية (الشمالية والجنوبية) مع أواخر شهر فيفري 1962 دام (21 يوما)، ولم يتوقف إلى يوم إيقاف إطلاق النار يوم 19 مارس من نفس السنة، حيث استعمل فيه جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية، أسلحة متطورة، وتكبد العدو أثناء ذلك الهجوم خسائر كبيرة، كما سقط فيه أيضا العديد من الشهداء والجرحى من صفوف المجاهدين⁽¹⁾.

3 - الكمائن والاشتباكات:

إن ظروف العمل المسلح التي دفعت إلى انتظام جيش التحرير الوطني في صورة معينة أدت إلى انعكاس ذلك الانتظام على طبيعة العمل المسلح، فعدم اللجوء إلى المواجهة المباشرة مع قوات العدو، دفع إلى عدم التركيز على استخدام الفيالق واللجوء إلى الوحدات الصغيرة كالفصائل والكتائب، ونظر المحدودية النتائج، العسكرية التي يمكن أن تحققها تلك الوحدات، أمام جحافل القوات الاستعمارية، تم اللجوء إلى أسلوب نصب الكمائن التي تميزت بكونها ضربات عسكرية خاطفة، ومباغطة، تعبر بصورة جلية عن أبرز العمليات العسكرية التي تعتمدها حرب العصابات.

وفي كثير من الأحيان، تنتهي هذه الكمائن بوقوع اشتباكات حادة بين قوات العدو وجيش التحرير الوطني، أو نتيجة الاصطدام المفاجئ، بينهما بسبب الحركة المستمرة للفرق الفرنسية المكلفة بمراقبة قوافل عبور السلاح، وتحركات الثوار. وقد شهدت القاعدة الشرقية طيلة الثورة التحريرية العشرات من الكمائن والاشتباكات التي فرضتها طبيعة ظروف العمل العسكري لوحدات جيش التحرير الوطني المتحركة عبر الخطوط المكهربة، أو المرافقة لقوافل التموين، والمكلفة بصد، وعرقلة حركة الفرق العسكرية عبر الخطوط المكهربة.

(1) محمد العربي براهمي، مرجع سابق، ص 118، وأيضا: محافظة الطارف، مرجع سابق، ص ص

ولكون هذا الحيز لا يتيح لنا إمكانية الإلمام، بجميع الكمائن والاشتباكات اقتصر على ذكر البعض منها لإعطاء صورة واضحة على أهمية هذا الشكل من أشكال العمل العسكري الذي اتبعته فصائل جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية⁽¹⁾.

ومن أهم الكمائن التي يمكن ذكرها في هذا السياق، كمين دار مريم في شهر نوفمبر 1958 وهي العملية التي شهدتها ناحية أولاد بشيخ، في إطار إستراتيجية جيش التحرير الوطني لتعطيم الأسلاك المكهربة، وعرقلة حركة العدو، وهو السبب الذي دفع بفصيلتين مشكلتين من سبعين مجاهدا بقيادة، وناس عتارسية نائب عسكري للكتيبة الخامسة من الفيلق الثاني إلى القيام بعمليات تعطيم لأجزاء من خط موريس، محاولة منهما لجلب قوات العدو بعد نصب كمين محكم، وانتهت العملية بخسائر كبيرة في صفوف العدو، قدرت حسب التقرير الولائي لتاريخ الثورة بسوق أهراس بستين قتيلًا، وانسحبت الفصيلتان إلى الورا بعد إصابة ثلاثة جنود من جيش التحرير الوطني بجروح خفيفة⁽²⁾.

وفي شهر جانفي 1959، قامت فصيلة من المجاهدين تابعة للكتيبة الرابعة عشر من الفيلق الخامس بقيادة نوار بن محفوظ بنصب كمين لدورية العدو في الحمراء بين رمل السوق والعيون، وبفعل عنصري المتابعة وملائمة الموقع تمكنت الفصيلة من إصابة الدورية بدقة الأمر الذي خلف خسائر كبيرة في صفوف العدو، حيث قدرت بعشرين قتيلًا، واثنا عشر جريحًا وحرق أربع شاحنات واستشهاد المجاهد تقييد عبد الرحمان⁽³⁾.

وبهدف تعطيل وصد الفرق العسكرية للعدو التي كانت تتحرك عبر الخطوط المكهربة لمراقبة قوافل عبور السلاح، تلقى المجاهد الطاهر منصوري، قائد مجموعة

(1) إن هذه الدراسة لا تعني فقط بالنشاط العسكري في القاعدة الشرقية لذلك لم يتم جرد جميع الكمائن والاشتباكات التي تعد بالعشرات، إن لم نقل بالمئات خلال سنوات الثورة التحريرية.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 28.

(3) محافظة الطارف، مرجع سابق، 231.

من الفصيلة الأولى في شهر جوان 1959 أمرا من القائد بوجمعة المروكي لنصب كمين في ناحية بكورة بالشافية لفرقة من جنود العدو كانت في مهمة مراقبة، وتحول الكمين إلى اشتباك حاد انتهى بمقتل ثمانية جنود من فرقة العدو⁽¹⁾.

وبتاريخ 26 جانفي 1960 قامت الكتيبة الرابعة التابعة للفيلق الثاني، بقيادة المجاهد مخلوف ذيب بالتنسيق مع فصيلة من الكومندوس التابع للفيلق التاسع عشر بقيادة عمر (عمار) نائب موسى حميداش بنصب كمين في جلمانة لقافلة العدو، كانت تتحرك يوميا بين عين الزانة وسوق أهراس، واستطاع المجاهدون تثبيت الكمين واستعمال أسلحة ثقيلة ورشاشات مضادة للطيران، حيث سجلت خسائر كبيرة في صفوف العدو، وبعد ساعتين فقط قام العدو بعملية متابعة ومحاصرة المجاهدين بين وادي مجردة وسكة الحديد، وانتهت العملية باستشهاد ما يقرب من ثلاثين مجاهدا من بينهم قائد فصيلة الكومندوس عمر (عمار) وقدر (الخروف) وابن خليفة الهادي، وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية الشهداء من الفصيلة المذكورة سابقا⁽²⁾.

وفي إطار عمليات العبور بالسلاح، وقع اشتباك عنيف بجبل طكوك قرب الزيتونة، يوم 04 أفريل 1960، أثناء عبور كتيبة من المجاهدين نحو الولاية الرابعة بقيادة أحمد بن شريف، تحت حماية كتيبة تابعة للقاعدة الشرقية، بقيادة المجاهد صالح بوشقوف، وانتهى بخسائر في صفوف العدو التي قدرت بستة عشر قتيلًا، وإثنا عشر جريحًا، أما بالنسبة لكتيبة العبور المتوجهة نحو الولاية الرابعة، استطاعت اجتياز خط شال ضواحي خبوشة بالقرب من بوحجار غير أن العدو تقطن لها وطوق المكان من جميع النواحي مما دفع إلى وقوع اشتباك آخر مع مجاهدي الكتيبة، وانتهى باستشهاد عدد من المجاهدين وألقي القبض على المجرورين منهم، أما خسائر العدو فقدت بإثنتي عشر قتيلًا وتسعة جرحى⁽³⁾.

(1) نفسه، ص 239 .

(2) محافظة الطارف، مرجع سابق، ص 249، وأيضا: المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 44 .

(3) محافظة الطارف، مرجع سابق، ص 282 .

ولعل أهم الاشتباكات التي شهدتها سنة 1960 هو ذلك الاشتباك الذي وقع 08 أكتوبر من نفس السنة، عندما توجهت فصيلة من المجاهدين بقيادة شعابنية الزين من دوار صحافلي بغرض الاتصال بفرقة أخرى من جيش التحرير الوطني بدوار عين القطن، وذلك للإطلاع على أحوال الجيش وإيصال معلومات عن تحركات العدو عبر المنطقة، وعند عودتها اصطدمت فجأة مع قوات العدو الذي كان في عملية تمشيطية، فوقع اشتباك دام عدة ساعات، وانتهى حسب تقرير الملتقى الجهوي للقاعدة الشرقية، باستشهاد أربعة مجاهدين وخسائر فادحة في صفوف العدو قدرت بستين جندياً⁽¹⁾.

مع مطلع سنة 1961، قامت مجموعة من جيش التحرير الوطني مكونة من مائة وعشرين مجاهداً بقيادة المجاهد عبد الرحمان بن سالم، وعلي بوخدير، بنصب كمين لقوات العدو بناحية المعقولة، وقد أسفر على مقتل عشرين جندياً من قوات العدو بينما أستشهد ستة مجاهدين وجرح اثنان وعشرون من عناصر المجموعة⁽²⁾.

ويعتبر كمين الماء الأحمر في شهر جويلية 1961، من أبرز الكمائن التي تحولت إلى اشتباك عنيف دام ثلاث ساعات كاملة عندما قام عدد كبير من أفراد جيش التحرير الوطني، قدر بفيلق، بنصب كمين بقيادة صالح نبيلي وذلك بالماء الأحمر بناحية عين الزانة، وتطور هذا الكمين إلى اشتباك دام من الثامنة صباحاً إلى الساعة الحادية عشر استعمل فيه العدو أسلحة متنوعة، وخاصة الدبابات، وانتهى بخسائر في صفوفه قدرت بخمسة عشر قتيلاً وعدد كبير من الجرحى، أما من جانب المجاهدين فقد أستشهد عبد الحميد روانية⁽³⁾.

ودون الاستطراد في هذا الموضوع، فإنه يمكن القول أن ظروف النشاط الثوري بالقاعدة الشرقية، فرضت على وحدات جيش التحرير اللجوء إلى التغيير من أساليب العمل العسكري باستعمال أسلوب نصب الكمائن الذي يعتبر من

(1) نفسه، ص 285.

(2) محافظة الطارف، مرجع سابق 263.

(3) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 58.

أكثر الأساليب نجاعة والأكثر استعمالاً خصوصاً بعد الارتفاع المطرد لتعداد الجيش الفرنسي، والإمكانات الحربية الضخمة التي سخرها العدو للقضاء على الثورة، الأمر الذي كان يستدعي عدم الدخول في مواجهة مباشرة بانتهاج أسلوب الضربات العسكرية الخاطفة عن طريق نصب الكمائن .

وبهذه الديناميكية التي عرفها النشاط العسكري، استمرت عملية نصب الكمائن من طرف فصائل جيش التحرير الوطني حتى نهاية الثورة، ونفس الشيء يمكن قوله عن الاشتباكات التي فرضتها ردود الفعل الاستعمارية من خلال الحركة المستمرة لفرق العدو على امتداد الرقعة الجغرافية للقاعدة الشرقية، ومن خلال عملية جرد بسيطة لعدد الكمائن والاشتباكات، في الفترة الممتدة بين سنوات 1959 - 1962، لم تقل عمليات نصب الكمائن ووقوع الاشتباكات عن معدل شهري يتراوح بين سبعة إلى عشرة عمليات حتى نهاية الثورة.

4 - العمل الفدائي:

إلى جانب العمليات العسكرية المختلفة التي اتخذت كأسلوب من أساليب استمرارية النشاط الثوري في القاعدة الشرقية من طرف وحدات جيش التحرير الوطني، برز العمل الفدائي كشكل من أشكال مقارعة الاستعمار في المدن والقرى، وكان الهدف من وراء ذلك ضرب مصالح العدو، والعناصر العملية له.

ويعود ظهور العمل الفدائي إلى اندلاع الثورة التحريرية وهي المهمة التي أُلقيت على عاتق عناصر من جيش التحرير الوطني ضمن مجموعات خاصة من الفدائيين المدربين على مثل هذا النوع من العمل العسكري، ويمكن الإشارة إلى أن هذا الأسلوب لعب دوراً هاماً في بداية الثورة، خصوصاً في عمليات التعبئة الشعبية لمؤازرة الحركة الثورية، بعد كل عملية جريئة يقوم بها الفدائيون ضد مصالح العدو أينما كانت وحيث ما وجدت.

وبمرور سنوات الثورة، تطورت أهداف الفداء، بعدما استحدثت جيش التحرير الوطني فرقا أخرى مدربة على مختلف أصناف العمليات الفدائية كتخريب المنشآت الاقتصادية والعسكرية للعدو، وتنفيذ أحكام الإعدام ضد أعداء الثورة من العملاء والخنونة، إضافة إلى استهداف المرافق العمومية للمستوطنين في المدن والقرى، وبناء على هذه المهمة، قامت القاعدة الشرقية سنة 1957، بتشكيل أول فصيلة، ضمت مجموعة كبيرة من الفدائيين، أغلبهم من سكان المدن ثم شكلت فرق في بقية المناطق الأخرى لتوسيع النشاط الفدائي في كامل تراب القاعدة الشرقية⁽¹⁾.

شهدت القاعدة نشاطا فدائيا واسعا منذ سنة 1957، إلى نهاية الثورة التحريرية استهدفت على الخصوص المراكز العسكرية للعدو وامتدت إلى المرافق العمومية للكولون في المدن وممتلكاتهم الزراعية في القرى والمشاتي.

ونظرا للعدد الكبير من العمليات الفدائية، ارتأيت التركيز على البعض منها لإبراز فعالية هذا النوع من الأساليب العسكرية التي لجأت إليها عناصر جيش التحرير الوطني في مواجهة العدو مع الإشارة إلى ملاحظة هامة تتعلق بعدم توفر المصادر التي تشير إلى هذا النوع من العمل العسكري، باستثناء، جريدي المقاومة الجزائرية والمجاهد، وبعض التقارير الولائية لكتابة تاريخ الثورة التي تعطي صورة سطحية حول هذا النوع من العمل العسكري.

ولعل أبرز العمليات الجريئة التي قام بها الفدائيون سنة 1957، استنادا إلى البلاغات العسكرية لجيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية التي أوردتها صحيفة المقاومة الجزائرية، ذلك الهجوم الذي قام به فدائيون بمدينة القالة يوم 15 ماي 1957، على مراكز العدو بأسلحة أوتوماتيكية وقنابل يدوية، وانتهى بمقتل ستة جنود من صفوف العدو⁽²⁾.

(1) لقد سبق وأن تطرقت إلى هذا الجانب في الفصل الثاني الذي يخص التنظيم العسكري في القاعدة الشرقية، كما تطرقت إلى أبرز عناصر هذه الفصيلة الفدائية التي كان يقودها سليمان لاصو.

(2) بلاغات وأبناء عن العمليات الحربية التي خاضها جيش التحرير من 15 ماي إلى 30 منه، جريدة المقاومة الجزائرية، عدد 16، 3 جوان 1957، ص ص 10 - 11.

وفي الفاتح من شهر جانفي 1958، شهدت القاعدة الشرقية أعمالا تخريبية واسعة من طرف مجموعة فدائية استهدفت الطريق الرابط بين عين المازنة - لوفيا دلي على مسافة خمسة كلم وأكثر من كيلومترين من السكة الحديدية بين مقراس وغار الدماء، نسفت بواسطة الألغام، كما قامت نفس المجموعة بقطع 870 عمودا هاتفيا وحرق 12 مزرعة للكولون في عدة نواحي بالقاعدة الشرقية⁽¹⁾.

ومن العمليات البطولية، تلك التي قام بها فوج من الفدائيين بقيادة الفاضل بوطرفة في نوفمبر 1959 على مركز عسكري للعدو بعين الكرمة، وتمكن الفدائيون من اقتحام المركز رغم ما يتمتع به من حصانة، وإنتهت العملية بخسائر في صفوف العدو قدرت بتسعة قتلى والعديد من الجرحى⁽²⁾.

ومع نهاية سنة 1960 شهدت الثورة التحريرية تصاعدا كبيرا بسبب النشاط الفدائي المكثف في كامل التراب الوطني، وفي هذا الإطار قامت وحدات من الكوموندوس والفدائيين في شهر نوفمبر 1960، بحرق العديد من المزارع التابعة للكولون والمستوطنين في نواحي سوق أهراس وعزابة وتخريب العشرات من الأعمدة الهاتفية بين سوق أهراس، وتاوردة على طول خط سكة الحديد بين عنابة وتبسة⁽³⁾.

(1) نصف الشهر العسكري، جريدة المجاهد، عدد 15، 1 جانفي 1958، ص 11.

(2) محافظة الطارف، مرجع سابق، ص 296.

(3) مع جيش التحرير الوطني، جريدة المجاهد، عدد 23، 28 نوفمبر 1960، ص 11.

الفصل الرابع

الدعم اللوجستيكي والنشاط الاجتماعي

في القاعدة الشرقية (1957 - 1962)

1 - الدعم اللوجستيكي

2 - النشاط الاجتماعي

Created with



167

nitroPDF[®] professional

download the free trial online at nitropdf.com/professional

Created with

 **nitro**^{PDF} professional

download the free trial online at nitropdf.com/professional

1 - الدعم اللوجستيكي :

يشكل الدعم اللوجستيكي الشريان الرئيسي لجميع الثورات التحريرية، وعند افتقارها لمصادر التسليح والمال تلجأ تلك الثورات إلى استدراك الوضع، بوضع مخططات للطرق والمنافذ التي تسمح بإيصال العتاد العسكري، انطلاقاً من مراكز محددة.

لقد بدأت الثورة الجزائرية بالقليل من السلاح، كما يذكر المجاهد أحمد بن بلة في مذكراته⁽¹⁾، ويطلب للعديد من المؤرخين عندما يخوضون في موضوع الدعم اللوجستيكي قبيل الثورة، أن يسيروا إلى أن الأسلحة الأولى التي كانت بأيدي المجاهدين في نوفمبر 1954، تعود إلى المخزون الشهير الذي جمعه المنظمة الخاصة غداة الحرب العالمية الثانية⁽²⁾.

إلا أن الانسياق وراء هذا الطرح يدفعنا إلى القفز على العديد من المعطيات التي تتعلق بمصادر وطرق تمرير السلاح والقواعد الخلفية للثورة الجزائرية كمصر، وليبيا، وتونس، والمغرب، وذلك بحكم أن الكتابات التاريخية والشهادات الحية المتوفرة لا تشير بالتحديد إلى العدة والعتاد الذي ورثه جيش التحرير الوطني من التنظيم الثوري السري، والذي في رأي لم يكن كافياً في جميع الأحوال لإشعال فتيل الثورة، وتحديدًا في صيف 1955، ظل زيغود يوسف يردد أمام المجاهدين كلمته الشهيرة «سلاحكم على أكتاف عدوكم».

(1) أحمد بن بلة، (مذكرات)، كما أملاها على روبر ميرل، ترجمة العفيف الأخضر، ط2، دار الأدب، بيروت، أوت 1979، ص96.

(2) عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 79؛ وفي هذا السياق يذكر المجاهد قاضي بشير أنه قد تقرر في اجتماع، أعضاء اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية بزدين سنة 1947، تأسيس قواعد خلفية للثورة احتياطيًا لعملية الحصار الاستعماري للثورة؛ أنظر: الملتقى الوطني حول قوافل السلاح، الوادي، 19، 20 مارس 1999.

وبخصوص هذا الموضوع أنظر أيضًا: بنيامين سطورا، مصالي الحاج، (1898 - 1974)، رائد الوطنية الجزائرية، ترجمة، صادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصة للنشر، 1999، ص 234.

تبدأ قصة التسليح والدعم اللوجستيكي بمختلف صورته أثناء الثورة التحريرية، إلى ما قبل الانطلاقة بعدة أشهر حسب رواية المجاهد أحمد بن بلة، الذي يشير إلى أن 350 أو 400 قطعة من البنادق الإيطالية وصلت إلى أيدي الثوار عن طريق ليبيا⁽¹⁾.

في حين يذهب محمد البجاوي إلى أن الإعداد المادي للثورة بدأ سنة 1952، بعد أن اجتمع كل من أحمد بن بلة، ومحمد خيضر، وأيت أحمد في العاصمة المصرية، وشكلوا النواة الأولى لما سيعرف لاحقا بالوفد الخارجي للثورة، غداة اندلاعها وستحدد مهمة جلب السلاح على رأس أولوية هذه المجموعة من الشخصيات الثورية بعد أن التحق بهم محمد بوضيف في نوفمبر 1954⁽²⁾.

كان للمجاهد أحمد بن بلة اتصالات مع التلاميذ الضباط المغاربة في مصر ومع إثنيين من أبرز ضباط الاستخبارات المصرية فتحي الذيب وعزت سليمان ونجح في إقناع هاذين الأخيرين في دعم فكرة إشعال الثورة في كامل المغرب عن طريق شن المعركة في الجزائر وفي سبيل ذلك إنتقل إلى طرابلس ومخيمات تدريب الثوار التونسيين في ليبيا التي كان يشرف عليها عبد العزيز شوشان⁽³⁾.

لقد كانت ليبيا مركز دعم بارز للثورة الجزائرية ومصدر دعم مادي على وجه الخصوص كما كانت أراضيها طرق عبور هامة لقوافل السلاح⁽⁴⁾، وشكلت مراكز تدريب الثوار التونسيين على التراب الليبي مثل مزرعتا زنזור (على بعد 14 كلم من طرابلس) وبن غشير والقاعدة الأساسية التي كانت في العسى (على بعد 12 كلم من الحدود التونسية) مراكز للنقل المباشر للسلاح نحو الجزائر .

(1) أحمد بن بلة، المرجع السابق، ص 96.

(2) محمد البجاوي، حقائق عن الثورة الجزائرية، بدون دار ومكان النشر، 1971، ص 150.

(3) نفسه، ص 150.

(4) حبيب وداعة الحسناوي، دور الشعب العربي الليبي بمنطقة طرابلس في مساندة الثورة الجزائرية

(1954 - 1962)، مجلة أبحاث في التاريخ والتراث، جامعة وهران، معهد التاريخ، عدد 1،

ديسمبر 1996، ص 15 - 31.

وفي هذا الإطار يذكر المجاهد قاضي بشير بأن القرار الرسمي بشأن تأسيس قاعدة ليبيا لإمداد الثورة في الولايات الداخلية بالسلاح كان في حوالي 20 أوت 1954 باتفاق كل من أحمد بن بلة ومصطفى بن بولعيد وقاضي بشير (صاحب الشهادة) وذلك في اجتماع طرابلس الذي دام حوالي عشرين يوما وانتهى بتكليفه من طرف أحمد بن بلة على أن يكون قائدا على قاعدة طرابلس⁽¹⁾.

وقد كانت الأسلحة التي جمعها بن بلة في ليبيا تعود في أكثريتها إلى الحرب العالمية الثانية وهي من مخزون أسلحة أفريقيا كوربس AFRICA CORPS (الفرق الأفريقية) أو إلى الجيش الثامن البريطاني وقد تم إرسالها بصعوبة انطلاقا من الساحل الليبي نحو الجنوب إلى منطقة سوق أهراس والنامشة⁽²⁾.

ودون الاستطراد في تناول صور الدعم الخارجي وانطلاقا مما تمت الإشارة إليه يمكن أن نخلص إلى أن العمليات الأولى لمحاولة جلب وإدخال السلاح إلى التراب الوطني أظهرت بصورة جلية أهمية المناطق الحدودية كنطاق عبور ومراكز للتخزين ومن هنا بدأت دور القاعدة الشرقية يتمحور شيئا فشيئا إلى أن اكتسبت بصورة رسمية وضع قاعدة دعم لوجستيكي للثورة في الولايات الداخلية، إلا أنه لا يمكننا الوقوف على حجم الدور الذي أنيط بالقاعدة الشرقية دون تناول العديد من المسائل ذات الارتباط الوثيق بمتطلبات العمل العسكري، من طرق العبور، وقوافل السلاح، ومراكز التخزين، وكتائب التسليح، وقوات الإسناد والحماية (الفيالق).

(1) شهادة المجاهد قاضي بشير، في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح، الوادي، يومي 19 - 20 مارس 1999.

(2) لقد تمت هذه العملية (نقل شحنة السلاح من الساحل الليبي إلى سوق أهراس، والنامشة) بعد لقاء طرابلس بين (أحمد بن بلة، قاضي بشير، ومصطفى بن بولعيد) الذي وضع فيه مخططا لعملية دخول السلاح إلى الجزائر بالتنسيق مع عبد الحميد أحد مسؤولي المقاومة التونسية، وأدى اجتماع طرابلس إلى وقوع بن بولعيد في الأسر عند عودته من الجزائر إلى ليبيا للمرة الثانية في شهر فيفري 1955، أنظر: محمد البجاوي، المرجع السابق، ص 154.

لكن تناول مثل تلك المسائل يفرض الإجابة على جملة الأسئلة من قبل، متى بدأت القاعدة الشرقية في عملية الدعم اللوجستيكي؟ وكيف كان يتم التعامل مع مخزون الأسلحة؟ وكيف كانت الأسلحة تصل إلى أيدي الثوار في الداخل؟ وإلى أي مدى تأثرت القاعدة الشرقية بسياسة الخناق والتطويق الفرنسية؟ وإلى أي مدى أيضا نجحت القاعدة في مهمتها كقاعدة للتموين؟ وما هي المشاكل التي انجرت كانعكاس للمشكل الذي يتمثل في نقص السلاح؟. وفي هذا السياق يذكر العقيد عمارة بوقلاز، أنه أخبر زيغود يوسف في أوت 1955 بإنشاء مراكز استقبال تستخدمها قوافل السلاح، لكن زيغود، اعتبر مسألة الاعتماد على الخارج أمر دون جدوى، رغم أن تموين القوافل ظل مشكلة رئيسية تتطلب حلولاً عاجلة، ويضيف أن المصدر الرئيسي للسلاح كان في طرابلس⁽¹⁾، ولكن عدم تلبية الوفد الخارجي للداخل بحاجياته من العدة والعتاد، دفع بقيادات الداخل وبالمناطق الحدودية على وجه الخصوص إلى اتخاذ مبادرات فردية للحصول على الأسلحة⁽²⁾.

ويؤكد المجاهد محمد الطيب بيزار⁽³⁾ في شهادته ما ذهب إليه عمارة بوقلاز، إذ يشير إلى أن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة سوق أهراس على الحدود الجزائرية التونسية، أهلتها للقيام بمهمة جلب السلاح من الخارج، وقد تمت مباشرة هذه المهمة في فترة مبكرة من الثورة، إلا أن تلك العملية شهدت تحولا حاسما سنة 1956 على إثر قيام قياديي الثورة في ليبيا بالاتصال مع مسؤولي منطقة سوق

(1) علي العياشي، لقاء مع المجاهد العقيد عمارة بوقلاز، مجلة أول نوفمبر، عدد 212 - 213، 1996، ص 19 - 25.

(2) لعل أشهر تلك المحاولات، تلك التي قام بها مصطفى بن بولعيد وهي المهمة الثانية التي انتهت بإلقاء القبض عليه في بن قردان على الحدود الليبية في شهر فيفري 1955، والذي خلف بن بولعيد في مسألة الاتصال بالخارج، هو عباس لغرور عن طريق عبد الكريم نائب عبد الحفي، حسب شهادة المجاهد عمارة بوقلاز، أنظر: علي العياشي، المرجع السابق، ص 25.

(3) محمد الطيب بيزار المدعو (حمه)، من مواليد 17 مارس 1994 بتيفاش ولاية سوق أهراس، انضم إلى صفوف جيش التحرير الوطني في أبريل 1955، وعمل في ميدان نقل السلاح في الجبهة الشرقية.

أهراس، فعقد اجتماع الماء الأحمر من قبل قيادي المنطقة، الذين تدارسوا مقتضيات مهمة جلب السلاح من الخارج⁽¹⁾.

ويتضح من هذه الشهادة أن منطقة سوق أهراس كانت محل تجاذب بين قيادة الوفد الخارجي وقيادة الثورة في الداخل قبيل انعقاد مؤتمر الصومام نظر الأهميتها الإستراتيجية، ويضيف المجاهد محمد الطيب بيزار أن اجتماع الماء الأحمر اتخذ قرارا بإرسال مجموعة من المجاهدين من سوق أهراس لتتولى مهمة جلب السلاح من تونس، ويوضح أن عملية نقل السلاح من ليبيا كانت تتم عن طريق الشاحنات، بمشاركة مجموعة من الثوار الجزائريين أمثال: بخوش بلخير، وعمر مزهودة، وحسين حشوش.

كما كان من بينهم مسؤولين من قبل جبهة التحرير الوطني في طرابلس، أمثال: محمد الهادي عرعار، وقاضي بشير، وطالب محمد، وساكر كمال، وأحمد سليم، وكانت العملية تتم بإشراف قادة الثورة هناك وعلى رأسهم أحمد بن بلة وعلي محساس⁽²⁾.

ويذهب المجاهد بوطمين جودي الأخضر إلى أن بداية حركة القوافل المكلفة باستقدام الأسلحة من الخارج بدأت عام 1956 وتوقفت عام 1959، وتحللت هذه العملية العديد من العقبات، كما أدت إلى تقوية الثورة في الداخل، ويرى أن الانعكاس السلبي لتلك العملية يكمن في تكوين العدو لخطي موريس - شال المكهرين، وهو ما أدى إلى توقف جلب الأسلحة من الخارج، مما شكل نصرا كبيرا للعدو وهزيمة فادحة للثورة⁽³⁾.

(1) علي العياشي، ندوة حول التموين خلال الثورة، مجلة أول نوفمبر، عدد 87، نوفمبر 1987، ص 61.
(2) يشير المجاهد محمد الطيب بيزار أن قادة الثورة، استقبلوا باخرة لاتوس المحملة بالسلاح في ميناء زوارة الليبي في نوفمبر 1956، وقامت مجموعة سوق أهراس بنقل تلك الأسلحة إلى (بوكماش بلبيبا) ثم ادخلها إلى الجزائر، أنظر: علي العياشي، المرجع السابق، ص 61، ويؤكد هذا الطرح، المجاهد قاضي بشير في شهادته، بحيث يذكر أن الأسلحة التي جمعت في ليبيا جاءت عن طريق مركب لاتوس الذي أنزل الأسلحة في ميناء زوارة في ظروف ومشاكل كبيرة، وتم نقل الأسلحة إلى الجزائر عبر قوافل الجمال التي كان يشرف عليها عبد الكريم هاني، أنظر الملتقى الوطني حول قوافل السلاح، الوادي، 19 - 20 مارس 1999.

(3) جودي الأخضر بوطمين، لمحات من الثورة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الثانية، ص ص 204 - 209، أنظر كذلك، لنفس المؤلف، قوافل السلاح، مجلة أول نوفمبر، عدد 19، نوفمبر 1976، ص 39، 40.

إلى أن فتحي الديب يذهب إلى القول بأن « النصف الثاني من شهر مارس 1956، شهد نشاطا غير عادي ومتزايد في تهريب السلاح عبر الحدود الليبية التونسية لتزويد جيش التحرير التونسي وجبهة الجزائر الشرقية (سوق أهراس والأوراس) بكميات وفيرة من السلاح، وأشار إلى أن إدخال السلاح نحو الجزائر تم في مرحلتين، ما بين 22 و 27 مارس 1956، رغم تفتن قايلز قائد الشرطة البريطاني في ليبيا⁽¹⁾، وقد كان المكلف بهذه العملية من الجانب الجزائري المجاهد علي محساس المفوض من قبل المجاهد أحمد بن بلة، الذي كانت لديه اتصالات وثيقة مع المناطق الشرقية (سوق أهراس والأوراس)، ظلت عملية حتى بعد اعتقال بن بلة إثر حادثة القرصنة الجوية الشهيرة.

ويؤكد المجاهد الجنيدي خليفة أن مجموعة من الدول من بينها مصر، قدمت المعونة للجزائر في المرحلة الأولى من الثورة التحريرية (1954 - 1956) بكمية قليلة من السلاح جيء به في النصف الثاني من سنة 1956⁽²⁾.

ويحدد النقيب مراد صديقي مراكز استقدام السلاح، ويخلصها في ثلاثة مسارب:

- أ - مسرب جزيرة جربة والسواحل التونسية، باستعمال زوارق صغيرة.
- ب - مسرب ميناء زوارة (ليبيا) باتجاه بن قردان إلى سوق أهراس، أو عبر ممر الجرف نحو الأوراس، وكان ذلك عن طريق الشاحنات.
- ج - مصر، وليبيا، وتونس.

(1) فتحي الديب، المصدر السابق، ص 176، وللإحاطة بالمعلومات المتعلقة بشحنات السلاح إلى الجزائر (الجبهة الشرقية)، أنظر: ص ص 176.251.330.331.332، من المصدر السابق ويجب الإشارة إلى أن موقف السلطات الليبية من الجزائريين القائمين على عملية تمرير السلاح على الأراضي الليبية، كان أكثر ليونة مقارنة مع موقفها مع الإخوة التونسيين والمصريين، وذلك نتيجة التأييد الشعبي لكفاح الشعب الجزائري، أنظر: عامر رخيعة، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، الصادرة عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، عدد 1، 1999، ص ص 154 - 155.

(2) خليفة الجنيدي، المرجع السابق، ص 279.

وفي مرحلة أخرى عبر الصحراء بعد أن أغلق ممر سوق أهراس (بإنشاء الحواجز والسدود المكهربة)⁽¹⁾ وكانت العملية تتم في هذه الحالة عن طريق الجمال والبغال.

إن القاعدة الشرقية لم تكن مخزنا لتجميع السلاح، فحسب بل كانت مركز تموين تنتهي بها عملية جلب السلاح من الخارج لتبدأ عملية تموين الداخل بالسلاح، « لأن الوفد الخارجي في فترة ما قبل مؤتمر الصومام، كان يمون سوق أهراس والأوراس والشمال القسنطيني فقط، الأمر الذي أظهر الحاجة الملحة لتسليح الولايات الداخلية الأخرى »⁽²⁾.

وفي نفس السياق يشير المجاهد محمد يسعد⁽³⁾ إلى أنه بعد سنة 1956 شكلت لجنة من الولايات (الأولى، الثانية، الثالثة، والرابعة)، وبمشاركة القاعدة الشرقية، لتجميع الأسلحة في تونس ليتم توزيعها على ولايات الداخل بواسطة كتائب، بقيادات أحمد البسباسي، وسليمان لاصو، ويوسف الأطرش، وسي البغدادى⁽⁴⁾.

إن الشهادات الحية المتوفرة تمكن الباحث من تكوين صورة شبه كاملة عن الدور الحيوي الذي لعبته القاعدة الشرقية في ميدان تسليح الولايات التي اعتبرها قائد القاعدة العقيد عمارة بوقلاز من المسائل الشائكة التي تحملت عبؤها القاعدة الشرقية، بالنظر إلى صعوبة حماية قوافل السلاح عبر مسافات بعيدة، الأمر الذي يجعلها عرضة لقوات العدو، انطلاقا من القواعد الخلفية، كسوق الأربعاء وباجة، غار الدماء، والكاف، مرورا بسوق أهراس نحو الولايات الداخلية⁽⁵⁾.

(1) مراد صديقي، الثورة الجزائرية، عمليات التسليح السرية، نقله إلى العربية أحمد الخطيب، مكتبة الحياة، بيروت، (بدون سنة نشر)، ص 49.

(2) شهادة المجاهد العقيد عمر أعمارن، لمجلة الباحث، جويلية 1987، ص 15، أنظر: أيضا شهادة المجاهد موسى حواسنية، لعلي العياشي، المرجع السابق، ص 63.

(3) من مواليد 11 ماي 1925 بالقل، التحق بالثورة عام 1955، أما أهم المناطق التي عمل فيها أثناء الثورة، رمضان جمال (سان شارل سابقا)، وسكيكدة وعمل كقائد فوج ثم قائد فصيلة ثم قائد كتبية، كما شغل منصب نائب قائد فيلق بالحدود الشرقية.

(4) شهادة المجاهد يسعد محمد لمجلة الباحث، جويلية 1987، ص 109.

(5) محفوظ سعد الله، المرجع السابق، ص 41 - 42.

ويرى المجاهد شويشي العيساني أن القاعدة الشرقية، قد اطلعت بمهمتين أولاهما عسكرية والثانية تموين الداخل بالسلاح، وهي عملية صعبة ومحفوفة بالمخاطر، إذا ما علمنا أن قافلة السلاح كانت تأخذ مساراً يمتد من جبل القديّة إلى بني صالح، إلى جبل الدباغ إلى بوسروال إلى جبال البابور ثم الركسانة⁽¹⁾، ويذكر المجاهد محمد عامر (من الولاية الثالثة)، في هذا السياق بأن كتيبة سليمان لا صو كانت من أهم الكتائب المكلفة بإدخال السلاح إلى الولايات، وأن القاعدة الشرقية كانت ترسل كتيبتين إلى الولايتين الثالثة والرابعة، في سنة 1957، لكن تلك الخطة، لم تكن ناجحة، نظراً لقلّة السلاح، وارتفاع عدد المجاهدين الأمر الذي جعل كل ولاية تهتم بنفسها⁽²⁾، كما يشير المجاهد شويشي العيساني أن أول قافلة عبرت إلى الولاية الثالثة كانت بقيادة محمد القبالي في سنة 1957⁽³⁾.

ويذكر المجاهد صالح بوبنيدر (صوت العرب)، أن الولاية الثانية استقبلت أول قافلة سلاح في أكتوبر 1956، زودتها بها القاعدة الشرقية، وكانت هذه القافلة بقيادة الطاهر بودربالة، ويشير إلى أنه قاد برفقة بودربالة قافلة أخرى في ربيع سنة 1957 نحو القاعدة الشرقية، وعاد بها محمد عبد السلام⁽⁴⁾.

وحول عملية انطلاق قوافل السلاح من القاعدة الشرقية باتجاه الولايات الداخلية، فقد كانت تتم بعد تجميع تلك القوافل في نقطة ما على القواعد الخلفية، قرب الحدود بعد أن تعطى لهما أوامر بالسير في اتجاه معين، حيث تستقبلهم وحدة

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، ج 2، مجلد 3، دار الثقافة الإفريقية، قصر الأمم، 8 - 10 ماي 1984، ص 15.

(2) شهادة محمد عامر، لمجلة الباحث، المرجع السابق، ص 127 - 128.

(3) شهادة المجاهد شويشي العيساني، لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر - ديسمبر 1988، ص 37، أنظر كذلك: عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 82، وفي نفس السياق يذكر المجاهد شويشي العيساني أن هذه الكتيبة التي كانت تنقل الأسلحة إلى الولاية الثالثة، استعملت في تنقلها خط السير: «جبل الدير، جبل الغرة، جبل السيفاء، أولاد مسعود، بني صالح، القرارم، جبل الدباغ، جبل بوسردوك، جبل بابور، جبل تابورت، ثم أكفادو»، انظر مجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 37.

(4) محمد عباس، المرجع السابق، ص 196.

من القاعدة الشرقية مكلفة بمرافقتهم وحمايتهم وتموينهم، وكان المسار الأغلب بالنسبة لتلك القوافل يمر بجبال عين الزانة، وأولاد مسعود، وأولاد بشيخ، وبني صالح، أو عبر جبال إيدوغ أو ماونة دباع، وقد استطاعت القاعدة الشرقية، تموين الولايتين الثالثة والرابعة بأكثر من 1000 قطعة سلاح ومليون طلقة سنة 1957⁽¹⁾، ويشير المجاهد صالح شابي (بوشقوف) إلى أن القاعدة الشرقية أرسلت أكثر من 6 قوافل تسليح نحو الولايتين الثالثة والرابعة وذلك يعني أن أكثر من 1200 مجاهداً من جيش القاعدة وصل محملاً بالسلاح، ويضيف، أن قافلتين ضمتا أكثر من 50 رشاشاً في كل منها، ناهيك عن القوافل القادمة من الولايات الداخلية⁽²⁾.

إن عملية التموين الولايات الداخلية بالسلاح⁽³⁾، التي اضطلعت بها القاعدة الشرقية شهدت مشاكل كثيرة ومعقدة، ارتبطت في بعض جوانبها في علاقتها بقيادة الثورة في مرحلة ما من جهة، وبمستجدات عرفها العمل الثوري، وبردود فعل الاستعمار الفرنسي على ذلك الدور الحيوي، وفيما يتعلق بالجانب التنظيمي للثورة عموماً، أصبح العقيد عمر أو عمران يتولى بتكليف من قيادة الثورة (لجنة التنسيق والتنفيذ) مهمة التسليح، وهي المهام التي كان يتولاها أحمد بن بلة والدكتور الأمين دباغين⁽⁴⁾.

أما الانعكاس الذي كان له شديد الأثر على وتيرة تسليح الولايات الداخلية انطلاقاً من المناطق الحدودية، فيتمثل في إنشاء الإدارة الاستعمارية للسدود المكهربة، كخط موريس على الحدود الجزائرية التونسية الذي أدى إلى الحد من مرور قوافل السلاح بواسطة الدواب والآليات، نحو القاعدة الشرقية ليتم توزيعه

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الوطني الأول حول دور ولايات الحدود في الثورة التحريرية، تقرير ولاية سوق أهراس، عوادي عبد الحميد، تبسة، يومي 4 - 5 ديسمبر 1997، ص 29.

(2) شهادة المجاهد صالح شلبي، القاعدة الشرقية، شريط تلفزيوني، إعداد وتقديم بلقاسم جعافرية 1998.

(3) للمزيد من التفاصيل حول نظام سير قوافل التموين من القاعدة الشرقية إلى الولايات الداخلية؛ أنظر: إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص 202، 204، 205.

(4) مراد صديقي، المرجع السابق، ص 58.

في الولايتين الثانية والثالثة⁽¹⁾. لقد زادت عملية إنشاء السلطات الفرنسية لخطي موريس⁽²⁾ وشال⁽³⁾ من صعوبة أداء مهمة التموين بالسلح، نظرا لكون هذين الخطين، زودا بخطوط مكهربة وإشارات ضوئية وآلات إلكترونية، وحقول الغام، ومراكز مراقبة، ودوريات حراسة⁽⁴⁾.

إن إنشاء خط موريس سنة 1957، لم يؤد الدور الذي أنيط به في نظر قيادة الجيش الفرنسي، فبدأ التفكير في إنشاء خط آخر عرف بخط شال⁽⁵⁾ نسبة إلى صاحبه

(1) نفسه، ص 60، أنظر أيضا :

PIERRE MONTAGONON, OP.CIT, P 227

(2) تعود خلفيات ظهور الخطوط المكهربة إلى فترة سابقة، بحيث أن أول من فكر في إقامة الخطوط هو الجنرال بيدرون PEDRON، قائد الجيش الفرنسي، في وهران، لكن الذي جسدها على أرض الواقع هو أندري موريس وزير الدفاع الفرنسي، أنظر :

PIERRE MONTAGNON, OP.CIT, 226.

(3) نسبة إلى قائد القوات الفرنسية الجنرال موريس شال الذي عينه الجنرال ديغول لقمع الثورة في إطار مخططة الشامل، وذلك سنة 1959.

(4) إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص 193، أنظر أيضا مقال لأحد العقلاء الفرنسيين المكلفين بحراسة خطي شال وموريس :

COLONE, J.BUCHOUD, OP.CIT, P 1245 - 1246.

وأيضا: Ma MARIO BENARD, LA LIGNE MAURICE UN OEUVRE ROMAIN, HISTORIA, N° 236, 10 JUILLET 1972, P 1280

وفي نفس السياق يذكر المجاهد موسى حواسنية بأن السلطات العسكرية الفرنسية، لجأت إلى إنشاء مراكز مراقبة في كل من بني صالح، وبورنان، والمشري، وقاشلان، وعين الزانة، وذلك بهدف مراقبة قوافل السلاح، أنظر : شهادة المجاهد موسى، حواسنية، لثمن الحرية، حصة تلفزيونية، إعداد وتقديم عبد الحميد شيعي، نوفمبر 1998.

(5) عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 84، أنظر كذلك :

MOHAMED TEGUIA, OP.CIT, P 322 - 324.

وأيضا : بوعلام ب، خطا شال وموريس وإرادة الثوار، مجلة الجيش، عدد 376، نوفمبر 1994، ص 22 - 23، وأيضا مقال خط موريس بين الحقيقة والخيال، المجاهد 25 فيفري 1959.

وفي نفس الإطار يذكر المجاهد صالح شابي (بوشقوف) أن سبب إقامة الأسلاك الشائكة والمقصود هنا خط موريس يعود إلى منع قوافل السلاح من الدخول إلى التراب الوطني وكذلك حماية الجانب الاقتصادي (سكة الحديد التي كانت تربط تبسة وعنابة) المسخرة لنقل الحديد والفوسفات وكذلك حماية المحاصيل الزراعية التي كانت في أيدي المعمرين، أنظر : الملتقى الوطني الأول حول خطي شال وموريس، الطارف، 20 - 22 فيفري 1998.

Created with

 178 nitroPDF professional

download the free trial online at nitropdf.com/professional

الجنرال موريس شال الذي صرح في أبريل 1959 بأن « يجب تسوية حرب الجزائر بحل عسكري » وقام ببناء خط كهربائي دفاعي على الحدود الجزائرية التونسية وقد أحرزت العمليات الأولى التي شهدتها مخططه للقضاء على الثورة نجاحا معتبرا⁽¹⁾، وبهذا الصدد لا يمكن النظر إلى خط شال بمعزل عن مخططه الشهير الذي جاء لتنفيذه في الجزائر بعد أن استقدمه الجنرال ديغول في ربيع سنة 1959، حيث أعطاه القوة الجهنمية للجيش الاستعماري الفرنسي في الجزائر.

وقد لا تتضح انعكاسات وتأثيرات خط شال على عملية التموين بالسلاح إلا إذا علمنا أن ذلك الخط أحيط بترسانة عسكرية ضخمة رغم كونه كان يشكل عقبة كبيرة في حد ذاته، إذ أسندت مهمة الحراسة والمراقبة لخطي شال وموريس للجنرال فانيكسام «VANUXEM»⁽²⁾ الذي لم يتوان في تعزيز قواته بخمس فرق من قوات المظليين بمساعدة خمسة ضباط برتبة عقيد أشهرهم السفاح بيجار⁽³⁾.

ويذهب المؤرخ الفرنسي بيار مونتانيو PIERRE MONTAGNON في تفصيله للخطوط المكهربة إلى أنها كانت مقسمة إلى خط شرقي بمحاذاة الحدود التونسية، ينطلق من شرق عنابة شمالا ويصل إلى نقرين (الواحة الصحراوية الجميلة)⁽⁴⁾ وخط داخلي بين سوق أهراس ودوفيفي (بوشقوف)، وبيتعد عن الخط الشرقي

(1) TANYA MATTHEWS, WARIN ALGERIA, FONDHAM INIVERSITY, PRESS, NEW YORK, 1962, P 100.

وأنظر أيضا :

DOURD ROERMOND, LE PLAN CHALLE : VICTOIRE INTROUVABLE ,
FRANCE OBSSERVATEURE, N° 468, 23 AVRIL 1959, P 3.

ومما قاله الجنرال ديغول للجنرال شال قبل مجيء إلى الجزائر « سأضمن لك كل ما تحتاجه من الوسائل التي من شأنها أن تساعدك على وضع حد لهذه الحرب »، أنظر : بلقاسم أيت همو، حقائق عن مخطط شال، نحو عملية جومال، مجلة أول نوفمبر، عدد 19، نوفمبر 1976، ص 53.

(2) السعيد ب، خطي شال وموريس إستراتيجية استعمارية لمحاصرة الثورة، مجلة الجيش، نوفمبر 1997، ص 30.

(3) عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 84.

(4) PIERRE MONTAGNON, OP.CIT. P 226 - 227.

Created with

بمسافة تبلغ أحيانا 30 كلم مغطاة بالغابات، كانت توفر لجيش التحرير الوطني هامش من الحركة وتشكل عائقا كبيرا أمام الجيش الفرنسي⁽¹⁾.

أمام هذه الإستراتيجية الجهنمية الفرنسية والأرمادة العسكرية التي امتلكها الجيش الفرنسي، لجأت قيادة الثورة وجيش الحدود إلى استحداث أساليب جديدة لمواصلة عملية تموين الداخل بالسلاح، رغم العقبات الكبيرة التي أصبحت تعترض ذلك ابتداء من نهاية 1959، فقد كانت تصريحات الجنرالات الفرنسيين، أمثال هنري بوفر H.BEAUFRE تزهوا بالنتائج والآثار التي أحدثتها الخطوط المكهربة على الحدود الشرقية، وكان روبر لاكوست، يبدو مقتنعا بأن 40 ألف جندي فرنسي كان بإمكانهم تحقيق «التهدئة» من هضبة عنابة إلى قالمه إلى ضواحي سوق أهراس والونزة طالما أن خط موريس كان يوصف في الأوساط الفرنسية بأنه صور الصين الجديد⁽²⁾.

إلا أن المعطيات التاريخية، فندت مزاعم القيادات الفرنسية في الجزائر، التي كانت تمجد نفسها دائما وتدعي أن الخطوط لا يمكن اجتيازها، إذ كان مقاتلو جيش التحرير الوطني يجتازون خط موريس، رغم التضحيات الجسيمة لهذه العملية الصعبة⁽³⁾.

ومن جهة أخرى اعترف الجنرال سالان SALAN في شهر جويلية 1957 بأن 1500 قطعة سلاح، تدخل الجزائر كل شهر بصورة سرية، وتأتي نسبة ثلاثة أرباع من هذه الأسلحة من تونس والربع الآخر من المغرب، كما أشار أحد المؤرخين

(1) IBID, P 246 - 247.

أنظر أيضا : بوعلام .ب، المرجع السابق، ص 22 - 23، وأيضا : علي العياشي، خط شال حاجز الموت الإلكتروني، مجلة أول نوفمبر، العددان 94 - 95، جويلية، أوت 1988، ص 34، 33 .

(2) LE GENERAL BEAUFRE, LA LIGNE MAURICE NOUVELLE MURAILLE DE CHINE, HISTORIA, N° 214, 7 FEVRIER 1972, P 653.

(3) إيف بريستير، في الجزائر يتكلم السلاح، نضال شعب من أجل التحرير، ترجمة عبد الله كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1989، ص 179.

الفرنسيين إلى أن قطع الأسلحة التي نقلت من تونس إلى الجزائر في النصف الأول من سنة 1957 قدرت بأكثر من 8000 قطعة سلاح⁽¹⁾.

إن هذه المعطيات حسب المؤرخ محمد ترقية، أفشلت الاندفاع الفرنسية (مخطط شال) في سنتي (1959 - 1960)، بسبب المضايقة التي كان يتعرض لها الجيش الفرنسي على الحدود الشرقية، وهو الأمر الذي كان يمنع كل الثقل الفرنسي في الداخل، وأدى ذلك إلى نجاح جيش التحرير في إفشال عمليات شال رغم ضعف تموينه بالسلاح⁽²⁾، وينتهي محمد ترقية إلى أن ذلك النشاط العسكري على الحدود تزامن مع العمليات التي كانت تتم في الداخل، مما مكن الثورة من أن تتواصل، رغم وعود النصر العسكري السريع⁽³⁾.

إن إستراتيجية جيش الحدود، وقيادة القاعدة الشرقية في التعامل مع تواجد القوات العسكرية الفرنسية، المكلفة بمراقبة وحراسة الخطوط المكهربة، كانت تركز على القيام بعملياتين هما :

1) مهاجمة الخطوط بهدف إحداث ثغرات تسمح باختراق، وعبور الأسلاك الشائكة وحقول الألغام.

2) إحداث فيالق جديدة ابتداءً من سنة 1958، أوكلت إليها مهمة قوات الإسناد، وتمثل في حماية قوافل التسليح عبر نطاق القاعدة الشرقية والولايتين الأولى والثانية الأمر الذي كان ينجم عنه اصطدام حامي الوطيس مع الفرق الاستعمارية الفرنسية الرابضة بمحاذاة الخطوط المكهربة.

وكأمثلة على عمليات العبور الشهيرة التي قامت بها القاعدة الشرقية، كتيبة القبائلي وعمار شمام (شكاي)، وعلي باباي، المكونة من 155 مجاهداً، والتي انطلقت من الحدود التونسية بتاريخ 31 مارس 1957، وعبرت جبال أولاد

(1) MOHAMED TEGUIA, OP.CIT. P 323.

(2) IBID, P 223.

(3)) MOHAMED TEGUIA, OP.CIT. P 323.

مسعود وبجبل بني صالح ثم انقسمت إلى أربع فصائل، اتخذت كل فصيلتين طريقا معيناً، بعد أن حددت نقطة الالتقاء بجبل دباغ⁽¹⁾.

إن هذه الإستراتيجية كانت تهدف إلى محاولة الإفلات من مراقبة الفرق الفرنسية بتقسيم الكتيبة إلى فصائل صغيرة، ويمكن أيضا ذكر كتيبة المجاهد يوسف الأطرش التي عبرت خط موريس في 27 أوت 1957، وكان عدد أفرادها 133 مجاهداً، يحملون أسلحة متنوعة⁽²⁾، وقد نجحت هذه الكتيبة في الوصول إلى البرواقية مركز قيادة الولاية الرابعة أين سلمت الأسلحة إلى العقيد أحمد بوقرة⁽³⁾، وقافلة بقيادة المجاهد أحمد البسابي، وعمار لاندوشين وعمر حركاتي التي أوصلت الأسلحة إلى الولاية الثالثة في أفريل 1957⁽⁴⁾.

أمام المهمة الثانية المتعلقة باستحداث قوات إسناد قوافل السلاح، فقد قامت القاعدة الشرقية بتوسيع الفيالق الثلاثة الأولى ليظهر فيما بعد الفيلقان الرابع والخامس⁽⁵⁾ لأجل هذه المهمة، كما شكلت وحدات خاصة لإزالة الأسلاك والعبور بالأسلحة نحو الولايات الداخلية⁽⁶⁾.

- (1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة، 14 - 15 فيفري 1985، ص 32.
- (2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص 35.
- (3) للاطلاع على قائمة نوعية الأسلحة التي وصلت إلى الولاية الرابعة، أنظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص 35 - 36.
- (4) نفسه، ص 38، وفي نفس السياق يذكر إبراهيم العسكري، أنه في سنة 1958، تم عبور قافلة تتكون من كتيبة بقيادة سليمان قانون (لاصو) إلى الولاية الثالثة، ثم عبور كتيبتين تحت حماية الفيلق الرابع الذي كان يقوده محمد الأخضر سرين في شهر أوت 1958، وهي العملية التي انتهت بمعركة مأساوية أريد فيها الفيلق الرابع، بعد أن قضى على فيلقين للعدو الفرنسي، أنظر: المرجع السابق، ص 194 - 196.
- (5) شهادة المجاهد صالح مسادي (نهرو)، لعلي العياشي، المرجع السابق، ص 63، أنظر أيضا: إلى شهادات المجاهدين: شويشي العيساني، وتريدي علي، وزراد نوار، ومحمد حو، وتليلي محمد، لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر - ديسمبر 1988، ص 37 - 43، وأنظر كذلك: شهادة المجاهد عمارة بوقلاز، لعلي العياشي، مجلة أول نوفمبر، عدد 212 - 213، جانفي، فيفري 1990، ص 26، وأيضا: إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص 193.
- (6) شهادة المجاهد بشير خلدون، في ملتقى الأسلاك الشائكة المكهربة، 18 - 19 جوان 1996، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، منشورات القصبية، الجزائر 1998، ص 243.

وفي ختام هذا المبحث يمكن القول أن الاستراتيجية الفرنسية التي هدفت إلى تقييد القاعدة الشرقية والقواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود التونسية الجزائرية، ومنعها من القيام بعملية الدعم اللوجستيكي للولايات الداخلية عن طريق إنشاء الخطوط المكهربة المدعومة بأحدث الفرق العسكرية الفرنسية التي وضعت على رأسها قيادات ذات تجربة في الحروب الكولونيلية الفرنسية في الهند الصينية، فشلت أمام الأساليب الجديدة التي اتبعتها كتائب جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية التي تأقلمت مع الواقع الذي أحدثته ردود الفعل الفرنسية من الدور الذي كانت تقوم به القاعدة.

إلا أن الموضوعية التاريخية تلزم الباحث باعتراف، بأنه رغم التصريحات المتفائلة⁽¹⁾ التي صدرت عن قيادة الثورة في تونس ثم في القاهرة في مرحلة تالية ورغم بسالة عناصر جيش التحرير الوطني، فقد تكبدت كتائب العبور وقوافل السلاح وفيلق الدعم والإسناد الخاصة تضحيات جسيمة⁽²⁾ إثر مزاجتها بين الدعم اللوجستيكي والعمل العسكري .

(1) في 7 ماي 1958 صرح القائدان (كريم بلقاسم، ومحمود شريف) لجريدة المجاهد بأنه لا تخلف الشبكات المكهربة، صعوبات، جدية لجيش التحرير الوطني، أنظر : مقال، بعد مؤتمر طنجة، لجنة التنسيق والتنفيذ تصرح، المجاهد، عدد 23، الأربعاء 7 ماي 1958، ص 6، وأيضا : محمد حربي، المرجع السابق، ص 179.

(2) في جويلية 1958، كان الواقع عكس ذلك، بحيث صرح العقيد أوعمران، مسؤول التسليح في رسالة إليأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بأن خط موريس المكهرب، قد أصبح يشكل خطرا كبيرا على جنود جيش التحرير الوطني الذين يقومون بمحاولات قطع الأسلاك الكهربائية، وأصبح يتعرض حاليا لخسائر كبرى، أكثر من 6000 مجاهد، سقطوا في منطقة دوفيني (بوشقوف) وحدها خلال فترة لا تتجاوز 60 يوما، أنظر : حربي محمد، المرجع السابق، ص 179، وأيضا: عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 363.

2- النشاط الاجتماعي:

شكلت مسألة اللاجئين طوال فترة الثورة التحريرية أحد الفصول الأكثر مأساوية، حيث أفرزت ظروف الحرب الشرسة في الجزائر، أوضاعا وتقلبات اجتماعية داخلية في غاية الخطورة والتعقيد، فمنذ الساعات الأولى من اندلاع الثورة وتصاعد وتيرة العمل المسلح، لجأت سلطات الإدارة الاستعمارية إلى تبني سياسية المسؤولية الجماعية ضد الجزائريين، في محاولات يائسة لعزل الثورة عن الشعب، وتفنتت مصالحها المضادة لحرب العصابات في ابتكار أحدث الطرق والوسائل الناجعة لاستعادة الأمن والحيلولة دون انتشار عدوى «التمرد» عبر كامل التراب الوطني.

ومع تطور الأوضاع التي آلت إليها حرب الجزائر، قررت السلطات الفرنسية الشروع في تطبيق إحدى أشكال سياساتها الاستعمارية الجهنمية، فيما يعرف في الأدبيات العسكرية «بالمناطق المحرمة» (ZONES INTERDITE)⁽¹⁾، حيث لجأت (إلى تفرغ مناطق بكاملها من سكانها نهائيا ومنعهم من الإقامة فيها والإلقاء بهم في السجون والمحتشدات ومراكز التجميع بعد مصادرة وحرق ممتلكاتهم وتعريض ما بقي منها للقصف المدفعي والجوي لئلا يستخدمه المجاهدون كبنية تحتية تخدم الثورة ماديا ومعنويا)⁽²⁾.

(1) شكل من أشكال السياسة الاستعمارية الفرنسية، طبقته في حربها بالهند الصينية، وكان أول قرار يقضي بوجود منطقة محرمة في الجزائر بتاريخ 12 نوفمبر 1954، أنظر: المناطق المحرمة بدأت منذ بداية الثورة، جريدة المجاهد، عدد 20، 15 مارس 1958، ص 5.

وتجدر الإشارة إلى أن الأوراس، أنشأت فيها أول منطقة محرمة، في التاريخ المذكور أعلاه، وقدر عدد سكان الأوراس آنذاك بـ 200 ألف نسمة، فرضت عليهم السلطات الفرنسية عن طريق مناشير، مغادرة المنطقة والتوجه إلى مناطق معينة في ظرف لا يتعدى ثلاث أيام، ولم يستجب لهذا الأمر سوى عدد ضئيل من السكان، أغلبهم عجزة وأطفال، أنظر: عامر قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثالث، دار البعث، قسنطينة 1991، ص 10.

(2) نفسه، ص 09.

وتطورت هذه السياسة بشكل عملي وجدي في شهر ماي سنة 1957، حيث شملت معظم مناطق الأوراس في الولاية الأولى، وكذلك الشمال القسنطيني، وجبال الونشريس في الولاية الرابعة إضافة إلى المناطق الحدودية الشرقية، والغربية، ومع قدوم قوات الجنرال شال⁽¹⁾، تضاعفت المناطق المحرمة واتسعت مساحتها بعشرات المرات عن السنوات السابقة للثورة التحريرية⁽²⁾.

وعن هذه السياسة يوضح الجنرال موريس شال «لقد صدمت خلال زياراتي للنواحي في الجزائر بما يسمى، المناطق المحرمة، هي محرمة على من؟ ليس على جيش التحرير الوطني، على أية حال لقد استوحيت مخططي، من هذه المناطق بالذات لأنها منطلق الثوار إلى السهول، بهدف نصب كمائنهم، ولذا يجب بقاؤنا واستقرارنا فيها، وهو بقاء يتطلب وجود جيش كبير»⁽³⁾.

ودون الاستطراد في هذا الموضوع فإنه يجب الإشارة إلى أن القاعدة الشرقية لم تستثن من المخطط الجهني العام الذي لجأت إليه الإدارة الاستعمارية، نظرا للدور الفعال الذي أصبحت تقوم به في مزاجتها بين عمليتي الدعم اللوجستيكي والنشاط العسكري على امتداد الحدود الشرقية، بحكم موقعها الإستراتيجي كقاعدة خلفية للثورة في الولايات الداخلية، خصوصا مع مطلع سنة 1957، حيث ازدادت حدة النشاط العسكري، عبر الخطوط المكهربة أثناء معارك العبور وعمليات الاختراق والهجمات المكثفة على مراكز العدو، المتواجدة عبر تراب القاعدة الشرقية.

(1) نفسه، ص 10، وفي هذا السياق صرح الجنرال موريس شال لأحد مقربيه «لم آت إلى الجزائر ومعني مخطط مجهز... ولا يمكن البتة أن نقول بأن هناك مخطط يدعى مخطط شال لأن الحرب تعتبر تطور مستمرا»، أنظر: بلقاسم آيت همو، مرجع سابق، ص 53.

(2) عمار قليل، مرجع سابق، ص 12.

(3) بلقاسم آيت همو، مرجع سابق، ص 53.

لقد ركزت الإدارة الاستعمارية كل جهودها مع مطلع سنة 1958، لخنق الثورة، بقطع خطوط الإمداد العسكري، حيث لجأت قوات الجيش الفرنسي المرابطة في مراكزها العسكرية إلى التحرش ضد الحدود التونسية بدعوى ممارسة «حق التتبع» لعناصر جيش التحرير الوطني في الأراضي التونسية⁽¹⁾.

ومع المستجدات الجديدة التي فرضتها تداعيات الموقف الوجودي من القضية الراهنة خصوصا، بعد استقلال كل من تونس والمغرب اللتان لم تخفيا تعاطفهما مع الشعب الجزائري في شرعية مطالبه السياسية العادلة، لجأ ضباط ألكان الجيش الفرنسي في الجزائر إلى التنديد والتوعد والتهديد، « هذا لا يحتمل كيف نستطيع ضرب المتمردين، إذا كانوا ينسحبون بعد كل عملية إلى الأراضي التونسية أو المغربية؟ يجب علينا أن نتبعهم، علينا احتلال تونس والمغرب، عندها تتوقف الحرب بالتأكيد في الجزائر»، وراح الجنرال ماسو، يهدد بالانتقال إلى تونس لينام متعلا حذاءه في سرير بورقيبة⁽²⁾.

وتجسدت أولى تلك الخطوات في هذا الاتجاه في العملية التي قام بها سلاح الجو الفرنسي يوم 8 فيفري 1958، بقصف قرية ساقية سيدي يوسف التونسية على الحدود الجزائرية⁽³⁾.

بعد محاولات فاشلة قامت بها سلطات العدو لوضع قوات دولية على المنطقة الحدودية بين تونس والجزائر، وظهور بوادر فشل الخط المكهرب (خط موريس)

(1) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1996، ص 224.

(2) إيفه بريستير، مرجع سابق، ص 165.

(3) حول تدمير القرى وتعذيب السكان « يوضح الجنرال ماسو، بأن الظروف الموضوعية تحتم على جيشنا في الجزائر اعتماد هذه الأساليب الضرورية التي يجدها ضميرنا مقبولة معنويا»، أنظر: إيفه بريستير، مرجع سابق، ص 296، فإذا كانت تلك هي الحقيقة، لماذا يدعي الجنرال صالان في مذكراته فيما يتعلق بساقية سيدي يوسف، بأن الجيش الفرنسي دمر 90٪ من الأسلحة المضادة للطيران التي كانت بحوزة الثوار، ولم يحدث أي تدمير للمساكن في المدينة؟، أنظر:



المناطق المحرمة خلال الثورة التحريرية (1954 - 1962)

Created with



187 nitro PDF professional

download the free trial online at nitropdf.com/professional

منذ الوهلة الأولى لوضع لمساته الأخيرة للحد من نشاط الثوار، لجأت إلى خطة لا تقل خطورتها عن سابقتها في إطار استراتيجية شاملة للقضاء على الثورة بشتى الطرق، والوسائل التي من شأنها أن تحقق حلم دعاة الجزائر الفرنسية.

وعلى غرار ما درجت عليه السياسة الاستعمارية منذ 1830 في الجزائر عمدت الإدارة الفرنسية في محاولة منافية لكل القيم الإنسانية إلى ارتكاب جريمة أكثر بشاعة، شهدتها مدن وقرى القاعدة الشرقية سنة 1958، إذ لجأت إلى عملية ترحيل وإخلاء سكان المناطق الواقعة بين خط موريس، والحدود التونسية شرقا ومن البحر إلى مشارف الصحراء جنوبا تمهيدا لجعلها منطقة محرمة⁽¹⁾.

وبناء على اقتراح من طرف وزير الدفاع الفرنسي شابان دالماس - (CHARBAN DALMAS) في شهر جانفي سنة 1958 وافق المجلس الوزاري الفرنسي يوم 19 فيفري 1958 على إيجاد منطقة محرمة جديدة⁽²⁾، ولم تخف السلطات الفرنسية هذه المرة عزمها على إبادة كل شيء، وقد بلغ طول هذه المنطقة «حوالي أربع مائة كلم ويتراوح عرضها من ثلاثين إلى خمسين كلم وتبلغ مساحتها حوالي عشرة آلاف كلم²، وهو ما يعادل مساحة ثلاث مقاطعات فرنسية متوسطة، ويمكن تحديد هذه المنطقة التي تتألف من مضيق طويل يمتد من باب البحر إلى مشارف الصحراء جنوبا ويحده غربا سكة الحديد التي تربط عنابة بتبسة، أما من الشرق الحدود التونسية⁽³⁾.

وقد شملت المنطقة المحرمة الجديدة التي استحدثتها سلطات العدو، عموم الفضاء الجغرافي، لتراب القاعدة الشرقية التي ضمت مدنا ذات نسبة هامة من

(1) يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 225.

(2) إن المناطق المحرمة ليست استراتيجية جديدة في حرب الجزائر، لكن الجديد في هذه المنطقة هو أن سلطات العدو عزمت على إبادة المنطقة بأتم معنى الكلمة، وبذلك أقامت فرنسا دليلا قاطعا على عدم مراعاتها لقوانين الحرب التي تضمنتها إتفاقيات جنيف في 12 أوت 1949، وبهذه الإجراءات التي تتنافى مع القيم الإنسانية فإن فرنسا تدوس على قوانين الحرب صراحة، أنظر: طور جديد في حرب الإبادة، جريدة المجاهد، عدد 19، 1 مارس 1958، ص 12.

(3) يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 226.

الأوروبيين، مما دفع بالإدارة الفرنسية إلى تسييج تلك المدن بالأسلاك الشائكة لئلا تكون هدفا لقنابل الطائرات، وذلك بعد عملية تجميع كل السكان الأوروبيين المتفرقين في مختلف الضيعات، والقرى والبعض القليل من الجزائريين في تلك المراكز، تمهيدا لمرحلة الإبادة الجماعية لأغلبية السكان الجزائريين، وممتلكاتهم على هذه المساحة التي تعادل مساحة أربعة عمالات فرنسية⁽¹⁾.

وبهذه الإجراءات التمهيدية شهدت السياسة الاستعمارية طورا جديدا من أطوار حرب الإبادة الشاملة، حيث أصبحت معظم نواحي القاعدة الشرقية مهددة بالإبادة في «المنطقة المحرمة»، إذ تشير الأعداد التي جاءت في الإحصائيات الفرنسية الرسمية لسنة 1954 إلى أن مجموع سكان تلك النواحي المهدة يقدر بـ 344981 نسمة من الجزائريين⁽²⁾ يتوزعون على عدة نواحي وأقسام على امتداد المنطقة المحرمة من الشمال نحو الجنوب على التراب الوطني بمحاذاة الحدود التونسية⁽³⁾.

لقد شرعت سلطات الاحتلال في تنفيذ الخطة التي اقترحها شابان دالماس - CHARBAN DALMAS على المجلس الوزاري الفرنسي مع أواخر نفس الشهر، وأعلنت عن جلاء سكان المنطقة المحرمة الجديدة الذي بلغ عددهم حسب إحصائياتها حوالي 70 ألف نسمة، غير أن العدد الحقيقي لمجموع سكان هذه المنطقة يفوق 300 ألف استنادا إلى إحصائياتها الرسمية لسنة 1954⁽⁴⁾، وصرح شابان دالماس في نفس الإطار بأنه يجب ترحيل السكان في ظرف لا يتعدى ثمان

(1) طور جديد في حرب الإبادة، مصدر سابق، ص 12.

(2) إن الإحصائيات الفرنسية المذكورة أعلاه لسنة 1954 يجب أن تضاف إليها نسبة 6٪ أي المعدل العادي لزيادة السكان.

(3) ومن النواحي التابعة للقاعدة الشرقية التي أصبحت مهددة بالإبادة في المنطقة الجديدة نذكر: القالة، قسم من ناحية عنابة، سوق أهراس، بوشقوف، سدارتة، وللمزيد من التفاصيل حول النواحي الأخرى التابعة للولاية الأولى، أنظر: النواحي المهدة بالإبادة في المنطقة النحرمة الجديدة، جريدة المجاهد، عدد 19، 1 مارس 1958، ص 12.

(4) في حالة ما إذا ما أضفنا هذا العدد، المعدل السنوي لزيادة السكان وهو (2٪) يصبح سكان هذه المنطقة لا يقلون عن 365 ألف نسمة، أنظر: طور جديد في حرب الإبادة، مصدر سابق، ص 12.

أيام، الأمر الذي يجفي في طياته عزم السلطات الفرنسية على إبادة أكثر من 200 ألف جزائري من سكان هذه المنطقة⁽¹⁾.

وفي مشهد تراجيدي تم إجلاء سكان المنطقة المحرمة وسط الإرهاب والتعذيب والتنكيل، في خط يمتد من عنابة إلى نقرين تجاه القرية التونسية «تمغزت»، عندما تلقت القوات الفرنسية المرابطة في هذه المنطقة من التراب الوطني أوامر بسحق كل مظاهر الحياة البشرية⁽²⁾، الأمر الذي يثبت بعمق على أن الإرهاب الفرنسي ضد السكان هو جزء لا يتجزأ من السياسة الفرنسية في إطارها العام ويبارس بوعي وبتخطيط مسبق وأن التدمير المنظم للقرى التي اشتبه على أنها ساعدت الثوار، وإفناء سكانها هما العمود الفقري للإرهاب الفرنسي الذي يكلف عددا أكبر من الضحايا⁽³⁾.

إن سياسة المسؤولية الجماعية التي تبنتها الإدارة الفرنسية، وحتى البرمجة نفسها في التوجه العام للمشروع الاستعماري، وظفت في عمليات ثأرية، وبكل «رسمية» تعتبر السلطات الاستعمارية أن كل قتيل أو قتلى، من جيش العدو الذين يسقطون أثناء العمليات العسكرية، أمام الثوار، يجب أن يدفع ثمنه مئات السكان المدنيين من الجزائريين⁽⁴⁾.

ومما زاد الوضع خطورة، اشتداد سياسة القمع مع مطلع سنة 1959 على إثر الشروع في تطبيق مخطط شال الجهنمي، حيث أصبحت المنطقة الواقعة بين فكي

(1) بعد الإطلاع عن الرقم الحقيقي لعدد سكان هذه المنطقة فإنه يستحيل إجلائهم في مدة ثمان أيام ولنفرض أيضا أن مجموع اللاجئين إلى تونس والذين قتلوا في عمليات القمع والإرهاب يقدرون بـ 100 ألف، فيبقى هناك 265 ألفا من الجزائريين معرضين للإبادة المطلقة في المنطقة المحرمة.

(2) ثلاث قصص عن أعمال الإبادة في الجزائر، جريدة المجاهد، عدد 20، 15 مارس 1958، ص 6.

(3) في تقرير ألفاه النائب (بير كلوسترمان) الذي شغل منصبا أعلى في سلاح الطيران الفرنسي في الجزائر، صرح أمام البرلمان الفرنسي حول تدمير القرى «إنني مضطر لأقتال بعض المناطق بوجه «الفلاقا» لذلك يجب علي تدمير كل القرى التي لا أستطيع البقاء فيها، فواجبي الأول هو الحفاظ على أرواح الجنود الذين أحمل مسؤوليتهم»، أنظر: إيفه بريستير، مرجع سابق، ص 295 - 296.

(4) إيفه بريستير، مرجع سابق، ص 297.

شال وموريس⁽¹⁾ مهددة أكثر من أي وقت مضى بالإبادة بعد تصاعد عمليات القصف العشوائي للقرى وترحيل السكان، وتجميعهم في المحتشدات التي ارتفع عددها بارتفاع المرحلين من السكان الجزائريين⁽²⁾ في القاعدة الشرقية، الأمر الذي كان في نظر سلطات العدو إجراء ضروري من أجل التهدة.

ولم تكن هذه المحتشدات⁽³⁾ التي كانت تفتقر إلى أبسط شروط الصحة سوى وسيلة من وسائل الإبادة البطيئة، لما يلاقيه السكان يوميا من معاناة، الجوع، والفقر، والجهل، والمرض، والتعذيب.

وأمام إقدام السلطات الفرنسية على عملها اللاإنساني، بقصف القرى وتدمير المنازل، وحرق المحاصيل الزراعية للفلاحين، اضطرت سكان القاعدة الشرقية، خاصة منهم الشيوخ، والنساء، والأطفال، إلى النزوح نحو الحدود الجزائرية التونسية بموافقة جيش التحرير الوطني للتخفيف من آثار سياسة التجويع التي لجأت إليها سلطات العدو⁽⁴⁾.

(1) أصبحت المنطقة المحصورة بين خطي (موريس وشال) محرمة ويتراوح عرضها بين 50 و 100 كلم، يعيش سكانها في قرى أو في محتشدات وتجمعات أقامها العدو بعد ترحيل السكان من أماكن مختلفة، أما المنطقة التي تقع شرق خط شال، والتي تمتد من شرق أم الطبول إلى قرون عائشة (بوحجار) على مسافة تقدر بين 100 كلم طولا و 40 كلم عرضا بمحاذاة الحدود التونسية، أصبحت محررة، بعد أن أقام فيها جيش التحرير الوطني، مراكز عسكرية في كل من عين الدراهم، والزيتونة، أنظر : عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 72.

(2) بلقاسم النعيمي، الثورة الجزائرية، أدوارها الرئيسية، مجلة الشباب الجزائري، عدد 11، أبريل 1962، ص 10.

وقد صرح دولوفري جريدة لوموند في 14 أبريل 1959 بأنه اتخذ قرارا بمراقبة شخصية لعمليات تجميع السكان في المحتشدات، لكن في مارس 1960 بلغ عدد المعتقلين مليونين أي ربع السكان في الجزائر، بينما اعترف دولوفري بأنهم لا يتجاوزون مليون وربع في ندوة صحفية في مارس 1961، أنظر :

ALGERIAN REPUBLIC, MINISTRY INFORMATION GENOCID IN ALGERIA, THE RESET LEMENT CAMPS, OCTOBRE 1960, P 14.

(3) من أهم المحتشدات التي أقامها العدو بالقاعدة الشرقية، في إطار سياسة الإبادة الجماعية (المنطقة المحرمة)، نذكر : بوثلجة، عين العسل، رمل السوق، الزيتونة، أم الطبول، بوحجار، أنظر : محافطة الطارف، مرجع سابق، ص 22.

(4) فتحي الديب، مصدر سابق، ص 22.

وحول هذه الأوضاع يذكر المجاهد عليات متهنّي⁽¹⁾ أنه نتيجة القمع الاستعماري فر السكان من المنطقة المحرمة إلى الشريط الحدودي على الأراضي التونسية أين تم استقرارهم هناك⁽²⁾ الأمر الذي طرح مشكلا من أكبر المشاكل الاجتماعية، عندما تعلق الأمر بمأساة اللاجئين إلى كل من تونس، والمغرب.

ولم تكن قضية اللاجئين الجزائريين الذين تدفقت جمعهم صوب الدولتين الشقيقتين، سوى حلقة جديد من مسلسل المعاناة التي أثقلت كاهل الثورة التحريرية، بعد أن بلغ الأمر غاية من الخطورة بتزايد أعدادهم⁽³⁾ نتيجة لانعكاسات سياسة القمع والتجويع وعمليات الإبادة على الوضع الاجتماعي الذي عرف تقلبات خطيرة، خصوصا بعد الشروع في تطبيق مخطط شال الجهنمي مع مطلع سنة 1959⁽⁴⁾.

(1) من مواليد سنة 1935 ببلدية العيون، انخرط في صفوف جبهة التحرير الوطني سنة 1957، والتحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1959 برتبة رقيب، أنظر: علي العياشي، مجابهة العدو في الحدود الشرقية/ العددان 88 / 89، نوفمبر - ديسمبر 1988، ص 43.

(2) نفسه، ص 42.

(3) عرفت قضية اللاجئين تجاوبا كبيرا في العالم إذ اعتبرت الفترة الممتدة من 28 جوان 1959 إلى نهاية جوان 1960، كسنة عالمية للاجئين، وتزامن ذلك مع اشتداد وقع الحرب الطاحنة على السكان المدنيين في الجزائر، أنظر:

FRANK BRIDAL, LES 150,000 REFUGES ALGERIENS DE TUNISIE, LA TRIBUNE G - NEVE, 10 - 11 OCTOBRE 1959, P 1.

(4) استنادا إلى برنامج ضمان المعونة الغذائية التي قامت به رابطة جمعيات الصليب الأحمر في مساعيها لدى هيئة الأمم المتحدة سنة 1959 فإن عدد اللاجئين الإجمالي قدر بحوالي 290 ألف لاجئ في كل من تونس والمغرب. أنظر:

EDWIGE FASSIER, PLUS DE 50,000 PETITS ALGERIEN ATTENDENT VOTRE SOCOURS, LATRIBUNE SUISSE, 10 OCTOBRE 1959, P 1.

وفي مذكرة رفعتها جبهة التحرير الوطني إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن طريق ممثلها في نيويورك السيد شندرلي أن خمس سنوات من الصراع بين الشعب الجزائري وفرنسا قتل أكثر من 500 ألف ضحية من المدنيين وسجن 100 ألف شخص في المحتشدات وفر 300 ألف لاجئ إلى الدول المجاورة (تونس والمغرب)، أنظر: ALGERIEN REPUBLIC, IN THE WORK CITED, P28.

Created with

إن ذلك الوضع المتردي، انعكس بصورة مباشرة على المناطق الحدودية الشرقية التي عرفت سيولا من اللاجئيين الفارين من الإبادة، والأسر في مراكز التجميع والمحتشدات، حيث لم يكن وليدا لسنة 1959، بل كان في واقع الأمر قد عرف إرهابات مأساة اللاجئيين الأولى منذ سنة 1956، حيث تشير الإحصائيات المتوفرة بأن عملية الهروب نحو الحدود التونسية عرفت تزايدا مطردا ارتبط بتصاعد العمليات العسكرية منذ سنة 1956، وقد بلغ عددهم ستون ألف في شهر أكتوبر 1957، ثم قفز عددهم في شهر أكتوبر 1958 إلى سبعين ألف لاجئ، وعرف خريف 1959، طفرة كبيرة، فيما يتعلق بعدد اللاجئيين، الذي سيرتفع بشكل مذهل، قدر بـ 150 ألف⁽¹⁾ الأمر الذي سيدق ناقوس الخطر بالنسبة لقيادة الثورة من جهة والمنظمات الإنسانية الدولية من جهة أخرى⁽²⁾.

وقد توافد العديد من هؤلاء اللاجئيين على وجه الخصوص من قرى ودواوير مختلفة بالقاعدة الشرقية، وذلك باختلاف درجة تصاعد عمليات القمع والإبادة من منطقة لأخرى، وعن ظروف عملية النزوح التي لم تكن تخلو من الأخطار والمعاناة، يذكر المجاهد محمد حو في شهادته أن عملية النزوح كانت تتم بمساعدة كتائب جيش التحرير الوطني، وهي نفس العملية التي تتم بها عملية حماية قوافل السلاح، وذلك من أجل حماية اللاجئيين من الوقوع في قبضة العدو الذي كان يتحرك بصورة مستمرة على الخطوط المكهربة⁽³⁾.

(1) مأساة اللاجئيين، فضيحة الإنسانية، جريدة المجاهد، عدد 55، 16 نوفمبر 1959، ص 8، وأيضا: FRANK BDIDAL, OP.CIT.P1

(2) إن مشكل اللاجئيين دفع بحكومتي تونس والمغرب إلى تحمل ممارسة كل أشكال الضغط والتمشي مع ما تطلبه السلطات الفرنسية لإنهاء الحرب، إضافة إلى أن تضخم مشكلة اللاجئيين الجزائريين، سيشكل عبئا كبيرا على عاتق قيادة الثورة، مما يحذر من قدراتها المالية والمادية للتفرغ كلية الواجب القتالي، أنظر: فتحي الديب، مصدر سابق، ص 365.

(3) شهادة المجاهد محمد حو، لمجلة أول نوفمبر، عدد 98-99، نوفمبر، ديسمبر 1988، ص 43. ويضيف المجاهد عمار شام (شكاي) في نفس السياق أنه لولم تكن الكتائب التابعة للقاعدة الشرقية، لما استطاع الأفراد والعائلات (اللاجئيين) العبور نحو الحدود التونسية أنظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزء الثاني، المجلد الثالث، نادي الصنوبر،

وينتهي وصول هؤلاء اللاجئين في صورة بائسة ومعاناة رحلة طويلة إلى الحدود التونسية الجزائرية، وعلى مسافة 500 كلم انتشرت مجموعاتهم⁽¹⁾ في أقرب المدن والقرى في الأراضي التونسية، ومن أهم المخيمات التي أقاموا فيها نذكر مخيمات عين الدالية، وسيبطة، والقصرين، وتالة، وفريانة، وجملة بين القروان وسيبطة⁽²⁾.

ولم تكن إقامة هؤلاء اللاجئين على الأراضي التونسية تخلو من المعاناة بسبب الظروف المأساوية التي كانوا يعيشونها يوميا، وعندما يزورهم المرء في مخيماتهم يجد معظم مساكنهم عبارة عن أكواخ تفتقر لأبسط شروط الصحة، الأمر الذي جعل حالة اللاجئين تزداد سوءا يوما بعد يوم، وخاصة منهم الأطفال، الذين كان يتلقفهم الموت بسهولة، نتيجة سوء التغذية والافتقار لأبسط شروط الحياة⁽³⁾ وقد ارتبط تدهور حالة اللاجئين بتزايد أعدادهم نحو الحدود التونسية من سنة إلى أخرى حتى أصبحت وضعيتهم في مجملها مزرية للغاية، كما أشار إلى ذلك السيد لانت (LINDT) رئيس المفوضية العليا للأمم المتحدة حول وضعية اللاجئين في أوت 1960، إلى أن هناك وضع سوء تغذية خاصة بالنسبة للأطفال الذين شكلوا نسبة 50٪ من مجموع اللاجئين تليهم النساء بنسبة 35٪ ثم الرجال بنسبة 15٪ الذين أغلبهم من المسنين والشيوخ⁽⁴⁾.

لقد شكلت مأساة اللاجئين عبئا من أكبر الأعباء الثقيلة، والمعقدة التي أثقلت كاهل الثورة التحريرية، الأمر الذي كان يفرض على قيادة جبهة التحرير

(1) EDWIGE FASSIER, LES ENFANTS REFUGIES ALGERIENS, LA TRIBUNE SUISSE, N° 49, 03 DECEMBRE 1960, P 1.

(2) ثلاثة قصص عن أعمال الإبادة بالجزائر، جريدة المجاهد، عدد 20، السبت 15 مارس 1958، ص 6 - 7، وأيضا: عمار قليل، مرجع سابق، ص 19.

(3) اللاجئين هل يفكر فيهم أحد، جريدة المجاهد، عدد 36، 6 فيفري 1959، ص 2، وأيضا: محمد الأخضر السائحي، نوفمبر، الصوت والصدى (الموسوعة التاريخية للشباب)، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر 1985، ص 85.

(4) EDWIGE FAESSIER, OP.CIT, P 1.

وأیضا: مأساة اللاجئين، فضيحة الإنسانية، مصدر سابق، ص 8.

الوطني مهمة التكفل بهم، بحكم ذلك الارتباط العضوي مع الثورة، رغم
الإمكانيات المحدودة في ظل ظروف الحرب الاستعمارية الشرسة التي عرفتها
الجزائر حتى الاستقلال.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الدور الكبير الذي قامت به القاعدة
الشرقية في الميدان الاجتماعي، إضافة إلى الأدوار السابقة الذكر، فيما يخص مهمتي
النشاط العسكري، والدعم اللوجستيكي، وقد برز ذلك الدور بشكل خاص
في التكفل بمجموعات اللاجئيين على التراب التونسي، حيث همت قيادة القاعدة
الشرقية فور استفحال الوضع المتردي بتزايد أعداد اللاجئيين بتشكيل «لجنة
الشؤون الاجتماعية» سنة 1957⁽¹⁾ التي قامت بإحصاء أعداد اللاجئيين الوافدين
من الداخل⁽²⁾ والشروع في تحديد، وتعيين المناطق التي يتم فيها استقرارهم على
التراب التونسي⁽³⁾ لتسهيل عملية توزيع الخيام والمواد الغذائية والملابس، حيث
يذكر المجاهد نوار زراد في هذا السياق، بأن تموين اللاجئيين، كان يتم وفق نظام
دقيق بواسطة فدائيين من جيش التحرير الوطني مختصين لهذه العملية، وأن
تقسيم المؤن على اللاجئيين يتم أيضا بواسطة بطاقات تموينية، بحيث تأخذ كل
عائلة نصيبها بما يتناسب مع عدد أفرادها⁽⁴⁾.

(1) تألفت هذه اللجنة من جبهة وجيش التحرير الوطني، وقد شكلت خصيصا للتكفل الاجتماعي
لمجموع اللاجئيين الفارين من التراب الوطني إلى الشريط الحدودي، أنظر: إبراهيم العسكري،
مرجع سابق، ص 329.

(2) تمت عملية إحصاء اللاجئيين على التراب التونسي بالتنسيق مع الهلال الأحمر الجزائري، واستفاد
هؤلاء اللاجئون من بطاقات خاصة تعرف ببطاقة اللاجئ.

(3) من أهم المناطق التي حددتها لجنة الشؤون الاجتماعية على الأراضي التونسية، هناك: عين
السلطان، ووادي بغلة، والفروحة، وكهف السنور، التي تحولت لاحقا إلى قرى بسيطة بنيت
بسواعد هؤلاء اللاجئيين بمساعدة أفراد جيش التحرير الوطني، التابع للقاعدة الشرقية، أنظر:
إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 229.

(4) شهادة المجاهد نوار زراد لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر - ديسمبر 1988، ص 43.

كما قامت هذه اللجنة بتنظيم الحالة المدنية⁽¹⁾ والتكفل بالرعاية الصحية لمجموع اللاجئين الجزائريين، وبالخصوص الأطفال منهم الذين شكلوا نسبة 50 ٪، وهم معرضين في كل الأحوال، ورغم كل الجهود، إلى الجوع، والبرد، والأوبئة، وخصوصا إذا أدركنا تلك الوضعية السيئة للدولة المضيفة⁽²⁾.

وبالرغم من ذلك طلبت الحكومة التونسية من اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي في شهر جوان 1957، معالجة مشكلة اللاجئين على أراضيها، الأمر الذي وسع من مهام اللجنة الاجتماعية، حيث أصبحت تعمل بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي، الذي قام بتسليم المواد الغذائية والأغطية، والملابس والأدوية إلى الحكومة التونسية، وأشرفت هذه الأخيرة على توزيعها على جموع اللاجئين بالتنسيق مع لجنة الشؤون الاجتماعية⁽³⁾.

ويجب الإشارة إلى أن دور "لجنة الشؤون الاجتماعية" لم يكن بمعزل عن الجهود الجبارة التي قدمها الهلال الأحمر الجزائري⁽⁴⁾ في سبيل إغاثة هؤلاء اللاجئين في كل

(1) عملت هذه اللجنة على تنظيم الحياة الاجتماعية لهؤلاء اللاجئين، من خلال تسجيل المواليد والوفيات، كما سنت نظاما يضبط الحياة الزوجية، والعقود، والطلاق، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام، ما هو إلا امتداد للنظام المعمول به في التراب الوطني، بناء على نصوص قرارات مؤتمر الصومام 1956.

(2) إن ما يفسر أيضا استمرار تلك الوضعية المزرية لمجموع اللاجئين الذين قدر عددهم بـ 150 ألف، هو استقرارهم في بلد صغير، وفقير مثل تونس، التي بلغ عدد العاطلين عن العمل فيها 400 ألف من أصل 3,5 مليون نسمة، أنظر: مأساة اللاجئين، فضيحة الإنسانية، مصدر سابق، ص 8.

(3) EDWIGE FASSIER, OP.CIT, P 1.

وأيضا: إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 229 - 230، وتجدر الإشارة إلى أن التونسيين المقيمين على الحدود، كانوا يتمتعون بنفس الدعم الذي حظي به اللاجئين الجزائريون. أنظر: MOHAMED GUENTARI, T.II. OP.CIT.P 713

(4) أنشأ الهلال الأحمر الجزائري في 8 جانفي 1957 بطنجة، ثم حول مقره إلى تونس، ويمكن القول أنه كان نتيجة حتمية للأوضاع التي كان يعيشها الشعب الجزائري بسبب الإبادة الجماعية للسكان، انظر:

FROUK BENATIA, OP.CIT. P 81.

وأيضا: عمار قليل، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 360.

Created with

من تونس والمغرب، إذ قام بتأسيس المراكز الصحية، والإشراف عليها، وتزويدها بما تحتاجه، كما أنشأ مركزاً بأريانة يتسع إلى 400 لاجئ على الأراضي التونسية⁽¹⁾.

كما كان له الفضل بالتنسيق مع قيادة القاعدة الشرقية، عندما قامت لجنة الشؤون الاجتماعية بفتح مركز للتكوين في الميدان الشبه طبي تحت إشراف بعض الأطباء الجزائريين من الهلال الأحمر الجزائري، وقد تخرج من هذا المركز العديد من المرضى، والمرضات، تم توزيعهم لمباشرة مهامهم ضمن الفيالق التابعة لجيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية، وكذلك على قرى اللاجئين الجزائريين⁽²⁾.

أما بخصوص أبناء اللاجئين عملت قيادة الثورة في القاعدة الشرقية على تجنيد مجموعة من المجاهدين المعطويين لتدريس الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس، وأعطت هذه العملية نتائج إيجابية خصوصاً عندما عرفت انتشاراً عبر جميع القرى والمخيمات التي حددتها اللجنة سابقاً⁽³⁾.

وفي نفس الإطار قامت القيادة العامة للقاعدة الشرقية بمبادرة من قيادة الثورة في تونس سنة 1958، بإرسال عدد كبير من الشباب الجزائري من أبناء اللاجئين الحاملين لشهادة التعليم الثانوي أو ما يعادلها إلى الكليات العسكرية والجامعات المدنية التابعة للبلدان العربية الشقيقة، وشمل تعليمهم جميع الاختصاصات سواء منها العسكرية أو المدنية⁽⁴⁾.

أما في الميدان التكويني السياسي والعسكري، فإنه تم فتح مركز تكويني في الأجهزة اللاسلكية سنة 1959، خصص لأبناء اللاجئين تحت إشراف مختصين

(1) نفسه، ص 360.

(2) إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 333، وزيادة عن الأعمال التي قام بها الهلال الأحمر الجزائري لإغاثة اللاجئين في العلاج والإسعاف، وتوفير الأدوية، كان له أيضاً اتصال بالهلال والصليب الأحمر الدوليين، لفائدة هؤلاء اللاجئين من أبناء الثورة، واستطاع أيضاً الحصول على لائحة لصالح اللاجئين في نوفمبر 1957، على إثر إنعقاد المؤتمر 19 الدولي لهيئة الصليب الأحمر بدلهي الجديدة، أنظر: عمار قليل، مرجع سابق، ص 360.

(3) إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 330.

(4) إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 333.

في هذا الميدان، وقد تخرج منه عدد كبير من الإطارات في ميدان الاتصالات اللاسلكية، الأمر الذي دعم فيالق، وكتائب القاعدة الشرقية للاتصال مع بعضها البعض، لتسهيل عملية التنسيق أثناء العمليات العسكرية⁽¹⁾.

لقد برز دور اللاجئيين جليا بمساهماتهم الكبيرة في الثورة التحريرية رغم معاناتهم اليومية خارج بلدهم، منذ توافد المجموعات الأولى على الحدود التونسية، إذ يذكر المجاهد محمد حو في هذا السياق بأن قيادة القاعدة قامت بوضع نواح في كل مركز، وهذه النواحي تتشكل في هيكلتها على غرار النواحي المعمول بها في التراب الوطني، إضافة إلى الخلايا، وذلك من طبرقة إلى فج حسين، وقد تجند كل من بلغ سنة التجنيد⁽²⁾.

وبالموازاة مع مهمة القاعدة الشرقية، في عملية تجنيد هؤلاء اللاجئيين المتواجدين عبر التراب التونسي في أقرب النقاط من الحدود الشرقية للقاعدة قام أيضا نظام جبهة التحرير الوطني في تونس بنفس العملية، حيث يذكر المجاهد الطيب الثعالبي بأن نظام جبهة التحرير الوطني في تونس، كان يقوم باختيار العناصر القادرة على حمل السلاح ثم يحولون إلى المراكز العسكرية من أجل التدريب، لدجهم في صفوف الجيش، ويمكن القول أن المنظمة هي التي غذت جيش الحدود بنسبة كبيرة من قواته، وكان هذا العمل يتم بالتنسيق مع قيادة الحدود في الشرق⁽³⁾.

ومع بداية 1960 قامت لجنة الشؤون الاجتماعية في القاعدة الشرقية بالتجنيد الإجباري لأبناء اللاجئيين المتواجدين على الأراضي التونسية بالقرب من الحدود بناء على القرار الذي أصدرته القيادة العامة للثورة، الذي نص

(1) نفسه، ص 330، وفي نفس الوقت قامت القاعدة سنة 1957، بإنشاء ورشة خياطة الألبسة العسكرية لعناصر جيش التحرير الوطني.

(2) شهادة المجاهد محمد حو لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر - ديسمبر 1988، ص 43.

(3) علي العياشي، نظام جبهة التحرير الوطني في تونس (حوار مع المجاهد الطيب الثعالبي)، مجلة أول نوفمبر، عدد 93 - 94، ماي - جوان 1988، ص 47.

على تجنيد جميع أبناء اللاجئيين الجزائريين الذين بلغوا سن الرشد، وتدريبهم بطريقة عصرية بهدف إدماجهم في صفوف جيش التحرير الوطني⁽¹⁾، وفي نفس السياق، يذكر المجاهد عمر مشري، أنه بعد تكوين هيئة الأركان العامة، قررت هذه الأخيرة إلحاق أبناء اللاجئيين بجيش التحرير الوطني⁽²⁾، ولعل ما يفسر هذه الإجراءات الجديدة التي قامت بها قيادة الثورة بعد إنشاء هيئة الأركان العامة، هي تلك المستجدات الجديدة التي أفرزتها السياسة الفرنسية بعد غلق الحدود الشرقية بإنشاء خط شال، مما أدى إلى انخفاض عدد عناصر جيش التحرير الوطني القادمين من الداخل، وهو ما جعل القيادة العليا للثورة تتجه نحو أبناء اللاجئيين⁽³⁾.

ورغم كل المجهودات إلا أنها لم تتمكن من حجب حجم مأساة اللاجئيين الجزائريين الذين كانوا يعيشون داخل خيام وسط ظروف جد مؤلمة، ومع ازدياد حدة المعارك في الداخل وبالخصوص على الخطوط المكهربة، أصبح عدد اللاجئيين في تزايد وبصورة كبيرة، مما تعذر على قيادة الثورة وهيئاتها المحلية، وكذلك حكومتي تونس والمغرب، أن تلبى احتياجات هذه الأعداد الهائلة.

ورغم مساهمات المنظمات الإنسانية الدولية، وفي مقدمتها الصليب والهلال الأحمر الدوليين في مديد العون إلى جموع اللاجئيين، غير أن ذلك لم يسد حاجياتهم، الأمر الذي أصبح يشكل مسألة إنسانية في تاريخ الثورة التحريرية، بعد أن دق ناقوس الخطر أصبح من الضروري أن تطرح مشكلة الجزائريين على المندوبية السامية

(1) إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 330.

(2) خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 39.

(3) من أبرز المراكز العسكرية التي خصصت لتدريب أبناء اللاجئيين نذكر: حمام السيلية، قرب باجة، مركز قرب الحلفاية قرب الكاف، الزيتونة قرب غار الدماء، مزرعة بني PENY المعروفة بمزرعة موسى نسبة إلى موسى لحواسنية.... الخ. أنظر:

للاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة⁽¹⁾، التي أعلن رئيسها سنة 1959 بأن مشكلة اللاجئين، من أهم القضايا التي تستدعي جهدا متواصلا وعملا منسقا للتخفيف من حالة البؤس والخصاصة التي يتخبط فيها كل من غادر أرضها قهرا⁽²⁾.

وخلاصة لما سبق، يمكن القول أنه بحكم الارتباط العضوي بين اللاجئين والثورة التحريرية بالنظر إلى الدور الذي لعبوه في مؤازرة جبهة التحرير الوطني، منذ اندلاع الثورة، فإن قضية هؤلاء لم تكن قضية لاجئين بالمعنى المتعارف عليه عالميا، بل أصبحوا يمثلون قاعدة خلفية للثورة، التي استطاعت قيادتها في الخارج، وفي القاعدة الشرقية أن تكون منهم قاعدة بشرية قوية وهامة لدعم ومساندة العمل الثوري⁽³⁾.

(1) ما وصل إلى اللاجئين من إعانات، جريدة المجاهد، العدد 42، 18 ماي 1959، ص 2. لقد أقرت هيئة الأمم المتحدة، يوم 6 نوفمبر 1958، مشروع قرار تقدم به المنجي سليم نائب تونس والفيلاي نائب المغرب لدى هيئة الأمم يتضمن حث المندوب السامي للشؤون الاجتماعية على الإسراع بمساعدة اللاجئين بكيفية ناجعة، وقد حاز القرار على أغلبية 52 صوتا مقابل صوتين هما: فرنسا وجنوب إفريقيا، وإمتناع 15 دولة عن التصويت، أنظر: عمار قليل، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 16.

(2) ما وصل إلى اللاجئين من إعانات، مصدر سابق، ص 2.

(3) محمود الواعي، مهام جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني أثناء المرحلة الانتقالية من 19 مارس إلى 26 سبتمبر في جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، المرحلة الانتقالية للثورة من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص 203.

الفصل الخامس

علاقة القاعدة الشرقية بقيادة الثورة

(1956 1962)

- 1 - من نشأة القاعدة إلى تأسيس قيادة العمليات العسكرية (COM)
- 2 - علاقة القاعدة الشرقية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة أركان الشرق (EML)
- 3 - القاعدة الشرقية في ظل هيئة الأركان العامة (EMG).

إن مختلف جوانب الدور الذي لعبته القاعدة الشرقية خلال الثورة التحريرية التي تم التطرق إليها فيما سلف من هذه الدراسة، لا يمكننا من الوقوف على خلفية أداء القاعدة الشرقية لها كالنشاط السياسي والعسكري والدعم اللوجيستيكي، والنشاط الاجتماعي، دون معرفة وإدراك الوضع التنظيمي الذي تمتعت به القاعدة في ظل الهيكلة العامة لمؤسسات وأجهزة الثورة التحريرية بصورتها السياسة الإدارية، والعسكرية بصورة خاصة.

إن هذا الفصل يعنى بالإجابة عن موقع القاعدة في خضم تطور جهاز قيادة الثورة، والتقسيم السياسي والإداري لها، كما يعنى أيضا بتوضيح انعكاسات صراع الأجنحة والنخب أثناء الثورة على الوضع التنظيمي للقاعدة على وجه الخصوص والولايات التاريخية بشكل عام.

ويمكن تبسيط الهدف من هذا الفصل بالإشارة إلى أنه يرمي إلى شرح العلاقة بين القاعدة الشرقية والجهاز التنفيذي للثورة التحريرية في الفترة التي أعقبت مؤتمر الصومام كمرحلة أولى ثم مع الجهاز الفاعل في ظل الحكومة المؤقتة في مرحلة أخرى وانتهاءً بالعلاقة التي جمعت القاعدة مع هيئة الأركان العامة.

1 - من نشأة القاعدة إلى تأسيس قيادة العمليات العسكرية (COM) :

لقد شهدت الثورة التحريرية قبل مؤتمر الصومام عجزا تنظيميا انعكس على الأداء الثوري سياسيا وعسكريا، وظلت المبادرات الفردية ميزة رئيسية بالنسبة للقادة المحليين، إلا أن محدودية النتائج التي كانوا يحققونها، ازدادت ضآلة بعد أن فقدت الثورة التحريرية العديد من قادتها الأوائل، كباجي مختار، ومصطفى بن بولعيد، وديدوش مراد، وشيهاني بشير، بفعل دخول خلفائهم في صراعات هامشية بفعل الرغبة في الاحتواء حيناً أو حبا في القيادة حيناً آخر.

وفي الفترات العصيبة التي أعقبت استشهاد باجي مختار، دخلت منطقة سوق أهراس (القاعدة الشرقية) فيما بعد في دوامة من الفوضى، إذ عرفت تجاذبا شديدا بين منطقة الأولى (أوراس النمامشة) والمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) بهدف احتوائها لأهميتها الإستراتيجية باعتبارها منطقة حدودية شديدة الحساسية بالنسبة للنشاط الثوري⁽¹⁾.

ذلك التجاذب تمت ترجمته على أرض الواقع في شكل محاولة استيلاء بالقوة على منطقة سوق أهراس من قبل قيادة الأوراس، رغم كون المنطقة كانت تنظيميا تخضع إلى الشمال القسنطيني، وإثر انعقاد مؤتمر الصومام، استطاعت الولاية الثانية (المنطقة الثانية سابقا) استعادة منطقة سوق أهراس بناء على مقررات المؤتمر ذاته مع الإشارة إلى أن العقيد زيغود يوسف كان قد تنازل عنها للأوراس في عملية أشبه ما تكون بالمقايضة⁽²⁾.

لكن المهم في كل ذلك دون شك يتمثل في رد فعل القاعدة المحلية التي تزعمها العقيد عمارة بوقلاز ابتداء من خريف سنة 1956، والذي تمظهر في اجتماع 16 نوفمبر 1956 والذي أخذ صورة مبادرة فردية، أعلنها القادة المحليون في منطقة سوق أهراس الذين دعوا القيادة الجديدة للثورة المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إعطاء القاعدة الشرقية صفة ماثلة للولايات التاريخية الخمسة الأخرى، إضافة إلى عدم اعترافهم بمقررات مؤتمر الصومام التي ألحقهم مرة أخرى بالولاية الثانية⁽³⁾.

(1) تكمن الأهمية في قرب المنطقة من أماكن جمع الأموال والسلاح، العصب الحقيقي للنشاط العسكري، أنظر:

MOHAMED HARBI, LE COMLOT LA MOURI, OP.CIT. P 157.

(2) JACQUE DECHEMIN, OP.CIT. P 100.

MOHAMED HARBI, OP.CIT. P 151

وأنظر أيضا :

ويذهب المرحوم بشير خلدون إلى تأكيد هذا الطرح، حيث يذكر بأن مشروع التسوية بين المنطقة الأولى والمنطقة الثانية بخصوص ناحية سوق أهراس تم في صائفة 1955، أنظر : شهادة المجاهد المرحوم بشير خلدون، في الملتقى الأول حلو إطار الثورة التحريرية، بمقر المتحف الوطني للمجاهد يوم 5 - 3 - 4 نوفمبر 1997.

(3) محفوظ سعد الله، مرجع سابق، ص 40، أنظر كذلك شهادة المجاهد شويشي العيساني لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر - ديسمبر 1988، ص 36.

وفي خضم اشتداد الخلاف حول شرعية مؤتمر الصومام من الناحية المتمثلة بسبب غياب بعض الأطراف، عرفت وضعية القاعدة الشرقية، وموقفها إزاء لجنة التنسيق والتنفيذ، تصعيدا آخر، عندما ظهر عنصرا جديدا في الأزمة بين القاعدة والجهاز التنفيذي للثورة (لجنة التنسيق والتنفيذ)، تمثل في أحد المدافعين عن فكرة إبقاء الوفد الخارجي في قمة تراتبية القيادة للثورة الجزائرية، والذي لم يكن غير شخص المجاهد علي محساس⁽¹⁾.

وأمام نزوع القيادة المحلية لمنطقة سوق أهراس نحو التلميح بالعصيان أوكلت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى العقيد عمر أو عمران مهمة التوصل إلى تسوية مع عمارة بوقلاز الذي عين على رأس منطقة سوق أهراس من قبل رفاقه قبل أن يتم ذلك من طرف قيادة الثورة في شهر أفريل 1957، حيث أعطت لجنة التنسيق والتنفيذ منطقة سوق أهراس وضعا تنظيميا رسميا تمثل في صفة قاعدة تموين، ودعم لوجيستيكي (القاعدة الشرقية)⁽²⁾، كما تم من جهة أخرى تعيين قائد القاعدة عمارة بوقلاز عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA، وتمت ترقيته إلى منصب عقيد وهي الرتبة كان يحوزها قادة الولايات فقط⁽³⁾.

ومن جهة أخرى يمكن القول أيضا أن قيادة الثورة استطاعت تجاوز خلاف مع طرف من الأطراف التي كانت تشكل في الصفة التمثيلية لمؤتمر الصومام وللقيادة التي انبثقت عنه، وهو الأمر الذي شجعها على السير نحو تسوية الوضعية المضطربة التي كانت تميز الولاية الأولى، وذلك بإرسال العقيد عمير وش

(1) محمد عباس، مرجع سابق، ص 159، وأنظر أيضا :

BENATIA FROUK, OP.CIT. P 136.

(2) (ALBERT PAUL LENTIN, OP.CIT. P 1053.

وأنظر كذلك علي العياشي، في لقاءه مع المجاهد العقيد عمارة بوقلاز، مجلة أول نوفمبر، عدد - 213
212، جانفي - فيفري 1990، ص 19.

(3) شهادة المرحوم بشير خلدون في الملتقى الأول حول إطارات الثورة التحريرية، بمقر المتحف الوطني للمجاهد، يوم 3 - 4 - 5 نوفمبر 1997.

إلى الأوراس لإعادة ترتيب الأوضاع التي تدهورت بصورة بالغة إثر استشهاد
المجاهد الرمز مصطفى بن بولعيد، ولم تنجح قيادة الثورة في تلك المهمة فحسب،
وإنما نجحت أيضا في فرض قيادة جديدة أكثر كفاءة من العناصر المتناحرة التي
كانت تحركها العصبية القبلية والأهواء الشخصية⁽¹⁾.

ومع استتباب الوضع في القاعدة الشرقية، وبقيّة الولايات التاريخية مع
منتصف سنة 1957، عرفت الثورة التحريرية بعض المستجدات التي انعكست
بصورة وخيمة على النشاط الثوري داخليا، ولعل أبرزها تمثل في مخلفات ونتائج
معركة الجزائر التي انتهت بتفكيك تنظيم الثورة بمنطقة العاصمة وخروج لجنة
التنسيق والتنفيذ إثر استشهاد محمد العربي بن مهيدي⁽²⁾.

بالإضافة إلى شروع القيادة العسكرية الفرنسية في إقامة أولى الخطوط المكهربة
المعروفة بخط موريس في صائفة 1957، كل هذه المعطيات تيسر لنا أن نخلص
إلى القول بأن قيادة الثورة، بعد أن استطاعت ترتيب الأوضاع بالقاعدة الشرقية
والولايتين الأولى والثانية، مع مطلع سنة 1957، سرعان ما اعترضتها عوائق
كبيرة، كان أهمها الأزمة الداخلية التي انتهت بما يعرف بقضية عبان رمضان⁽³⁾.

إلى جانب العائق الميداني الذي نجم عن خط موريس الذي أظهر نقاط عجز
كثيرة بالنسبة لجيش التحرير الوطني على الحدود القاعدة الشرقية، وإذا كانت
قيادة الثورة قد استطاعت تجاوز أزمته الداخلية بتصفية أحد قياديينها في ظروف

(1) MOHAMED HARBI, OP.CIT. P 165 - 166.

(2) MOHAMED HARBI, LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALGERIENNE, OP.CIT.
P 175.

وأنظر كذلك : عثمان الطاهر عليّة، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني
للمجاهد، الجزائر 1996، ص 30 - 31.

(3) يذكر المجاهد محمد البجاوي، بأن مقتل عبان رمضان كرس أسوأ الانقسامات بين السلطة
الشرعية وسلطة الواقع ملمحا بذلك إلى أن نفوذ القادة، كان يتجاوز نفوذ المؤسسات والأجهزة
السياسية والعسكرية للثورة، أنظر : محمد البجاوي، المصدر السابق، ص 192 - 193.

غامضة فإن معالجة المسائل العسكرية ظلت قائمة رغم إلحاح العديد من قادة الولايات الداخلية، فيما يتعلق بمسألة التموين بالأسلحة⁽¹⁾.

وقد طرح العقيد عمارة بوقلاز في 16 سبتمبر 1957 توحيد شبكات الدعم اللوجستيكي تحت إدارة القاعدة الشرقية، إلا أن هذا المقترح رفض من طرف كريم بلقاسم الذي كان على رأس لجنة التنسيق والتنفيذ، لأنه رأى كفالة القاعدة الشرقية، بمفردها للدعم اللوجستيكي خطرا، كفيلا بتركز ثقل الثورة العسكرية، عند المناطق الحدودية على حساب المناطق الداخلية⁽²⁾.

وإن لم يكن الأمر كذلك حقيقة، فإن تخوف قيادة الثورة في تونس، كان ينبع من الحرص على عدم إعطاء الفرصة لأية قيادة في المناطق الحدودية أو الداخلية على حد سواء، في امتلاك واحتكار أهم عناصر القوة المادية بالنسبة للنشاط الثوري وهما المال والسلاح بصورة خاصة⁽³⁾.

ومع مطلع سنة 1958، بدأت لجنة التنسيق والتنفيذ في إعطاء فعالية أكثر للعمل الثوري على المناطق الحدودية برفع مستوى القدرة القتالية لأفراد جيش التحرير الوطني بعد أن أوكلت مهمة تطهيرهم إلى أولى مجموعات الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي في أواخر سنة 1957⁽⁴⁾، والذين استطاعوا إقناع كريم بلقاسم بضرورة إعادة هيكلة فرق ومجموعات جيش التحرير الوطني للتجاوب بصورة أفضل مع الواقع الصعب الذي فرضته العمليات العسكرية الفرنسية، وقد شجعت الجهود الرامية إلى تحديث جيش التحرير الوطني، في المناطق الداخلية بصورة عامة، وعلى المناطق الحدودية بصورة أخص، حيث عرفت القاعدة الشرقية مضاعفة عدد فيالقها إلى أكثر من عشرة فيالق، هذه

(1) لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة للترجمة والنشر، ط 1، الجزائر 1990، ص 12 - 16، نوفمبر - ديسمبر 1998، ص 41 - 44.

(2) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 181.

(3) محمد حربي، المرجع السابق، ص 181.

(4) MOHAMED HARBI, OP.CIT. P 157.

الجهود لقيت استحسانا في أوساط قيادة الثورة في تونس التي عمدت إلى ترقية تلك الجهود إلى مشروع إقامة هيئة نظامية تكلف بالإشراف على إدارة النشاط الثوري العسكري برؤيته⁽¹⁾.

في أبريل 1958، أخرج كريم بلقاسم الفكرة إلى العلن عندما اقترح تشكيل قيادة (لجنة) العمليات العسكرية (COM)⁽²⁾، وهي عبارة عن مؤسسة عسكرية توحد الجيش تحت سلطاتها وتقود الكفاح المسلح من الحدود الشرقية إلى الحدود الغربية⁽³⁾.

ولما كانت فكرة قيادة جيش التحرير الوطني مسألة تعني الصراع بين الأقوياء، (بلقاسم، بوصوف، بن طوبال)، في ظل ما عرف بصراع الأجنحة داخل هياكل وأجهزة قيادة الثورة، فإن تشكيل قيادة العمليات العسكرية، عرف تعديلا جوهريا، مس هيكلتها، إذ طرح بوصوف، وبن طوبال فكرة توازن القيادة بين قيادة الشرق وقيادة الغرب بالإضافة إلى فكرة تمثيل كل الولايات على مستوى هيئة الأركان⁽⁴⁾.

في 9 أبريل 1958 حدث ميلاد قيادة العمليات العسكرية، وعقدت أول اجتماع لها في 26 أبريل 1958، بمشاركة كريم بلقاسم وبن طوبال لخضر، وأحمد سعيدي، ومحمد العموري، وعمار بوقلاز، ومصطفى بن عودة الذي رقي إلى رتبة عقيد وتم تقسيم قيادة العمليات العسكرية (COM) إلى قيادة في

(1) يذكر فرحات عباس أن نشأة قيادة العمليات العسكرية جاءت بناء على اقتراح قدم من طرف كريم بلقاسم في 10 أبريل 1958، بعد أن قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بترقية عقدا جدد كعميروش، وهواري بومدين، ومحمد العموري، وعلي كافي، وسي الحواس، ومصطفى بن عودة، وعمار بوقلاز، وأصبح العديد منهم قياديين في قيادة العمليات العسكرية الشرقية والغربية. أنظر:

ABBAS FARHAT, AUTOPSIE D'UNE GUERRE, EDISTION, GARNIERS FRERE, PARIS 1980, P 246.

(2) COMAN DEMENT DES OPERATIONS MILITAIRES.

(3) محمد حربي، المرجع السابق، ص 181.

(4) نفسه، ص 181.

تونس، وأخرى بالمغرب ووضع على رأس الأولى محمدي سعيد، بعضوية محمد العموري، وعمارة بوقلاز، ومصطفى بن عودة، وأوكلت إليها مهمة الإشراف على الولايات الأولى، والثانية، والثالثة، وكان مقرها بمدينة الكاف التونسية⁽¹⁾. أما القيادة التي كانت بالمغرب كان على رأسها هواري بومدين، بعضوية صادق دهيلس، وكلفت بالإشراف على الولايتين الرابعة والخامسة⁽²⁾.

كانت المهام الرئيسية التي كلفت بها قيادة العمليات العسكرية بشقيها تتمثل في تحطيم خط موريس، والقضاء على بلونيس، وأتباعه، وتسوية وضعية الضباط الملتحقين بالثورة إثر فرارهم من الجيش الفرنسي، دون الأخذ بعين الاعتبار رتبهم الأصلية في الجيش⁽³⁾.

لقد تزامنت الأيام الأولى لتشكيل قيادة العمليات العسكرية مع معركة من أكبر معارك العبور التي شهدتها الثورة التحريرية على الحدود الشرقية وهي المعركة الشهيرة بمعركة سوق أهراس الكبرى في 26 أبريل سنة 1958⁽⁴⁾ والتي اعتبرت تحديا للخطوط المكهربة، وعملية استعراضية إلا أنها من جهة أخرى، أوضحت الآثار السلبية للسدود المكهربة، خاصة بعدما أقام موريس شال خطا آخر في ربيع سنة 1959.

(1) MOHAMED HARBI, OP.CIT. P 158.

(2) للمزيد من التفاصيل حول مهمة إشراف قيادة العمليات العسكرية على الحدود الغربية (بقيادة هواري بومدين). أنظر:

PIERRE MIQUEL, LA GUERRE DALGERIE, FAYARD, FRANCE 1995, P 374.

وأنظر كذلك: الرائد عبد الحميد كشوط، الوحدات القتالية في عهد الثورة التحريرية، التنظيم، التشكيل، التسليح، مجلة النبراس، مجلة الأكاديمية بشرشال، عدد 24، جانفي 1996، ص 45.

(3) MOHAMED HARBI, OP.CIT. P 158.

كما يجب الإشارة في نفس السياق إلى أن هذه القيادة قررت أيضا، إرسال جميع الضباط البطلين إلى الجزائر من تونس.

(4) ZDAVKO PECAR, , OP.CIT. P 114.

وأنظر أيضا: عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية/ المرجع السابق، ص 118 - 122، وأيضا: C.J.BUCHOUD, , OP.CIT. P 1246 - 1254 .

وفي هذا السياق يمكن اعتبار معركة سوق أهراس بالنظر إلى نتائجها أول محك تعرضت له قيادة العمليات الشرقية فيما يتعلق بأول مهمة أقيمت على كاهلها.

وإذا كانت قيادة العمليات العسكرية قد استطاعت في الأشهر القليلة التي أعقبت تشكيلها، تحقيق نتائج ملموسة في ملاحقتها لفلول ومعازل الحركة الوطنية الجزائرية (MNA)، وفي هيكله جيش التحرير الوطني بتدعيمه بعناصر مثقفة ومحترفة⁽¹⁾ فإن عمليات اختراق الخطوط والعبور بقوافل التسليح كثيرا ما انتهت بنتائج وخيمة، تؤكدها المصادر التاريخية من شهادات ووثائق من جهة وتصريحات القادة الاستعماريين التي كثيرا ما كانت تحوي مبالغة وتهويلا، ولكن مع بعض الصحة في بعض الأحيان، حيث تعرض جيش التحرير الوطني خلال ثلاثة أشهر (من أفريل إلى جوان 1958) إلى فقدان 6000 مجاهد إثر عمليات عبور خطي موريس وشال⁽²⁾.

إن ما يهمننا في هذه الدراسة ليس تناول وثيرة النشاط العسكري في القاعدة الشرقية خلال الثورة، وإنما تتبع تطور العلاقة بين القاعدة وقيادة الثورة العليا وأجهزتها السياسية والعسكرية، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن العجز الحقيقي الذي شهدته قيادة العمليات العسكرية في مواجهتها للخطوط لم يكن من الأساليب العسكرية، وإنما في كونها ظلت هيئة تتجاوب مع منطق توازن القوة⁽³⁾، بين جناحين بارزين في هرم قيادة الثورة، أكثر من تجاوبها مع متطلبات العمل العسكري، وعصبه الرئيسي المتمثل في الدعم اللوجستيكي.

لقد كان فشل قيادة العمليات العسكرية في إيجاد حلول لاختراق السدود، ذو تأثير سلبي على النشاط الثوري لأن مشكل التسليح، كان أبرز

(1) كانت فكرة قيادة العمليات العسكرية، من بنات أفكار، بن بلة، وبضيف ومحساس، في سنة 1956، كما يذهب إلى ذلك المؤرخ محمد حربي، أنظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص 181.

(2) MOHAMED HARBI, LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALGERIENNE, OP.CIT. P 189 - 194.

(3) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 372 - 373.

مشكل نجم عن ذلك الفشل وتسبب في مشاكل جانبية عمت جميع ولايات الداخل دون استثناء⁽¹⁾.

كما أن تأسيس قيادة العمليات العسكرية من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ الذي لم يوضح طبيعة العلاقة، بينهما، وتعرض بذلك عمل الأجهزة لخلل نجم عنه مشكلا سياسيا، أثاره قائد الولاية الأولى العقيد محمد العموري الذي بدأ بانتقاد أداء قيادة العمليات العسكرية في اجتماع 2 جوان 1958⁽²⁾، ثم سرعان ما تحول إلى مواجهة مباشرة مع لجنة التنسيق والتنفيذ حول ضرورة استشارة قيادات الداخل، فيما يتعلق بمشروع إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽³⁾.

ويبدو أن حركة العموري التي تشكلت إرهابا لأزمة جديدة في صلب العلاقة بين قادة الثورة، استهوت العديد من خصوم لجنة التنسيق والتنفيذ القدامى من قادة القاعدة الشرقية والولاية الأولى، الأمر الذي عجل بإنهاء مهمة قيادة العمليات العسكرية في فترة تزامنت مع تأسيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في 18 سبتمبر 1958.

وإذا كان بالإمكان اعتبار تأسيس حكومة مؤقتة، انتصارا سياسيا كبيرا حققته الثورة الجزائرية على الصعيد الخارجي، فإن إلغاء قيادة العمليات العسكرية فجر أزمة جديدة على المستوى الداخلي من خلال ما عرف برودود الفعل الرفضية لإلغاء الهيئة العسكرية التي أنشأت في أبريل 1958، بالإضافة إلى ازدياد أصوات بعض القياديين في الداخل الساخطين، على بعض الوجوه التي انضمت إلى الحكومة المؤقتة، وإلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية⁽⁴⁾.

(1) لعل أبرز المشاكل الناجمة عن نقص الدعم اللوجستيكي تتمثل فيما عرف بقضية سي صالح زعموم في الولاية الرابعة (1958 - 1961)، وأيضا في اجتماع عقدها الداخل في ديسمبر 1958 بالولاية الثانية.

(2) MOHAMED HARBI, LE COMLOT LA MOURI, OP.CIT. P 158.

(3) علي العياشي، مرجع سابق، ص 23. وأنظر كذلك: علي العياشي، في حوار مع المجاهد عمار بن عودة حول أحداث الثورة التحريرية، مجلة أول نوفمبر، عدد 108 - 109، سبتمبر - أكتوبر 1989، ص 14.

(4) علي العياشي، مرجع سابق، ص 23 - 24،

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى موقف العقيد عمارة بوقلاز الذي اعتبر في شهادة له أن لجنة التنسيق والتنفيذ التي اجتمعت في سبتمبر 1958، فاجأت قيادة الداخل بإلغاء قيادة العمليات العسكرية، كما اتخذت قرارات تعسفية ضد بعض الأعضاء ظلماً وعدواناً⁽¹⁾.

كما أشار المؤرخ محمد البجاوي إلى أن القادة العسكريين ضربوا عرض الحائط بقرارات مؤتمر الصومام، عندما اجتمعوا في تونس مع وجود المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنتخب، لكن المهتمش في نفس الوقت، اتخذوا قرار تعيين فريق قيادي يشرف على المعركة في أرض الوطن⁽²⁾.

لكن تلك المبادرة حسب المؤرخ البجاوي التي أنشأت بموجبه قيادة العمليات العسكرية، رغم إيجابياتها في كونها، حاولت العودة بقيادة الثورة إلى الداخل بعد خروجها في ربيع سنة 1957، إلى تونس إلا أنها انتهت إلى الفشل عندما ظهر عدم الانسجام بين عناصر قيادة العمليات العسكرية⁽³⁾.

لكن السبب الرئيسي في إلغاء قيادة العمليات العسكرية، وإنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كان بدوره يتمثل في عدم الانسجام بين قيادة الجهاز التنفيذي للثورة الجزائرية والممثل في لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) في فترة ما قبل شهر سبتمبر 1958⁽⁴⁾.

ويذهب بعض المؤرخين أمثال محمد حربي، ومحمد البجاوي، إلى جانب الضابط المصري فتحي الديب، والباحثة عقيلة ضيف الله إلى أن عملية إسناد

وفي هذا السياق يذكر المؤرخ الفرنسي كلود بايات CLOUD PAILLAT، أن فترة سبتمبر 1958، جانفي 1959، كانت مرحلة حرجة حصلت فيها الحكومة المؤقتة على دعم دولي في الوقت الذي عاشت فيها مؤامرة دخيلة عرفت بمؤامرة العقداء في المناطق الشرقية، أنظر:

CLAUD PAILLAT, DOSSIER SECRET DE L'ALGERIE, LEES LIVRE CONTEMPORAIN, PARIS 1961, P 151.

(1) علي العياشي، المرجع السابق، ص 20.

(2) محمد البجاوي، المصدر السابق، ص 193.

(3) نفسه، ص 196.

(4) MOHAMED HARBI, OP.CIT. P 159.

المهام داخل الحكومة المؤقتة، خضع إلى عملية توازن قوى جديدة بين ما يعرف بالباءات الثلاثة (B - 3 LES) في إطار ما يصفه محمد حربي بـ «بداية نهاية سيطرة كريم بلقاسم» إذ تم إبعاد العناصر قربا إلى كريم بلقاسم من المسؤولية كإبعاد عمر أعماران من إدارة الشؤون العسكرية⁽¹⁾.

وفي ظل هذه العمليات المعقدة والمتناسكة، بدأت الحكومة المؤقتة في العمل رسميا بتاريخ الفاتح من أكتوبر 1958، بتعيين قيادتين للأركان خلفا لقيادة العمليات العسكرية التي حلت رسميا يوم 9 سبتمبر 1958، وتم إسناد قيادة الأركان الشرقية إلى محمدي سعيد وقيادة الأركان الغربية إلى هواري بومدين، وبدا وكأن الحكومة الوليدة قد استطاعت إخماد مستصغر الشرر، الذي كاد أن يندلع حريقا مهولا، لكن الأمر كان غير ذلك⁽²⁾.

ذلك أن خصوم الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم محمد العموري، أعلنوا رفضهم للموافقة على قرار إلغاء قيادة العمليات العسكرية، ويذكر في هذا السياق العقيد عمارة بوقلاز أنه وافق شخصيا محمد العموري في رده على تلك القرارات، لكن بوقلاز في نفس الشهادة يشير إلى أنه اختلف مع العموري حول طريقة التعامل مع قيادة الثورة (لجنة التنسيق التنفيذي) ثم الحكومة المؤقتة فيما بعد لأن العموري كان يرمي إلى الانقلاب على تلك القيادة بالقوة العسكرية في إصرار شديد⁽³⁾.

إن استعراض جميع حيثيات قضية لعموري، ليس عنصرا رئيسيا في هذه الدراسة وقد يطول بنا المقام، إذا ما حاولنا إفراده بالشرح الجزيل والوافر، لكن من منطلق كون قضية العموري أو «مؤامرة العموري»، كما يسميها البعض، تعتبر مسألة ذات

(1) للمزيد من الإطلاع حول صراعات المجموعات أنظر :

MOHAMED HARBI, OP.CIT. P 166.

محمد البجاوي، المصدر السابق، ص 194، فتحى الديب، المصدر السابق، ص 405، عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 366 - 372 - 373 .

(2) محفوظ سعد الله، المرجع السابق، ص 41 .

(3) علي العياشي، المرجع السابق، ص 22 .

أهمية قصوى تعنى بالإجابة في حالة اتضاح جميع جوانبها وخفاياها على طبيعة وأسباب صراع النخب والقيادات في مرحلة حرجة من مراحل الثورة التحريرية. كما أن أهمية قضية العموري تكمن في أن بعض أبرز المشاركين فيها لم يدلوا فيها بدلائهم بعد⁽¹⁾ ولعل المثير في القضية دائما، والأمر الذي ينجذب نحوه الباحث لا يتمثل في أحداثها أو نتائجها، وإنما بغض النظر عن إطارها من حيث الزمان والمكان، ظلت مسألة خلافية من المسائل المسكوت عنها إلى يومنا هذا، يزيدها غموضا ذلك البون الشاسع في المواقف التي انتهى إليها البعض من هذه القضية، أي بين الذين اعتبروها خيانة عظمى والذين تشبثوا بأنها كانت حركة تصحيحية هدفت إلى تأصيل النشاط الثوري، وإعادةه إلى جادة الصواب بعد انحراف النخب القائدة وانهاكها في الصراعات الشخصية إرضاءً لأهوائها في فترات كانت الأمواج العاتية تموج بالثورة من كل مكان.

علاقة القاعدة الشرقية بالحكومة المؤقتة، وهيئة أركان الشرق (EML)؛

لقد واجهت القيادة الثورية الجديدة على رأس الحكومة المؤقتة وهيئة أركان الشرق (EML)⁽²⁾ مسألة شائكة، ورثتها عن لجنة التنسيق والتنفيذ التي عمدت إلى إصدار عقوبات في حق القياديين السابقين الذين كانوا على رأس قيادة العمليات العسكرية الشرقية، وخصت بالعقوبات الأثقل وطئا العناصر التي كانت أكثر انتقادا لسياسة العناصر المنفذة⁽³⁾.

(1) في السنوات الأخيرة كان لبعض المجاهدين الذين عايشوا القضية، مواقف جريئة أزاحت بعض الغموض وكشفت أبعادا كانت مجهولة مثل المرحوم بشير خلدون الذي يعتبر قضية العموري، حركة تصحيحية قام بها العقلاء، بعدما انخرفت الحكومة المؤقتة عن جادة الصواب، أنظر : شهادة المجاهد بشير خلدون في المنتدى الأول حول الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات وبحوث المنتدى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، الجزائر 1998، ص 227.

(2) ETAT MAJOR DE L'EST.

(3) فتحي الديب، المصدر السابق، ص 408، وأنظر كذلك : MOHAMED HARBI, OP.CIT. P 159.

ويمكن القول أن شروع أجهزة وتنظيمات الثورة الجديدة من حكومة مؤقتة كجهاز تنفيذي والمجلس الوطني للثورة الجزائرية بتشكيلته الثانية كجهاز تشريعي، وإلى جانب هيئة الأركان الشرقية، مثلتها في الغرب كتنظيمين ميدانيين تزامن مع استفحال قضية لعموري التي تعود قصة بدايتها إلى إصدار لجنة التنسيق والتنفيذ قرارات في شهر أوت 1958، نصت على إبعاد كل من محمد العموري إلى المملكة العربية السعودية، وعمارة بوقلاز إلى لبنان، والعقيد أحمد نواورة إلى العراق، ومصطفى بن عودة إلى مصر، في حين تم تخفيض رتب بعض القياديين، وفرض إقامة جبرية عليهم لمدة ثلاثة أشهر بأماكن نفيهم⁽¹⁾ ولكن ردود الفعل على تلك القرارات تمت ترجمتها في شكل اتساع عدد الرافضين لها وهو ما يعني ازدياد عدد خصوم الحكومة المؤقتة التي ورثت وربما ازداد انتفاخا سرعان ما استحال إلى محاولة انقلابية تزعمتها قيادة القاعدة الشرقية، إلى جانب الولاية الأولى التي كان على رأسها العقيد محمد العموري⁽²⁾.

ويذكر فتححي الديق أن محاولة الانقلاب على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تمت بمعرفة قادة الجبهة الشرقية للجزائر (سوق أهراس، الأوراس، وحتى الشمال القسنطيني) بهدف الإطاحة بالحكومة المؤقتة وإلقاء القبض على الوزراء العسكريين، أمثال كريم بلقاسم، وبن طوبال، وبوصوف⁽³⁾.

وكذلك: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح «مذكرات» مع ركب الثورة التحريرية الجزء الثالث، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988، ص 405.

(1) محمد البجاوي، المصدر السابق، ص 196، وأنظر كذلك:

MOHAMED HARBI, OP.CIT. P 159.

(2) عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 92 - 93، وأنظر أيضا: فتححي الديق المصدر السابق، ص 406، وأيضا: علي العياشي، لقاء مع المجاهد العقيد عمارة بوقلاز، مجلة أول نوفمبر، عدد 213 - 212، جانفي - فيفري 1990، ص 22 - 23.

(3) فتححي الديق، المصدر السابق، ص 406 - 408.

ويمكن دحض ما ذهب إليه فتحي الديب عندما أشار إلى انضمام الولاية الثانية إلى الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، حيث ظل الشمال القسنطيني يحتفظ بولائه للحكومة المؤقتة، ولعبد الله بن طوبال باعتباره القائد السابق للولاية الثانية.

إن المهم هنا يتمثل في الإشارة إلى أن حركة العموري وأنصاره عمارة بوقلاز، محمد عواشرية، أحمد نواورة، محمد شريف مساعدي، وعبد الله بلهوشات، بدأت في شكل احتجاج ورفض لقرارات لجنة التنسيق والتنفيذ في أوت 1958 التي صدرت في حقهم، ثم تواصلت بانتقاد قرار الحكومة المؤقتة بعد تعيينها لعلي منجلي في هيئة الأركان الشرقية كمساعد لمحمدي السعيد⁽¹⁾.

لكن تلك الاحتجاجات والانتقادات سرعان ما تحولت إلى مواجهة مباشرة، عندما رفض العقيد محمد العموري الامتثال إلى قرار النفي إلى السعودية، وعاد من القاهرة ليجمع أنصاره في سرية بتونس على الحدود مع الجزائر، إذ قام بالاجتماع بهم في 12 أكتوبر 1958 بحضور العقيد نواورة، والرائد بلهوشات وصالح السوفي من الولاية الأولى، ومحمد الطاهر عواشرية قائد القاعدة الشرقية خلفا لعمارة بوقلاز إلى جانب أحمد دراية وشويشي العيساني ومحمد شريف مساعدي⁽²⁾.

لقد كانت قرارات ذلك الاجتماع، وبرنامجه الذي تمت مناقشته راديكاليا إلى أبعد الحدود فيما يتعلق بالموقف من الحكومة المؤقتة وبقية الأجهزة القيادية الأخرى في الثورة، حيث دعا المجتمعون إلى السيطرة على القواعد الحدودية ووضعها في أيدي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية بالقوة، وخطوط للاستيلاء على قاعدة تونس حيث مركز الثقل الرئيسي لجيش التحرير الوطني خارج حدود التراب الجزائري، ولم يكن العموري وأنصاره بذلك، وإنما وضعوا في الحسبان تجميد نشاط الوزراء في تونس واعتقالهم تمهيدا لمحاكمتهم في الداخل، وكان من أهدافهم أيضا تعيين لجنة لمراقبة التمويلات الآتية من الخارج.

(1) عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 94.

(2) علي العياشي، المرجع السابق، ص 22، عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 93.

وفي ختام الاجتماع أعلن الحاضرون جملة من الإدانات والانتقادات «تكريم بلقاسم» و«بن طوبال» و«بوصوف» و«محمود شريف»، واعتبروا فيها أن تلك الزمرة من القادة انحرفت عن الثورة وأبعدت القادة الوطنيين، كما تراخت في إدخال السلاح، وانتهجت الديكتاتورية والاستئثار بالسلطة واتخذت قرارات خطيرة تمس مستقبل الثورة والجزائرية، إلى جانب ذلك اتهمت تلك الثلة بأنها فرضت شخصيات مكروهة من قبل الشعب في مراكز حساسة كفرحات عباس ومحمود شريف والرائد إيدير⁽¹⁾.

لقد كانت الظروف ملائمة لخصوم الحكومة المؤقتة، لولا تمكن «محمود شريف» من اكتشاف تدبير «جماعة العموري» بطريق الصدفة، إذ أبلغ كريم بلقاسم بمشروع الانقلاب، ولما وجد هذا الأخير صعوبة في القيام بإلقاء القبض على «العموري» وأنصاره، لجأ إلى الرئيس التونسي الحبيب وبرقية الذي أمده بفرق من الحرس الوطني التونسي، وتمكن بذلك كريم بلقاسم من إفشال المحاولة الانقلابية في مدينة الكاف التونسية، وتم إلقاء القبض على ثمانية وعشرون عنصر كان من بينهم أبرز القادة⁽²⁾.

لقد كانت القاعدة الشرقية في هذه الأثناء طرفا أساسيا في معادلة الصراع مع الحكومة المؤقتة أو الوفد الخارجي كما يسميه البعض، وتميزت علاقتها مع الخارج بتوتر شديد جعلها في مهب العاصفة، وهو الأمر الذي سوف يؤدي إلى إبعادها أو بالأحرى تحييدها بعد أن تقليم أظافرها عندما خرجت الحكومة المؤقتة، منتصرة على العموري وأنصاره في القاعدة الشرقية والولاية الأولى.

(1) فتحي الديب، المصدر السابق، ص 406.

(2) (M) HARBI, LE FLN MIRAGE ET REALITE, P 229, VOIR AUSSI : HARBI, COMLOT LAMOURI, P 162.

ويمكن أيضا الإطلاع على تفاصيل إلقاء القبض على جماعة العموري في كتاب عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 93، وأنظر أيضا: إسمايل العربي، مرحلة حاسمة في تاريخ الثورة، مجلة الباحث، عدد 4، نوفمبر 1986، ص 23 - 24.

وفي هذا الإطار يمكن القول أن قضية العموري تعتبر من أهم القضايا التي واجهت الحكومة المؤقتة، إثر نشأتها، كما تعتبر القضية التي انعكست سلبا على موقع القاعدة الشرقية في ظل الهيكل العامة للثورة التحريرية، إذ تضاعل دورها، بعد استحداث هيئة الأركان العامة في نهاية 1959، ومطامع سنة 1960⁽¹⁾.

وفي ختام هذا المبحث لا بد من توضيح بعض الملاحظات التي اكتنفت قضية العموري وتأثيراتها السلبية بالنظر إلى نتائجها، إذ يتموقع مكممن الصعوبة في هذه القضية في مسألة جوهرية، تتمثل في التساؤل التالي، كيف يتناول الباحث قضية؟ وهل كانت مسألة خلافية بحتة؟ أم أنها كانت تعبيرا عن صراع نخب يخفي قناعا إيديولوجيا ما؟

إن المجموعتان المتناحرتان، ومن ورائهما، من ناصر هاته أو تلك يقف أحدهما على حد نقيض من الآخر، إذ اعتبر خصوم العموري أن المؤامرة التي دبرت ضد الحكومة المؤقتة في نوفمبر 1958 حملت في طياتها بذور الخيانة وعندما أتهم عناصرها بالتعامل مع دولة أجنبية (المخابرات المصرية)⁽²⁾، بينما اعتبر الطرف الآخر أن ما قام به العموري لم يكن سوى محاولة لإعادة تقويم خط سير الثورة التحريرية، بعد أن تسبب تواطؤ قادتها مع العناصر المشبوهة الدخيلة عليها في انحراف وزيف شديدين عن ميثاقها⁽³⁾.

إن الإجابة عن التساؤلات التي تم إثارتها لن يتأتى في ضوء المعطيات المتاحة للباحث الآن، إذ كثيرا ما تزيد الإجابات النظرية العريضة الكثير من الغموض بدلا من تسليط الضوء على زوايا لا تزال تلفها العتمة، وهذا ما تثيره الطروحات التي تضع قضية العموري في سياق الصراع الإيديولوجي الوطني - التغريبي،

(1) عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 94.

(2) عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 94.

(3) شهادة المرحوم بشير خلدون في الملتقى الأول حول الأسلاك الشائكة المكهربة، المرجع السابق، ص 227.

عندما تعتبر أن الثورة الجزائرية ابتداء من سنة 1956 إلى سنة 1960 كانت محل استقطاب شديد وتجاذب ورغبة في الاحتواء من قبل مصر وتونس⁽¹⁾.

وبالنظر إلى تأييد جهاز المخابرات المصري للعموري ومصطفى لكحل من جهة وتأييد الحبيب بورقيبة لكريم بلقاسم وأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ظهر وكأنه هناك أطرافاً خفية راهنت على انتصار الحكومة المؤقتة أو خصومها، ولكن انطلاقاً من فكرة أن بورقيبة الذي كان يؤمن بإمكانية التعامل مع الغرب ولو كاستعمار بدلاً من التصادم معه، وأيضاً انطلاقاً من أن الوهج الناصري كان يروج النظرية الدولة المحور، وهي مصر في إتمام الوحدة العربية مثلما انطلقت في ألمانيا من بروسيا، وفي إيطاليا من بيد مونت، ولكن دون الاستطرد في هذه القضية أكثر من هذه القدر، يمكن دحض بعض مرتكزات هذه الطروحات عندما تسبح بعيداً في تصوير الثورة الجزائرية، وكأنها مسألة دول خارجية، متناسية أن أصالة الثورة الجزائرية ظلت تتمظهر بصورة رئيسية في حرصها على التكلم باسمها دون إعطاء تفويض لأحد حتى ولو كان دولة شقيقة، قدمت الدعم والعون كمصر وتونس.

لكن في نفس السياق لا مناص من الاعتراف بأن جوانب القوة في مثل هذه الطروحات تكمن في إثارتها لمسألة هامة بالنسبة لأي ثورة معاصرة وهي مسألة تقاطع حركات التحرير مع بعضها في مواجهة الاستعمار، والذي كثيراً ما يبدو في شكل صراع نخب متباينة الولاء والمشارب.

(1) وثيقة جديدة للاستعمار تؤول إلى الإخفاق، مجلة الشباب الجزائري، جبهة التحرير الوطني، عدد 4 - 4، أكتوبر - نوفمبر 1956، ص 37.

3 - القاعدة الشرقية في ظل هيئة الأركان العامة (EMG) :

يؤرخ العديد من المؤرخين لصعود نجم العقيد هواري بومدين خلال الثورة التحريرية بوضعه على رأس هيئة الأركان العامة التي تشكلت خلال اجتماع العقداء العشيرة في ديسمبر 1959، جانفي 1960 بتونس⁽¹⁾، لكن الحقيقة غير ذلك، إذ يعود أول دور مثير للانتباه له بصورة ملحوظة خلال الثورة إلى إشرافه على محاكمة العموري وجماعته إلى جانب قايد أحمد وعلي منجلي وصادق دهيلس الذي نكفل بالدفاع عن المتهمين خلال المحاكمة التي انتهت بإعدام العموري، ولعواشيرية، ونواورة، كما سلطت أحكام بالسجن على محمد الشريف مساعدية، وبلهوشات، وتم إصدار العفو عن بعض العناصر سنة 1960⁽²⁾.

إن هذه اللمحة عن بداية الظهور المميز للعقيد هواري بومدين على مسرح الأحداث لا تهدف إلى تتبع مساره الشخصي بقدر ما تهدف إلى الإشارة إلى ظروف وملابسات تشكيل هيئة الأركان العامة⁽³⁾ لجيش التحرير الوطني التي عرفت نقلة نوعية من حيث التنظيم والكفاءة القتالية وعدد الجنود.

إلا أن دار لقمان ظلت على حالها فيما تعلق بمسألة الصراع مع الحكومة المؤقتة، حيث سعت هيئة الأركان العامة التي أوكلت لها مهمة الإشراف على جميع قواعد ووحدات جيش التحرير الوطني، إلى إعادة ضم وتوحيد هيئتي الأركان الشرقية والغربية في قيادة موحدة أسندت إلى الثلاثي بومدين، قايد أحمد وعلي منجلي⁽⁴⁾.

(1) MOHAMED LE DJAOUI, VERITES SUR LA REVOLUTION ALGERIENNE, ed GA - LIMARD, FRANCE, 1970, P 164.

(2) MOHAMED HARBI, LE COMLOT LAMOURI, P 164.

(3) هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، ETAT MAJOR GENERALE DE L'ALN.

(4) محمد لبقاوي، المصدر السابق، ص 195.

ويشير المؤرخ محمد لبجاوي إلى أنه بعد تشكيل الحكومة المؤقتة الثانية في اجتماع ديسمبر 1959 - جانفي 1960 طرحت مشكلة جديدة، عندما تم اقتراح إنشاء هيئة أركان عامة في فترة كانت هناك هيئتين للأركان إحداهما في الشرق بقيادة محمدي السعيد، والأخرى بالغرب بقيادة هواري بومدين، ولما كان الاقتراح يقضي بتشكيل هيئة موحدة، طرح الاختيار الصعب بتعيين أحدهما.

فلجأ بوصوف وبن طوبال إلى تعيين محمدي سعيد وزيرا للدولة والتسليح في الحكومة المؤقتة، تاركا بذلك المجال لبومدين ليغدو قائدا للأركان العامة، وأعطى إلى جانب ذلك التعيين الحق في اختيار مساعديه، فعين علي منجلي وقايد أحمد والرائد عز الدين⁽¹⁾.

بينما يذهب محمد قنطاري إلى القول بأن إنشاء هيئة الأركان العامة جعل جبهة وجيش التحرير قوة سياسية وعسكرية بفعل تدعيم صفوف الجيش من قبل عناصر فرت من الجيش الفرنسي⁽²⁾، وقد ظلت تلك العناصر مبعدة نتيجة للشبهة، حتى غدت هذه المسألة حرجة، وأدت إلغاء وزارة القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة وتعويضها باللجنة العسكرية الثلاثية (C.M.T)⁽³⁾، المعروفة أيضا بتسمية أخرى هي اللجنة الوزارية الحربية (C.I.G)⁽⁴⁾، والتي أصبحت تضم الثلاثي الأكثر نفوذا في هرم القيادة الثورية، وغدت تمثل السلطة الفاعلة لكل من الجيش وجبهة التحرير الوطني⁽⁵⁾.

ويمكن القول أن ميلاد هيئة الأركان العامة كان نتيجة لاتفاق بتاريخ 15 جانفي 1960، تم بمقتضاه إلغاء قيادتي العمليات العسكرية على الحدود الشرقية

(1) نفس المصدر، ص 195.

(2) MOHAMED GUENTARI, L'ORGANISATION POLITIC - ADMINISTRATIVE, TOME II, P 727.

(3) اللجنة العسكرية الثلاثية COMMISSION MILITAIRE TRIANGULAIRE

(4) اللجنة الوزارية الحربية COMITE INTER MINISTERIEL DE GUERRE

(5) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 376 .

والغربية. وفيما يتعلق بعلاقة القاعدة الشرقية بهيئة الأركان العامة، طهر الانعكاس بصورة واضحة في أن تأسيس هيئة الأركان دفع إلى تقسيم الجبهة الشرقية إلى منطقتين: شمالية وجنوبية

تمتد المنطقة الشمالية من طرفة إلى جبل سيدي أحمد، تنتشر بها فيالق جيش التحرير الوطني التي كانت تابعة للقاعدة الشرقية سابقاً⁽¹⁾.

أما المنطقة الجنوبية فتمتد من جبل سيدي أحمد إلى أقصى الجنوب (نقرين)، وكان يوجد بها فيالق مدعومة بأربع كتائب مجهزة بأسلحة ثقيلة مثل مدافع الهاون والمدافع الارتدادية والثابتة والبطارات المضادة للطيران⁽²⁾.

وإذا كانت هيئة الأركان العامة بما أحدثته من تقسيمات إدارية وسياسية عسكرية على الجبهة الشرقية، قد أثرت بصورة بالغة على الوضع التنظيمي للقاعدة الشرقية التي أصبحت بمقتضى التقسيم الجديد جزءاً فقط من تلك الجبهة الحدودية الطويلة، أو بصورة أخرى، تحولت القاعدة إلى المنطقة الشمالية للجبهة الشرقية الخاضعة لهيئة الأركان العامة.

لكن مع ذلك يذهب العقيد عمارة بوقلاز إلى القول بأن القاعدة الشرقية في ظل هيئة الأركان العامة استمرت بكيانها التنظيمي السياسي العسكري، وظلت تعامل من خلال وثائق الأركان العامة ككيان مستقل مثل بقية الولايات الأخرى⁽³⁾.

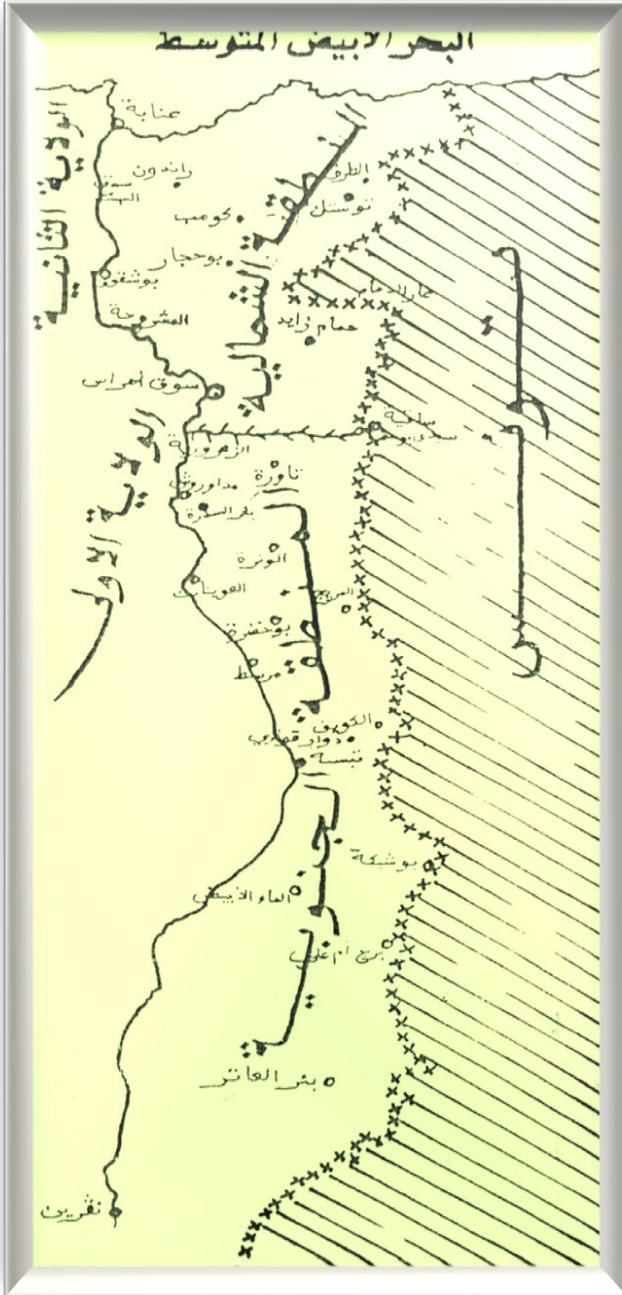
كما يشير إلى أن هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني شكلت في معظمها من ضباط وجنود كانوا ينتمون نظامياً وسياسياً إلى القاعدة الشرقية وأكثر من ذلك يضيف بوقلاز «اعتمدت هيئة الأركان العامة برنامجاً تكوينياً وتدريبياً كانت قيادة العمليات العسكرية، قد أعدته سنة 1958»⁽⁴⁾.

(1) محفوظ سعد الله، المرجع السابق، ص 41 .

(2) MOHAMED GUENTARI, OP.CIT. P 723.

(3) محفوظ سعد الله، المرجع السابق، ص 41. ما يؤكد ذلك الملحق رقم ()، في ذيل هذه الدراسة.

(4) علي العياشي، المرجع السابق، ص 24.



وضع القاعدة الشرقية بعد سنة 1960 (المنطقة الشمالية)

لكن من ناحية أخرى يمكن القول أن هيئة الأركان العامة أحدثت تغيرا جذريا في المناطق الحدودية الشرقية ، وأسندت قيادة المنطقة الشمالية إلى الرائد عبد الرحمان بن سالم ،والجنوبية إلى صالح سوفي ،ثم أدمجت جيوش الولايات في جيش واحد ، فخضع لأول مرة لقيادة جماعية منسجمة وأعيد تنظيم الجيش الجديد ضمن فيالق وكثائب الدعم بالأسلحة الثقيلة وعرف هذا التنظيم، انضباطا كبيرا ،وقوانين صارمة⁽¹⁾.

لقد اعتبر بعض قادة القاعدة الشرقية أن القيادة العليا للثورة في بداية إنشاء هيئة الأركان العامة ، والتي كانت تتمثل في اللجنة الوزارية للحرب (CIG) ، وضعوا مؤامرة لتفكيك القاعدة، ويذهب إلى هذا الطرح عبد الحميد عوادي، إذ يشير إلى أن المؤامرة، بدأت بإزاحة عمارة بوقلاز القائد الأسبق للقاعدة الشرقية ، واستدراج محمد العموري إلى ما عرف بقيادة العمليات العسكرية (COM)⁽²⁾ وتم تعيين محمد الطاهر عواشيرة قائدا بالنيابة، هذا الأخير كان على اتصال وثيق بقائد القاعدة السابق، إذ وصله ،تقرير حول خبر اغتيال عبان رمضان ، الأمر الذي دعا إلى استنكار قيادتي القاعدة الشرقية والولاية الأولى لاستبداد وتسلط أعضاء القيادة العليا للثورة، وهم (بوصوف، بن طوبال ، وكريم بلقاسم)⁽³⁾.

ويمكن القول إذ ما أخذنا بما ذهب إليه عبد الحميد عوادي، وأكد بوقلاز في إحدى شهاداته لمجلة أول نوفمبر، أن حادثة اغتيال عبان رمضان شكلت أولى نقاط الاتفاق على مواجهة الجهاز التنفيذي للثورة الجزائرية في فترة لجنة التنسيق والتنفيذ أو الحكومة المؤقتة على حد سواء بالنسبة لقيادة القاعدة الشرقية، وقيادة الولاية الأولى⁽⁴⁾ لأنه بالنظر إلى شهادة عمارة بوقلاز، فإن حادثة الاغتيال التي

(1) عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 194-196.

(2) عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 92.

(3) نفسه، ص 92.

(4) علي العياشي، المرجع السابق، ص 23.

استنكرتها القاعدة الشرقية والولاية الأولى، وطالبت بتوضيحات حول الغموض الذي لفها، أفقدت لجنة التنسيق والتنفيذ مصداقيتها عندما تسربت الصراعات إلى العلن بين صفوفها⁽¹⁾.

إن مسaire ما ذكره العقيد عمارة بوقلاز يجانب الموضوعية بعض الشيء، لأن مواقف القاعدة والولاية الأولى من الجهاز التنفيذي للثورة منذ مؤتمر الصومام لم تكن بحاجة إلى مثل قضية عبان رمضان لتبلور بوضوح، وهو الأمر الذي يمكننا من القول بأن مواقف القاعدة عندما كان على رأسها بوقلاز وخلفه عواشرية، والولاية الأولى عندما كان على رأسها العموري، ونواورة قامت بتوظيف قضية عبان رمضان في سبيل إعطاء المزيد من المشروعية في مواجهة لجنة التنسيق والتنفيذ، قبيل تشكيل الحكومة المؤقتة، وجاء القرار القاضي بإلغاء قيادة العمليات العسكرية بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير في العلاقة المتوترة جمعت بين الجهاز التنفيذي للثورة وقيادتي القاعدة الشرقية والولاية الأولى، ولما كانت القاعدة مصدر شغب وإزعاج دائمين إلى جانب الولاية الأولى منذ سنة 1955 بالنسبة للنخبة التي قادت الثورة، وتبوءت أعلى مراكز إتخاذ القرار في أجهزتها التنفيذية، وتبدو هاته المصاعب في المشاكل العويصة التي تخللت سنتي 1956 - 1958، وأشهرها قضية الموقف من الشرعية التمثيلية لمؤتمر الصومام في أواخر سنة 1956، والتمرد والعصيان على عدة قرارات صادرة من لجنة التنسيق والتنفيذ في حق قيادات القاعدة والولاية الأولى، أمام هذا الوضع الذي ظهر متأزما بصورة مزمنة، اغتنمت القيادة الفاعلة بعد إصدار عفو لصالحهم مقابل إعلان الولاء للسلطة الجديدة لتقوم هذه القيادة بإحداث تغييرات جذرية على الإطار التنظيمي والعسكري والسياسي في النطاق الجغرافي الذي اشتملت

(1) علي العياشي، المرجع السابق، ص 23، لقد أصيبت مصداقية الحكومة المؤقتة في نظر قادة القاعدة الشرقية والولاية الأولى الذين سينظرون إليها حكومة تونس التي تعدت بمقدرتها على حفظ النظام. أنظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص 190.

عليه القاعدة الشرقية قبل سنة 1960، على من احتفاظ القاعدة (المنطقة الشمالية للجهة الشرقية) بترسانتها العسكرية المميزة.

ويمكن في هذا السياق اعتبار تشكيل هيئة الأركان العامة بداية لنهاية الكيان المتميز الذي تمتعت به القاعدة الشرقية، كقاعدة للتموين والدعم اللوجستيكي بين سنتي (1956 - 1960)، إذ استطاعت القيادة الجديدة التي كان على رأسها بومدين، إخماد جميع التوتر التي كانت تجددوما في القاعدة الشرقية والولاية الأولى مرتعا خصبا لتطورها، وقد ظهر ذلك بصورة جلية عندما استطاعت هيئة الأركان العامة إستمالة عناصر كانت محسوبة على الجناح المناصر للقيادات المتمردة على الحكومة المؤقتة خلال ما عرف بقضية العموري، أمثال: عبد الرحمن بن سالم، وصالح سوفي، والطاهر الزبيري، وعبد الله بلهوشات، ومحمد الشريف مساعدي⁽¹⁾.

ولكن مع مراعاة الموضوعية، يجدر الذكر أن العديد من المصادر التاريخية، اعتبرت تأسيس هيئة الأركان العامة، ليس كحل لصراعات بين قيادات القاعدة الشرقية والولاية الأولى، التي كانت على رأس قيادة العمليات العسكرية الشرقية ضد الحكومة المؤقتة التي ألغتها وإنما، وضعت تلك المصادر تشكيل هيئة الأركان العامة في سياق إيجابي تاريخيا، يذهب إلى اعتبار تلك العملية كانت في سبيل وقف التسيب والفوضى وعدم الانضباط الذي ظهر في صفوف جيش التحرير الوطني، بفعل عدم الانسجام داخل قيادة العمليات العسكرية في الشرق في فترة (1958 - 1959)⁽²⁾.

كما ذهبت بعض الدراسات التاريخية إلى أن هيئة الأركان العامة، كان لها الفضل في إدماج الوحدات في فيالق جيدة التسليح، وبناء مصالح حيوية⁽³⁾، في

(1) MOHAMED HARBI, OP.CIT. P 164.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الولائي لتاريخ الثورة، مرحلة (1958 - 1962)، سوق أهراس، 18 سبتمبر 1986، ص 9.

(3) نفسه، ص 9.

هذا الإطار يشير المجاهد حسن أبو شيبية أن الحدود في فترة هيئة الأركان العامة أصبحت قيادتها أكثر تنظيماً⁽¹⁾.

لكن على النقيض من كل ذلك تضاءلت الفعالية العسكرية للجبهة الشرقية بمنطقتيها الشمالية والجنوبية، وعرف الأداء القتالي وتيرة محدودة، رغم ازدياد عدة وعتاد، وتنظيم وحدات جيش التحرير الوطني في المدن التونسية، كما كان الأمر بالنسبة لجيش التحرير الوطني بالقواعد المغربية، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى صعوبة عمليات العبور منذ إقدام الفرنسيين على تدعيم خط موريس بخط شال على الجبهة الشرقية الأكثر أهمية مقارنة بالجبهة الغربية من حيث الدعم بالأسلحة والوحدات العسكرية، والأمر الذي جعل هيئة الأركان العامة تولي اهتمامها بالقواعد العسكرية لجيش التحرير على الأراضي التونسية والمغربية في وقت ظلت فيه مشكلة نقص السلاح، تكاد تؤدي إلى توقف العمليات الثورية في ولايات الداخل خصوصاً الولايتين الثالثة والرابعة، كما أن هيئة الأركان العامة التي استطاعت تثبيت سلطتها بتوحيد جيش التحرير الوطني تحت إشرافها تحولت إلى قوة تعاضم شأنها بفعل ازدياد نفوذها، وطموح قائدها وهو ما أدى إلى اصطدامها في نهاية المطاف بالحكومة المؤقتة⁽²⁾ التي كان يسيطر عليها (الباءات الثلاث) وظهر الأمر وكأن هيئة الأركان العامة حلت محل القاعدة الشرقية والولاية الأولى في إزعاج الجهاز التنفيذي للثورة التحريرية في جولة جديدة، سوف تنتهي هذه المرة عكس ما جرت به الأحداث فيما سبق.

إذ استطاع العقيد هواري بومدين أن يكسب رهان أول مواجهة مع الحكومة المؤقتة عندما هدد بالاستقالة فيما عرف بقضية الطيار الفرنسي⁽³⁾ وسرعان ما

(1) خليفة الجيندي، حوار حول الثورة، الجزء الأول، المرجع السابق، ص 470 - 471.
(2) محمد البجاوي، المصدر السابق، ص 196، وأنظر كذلك عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 376.

(3) بلغت العلاقة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة درجة كبيرة من التوتر خاصة بعدما أسقطت على إثر هجوم جوي طائر فرنسية على الحدود الشرقية في منطقة (ملاغ) وأسر ملاحها، وبعد

استطاع اكتساب ثقل ودعم العناصر الفاعلة داخل جيش التحرير الوطني، وبعض العناصر المتنفذة في صفوف الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبذلك عرفت المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية في الفترة الممتدة بين 19 مارس 1962 - سبتمبر 1962، تجاذبا شديدا بين الجناحين السياسي والعسكري للثورة الجزائرية في أواخر أيامها، تظهر بصورة واضحة في شكل صراع حول السلطة بين نخب امتلكت تصورات مختلفة، بل وحتى متناقضة في بعض الأحيان حول المسار المستقبلي للدولة الجزائرية المستقلة.

وفي تلك الأثناء تمثل الدور الأخير للقاعدة الشرقية في الستين الأخيرتين في الثورة التحريرية في عدد من المهام التي أوكلتها لها هيئة الأركان العامة، والتي كانت ذات طابع اجتماعي وعسكري، تمثل الأول في تكليفها باستقبال اللاجئين الجزائريين المقيمين في الأراضي التونسية والليبية بعد إعلان وقف إطلاق النار بتاريخ 19 مارس 1962، حيث شكلت بناء على اتفاقيات إيفيان لجنة مشتركة في القاعدة الشرقية (سابقا) لتسيير الشؤون الإدارية والسياسية والاجتماعية إلى تاريخ الاستفتاء في 2 جويلية 1962، واستعداد لذلك، انتشرت فيالق ووحدات جيش التحرير الوطني في ثلاثة مراكز:

1. مركز القيادة العامة في سوق أهراس وتاروة.
2. مركز قيادة المنطقة الشمالية في بوحجار.
3. مركز نيابة قيادة المنطقة الشمالية في الطارف.

وتمت تعبئة الجماهير لإفشال أية نشاطات محتملة للتنظيم الإرهابي الفرنسي المعروف بمنظمة الجيش السري (O.A.S)، كما شكلت لجانا كلفت بالخدمات

ضغوطات حكومة تونس على حكومة الجزائر بإطلاق سراح الطيار الفرنسي تدخلت حكومة الجزائر لدى هيئة الأركان العامة، لكن رئاسة الأركان رفضت ذلك، وبتزايد الضغط انتهت القضية بإطلاق سراح الملاح، واستقالة بومدين من رئاسة الأركان تعبيرا منه عن عدم رضاه بهذا التصرف الصادر من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أنظر: محمد البجاوي، المصدر السابق، ص 197.

الإنسانية، أهمها : لجنة إعادة توطين المهجرين في قراهم ومدنهم، ولجنة تقديم الغوث الأغذية والألبسة للسكان بعد توقف التمويل من طرف الإدارة الاستعمارية ولجنة استقبال المعتقلين والمساجين، والحفاظ على الأمن العام⁽¹⁾.

بينما تمثل الدور العسكري الأخير للقاعدة الشرقية في كونها شكلت رأس القوة العسكرية التي دفعتها الأركان العامة للدخول إلى الجزائر⁽²⁾ بعيد الاستقلال بفترة قصيرة، في إطار ما عرف بالسباق نحو العاصمة أو صراعات الولايات الذي كان يخفي صراع نخب وقيادات فجرت ذات يوم الثورة معا، لتجد نفسها بعد سبع سنوات ونصف في مواجهة ضارية، كادت أن تعصف من جديد في خريف 1962 بالاستقلال الوليد.

في ختام هذا الفصل الذي تناول تطور علاقة القاعدة الشرقية بمختلف الأجهزة التنفيذية التي أشرفت على الثورة ابتداءً من سنة 1956، يمكن أن نخلص إلى جملة من الاستنتاجات التي توضع تطور طبيعة تلك العلاقة التي يمكن أن نحددها فيما يلي:

أ - لم تعرف العلاقة بين القاعدة الشرقية والجهاز التنفيذي للثورة بمختلف التشكيلات التي تعاقبت عليه وثيرة واحدة، وإنما اختلفت من فترة إلى أخرى عرفت في بعضها توترا شديدا كالذي شهدته أثناء رفض الاعتراف بالصفة التمثيلية لمؤتمر الصومام ومقرراته، وبالتالي عدم الاعتراف بلجنة التنسيق والتنفيذ التي انبثقت عنه، لكن سرعان ما توصلت القاعدة إلى اتفاق أعاد العلاقة إلى تفاهم ثنائي عمر أكثر من سنة.

ب - استطاعت القاعدة الشرقية والولاية الأولى القيام بتهديد حقيقي في إطار ما عرف بقضية العموري المعقدة والتي كادت أن تعصف بالهيكلية السياسية العامة التي تمخض عنها مؤتمر الصومام.

(1) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 87 - 79.

(2) محمود الواعي، المرجع السابق، ص 196 - 197.

ت - استطاعت القاعدة الشرقية أن تلعب دورا مميزا في إطار التنظيمات العسكرية التي استحدثتها لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1958 إذ أوكلت إلى قائدها ومؤسسها مسؤولية قيادية، بقيادة العمليات العسكرية الشرقية في أفريل - سبتمبر 1958.

ث - بانتهاء قضية العموري لصالح الحكومة المؤقتة المقيمة في تونس في شتاء 1958، وبتأسيس هيئة الأركان العامة في شتاء 1960، ظهر جليا توصل الحكومة المؤقتة، وقيادة أعلى هيئة عسكرية للثورة إلى احتواء منطقتي القاعدة الشرقية، والولاية الأولى بصورة نهائية وإخضاعها بعد أن ظلتا تشكلان عرينا لقادة المواجهة ضد القيادة الخارجية للثورة التي كثيرا ما انتهت في نظرهم بالإخلال بالتزاماتها الثورية والانحراف عن المبادئ الأصلية للثورة.

ج - رغم تمكن هيئة الأركان العامة في نهاية الثورة من تقليص أظافر القاعدة الشرقية إلا أنها ظلت خلال المرحلة الانتقالية (مارس - سبتمبر 1962) تشكل مركز خدمات اجتماعية وإنسانية ضخمة للاجئين والمهجرين والبنائين، وليس ذلك فحسب بل تجاوز الأمر إلى أنها كانت في طليعة وحدات جيش التحرير الوطني على الجبهة الشرقية في زحفها على العاصمة في صائفة 1962.

* * *

الخاتمة

الخاتمة

كان العهد الاستعماري في سنواته الأخيرة مرحلة هامة في تاريخ الجزائر بالنظر إلى ردود الفعل الجزائرية تجاه الواقع المفروض من قبل التواجد الكولونيالي، لأن اعتبار مرحلة الثورة التحريرية بكونها فترة تحول عظيمة، يكمن في نتائجها وتداعياتها، إذ مهدت ويسرت السبيل للشعب الجزائري للارتقاء وإحراز حق تقرير مصيره السياسي الذي نجم عنه عملية بعث الدولة الجزائرية الحديثة، في صورة ولادة أشبه ما تكون بالقيصرية.

وانطلاقاً من الإستراتيجية التي اعتمدها الثورة التحريرية في مواجهة الفعل الاستعماري بمختلف أساليبه وأوجهه، بمختلف الوسائل التي كانت متاحة بالنسبة للشوار، شكلت القاعدة الشرقية إحدى أبرز التنظيمات التي لعبت دوراً بالغ الأهمية بالنظر إلى جملة المهام الثورية التي أوكلت إليها إثر مؤتمر الصومام، أين تموقعت بصورة نظامية، كرثة شكلت متنفساً رئيسياً للثورة التحريرية، عندما صنفها قيادة الثورة كقاعدة للدعم اللوجستيكي.

بيد أن الأهمية التاريخية لتنظيم القاعدة الشرقية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتحدد وفق المنظور فحسب، إذ سرعان ما تعددت مهامها، وتفرعت هياكلها وتداخلت نشاطاتها بفعل عوامل عديدة، كان أبرزها المتغيرات التي طرأت على ظروف النشاط الثوري بالقاعدة الشرقية من ناحية وبفعل انعكاسات السياسة الاستعمارية تجاه الثورة، وهذا ما جعل القاعدة الشرقية تتجاوز في العديد من الأحيان وفي خطوات تحسب لها حدود المهام التي أنيطت بها.

ولعل مساهمتها في حماية قوافل السلاح، ومرافقتها إلى الولايات الداخلية ونشاطها الاجتماعي عند اشتداد مأساة اللاجئين يشكّلان أبرز تعبير عن ملامح

الدور الريادي الذي قامت بأدائه بمحاذاة الثغور الشرقية حيث الحدود الجزائرية التونسية التي عايشت سنوات حرجة طيلة فترة الثورة التحريرية.

ولكي نتمكن من الوقوف على حقيقة الدور الذي لعبته القاعدة الشرقية، وفهم خلفيات العلاقة والموقع الذي احتلته في إطار جملة الهياكل التنظيمية التي استحدثتها الثورة التحريرية، يبدو من الأفضل حصر مجموعة من العوامل التي تحكمت في ذلك الدور، ولعل أهم هذه العوامل هي :

1- إن الموقع الاستراتيجي للقاعدة الشرقية أهلها لتشكيل منطقة عبور للعتاد والعدة إضافة إلى كونها كانت على الدوام منطقة احتكاك وثيق بمجريات الأحداث على الساحة التونسية التي شهدت بدورها اضطرابا وتوترا شديدين قبيل اندلاع الثورة التحريرية بالجزائر، حتى أن الدعاية الفرنسية استساغت ببساطة الترويج لفكرة مفادها أن الثورة الجزائرية، انعكاس لأحداث تونسية.

2- رغم عدم سبق في إطلاق شرارة العمل الثوري في المنطقة لظروف خاصة إلا أن الثورة التحريرية بالقاعدة الشرقية امتلكت الهيكلة التنظيمية في فترة تعود إلى مرحلة التحضير للعمل المسلح.

3- شكلت قرارات مؤتمر الصومام التنظيمية منعرجا بارزا بالنسبة للنطاق الجغرافي الذي ستحدد بموجبه القاعدة الشرقية، إذ اعتبرتها النواة التنفيذية للثورة، وهي لجنة التنسيق والتنفيذ قاعدة للتموين والدعم اللوجستيكي منذ ربيع 1957.

4- إن الوضع التنظيمي الذي أحرزته القاعدة الشرقية، لم يكن وليد اتفاق أو عمران - بوقلاز فحسب، وإنما كان وليد مبادرة محلية، كما تؤكد ذلك الشهادات الحية، حتى وإن اتخذت تلك المبادرة المحلية بعدا تصاديا مع أطراف أخرى (الولاية الأولى والثانية ولجنة التنسيق والتنفيذ).

5- فرضت طبيعة المهام الموكلة إلى القاعدة الشرقية بفعل وضعها المتميز، تميزاً في هيكلتها خاصة فيما يتعلق بالعسكرية منها، إذ يمكن اعتبارها المنطقة الوحيدة إذا ما قورنت بالولايات التاريخية التي حظيت بالسبق في امتلاك الفيالق العسكرية، والسبق أياً في استخدامها في الميدان، ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين: يكمن الأول في ضرورة مهاجمة وإختراق الخطوط المكهربة ابتداء من صائفة 1957 بالنسبة لخط موريس، وريبع 1959 بالنسبة لخط شال بمجموعات من الثوار يربو عدد أفرادها عن أفراد الكتيبة، أما السبب الثاني: فيتمثل في المهمة العسيرة التي أسندت إلى فيالق الدعم والحماية المكلفة بمرافقة قوافل عبور السلاح إلى عمق التراب الوطني في بعض الأحيان (الولاية الرابعة).

6- ابتداء من سنة 1959، أوكلت للقاعدة الشرقية مهمة جديدة، لم تكن في سلم مهامها، غير أن إفرازات وانعكاسات سياسة الأرض المحروقة الاستعمارية على الوضع الاجتماعي في المناطق الحدودية الشرقية، نجم عنه بروز مأساة اللاجئين التي تفاقمت إلى حد كبير بفعل مخطط شال الذي كان تنويها لمشروع إفراغ مناطق جغرافية واسعة من مجموع سكانها، وهو الأمر الذي شكل عبئاً ضخماً وإرثاً ثقیلاً الوطأة على قاعدة أنشأت أساساً لتقديم الدعم للعمل العسكري المحض.

7- إن ما قامت به القاعدة الشرقية من نشاط عسكري بمختلف أشكاله ودعم لوجيستيكي متواصل ونشاط اجتماعي كبير، كأن في واقع الأمر ثمرة عبقرية القيادة بالنسبة لتنظيم القاعدة الشرقية من الناحية ونتيجة وضع رسمي في ظل قيادات متتابعة على رأس الجهاز التنفيذي للثورة التحريرية، إذ على الرغم من بعض الهزات التي تعرضت لها القاعدة الشرقية كالموقف من مؤتمر الصومام وتداعيات الخلاف بين الوفد الخارجي وقيادة الثورة،

وقضية العموري الشديدة الحساسية، حافظت القاعدة الشرقية بحكم علاقتها المستقرة بمختلف القيادات الثورية المتعاقبة بدءاً من قيادة العمليات العسكرية، مروراً بهيئة أركان الشرق، وصولاً إلى هيئة الأركان العامة، على أداؤها إلى آخر يوم من عمر الثورة التحريرية.

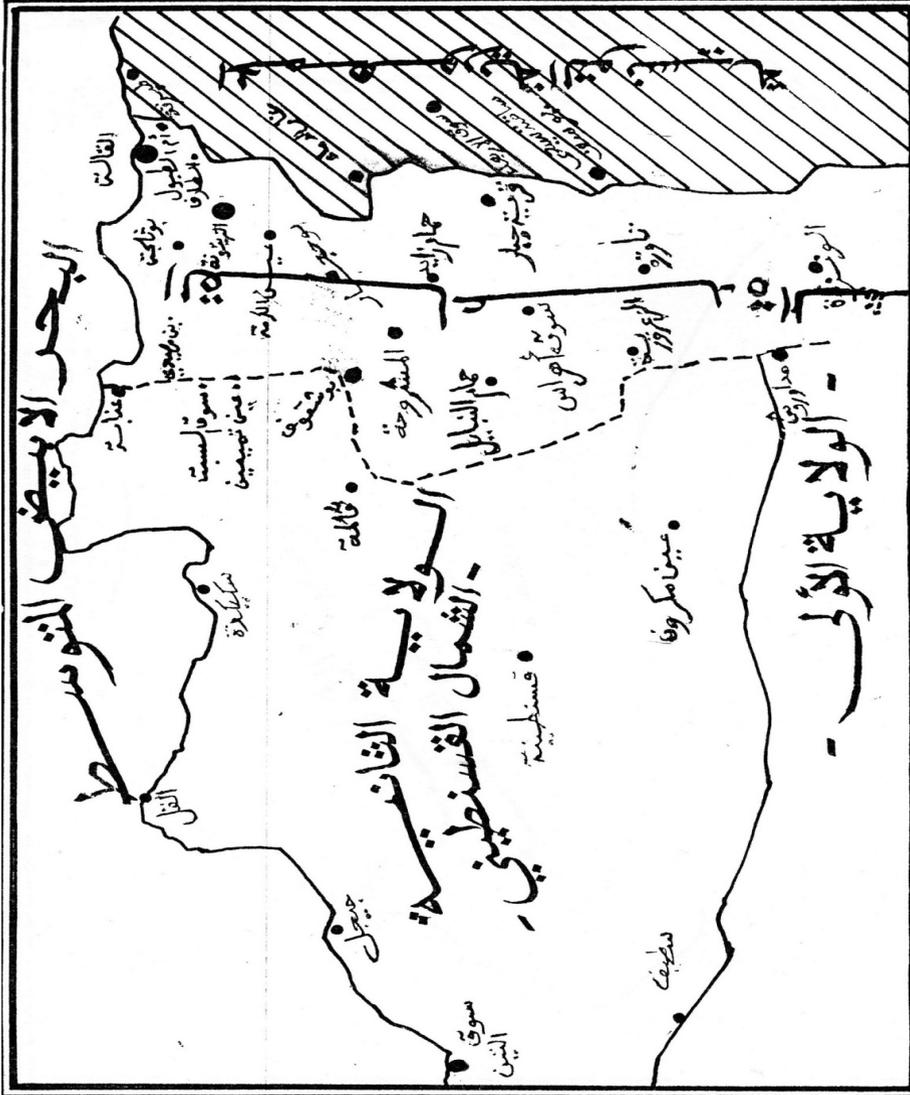
وفي ختام هذه الدراسة لا مناص من الاعتراف بأن الإحاطة بموضوع ضخم ومتشعب على شاكلة دور القاعدة الشرقية أثناء الثورة التحريرية المتعدد الأوجه، يعد أمراً صعب التحقيق بالنسبة للباحث في موضوعات تاريخ الثورة.

إلا أن ذلك كله لا يمنع من بناء صورة شبه مكتملة لموضوع البحث، رغم ما قد يعترضها من نقصان وتقصير، وانطلاقاً من المتاح من مادة تاريخية خام، كالشهادات الحية والوثائق الأصلية إلى جانب الكتابات المتأخرة المتوافرة وباستخدام أدوات البحث يمكن أن نخلص في نهاية هذه المحاولة إلى أن القاعدة الشرقية ظلت متسقة وملتحمة البناء أو الهيكل التنظيمي العام للثورة التحريرية رغم ما طرأ على تطور النشاط الثوري بشكل عام من مستجدات، وليس من قبيل اللغو، القول أن الثورة التحريرية في الداخل أو بالأحرى الولايات التاريخية كثيراً ما كانت تيمم وجهها صوب القاعدة عند الحاجة الملحة للدعم اللوجستيكي الذي شكل موضوعاً أو مسألة شديدة الحساسية والأهمية، سرعان ما تحول إلى مبرر لظهور خلافات حادة وتبادل التهم بين قيادة الثورة في الخارج العاجزة عن إدخال السلاح وولايات الداخل التي كادت أن ترضخ لمناورات فرنسية في بعض الأحيان بسبب الحاجة له.

ورغم جميع الحثيات التي أحاطت بالمسائل الشائكة في خضم العلاقات التي ربطت الهياكل القيادية للثورة التحريرية السياسية والعسكرية، فإن القاعدة الشرقية التي كانت طرفاً من تلك الأطراف واصلت أداء دورها كقاعدة تموين ودعم لوجستيكي في حدود إمكانياتها إلى آخر مرحلة من مراحل الثورة التحريرية.

فهرس الملاحق

الملحق رقم (1)



حدود القاعدة الشرقية مع الولاية الثانية (الشمال القسنطيني)

الملحق رقم (2)



حدود القاعدة الشرقية مع الولاية الأولى (الأوراس النمامشة)

الملحق رقم (3)

AB-ABRAB, le 2 Juillet 1955

- NOM DE RENSEIGNEMENTS -

-OBJET : Organisation interne de bande terroriste
-ORIGINE : Service frontière des Renseignements Généraux
-SOURCE : Interrogatoires
-TALENT : 1
-DATE : 1er Juillet 1955

1^{re} REGION (ALGERIE)
14^e DIVISION D'INFANT. MIL.
NORD-ORANAIS
SECTEUR DE SOUK-ABRAB
GROUPEMENT MOBILE 214
REG. MOBILE 148/214
NR 107/1.11/55 134/11
Classement : 2/8

Les unités du 16^e R.I.C stationnées à GARDIJA et les divers organismes de Police et Gendarmerie ont procédé, la semaine dernière, à l'arrestation et à l'interrogatoire de nombreux habitants des Douars KALAMA et GHEB' BOULIAS (C.N. de SOUK-ABRAB) ayant collaboré avec la bande rebelle de DJEBBAR Amor, dans le cadre de l'exploitation des renseignements fournis par un déporteur de cette bande, le sujet tunisien SALAH BEN ABDALLAH.

L'attention des interrogatoires a été attirée sur la variété et l'importance des renseignements donnés par l'intéressé et immédiatement exploitables sur le plan opérationnel. - Il est apparu d'autre part qu'étant étranger à la région BABAH BEN ABDALLAH pouvait très difficilement donner un aperçu d'ensemble sur l'implantation territoriale des hors-la-loi qu'il a analysés ces derniers mois dans leurs déplacements entre la région de EL-BAH' -MERIE (C.N. de TEBESSA) et celle du douar KALAMA (C.N. de SOUK-ABRAB) en passant par ABLEZZA, AIN GURTA et OUBAZZA (C.N. de BOUSSETT).

Ses déclarations ont cependant permis de retenir le fait que la bande de DJEBBAR Amor, traditionnellement fixée au nord d'OUBAZZA, semble avoir gagné, dans les derniers jours d'Avril dernier, le secteur du djébel BOUROUFANE (sud de TEBESSA). Elle était installée dans ce djébel au moment où SALAH a été mis en contact avec son chef par l'intermédiaire du nommé MERIEH EL GHODSARI, cultivateur du Douar EL BA EL ABIOD, nationaliste bien connu de la P.R.G. de TEBESSA.

De cette région, la bande a passé de 11 individus au moins ensuite gagné le secteur de BESOUJA où un avialement aurait été organisé au Gaid de l'endroit. - Salah ben Abdallah précise par ailleurs que, dans ce même secteur, il a assisté à la mutilation (ablation du nez) d'un ancien combattant accusé de trahison. - Quelques jours plus tard, en arrivant au Douar KALAMA, la bande aurait rencontré six émissaires des AURES commandés par le nommé MER' KHESB GHASALI qui paraît s'identifier avec l'individu abattu par les forces de l'ordre le 29 mai au Douar OULHAYE (C.N. de SOUK-ABRAB).

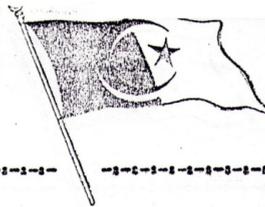
وثيقة سرية حول التنظيم الداخلي لمجموعة من الثوار تم اكتشافها من طرف المصالح

الفرنسية (جويلية 1955)

(أرشيف خاص حصلت عليه من المجاهد عبد الحميد عوادي) .../... يتبع

الملحق رقم (5)

SECRET LA CAUSE DE LIBERATION
NATIONALE ALGERIENNE
BASE DE L'EST



جيش التحرير الوطني
الجزائري

STRUCTURE DES CADRES

Echelle BASE :

| | | |
|--|---|-------------------|
| Colonel , Politico-Militaire, Terrorisme urbain, | 1 | LASKRI Amara |
| Commandant, Militaire, sanitaire, | 1 | AGUACHIA Mohamed |
| Commandant, Politique, Enseignement arabe, | 1 | |
| Commandant, Renseignements et liaisons, Ravitaillement | 1 | ZANTAR Slimano |
| S/Lieutenant, secrétaire de la Base , | 1 | BEN AZZA Layachi |
| Aspirant , Renseignements et liaisons , | 1 | BAOUKI Abdessalam |
| Aspirant , Renseignements et liaisons , | 1 | BRATA Ahmed |
| Aspirant , Renseignements et liaisons , | 1 | BEZJED Youcef |

-----oOo-----

Echelle ZONE :

Zone A :

| | | |
|---|---|--------------------|
| Capitaine , Politico-Militaire, Terrorisme urbain, | 1 | BROUCHI Jaissani |
| Lieutenant, Militaire , Sanitaire , | 1 | BECHICHI Abdelalal |
| Lieutenant, Politique , Enseignement arabe , | 1 | BESSARI Djoudi |
| Lieutenant, Renseignements et liaisons , Ravitaillement | 1 | KBANGAR Med-Larbi |
| Adjudant , Secrétaire de la Zone , | 1 | BEZJUM Moussa |

-----oOo-----

Zone B :

| | | |
|--|---|---------------------|
| Capitaine , Politico-Militaire, Terrorisme urbain, | 1 | BENSALEM Abderahman |
| Lieutenant, Militaire , Sanitaire , | 1 | OUARTI Lakhdar |
| Lieutenant, Politique, Enseignement arabe , | 1 | MEHAMMEDI Hafnouch |
| Lieutenant, Renseignements et liaisons, Ravitaillement | 1 | MEBAR Tayeb |
| Adjudant , Secrétaire de la Zone , | 1 | Mohamed-el-Sadi |

-----oOo-----

Zone C :

| | | |
|--|---|--------------------|
| Capitaine , Politico-Militaire, Terrorisme urbain, | 1 | ZEBIRI Tahar |
| Lieutenant, Militaire , Sanitaire , | 1 | SIRINE Med-Lakhdar |
| Lieutenant, Politique , Enseignement arabe , | 1 | MELAM Med-Chérif |
| Lieutenant, Renseignements et liaisons, Ravitaillement | 1 | BOUAFIA Ahmed |
| Adjudant , Secrétaire de la Zone , | 1 | BEHRENI Mohamed |

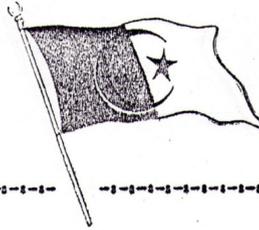
-----oOo-----

.../يتبع

الملحق رقم (5) (تابع)

ARMEE ET FRONT DE LIBERATION
NATIONALE ALGERIENNE

BASE DE L'EST



جيش التحرير الوطني
الوطني الجزائري

Zone B, 6ème Compagnie :

| | |
|---|-------------------|
| S/Lieutenant, Militaire-Militaire, Terrorisme urbain, | ABFOUR Med-Chérif |
| Aspirant, Militaire, Sanitaire, | LATRECHE Youcef |
| Aspirant, Politique, Enseignement arabe, | REBAS Sedek |
| Aspirant, Renseignements et liaisons, | GHIBA Mohamed |

-----oO-----

Zone C, 7ème Compagnie :

| | |
|---|-------------------|
| S/Lieutenant, Politico-Militaire, Terrorisme urbain, | CHELIS Eassa |
| Aspirant, Militaire, Sanitaire, | BOUDI Abdelhamid |
| Aspirant, Politique, Enseignement arabe, | CHEBBI Abdelmajid |
| Aspirant, Renseignements et liaisons, Ravitaillement: | |

-----oO-----

Zone C, 8ème Compagnie :

| | |
|---|---------------------|
| S/Lieutenant, Politico-Militaire, Terrorisme urbain, | MEARFIA Sebti |
| Aspirant, Militaire, Sanitaire, | BENDALHOUA Mohammed |
| Aspirant, Politique, Enseignement arabe, | DELB Salah |
| Aspirant, Renseignements et liaisons, Ravitaillement: | KEMALLI Ali |

-----oO-----

Zone C, 9ème Compagnie :

| | |
|---|-------------------|
| S/Lieutenant, Politico-Militaire, Terrorisme urbain, | NOBEL Zine |
| Aspirant, Militaire, Sanitaire, | DALIS Abdallah |
| Aspirant, Politique, Enseignement arabe, | DARANI Abdelouder |
| Aspirant, Renseignements et liaisons, Ravitaillement: | BENCATAP Brahim |

-----oO-----

| | |
|--------------------------------|------------------|
| Lieutenant, Délégué à Tunis, | SAAD-ESOUJ Tabar |
| S/Lieutenant, Délégué à Tunis, | SADKI Hocine |
| S/Lieutenant, Délégué à Tunis, | KEBAH Nouar |

-----oO-----

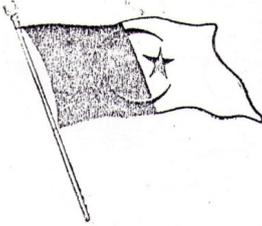
... / ...

.../... يتبع

الملحق رقم (6)

ARMÉE ET FRONT DE LIBÉRATION
NATIONALE ALGÉRIENNE

BASE DE L'EST



جيش التحرير الوطني
الوطني الجزائري

L I S T E DE L'ARMEMENT ET MUNITIONS APPARTENANT A LA WILAYA N°3 ET RESTANT
EN STOCK A LA BASE DE L'EST AU 15/8/57

| DESIGNATION | Nombre | DESIGNATION | Nombre |
|------------------------|--------|---------------------------------|--------|
| <u>ARMEMENT</u> | | <u>MUNITIONS</u> | |
| F.M. Breen | 21 | Obus d'energas | 56 |
| Pièces Hotchkiss | 6 | Balles 303 | 26.140 |
| Bazookas | 7 | Balles 8 m/m | 37.200 |
| Fusils acharis | 180 | Balles 9 m/m | 17.550 |
| Fusils Lebel | 206 | Caisses balles incendiaires 303 | 15 |
| Mitraillettes Berretta | 60 | Balles 7,5 | 32.986 |
| Mitraillettes Thompson | 35 | Balles 7,92 | 1.445 |
| Pistolets signaleurs | 100 | Fusées de pistolets signaleurs | 1.000 |
| | | Balles 11,43 | 7.100 |
| | | Grenades à main | 12 |
| | | Obus mortiers 45 m/m | 171 |
| | | Obus mortiers 81 m/m | 6 |
| | | Obus de bazookas | 102 |
| | | Caisses explosifs | 2 |
| | | Trépieds de F.M. Breen | 10 |
| | | Trépieds Hotchkiss | 6 |

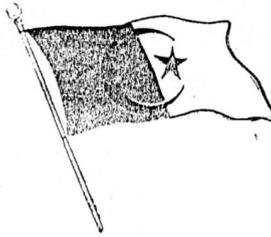
Le 15 Août 1957

قائمة الاسلحة والذخيرة الخاصة بالولاية الثانية المتبقية في مخزون القاعدة الشرقية في 15/08/1957.

الملحق رقم (7)

LE FRONT DE LIBERATION
NATIONALE ALGERIENNE

BASE DE L'EST



جيش وجهته التحرير
الوطني الجزائري

L I S T E D E L'ARMEMENT ET MUNITIONS EXPEDIES A LA WILAYA N° 3 PAR LES
SOINS DE LA BASE DE L'EST du 24 février au 20 Juillet 1957

| DESIGNATION | Nombre | DESIGNATION | Nombre |
|------------------------|--------|-----------------------------------|--------|
| <u>ARMEMENT</u> | | <u>MUNITIONS</u> | |
| Mortiers 81 m/m | 1 | Obus de mortiers 81 m/m | 36 |
| Mortiers 45 m/m | 7 | Obus de mortiers 45 m/m: | 417 |
| Energas | 7 | Obus Energas | 70 |
| Fusils Lebel | 222 | Balles 303 | 98.900 |
| Fusils Mauser | 44 | Balles 8 m/m | 35.800 |
| Fusils aoharis | 290 | Balles 9 m/m | 65.242 |
| Mitraillettes Berretta | 120 | Balles 11,43 | 17.600 |
| F.M. 24/29 | 3 | Balles 7,92 | 15.155 |
| F.M. 43 | 70 | Balles 303 incendiaires (caisses) | 4 |
| Mitraillettes Thompson | 11 | Balles spéciales d'energas | 140 |
| F.M. Breen | 33 | Grenades à main | 280 |
| | | Caisses chargeurs F.M. 43 | 4 |
| | | Balles 7,5 (pour F.M. 24/29) | 5.900 |
| | | | |

Le 15 Août 1957

قائمة الاسلحة والذخيرة الخاصة المبعوثة للولاية الثالثة
من طرف القاعدة الشرقية في 20 فيفري إلى 20 جويلية 1957.

الملحق رقم (8)

٤٧٠ ٠ ٤٧ ٠ ٤٤ ٠ ٤٤ ٤٤ ٠

BASE DE L'EST
=====

B O N D E L I V R A I S O N

Service du Matériel et
Armement
N°: 21

de la marchandise ci-après désignée

Destinée à : Cor. Wilaya N° 2
Agent livreur : la Base de l'Est

| DESIGNATIONS | UNITES | DESIGNATIONS | UNITES |
|--|----------|---|----------------------|
| <u>ARMES</u> | | <u>MUNITIONS</u> | |
| Mitrailleuses : | | Cartouches : <u>7^{mm} 92</u> | <u>1 8000 balle</u> |
| Fusils Mitrailleurs : <u>Imant</u> | <u>9</u> | Cartouches : <u>7^{mm} 62</u> | <u>3 150 "</u> |
| Fusils Mitrailleurs : | | Cartouches : <u>7^{mm} 62</u> | <u>1 200 caisses</u> |
| Mortiers de : | | Cartouches : <u>7^{mm} 62</u> | <u>6000 balle</u> |
| Mortiers de : | | Cartouches : | |
| Fusils : | | Cartouches : | |
| Fusils : | | Grenades : | |
| Fusils : | | Obus : | |
| Fusils : | | Obus : | |
| Mitraillettes : | | Obus : | |
| Mitraillettes : | | Obus : | |
| Mitraillettes : | | Obus : | |
| Pistolets Mitrailleurs : | | Mines : | |
| Pistolets Signaleurs : | | Chargours Broon : | |
| Bazookas : | | Chargours F.M. 24 : | |
| Lance-énergas : | | Chargours P.M. 43 : | |

Accusé réception de la marchandise désignée ci-dessus, on date du 28-1-1958

Le 28 Janvier 1958

P. Le Chef de la Base de l'Est :

par Nous : di M. J. J. J., responsable

المنتخب الوطني
مصلحة الارشيف

Communication
B. J. J.

de la Wilaya
Signature :

[Signature]

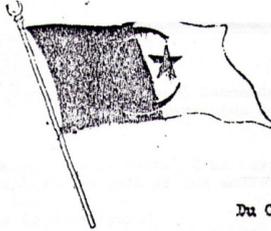
وصل تسليم الاسلحة للولاية الثانية من طرف القاعدة الشرقية بتاريخ 1958/01/28.

الملحق رقم (9)

ARMÉE ET FRONT
DE LIBÉRATION NATIONALE
ALGÉRIENNE

BASE DE L'EST

N° 272/SG



جيش وجهت التحرير
الوطني الجزائري

Du Commandant des R. & L.

Au Commandant KACI, Chef de la Base
de TUNIS .

J'ai l'honneur d'attirer votre attention sur les faits suivants :

Dans les communiqués publiés par nos services de presse, nous avons noté que la Base de L'Est est toujours rattachée à la Wilaya n° 2. Nous avons noté ceci en particulier dans la carte consacrée à la division de l'Algérie en Wilayas et publiée par la Résistance Algérienne " Edition de Tunis" . Nous avons aussi relevé cette omission dans le Moujahed du 5 Août 1957.

Nous protestons avec la plus grande énergie et vigoureusement contre cette erreur qui dénote une méconnaissance totale de la Division en Wilayas adoptée par le C.C.R.

Salutations Patriotiques et fraternelles.

- Destinataires -
- C.C.R.
- Archives.

Le 18 Août 1957

Le Commandant des R. & L.

عريضة احتجاج القاعدة الشرقية على نشر خبر تبعيتها
للولاية الثانية في صحيفة المجاهد (1957/08/05).

الملحق رقم (10)

A.L.N.-F.L.N.
BASE DE L'EST

Le Colonel Commandant la Base de l'Est
Aux Responsables du C.C.E.

70: 252

Nous vous communiquons la copie d'un rapport fait par le Lieutenant politique du 2ème Bataillon et relatif aux activités d'une compagnie d'acheminement de la Wilaya II.

Voici le texte de ce rapport.

Le 29 décembre dernier, une compagnie d'acheminement de la Wilaya II sous le commandement de AHALLA Mohamed dit "ROUQUETS", entra en territoire tunisien. Elle était composée de deux compagnies de la Wilaya II celles de LAKHONAR et de BAY qui eux revenaient sans avoir pu traverser les barbelés. En présence de ces deux dernières, la compagnie de rouquet se livra à certaines transactions entre autres à la vente d'armes de chasses dont elle était munie. Les compagnies, après ces transactions se livrèrent à un contrôlé feu d'artifice qui mis en émoi tous les habitants de la région. Voici la liste de ces transactions:

Le nommé Mecine b. Messaoud, Mechta Dardax près de SRAYA a reçu un fusil de chasse.

Mohamed b. Sakeuni, mechta Sraya a acheté un fusil de chasse pour la somme de 5.000 frs.

Younès b. Charra, mechta Sraya a reçu un fusil de chasse
Le nommé Meissaad, sergent de la garde tunisienne, a reçu trois fusils de chasse.

Saad b. Sakauni, mechta Sraya a acheté un fusil de chasse pour 2.000 frs.

Hajj b. Anzour, mechta Sraya a acheté un fusil de chasse pour 2.000 frs.

Mohamed b. Messaoud, mechta Sraya a acheté un fusil de chasse pour 3.000 frs.

Voici une liste des témoins de cette vente ainsi que les témoins du tir
Masseuna b. Ali, mechta Geurnia près de Ouchtata, a certifié qu'il a assisté à ces transactions.

Rabah b. Ahmed, demeurant même adresse a fait de même.

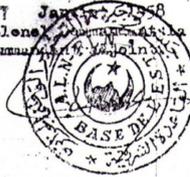
Ahmed b. Mansour, demeurant même adresse en a fait de même."

Nous vous prions de mettre un terme à ce genre d'activité qui ne peut que nuire à notre cause.

Salutations patriotiques.

Le 7 Janvier 1958
Le Colonel Commandant la Base de l'Est
Le Commandant de Wilaya II

Destinataires stricts
C.C.E.
Archives.
AN-2



مراسلة من طرف القاعدة الشرقية إلى مسؤولي لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)

حول حيازة بعض المواطنين لأسلحة نارية بتاريخ (1958/01/07)

الملحق رقم (11)

REPUBLIC OF ALGERIA
LE MINISTRE DE LA DEFENSE
LE MINISTRE DE L'INTERIEUR

9

في ليلة الخميس 30 مارس 1961

في الساعة 10 ليلا
 خرجنا على المركب العسكري المسمى
 = المراء = به بعين عيار 57
 وبعينهم 50 قنبلة ومدفع عيار 60
 ومدفع 10 قنابل
 ومدفعين في رشاشة نصبت المشغل
 خرجنا على الساعة 4 مساء وظرفنا
 على الساعة 10 ليلا ورجعنا
 في الساعة 11 ليلا
 ورجعنا سالمين



30/3/61

تقرير عن عملية عسكرية بالقاعدة الشرقية 30-مارس-1961-

الملحق رقم (12)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جيش التحرير الوطني الجزائري
الركنان الحيدري

جبهة التحرير الوطني الجزائري
والإقليم (٦)

العمليات الحربية لجيش التحرير الوطني الجزائري

على الحدود الشرقية

١- يوم ٢٢ يوليو ١٩٦٠: وقع اشتباك هام بين خريوشة و ابوكبدة حطمته
اشارة مدزفة وتصفيلة للعدو . واخضارة في جانبنا و خوب جسر بين
مركز ابوران والقرابند في ناحية السعيدة . وفتحت ٢٠٠ متر من الاسلاك
البنائفة . وبالغرب من لاكزنا حطمت تحصينة للعدو وخرت شبكة الاسلاك على
مسافة عدة عشرات من الامتار . وفي ناحية ام الطبول حطمت تحصينتان
للعدو . وحدثت فجوات هامة في الشبكة الشائكة . وفي ناحية المطروحة
حطمت تحصينتان للعدو ، وفتحت ١٠٠ متر من الاسلاك الشائكة مع ١٢ من
اصدتها . وفي ناحية مبيونة حطمت مدرعة مهادية . وقطعت جاهد في يدان
الشرف . ووقعت مجموعات كبيرة على مراكز (عين الزرقاء) ، و (قرقارة) و (الخنيق)
و (بكارنة) و خربت ٢٠٠ متر من الخط الكهرب وقرت سيارة مديحة و تظايرت سيارة
٤٤ من فوق لنهر احدثت فجوات في الخط الكهرب في ناحية حجر العسرو العاصم
الابيض واخضارة في جانبنا .

٢- يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٠: موجعت مراكز (عين الزرقاء) و (قرقارة) و (ثقات)
و (الخنيق) و (الماء البهني) و (الكديت) ، حطمت تحصينات وحطمت ١٣٠ مترا من خط
مهنس و ١٠٠ متر من خط شمال وفتحت ٢٠ مترا من الخط الكهرب وفتحت
٨ الشفام (ميرة) و حطمت سيارتان مدرعتان ومن جانبنا جرح و لحد .
وفي ناحية (ميدان بهني طمراد) ، حلق طيران العدو فوق وحدة من وحدتنا
فناطقت مدفعتها المضادة للطائرات نيرانها ، فاصابت طائرة (ب ٢٦) مما
اضطرها ان تعود نصابة الى قاعدتها . وفي ناحية البهونة حطمت سيارة
ج ج س . و قرب (الوديحة) حطمت تحصينة مهادية و ادبب واحد من جانبنا
بجرح بهيظ ، وفي ناحية (لاكزنا) حطمت مدرعة و تحصينتان ، وفي ناحية (ابوعلوش)
فتحت عدة عشرات في الخط الكهرب و حطمت مدرعة و تحصينة وقتلت عند
لقب جنود العدو وتركوا في الميدان ، وقتلهم عدد من الاسلاك الاعمدة وسقط
مجانسان في ميدان الشرف وجرح واحد . وفي ناحية (ميدان طيرت) ارتطبت مدرعة
لدى انفجار لغم تحتها . وفي ناحية (رواق السوق) تظايرت سيارة مدرعة كبرى .
وفي ناحية (عين الشرفارة) حطمت تحصينة للعدو . وفي ناحية (الوادي) فتحت
مدفعتها المضادة للطيران لطامة مهادية و ارتطبت على الوحدة حطمت الى قاعدتها
ووجه مركز (الشمس) فتخربت الاسلكة الشائكة من حبله وفتحت اصدتها
و من جانبنا ادبب واحد بجرح بهيظ .

...../.....

يتبع.../...

الملحق رقم (12) (تابع)

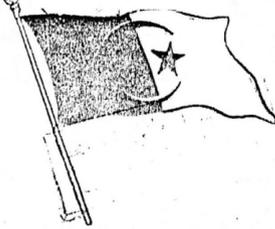
..... / 00000
٣٠ يوليو ١٩٦٠ : هوجت بشدة مراكز العدو في (خربة) و (ثروت البحيرة) ، و (عين العمدية) وحدثت اشتباكات مع العدو وكمائن وتخيب الخلد المكهرب ، خسائر العدو محققة * وفي ناحية (خربةوشة) حدث اشتباك عنيف مع العدو ، و هوجت المركز وخرب الخلد المكهرب ، الخسائر متعددة ، ومن جانبنا جرح واحد وفي ناحية (ابورمان) ندمت وحدائنا كميننا وخرب جسر يحصل بين مركزين ، و هوجت مركز (باب البحر) وعاقبه اشتباك هام ، خسائر العدو هامة في الأزواج و انفصال ، وسقط مجاهد في ميدان الشيف وقتل آخر * وفي ناحية (الحمري) قتلت اربعة بحواجزنا الكهريائية *
٤١ يوليو ١٩٦٠ : في ناحية (الاهل الابيض و الخليلق) قتلت كمائن من طرف وحدائنا ، و اجبطلت عدة كمائن مصلاية وخرب الخلد المكهرب طي * ١٠٠م خسائر العدو انبثرت محققة ، قتلت مدرعة وسيارتان ، و تطلعت سيارة اخرى فرق لقيم * قرب (ميدان الصالح) وقع اشتباك وخربت الشبكة الكهربائية ، و قتلعت ٢٥٠ مترا من الاسلاك الشائكة و قتلت (٧) اصهدة ، ومن جانبنا اصاب (٤) بجراح *

٢ - ٤٠٠ / ٦ - ٦٦

تقرير عن عمليات عسكرية لجيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية سنة 1960

الملحق رقم (13)

ARMÉE ET FRONT
DE LIBÉRATION NATIONALE
ALGÉRIENNE



جيش التحرير الوطني
الجزائري

BASE DE L'EST.

Rapport concernant le problème des réfugiés .

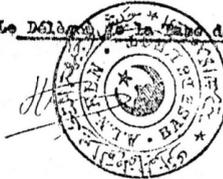
Nous signalons que les réfugiés Algériens du gouvernorat du Kef possédés sans aucun doute par le plus complet des dénuements se sont groupés en masse devant le local du bureau opérationnel du 3^e bataillon sis au Kef et se sont livrés à une manifestation des plus déplorabless demandant tous nourriture et médicaments.

Nous n'osons croire que de tels faits aient été inspirés mais il est à noter que ce q u'il a été à l'origine de ces dérèglements c'est le passage de camion de ravitaillements pour les réfugiés de Telha et Tadjerouine /

Devant une situation déjà plus qu'alarmante il est urgent de prendre les décisions qui s'imposent.

Tunis le, 29 Aout 1957

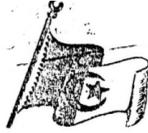
Le Délégué de la Base de l'est.



تقرير مندوب القاعدة الشرقية حول وضعية اللاجئين الجزائريين في بعض المدن التونسية

الملحق رقم (14)

ARMEE ET FRONT DE LIBERATION
NATIONALE ALGERIENNE
BASE DE TUNISIE
COMMISSION DES FRONTIERES



جيش و جبهة التحرير
الوطني الجزائري
قاعدة تونس

DECISIONS DE LA COMMISSION DES FRONTIERES

-:-:-:-:-

La Commission des Frontières, après une enquête poussée qui fera à l'objet d'un rapport à part, a pris à cet effet les mesures suivantes qui ont été adoptées à l'unanimité:

- 1°/. Le ravitaillement et l'habillement des compagnies d'acheminement doit être fourni dans les délais nécessaires et adéquats.
- 2°/. L'existence de plusieurs autorités est à supprimer.
- 3°/. Tout élément ne devant pas être acheminé sera évacué dans les délais les plus brefs. Ne doivent stationner aux frontières que les éléments ~~en~~ en instance de départ.
- 4°/. Une commission médicale statuera définitivement sur le cas de chaque élément se trouvant à la frontière. Les éléments aptes, seuls, demeureront aux frontières.
- 5°/. Le Service de Santé mobilisera deux médecins au service de la Base de l'Est qui s'occuperont de l'acheminement et de la frontière.
- 6°/. Une commission composée de Délégués des Wilayas accompagnera à l'avenir les compagnies d'acheminement jusqu'à la ligne Morice. Leur mission consistera à contrôler les conditions dans lesquelles se fait l'acheminement.

Destinataires:
Base-Archives.
Service de Santé.
Délégués des Wilayas 2 et 5.
Base de l'EST.

Le 3 Avril 1958

La Commission des Frontières.

قرارات تنظيمية للجنة الحدود بتاريخ 1958/04/03

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

- أعبيدي محمد الطاهر (1916-1998) المعروف تاريخياً الحاج خضر ولد سنة 1916 بقرية أولاد أشليح بولاية باتنة من عائلة فقيرة، غادر الوطن إلى فرنسا سنة 1936 بحثاً عن العمل وسنه 20 سنة وفي تفكيره البحث عن طريقة للتخلص من العدو وهناك التقى بمجموعة من الجزائريين كانوا يلتقون من حين إلى آخر يتحدثون عن الوطن ويضعون الخطط من أجل إخراج العدو من الوطن. عاد الحاج خضر إلى الوطن بعد أن قضى أربع سنوات في المهجر وأول ما قام به هو تكوين خلية سرية بمدينة باتنة سنة 1939 لا يتعدى عدد أفرادها 15 وكان مقر اجتماع الخلية دار السيد مزيان الحلوانجي. واستمر العمل لمدة ثلاث سنوات. وكان اتصال أول للخلية بالمناضل مصطفى بن بولعيد سنة 1941 حيث قدم لهم برنامجاً جديداً. بعدها كون الحاج خضر خلية أخرى بمدينة عين التوتة سنة 1942. وفي سنة 1944 كلفه المناضل مصطفى بن بولعيد بتولي مهمة استقبال المناضلين القادمين من شمال قسنطينة، وكان يقوم بجمع الأسلحة بمساعدة خضر بن كاوحة وبلقاسم بليعاش وكذلك المجاهد محمد بن خضر بقرية الحجاج. وليلة الفاتح من نوفمبر التقى الحاج خضر بالقائد مصطفى بن بولعيد ومجموعة كبيرة من المجاهدين وإختره بن بولعيد قائداً لأحد الأفواج. واصل جهاده في الأوراس، وترقى في عدة مناصب عسكرية وكان الحاج خضر من الذين تعاقبوا على قيادة الولاية الأولى التاريخية قبل أن يستدعى من قبل القياد للالتحاق بتونس. وتوفي المجاهد الحاج خضر يوم 23 فيفري 1998 بمدينة باتنة. أنظر التفاصيل على موقع شبكة الإنترنت: <http://batnauniv.mountada.biz/t4781-topic>

batnauniv.mountada.biz/t4781-topic

- أندري موريس (1900 - 1990): مقال في الأشغال العمومية، جند سنة 1939م، سُجن خلال فترة الاحتلال النازي لفرنسا وانتخب نائبا راديكاليا للوار الأدنى سنة 1945م، عضو في الجمعية الوطنية إلى غاية 1958م، نائب كاتب دولة ثم كاتب للتعليم التقني ثم كاتب دولة للشبيبة والرياضة سنة 1951م، وبعد ذلك عيناً وزيرا للتجارة البحرية سنة 1952م، ثم وزير الأشغال العمومية، ثم وزير النقل والسياحة،

فوزير للتجارة، وأخيرا وزيرا للدفاع الفرنسي والقوات المسلحة عام 1957م، حيث أصدر قرارا بإنشاء الخط المكهرب الحدودي بتاريخ 25 جوان 1957م، تحت رقم 3969 لعزل الجزائر عن القواعد الخلفية بتونس والمغرب، توفي في 17 جانفي 1990. أنظر: جمال قندل، خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية 1954-1962، ط ، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006. ص 48.

- أو عمران عمر (1919-1992): ولد عمر أو عمران يوم 19 جانفي 1919 بذراع الميزان تحصل على الشهادة الابتدائية ثم تفرغ لمساعدة أبيه في الفلاحة ، تجند في الجيش الفرنسي وحكم عليه بالإعدام إثر اشتباكات جرت بين الجزائريين والفرنسيين سنة 1941 ونجا منه، ساهم في تكوين خلايا سرية مدربة على السلاح بإحدى المدارس في شرشال ، وفي سنة 1945 حكم عليه بالإعدام غداة أحداث 08 ماي لكنه استفاد من العفو و ألقى عليه القبض مرة ثانية في سنة 1947 لكنه تمكن من الفرار، كان من بين أبرز الشخصيات الذين فجروا ثورة الفاتح نوفمبر وكان نائبا لكريم بلقاسم في المنطقة الثالثة ثم خلف رابح بيطاط في المنطقة الرابعة. وفي 22 أكتوبر 1956 تم اختطاف أعضاء الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني وأسند إلى أو عمران تولي الأمور في تونس وضبط الأوضاع على الشريط الحدودي وما بين فترة 1957-1958 تقلد رتبة عقيد ثم أسندت إليه مهمة التسليح في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية. وخلال تشكيل الحكومة المؤقتة عين رئيسا لبعثة جبهة التحرير الوطني بتركيا ، وبعد وقف القتال في الجزائر دخل إلى بلاده وساهم في محاربة المنظمة السرية الإرهابية، وانتخب بعد الاستقلال نائبا في المجلس التأسيسي لكنه سرعان ما انسحب احتجاجا على طريقة تسيير بن بلة، توفي أو عمران في 29 جويلية 1992. :

أنظر: تاريخ الجزائر (1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954. وزارة المجاهدين. الجزائر. 2002.

- أيت أحمد حسين: ولد في 26 أوت 1926 بعين الحمام من عائلة معروفة في المنطقة، بدأ تعليمه بمسقط رأسه ثم بثانوية تيزي وزو وبن عكنون. تحصل على شهادة البكالوريا، بدأ نشاطه السياسي بانضمامه إلى صفوف حزب الشعب الجزائري منذ أن كان طالبا في الثانوية، وبعد مجازر 08 ماي 1945 كان من المدافعين عن العمل المسلح كخيار وحيد للاستقلال. أصبح عضوا للجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية. وعند إنشاء المنظمة الخاصة كان من أبرز عناصرها وصار ثاني رئيس لها بعد وفاة محمد بلوزداد. أشرف مع أحمد بن بلة عن عميلة بريد وهران 1949. وعند ظهور الأزمة البربرية سنة 1949 انتقل إلى مصر كممثل للوفد الخارجي لحركة الانتصار بالقاهرة سنة 1951 رفقة محمد خيضر، وشارك في مؤتمر باندونغ سنة 1955، وانتقل إلى نيويورك للدفاع عن القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة. وبعد مؤتمر الصومام عين عضوا في المجلس الوطني للشورة الجزائرية. وكان من بين المختطفين في حادثة اختطاف طائرة الزعماء الأربعة في 22 أكتوبر 1956 رفقة بن بلة، خيضر بوضيف والكاتب مصطفى الأشرف. ورغم تواجده بالسجن إلا أنه عين وزيرا للدولة في التشكيلات الثلاث للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. أطلق سراحه مع زملائه بعد وقف إطلاق النار.

أنظر تاريخ الجزائر (1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954. وزارة المجاهدين. الجزائر. 2002. وأيضا، علي زغدود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال، روية. 2004، ص 59-60.

- باجي مختار (1919-1954): عضو اللجنة الثورية الموحدة للوحدة والعمل CRUA (1954) وقائد في حرب التحرير. ينحدر من عائلة متواضعة، كان أبوه موظفا بمحكمة عنابة ثم بسوق أهراس، ولد يوم 17 ابريل 1919 بعنابة، ثم غادرها قبل سن التمدرس ليستقر بسوق أهراس. بعد دراسته بمدرسة «الأهالي» وحصوله على شهادة نهاية التعليم الابتدائي عام 1934، دخل عام 1936 ثانوية مدينة سوق أهراس التي تحمل حاليا اسم ابن خلدون وغادرها سريعا بسبب عنصرية المعمرين تجاه الجزائريين التي جعلته ناقما على هذا الوضع انضم إلى ناد رياضي كان، في الحقيقة، تنظيما شبه

عسكري يقدم تدريبات في شتى الميادين، وفي نفس الوقت كان يتابع دروسا بالمراسلة، إلى غاية استدعائه لأداء الخدمة العسكرية. تفادها باللجوء إلى الإضراب عن الطعام لمدة أيام انخرط في حركة الكشافة الإسلامية في أوائل الأربعينات حتى صار مسؤولا عن فصيلة لمدة 7 سنوات متوالية بعد نضاله في حزب الشعب الجزائري ابتداء من سنة 1943 ثم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية صار عضوا في المنظمة السرية OS اعتقل في 27 ابريل 1950، وحكم عليه ب 5 سنوات سجنا ثم أطلق سراحه بعد ثلاث سنوات قضائها في سجن الشلف يوم 2 ابريل 1953. ومنذ تسريحه وعودته إلى سوق أهراس انهمك في نشاطات تحسيسية وتحضيرات عسكرية على مستوى النواحي التي كانت واقعة تحت قيادته مثل الونزة وواد كبريت، ومداوروش، وعنابة ونهامشة وعين تاحامين وبوشقوف. مع اندلاع الثورة اول نوفمبر 1954 شارك باجي مختار الذي كان حاضرا في اجتماع المنظمة السرية المنحلة بهدف تأسيس اللجنة الثورية الموحدة للوحدة والعمل CRUA، في عمليات تخريبية كثيرة عبر مناطق الحدود الجزائرية التونسية تحت قيادة ديدوش مراد، وبوصفه مناضلا في الحركة الوطنية فقد باع جزءا من ميراثه لشراء الذخيرة، وبعد الاجتماع عاد، حسب نفس المصدر إلى سوق أهراس حيث واصل تدريباته وتجميع الأسلحة التي كانت بحوزة المواطنين. اعتقل يوم 30 أكتوبر وهو في طريقه إلى عنابة للحصول على خرائط مختلف الخطوط السكك الحديدية، تمكن من الفرار من قبضة العدو في ذلك اليوم لم يكن في الموعد مع ديدوش مراد الذي قام بذاته بتوزيع بيان أول نوفمبر في 2 نوفمبر شارك في تخريب جسر عين سنور بالقرب من سوق أهراس، وفي تخريب منجم الناظور بقالة وفي تخريب القطار الرابط بين الجزائر وتونس عن سكتته. وعندما عاد إلى جبال بني صالح، في ولاية قالة وعلى إثر عملية تمشيط قام بها الجيش الفرنسي في منطقة مجاز الصفا، حيث توجد مزرعة «دالي بن شواف» استشهد المقاتل باجي مختار يوم 18 نوفمبر 1954 مع رفاقه في السلاح محمد الطرابلسي ومحمد بناني مسعود عنتر.

أنظر: تاريخ الجزائر (1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954. وزارة المجاهدين. الجزائر. 2002. وأنظر أيضاً: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصب، الجزائر، 2007، ص 57، 58.

- بلقاسم كريم (1922-1970): من مواليد 14 ديسمبر 1922 بقرية تيزرا نعيبي قرب ذراع الميزان ولاية تيزي وزو بالجزائر وسط أسرة ميسورة الحال كان أبوه حسين تاجرا كبيرا عينته فرنسا كحارس للغابة واقترح عليه منصب قايد ولكنه رفض. انضم إلى مدرسة ساروي Sarroy بالعاصمة ونال منها شهادة الدراسة Certificat d'étude عرف النضال مبكرا إذ انخرط في صفوف حزب الشعب بعد 1945 ومنذ 1947 آمن بفكرة الثورة كخيار وحيد لذلك لجأ إلى السرية وتحصن بالجبال ليكون الخلايا العسكرية لليوم الموعود. وعند اندلاع الثورة كان أحد مفجريها وأحد قادة جبهة التحرير الوطني منذ النشأة إذ شارك في الاجتماعات التي سبقت أول نوفمبر 1954 (عضو مجموعة الستة). وأصبح قائدا للمنطقة الثالثة "القبائل" وقاد العمليات العسكرية الأولى ضد المراكز والقوات الفرنسية في منطقة القبائل، وأشرف على هيكلة وتأطير المجاهدين بالمنطقة بمساعدة أعمار أو عمران ومحمدي السعيد، شارك في مؤتمر الصومام وصار عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية شغل منصب وزير القوات المسلحة في التشكيلة الأولى ثم وزير الشؤون الخارجية في الثانية ووزير الداخلية في التشكيلة الثالثة، شارك في مفاوضات أيفيان وكان من بين الموقعين عليها، اغتيل بعد الاستقلال في أكتوبر 1970 بألمانيا أنظر: عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصبية، الجزائر، 2007، ص 283، 284.

- بلهوشات عبد الله (1923-2003): رائد جيش التحرير الوطني وعضو الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. انخرط في الجيش الفرنسي في 1945 وأصبح ضابط صف. سرح في 1953، ثم أعيد تجنيده في أول أكتوبر 1956، فر من الجيش بعد ذلك بثلاثة أشهر وحكم عليه غيابيا في 1958 بعشرين سنة سجنا مع الأشغال الشاقة من قبل المحكمة العسكرية الفرنسية. وفي 1957 أصبح عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية، اعتقل عام 1958 بتهمة الانقلاب على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وحكم عليه بعامين حبسا وتم حبسه في تونس، صدر عفو في حقه في فيفري 1960 والتحق بالحدود المالية. وفي 1962 قاد المنطقة الجنوبية الصحراوية، ثم قاد

على التوالي الناحيتين الثالثة والخامسة العسكريتين (جوان 1964). عين عضوا لمجلس الثورة بعد انقلاب 19 جوان 1965 الذي قام فيه بدور بارز، ورفقي إلى رتبة عقيد (أعلى رتبة في الجيش) في 19 جوان 1965. في 15 جوان 1980 عين نائب وزير الدفاع (وزير الدفاع احتفظ به الشاذلي) ثم رقي إلى رتبة عميد (أعلى رتبة في الجيش) في 24 أكتوبر 1984، وخلف الجنرال بلوصيف على رأس قيادة الأركان في 22 نوفمبر 1986، أخذ على عاتقه الإشراف على حالة الطوارئ المفروضة إثر مظاهرات أكتوبر 1988، عين في نوفمبر التالي مستشارا بالرئاسة للشؤون العسكرية، أحيل على التقاعد في 9 جويلية 1989، توفي في 16 سبتمبر 2003.

أنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصة، الجزائر، 2007، ص 62.

- بلونيس محمد (1912-1958): مصالي التوجه تحالف مع فرنسا ولد في برج منايل سنة 1912 (القبائل الكبرى)، درس في المدرسة الابتدائية الفرنسية، لكنه تلقى تربية تقليدية في 1938، انضم إلى حزب الشعب الجزائري، اعتقل مؤقتا لعلاقته بأحداث 08 ماي 1945 وحسب مذكرات آيت أحمد يمثل بلونيس «نسخة للزبائية zapatisme، النموذج المكسيكي المضاد على أوسع نطاق ضد مؤسسات القهر السياسي والاستغلال الاجتماعي المفرط». اتصل في ناحية برج منايل بجماعات من «قطاع الطرق» لخوض الكفاح الوطني، واغتيال أناس من حزب الشعب الجزائري خلال الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947. وترشح لانتخابات الجمعية الجزائرية، سجن في بربروس في 1948. بقي مخلصا لمصالي الحاج خلال الأزمة التي زعزعت حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين عامي 1953-1954. وبعد ستة أشهر من قيام ثورة أول نوفمبر 1954، كلف محمد بلونيس من قبل مصالي بقيادة المجموعات المسلحة التابعة للحركة الوطنية الجزائرية في بلاد القبائل. في مارس 1957 جند جيش التحرير الوطني قوات معتبرة لمحاربته، فتقهقرت مقاومة بلونيس نحو الجنوب. دفعته المذبحة التي ارتكبتها وحدات جيش التحرير الوطني في 28 ماي 1957 إلى اللجوء إلى الجيش الفرنسي وطلب مساعدته في صراعه مع جيش التحرير الوطني. صار جنرالا

للجيش الوطني الشعبي الجزائري، ووجد أي انتماء لحزب مصالي (الحركة الوطنية الجزائرية MNA) وفي حوار أجرته معه الإذاعة الفرنسية يوم 03 ديسمبر 1957 صرح أن على الجزائر أن تبقى في كل الأحوال مرتبطة بفرنسا. مقابل ذلك تركوه يستولي على الناحية الممتدة بين بوسعادة وسيدي عيسى والبيض وغرداية ، وهي منطقة عملياته ضد جيش التحرير الوطني، كما تلقت قوات بلونيس من الجيش الفرنسي إعانات منتظمة ودعمًا في شكل عتاد. إلى غاية ماي 1958، لم تصدر الحركة الوطنية الجزائرية أي بيان حول موقفها من خيانة بلونيس. وهذا الموقف عزز عزلة المنظمة المصالية في عيون الجماهير الجزائرية. ثم دخل الجنرال «بلونيس» في خلاف مع الجيش الفرنسي وفي 04 ماي 1958 حدثت اشتباكات دامية بين المعسكرين بقصر الحيران وبعد رفضه الاستجابة لإنذار من الجنرال سالان، تم قتله من طرف الجيش الفرنسي في 14 جويلية 1958، أي في وقت بدأت تحدث في صفوف جيشه أولى عمليات الفرار نحو الجبال، التحق قسم كبير من جيشه بالفرنسيين، وقسم آخر التحق بجهة التحرير الوطني، وقسم آخر بقي تحت قيادة خلفه محمد مفتاح.

أنظر حول الترجمة الذاتية لمحمد بلونيس عند كل من: بنيامين سطورا، مصالي الحاج، المرجع سابق، ص 260؛ جمعة بن زروال، الحركة الوطنية الجزائرية المصالية وموقفها من الثورة 1954-1962، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة باتنة، 2002-2003، ص 75. وعاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، تر: عالم مختار، دار القصة الجزائر، 2007، ص 64، 65.

- بن بو العيد مصطفى (1917-1956) من مواليد في فيفري 1917 بأريس ولاية باتنة وسط عائلة ثرية ومنتشعبة بالقيم الإسلامية، تلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه ثم بمدينة باتنة أين التحق بمدرسة الأهالي «الأندليجان» كما تلقى تعليمًا بمدرسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، هاجر إلى فرنسا سنة 1937 وعرف عن قرب أوضاع الجزائريين هناك، وكون نقابة تدافع على حقوقهم، عام 1939 أدى الخدمة العسكرية الإلزامية، وأعيد تجنيد أثناء الحرب العالمية الثانية، بدأ نشاطه السياسي

في صفوف حزب الشعب منذ الأربعينات إذ كان من أنشط العناصر بالأوراس، وعند نشأة المنظمة الخاصة كان له نشاط دعوي في تكوين الشبان سياسيا وتدريبهم عسكريا، وأنفق من ماله الخاص لتدريب وتسليح المناضلين، شارك في انتخاب المجلس الجزائري سنة 1948 وفاز فوزا سحيقا لكن السلطات الفرنسية زورت الانتخابات، كان له دور كبير في إنشاء المنظمة الخاصة، وبعد أن أكتشف أمرها بدأ في توفير السلاح عن طريق شرائه من ليبيا كما ساهم في إيواء المناضلين المطاردين، أنشأ مع رفاقه اللجنة الثورية للوحدة والعمل وشارك في اجتماع الـ 22 في جوان 1954، وأصبح مسؤولا على المنطقة الأولى (الأوراس)، كما كان عضوا في لجنة الستة، أشرف على توزيع الأسلحة على المناضلين بنفسه. سافر سنة 1955 إلى ليبيا لتزويد الثورة بالسلاح لكنه أعتقل في 11 فيفري 1955 وحوكم بالمحكمة العسكرية بقسنطينة في جوان 1955 وحكم عليه بالإعدام. استطاع الفرار من السجن رفقة الطاهر الزبيري في شهر نوفمبر 1955 عاد إلى قيادة الثورة وخاض معركة إيغري البلح وأحمر خدو، واصل جهاده حتى أستشهد في 22 مارس 1956 إثر انفجار اتصال» إرسال واستقبال» مفخخ ألقته القوات الفرنسية.

أنظر: المتحف الوطني للمجاهد، الشهيد مصطفى بن بوالعيد، سلسلة رموز الثورة التحريرية، الجزائر، 2001. والطاهر جبلي، البطل الرمزي مصطفى بن بولعيد، ثعلب الأوراس، شهيد الجبل الأزرق، جريدة صوت الأحرار، العدد 930، الخميس 22 مارس 2001، الحلقة الأولى، ص 7. والعدد 931، السبت 24 مارس 2001، الحلقة الثانية، ص 8.

- بن جديد الشاذلي (1929-2012): ولد الراحل الشاذلي بن جديد في الفاتح جويلية 1929 بقرية السباع ببلدية بوثلجة التابعة لولاية الطارف، انخرط سنة 1954 في جبهة التحرير الوطني قبل أن يلتحق سنة بعد ذلك بجيش التحرير الوطني بالولاية الثانية بمنطقة قسنطينة. في 1956 أصبح الراحل قائدا في ناحيته، وبعدها نائب قائد منطقة سنة 1957 وقائد منطقة برتبة نقيب سنة 1958، كما انتقل لفترة وجيزة إلى قيادة العمليات بمنطقة الشال سنة 1961، ليعين سنة بعد ذلك قائدا للناحية العسكرية الخامسة في قسنطينة برتبة رائد. وفي سنة 1963 أوكلت لبن جديد مهمة الإشراف على انسحاب القوات الفرنسية من تلك المنطقة قبل أن يتولى قيادة الناحية العسكرية الثانية بمنطقة وهران في 4 جوان 1964. الرئيس الراحل كان عضوا في مجلس الثورة في 19 جوان 1965 بعد الإطاحة بالرئيس الراحل أحمد بن بلة، في ما سُمّي بـ«التصحيح الثوري»، كما تولى في فيفري 1968 الإشراف عن انسحاب القوات الفرنسية من منطقة وهران، سيما عملية الجلاء من مرسى الكبير لتتم ترقيته سنة بعد ذلك إلى رتبة عقيد، قبل أن يكلفه مجلس الثورة سنة 1978 خلال فترة مرض الراحل هواري بومدين بتولي تنسيق شؤون الدفاع الوطني. تم تعيينه في جانفي 1979 أمينا عاما لجبهة التحرير الوطني، بعد المؤتمر الرابع، ثم مرشحا للانتخابات الرئاسية ليتم انتخابه رئيسا للجمهورية في 7 فيفري 1979 مع توليه منصب وزير الدفاع الوطني إلى غاية جويلية 1990، وهو التاريخ الذي تولى فيه هذا المنصب رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي العميد خالد نزار. حصل بن جديد، على تجديد الثقة في منصب الأمين العام لجبهة التحرير الوطني في ديسمبر 1983، ليتم اختياره كمرشح لرئاسة الجمهورية من قبل المؤتمر الخامس للأفان لعهدة ثانية، وأعيد انتخابه كرئيس للجمهورية مرتين متتاليتين سنتي 1984 و1988 وسمّي بن جديد بمهندس إنشاء اتحاد المغرب العربي، بعد لقاء جرى في زرالدة سنة 1989 بين قادة بلدان المغرب العربي. غداة أحداث أكتوبر 1988 أعلن الراحل الشاذلي عن إصلاحات سياسية بينها مراجعة الدستور الذي كرس التعددية الحزبية ابتداء من فيفري 1989، في ظل إخضاع جبهة التحرير إلى «تصحيح» أفضى إلى إنهاء مهام الفقيه شريف مساعدي، واستخلافه بالراحل بعبد الحميد مهري. وفي جوان 1991 أعلن

حالة الطوارئ في كامل التراب الوطني، وقرر تأجيل الانتخابات التشريعية ليوم 27 جوان من نفس السنة، إلى 26 ديسمبر، وفي 4 جانفي 1992 وقّع قرار حلّ المجلس الشعبي الوطني الذي كان يرأسه آنذاك عبد العزيز بلخادم. غادر قصر المرادية، في 11 جانفي 1992، مباشرة عقب توقيف المسار الانتخابي، وبعد جانفي 1992 ابتعد بن جديد عن الحياة السياسية وفي أواخر 2008، ظهر بن جديد عندما ألقى خطاباً مثيراً للجدل في مدينته الأصلية الطارف. ومنذ أن تقاعد، فتح بن جديد مسلخاً في فينسبري بارك، بلندن حيث تستقر جالية جزائرية كبيرة هناك. توفي يوم السبت 6 أكتوبر 2012، عن عمر ناهز 83 عاماً، في مستشفى «عين النعجة العسكري» بالعاصمة الجزائرية حيث كان في قسم العناية المركزة إثر تعرضه قبل أيام لأزمة قلبية حادة.

أنظر بالتفصيل الموقعين في شبكة الانترنت:

<http://www.echoroukonline.com/ara/feed/articles/143760.txt>

بتاريخ 24 جانفي 2012 <http://ar.wikipedia.org>.

- بن ديدى صالح: المدعو صالح سوفي اسمه الحقيقي من نواحي سدراته، عين على رأس لجنة العمليات للمنطقة الجنوبية للقاعدة الشرقية ما بين (1962 - 1960)، ثم عضواً في البرلمان ما بين (1965 - 1963)، وعضواً في مجلس الثورة، وقائد الناحية العسكرية بمنطقة كولومب بشار ما بين (1967 - 1965) لقي حتفه على اثر حادث يوم 22 ديسمبر 1976، أنظر :

MOHAMES HARBI, LE FLN-MIRAGE ET REALITE, (1945 -1962) EDITION, NAQD/ ENAL, ALGER 1993. P 440.

- بن سالم عبد الرحمن (1923-1980): رائد جيش التحرير الوطني. ولد عام 1923، بدوار الهناشير بلدية عين الكرمة، دائرة بوحجار، ولاية قالمة حالياً. انخرط في صفوف الجيش الفرنسي سنة 1940، منح وسام الشرف بتونس في عام 1944. وبعد عودته من حرب الهند الصينية التحق بصفوف الثورة في منطقة سوق أهراس على اثر عملية البطيحة في مارس 1956. وبعد إنشاء القاعدة الشرقية عين قائداً على الفيلق

الثاني سنة 1957، ثم قائدا للمنطقة الشمالية سنة 1960، نقيب في الحدود الشرقية (1961)، قائد ثكنة بالعاصمة في 1964 وبعد الاستقلال عين رئيسا على القيادة العامة بالعاصمة، وذلك سنة 1964، ثم عضوا في اللجنة المركزية لجهة التحرير الوطني بين (1964 - 1965)، ثم عضوا في مجلس الثورة (1967 - 65)، غادر الجيش في ديسمبر 1967، بعدما وقف إلى جانب الطاهر الزبيري ضد هواري بومدين، توفي عام 1980. وللمزيد من التفاصيل حول حياة الفقيه.

أنظر: الزوير بوشلاغم، فقيد الثورة عبد الرحمن بن سالم، مجلة أول نوفمبر، عدد 46، 1980، ص ص 28-21. وأنظر كذلك: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصبه، الجزائر، 2007، ص 73، 72.

بن شريف أحمد: عقيد جيش التحرير الوطني (الولاية الرابعة)، ولد في أبريل 1927 بالجلفة، احترفت الجندية في الجيش الفرنسي ورقي إلى رتبة ملازم في 1957 بعد أن تلقى دراسة في مدرسة تكوين الضباط العاملين سان ميكسان وفي جويلية 1957، فر من الفرقة الأولى للقناصة الجزائريين RTA للانضمام إلى جيش التحرير الوطني، مصحوبا بقسم من كتيبة وبعد أن حارب في الولاية الرابعة (قطاع العاصمة)، انتقل إلى الحدود الجزائرية التونسية ومن هناك ولمدة عامين، انهمك في تدريب رجال الجيش التحرير الوطني. والهدف: تحويل المقاومين إلى جنود محترفين، ونراه على رأس قيادة معسكر دندن حيث كان خصوم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية معتقلين بتهمة تدبير انقلاب بتحريض من المصالح الخاصة المصرية، عضو المجلس الوطني للثورة في جانفي 1960 ثم عين على رأس الولاية الرابعة في جويلية من نفس السنة، تمكن من اجتياز الحاجز المكهرب لكنه وقع سريعا في قبضة العدو، بقرار من باريس ينتزع من العدالة العسكرية ويرحل إلى فرنسا حيث يسجن إلى غاية نهاية الثورة، أطلق سراحه في أبريل 1962، ليلتحق بقيادة الأركان العامة تحت إمرة بومدين، الذي يقرر إعادته إلى منصبه على رأس قطاع العاصمة، وفي جوان يعتقل بن شريف بروفيقو قرب العاصمة من طرف عناصر من الولاية الرابعة وبحوزته أمر بمهمة يتضمن خلافا للقانون، تعيينه

قائدا للولاية، يمزقه شخصيا تعبيراً عن حسن نيته تجاه مخاطبيه من الولاية الرابعة ن من بينهم الرائد حسان . ثم يطلق سراحه بتدخل من الرائد لخضر بورقعة مع بقاءه رهن الإقامة الجبرية بالبلدية في سبتمبر 1962، يعينه الجهاز التنفيذي المؤقت على رأس الدرك الوطني وسوف يحتفظ بهذا المنصب لمدة 15 سنة متواصلة إلى غاية 21 أفريل 1977، التاريخ الذي يعين فيه وزيرا قبل أن ينحى في 29 جوان 1978 ، ثم يوجه له ديوان المحاسبة تهمة اختلاس الأموال سنة 1980 .

أنظر عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، تر: عالم مختار، دار القصة الجزائر، 2007، ص 73، 74.

- بن طوبال سليمان (1923-2010): (اسمه الحقيقي) والمعروف اختصاراً باسمي الأخضر وعبد الله ولد عام 1923 بميلة (450 كيلومتراً شرق العاصمة الجزائرية)، بدأ العمل السياسي في صفوف حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية. عند تأسيس المنظمة السرية (الجناح العسكري لحزب الشعب) في 1947 كان بن طوبال أحد أعضائها البارزين إلى غاية اكتشافها وتفكيكها في آذار/ مارس 1950 وأضحى مطلوباً من السلطات الاستعمارية. وفي هذه المرحلة الحاسمة تعرف بن طوبال على البطل مصطفى بن بولعيد ورفيقه شبحاني وعاجل عجول والذين سيكون لهم شأن كبير خلال الثورة بهذه المنطقة. وعند تأسيس "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" كمرحلة تمهيدية لإعداد الثورة المسلحة، وبروز حتمية عقد لقاء للنظر في الوضعية التي وصلت إليها البلاد، وجه المجاهد والرئيس الأسبق محمد بوضياف نداء لبن طوبال لحضور الاجتماع التاريخي الذي احتضنه منزل المناضل "إلياس دريش" بحي المدنية بالعاصمة، ليصبح بن طوبال أحد أفراد مجموعة الـ 22 التاريخية التي اتخذت في لحظة حاسمة من تاريخ الأمة الجزائرية قرار تفجير الثورة وإعلان العصيان العام. وخلال الثورة كان بن طوبال مسؤولاً عن منطقة العمليات القتالية بولايات شرق البلاد، وكان أحد مهندسي هجمات الشمال القسنطيني في 20 آب/ أغسطس 1955 التي أحدثت ارتباكاً لدى القوات الاستعمارية. وعندما تقرر عقد مؤتمر الصومام في 20 آب/ أغسطس 1956

كان بن طوبال أحد المشاركين في هذا المؤتمر الذي جاء لتنظيم الثورة الجزائرية، وعين كذلك عضواً مستخلفاً في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وتولى قيادة الولاية الثانية في سبتمبر 1956 بعد استشهاد قائدها يوسف زيغود، تولى بن طوبال بعد ذلك عدة مسؤوليات خلال الثورة، أبرزها عضو الحكومة الجزائرية المؤقتة. كما كان ضمن الوفد الذي شارك في مفاوضات إيفيان التي أفضت إلى استقلال الجزائر في 1962. وشكل بن طوبال، إلى جانب كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف، ما يعرف باسم (الباءات الثلاث) والذين نسبت لهم الكثير من الأشياء خلال الثورة، من ضمنها تصفية المجاهد رمضان عبان والإعلان عن سقوطه في ميدان الشرف، قبل أن يتبين أنه كان ضحية صراعات وتصفيات حسابات خلال الثورة. توفي يوم 23 أوت 2010.

أنظر تاريخ الجزائر (1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954.. وزارة المجاهدين. الجزائر. 2002.. وأيضاً: الموقع على شبكة الانترنت: <http://4non.net/news189.html-23/01/2012>

- بن عودة مصطفى: المدعو عمار بن عودة (ولد سنة 1925)، عضو لجنة «22» (1954) وعضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1957) وعضو لجنة القيادة العسكرية للمنطقة الشرقية (1958). ولد بعنابة انخرط في حزب الشعب الجزائري في نهاية الحرب العالمية الثانية. عضو المنظمة الخاصة في 1948، اعتقل في مارس 1950، عند اكتشاف الشرطة لهذه المنظمة شبه العسكرية فرّ في 1952 من سجن عنابة برفقة زيغود يوسف، قائد الولاية الثانية لاحقاً. اختبأ في ناحية سكيكدة، ثم في الأوراس وأخيراً في القبائل الكبرى عند مقاومي كريم وأوعمران. عضو مجموعة «22» ثم مسئول، عند اندلاع ثورة نوفمبر 1954، عن ناحية قالمة-عنابة. في 1956 حضر مؤتمر الصومام لكنه لم يدخل عضواً في المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق عن المؤتمر. وعند نهاية المؤتمر أرسل إلى تونس مع إبراهيم مزهودي، بغرض فرض سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ على الفصائل والمجموعات التي عم فيها عدم الانضباط والفوضى. ثم عوض في هذه المهمة بعد ذلك بمدة قصيرة بالعقيد أوعمران الذي كلف بالخصوص بفرض

الانضباط على المنشقين، ومعظمهم كانوا يعترضون على أهلية مؤتمر الصومام وفي الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (القاهرة في 20-28 أوت 1957)، أصبح عضوا في هذه الهيئة حيث انتقل عدد أعضائها من 34 إلى 54 عضوا 1958 أصبح عضوا في لجنة التنظيم العسكري للمنطقة الشرقية، أي القيادة العامة للقوات المتمركزة في شرق البلاد، تحت قيادة العقيد سعيد محمدي. وبعد تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في سبتمبر 1958، عين في وزارة التسليح والتموين. وشارك في المرحلة النهائية من المفاوضات مع فرنسا (إيفان II) وعند الاستقلال، عين ملحقا عسكريا بالقاهرة ثم بباريس ثم بتونس قبل أن يعين سفيرا بليبيا في 1979. ثم ترأس هيئة وسام الاستحقاق التابعة لرئاسة الجمهورية منذ إنشائها من قبل الرئيس الشاذلي بن جديد.

أنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصة، الجزائر، 2007، ص 76، 77.

بن مهدي العربي (1923-1957): ولد الشهيد العربي بن مهدي في عام 1923 بدوار الكواهي بناحية عين مليلة وهو الابن الثاني في ترتيب الأسرة التي تتكون من ثلاث بنات وولدين، دخل المدرسة الابتدائية الفرنسية بمسقط رأسه وبعد سنة دراسية واحدة انتقل إلى باتنة لمواصلة التعليم الابتدائي ولما تحصل على الشهادة الابتدائية عاد لأسرته التي انتقلت هي الأخرى إلى مدينة بسكرة وفيها تابع محمد العربي دراسته وقبل في قسم الإعداد للالتحاق بمدرسة قسنطينة. في عام 1939 انضم لصفوف الكشافة الإسلامية «فوج الرجاء» ببسكرة، وبعد بضعة أشهر أصبح قائد فريق الفتيان. وفي عام 1942 انضم لصفوف حزب الشعب بمكان إقامته، حيث كان كثير الاهتمام بالشؤون السياسية والوطنية، في 08 ماي 1945 كان الشهيد من بين المعتقلين ثم أفرج عنه بعد ثلاثة أسابيع قضاهما في الاستنطاق والتعذيب بمركز الشرطة. عام 1947 كان من بين الشباب الأوائل الذين التحقوا بصفوف المنظمة الخاصة حيث ما لبث أن أصبح من أبرز عناصر هذا التنظيم وفي عام 1949 أصبح مسؤول الجناح العسكري بسطيف وفي نفس الوقت نائبا لرئيس أركان التنظيم السري على مستوى الشرق الجزائري الذي كان يتولاه يوم ذاك محمد

بوضياف، وفي عام 1950 ارتقى إلى منصب مسؤول التنظيم بعد أن تم نقل الشهيد محمد بوضياف للعاصمة. بعد حادث مارس 1950 اختفى عن الأنظار وبعد حل المنظمة عيناً كمسؤول الدائرة الحزبية بوهران إلى 1953. وعند تكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954 أصبح الشهيد من بين عناصرها البارزين ثم عضوا فعالاً في جماعة 22 التاريخية. وقد لعب بن مهدي دوراً كبيراً في التحضير للثورة المسلحة، وسعى إلى إقناع الجميع بالمشاركة فيها، وقال مقولته الشهيرة القوا بالثورة إلى الشارع سيحتضنها الشعب، وأصبح أول قائد للمنطقة الخامسة (وهران). كان الشهيد من بين الذين عملوا بجد لانعقاد مؤتمر الصومام التاريخي في 20 أوت 1956، وعين بعدها عضواً بلجنة التنسيق والتنفيذ للثورة الجزائرية (القيادة العليا للثورة)، قاد معركة الجزائر بداية سنة 1956 ونهاية 1957. إلى أن أعتقل نهاية شهر فيفري 1957 استشهد تحت التعذيب ليلة الثالث إلى الرابع من مارس 1957، بعد أن أعطى درساً في البطولة والصبر لجلاديه.

أنظر: تاريخ الجزائر (1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954. وزارة المجاهدين. الجزائر. 2002. وأنظر: التفاصيل في موقع شبكة الانترنت :

<http://www.m-moudjahidine.dz/Histoire/images/ABBASLAGHROUR.jpg>

بوخروبة محمد (1932 - 1978): المعروف باسمه الثوري هواري بومدين من مواليد 23 أوت 1932 قرب مدينة قالمة. نشأ وسط عائلة فلاحية فقيرة. تعلم القرآن في قريته، التحق بمدرسة لامبير بمدينة قالمة أين عاش مجازر 8 ماي 1945 وعمره 13 سنة، انتقل عام 1948 إلى قسنطينة لمواصلة دراسته والتحق بمدرسة الكتانية رفض التجنيد الفرنسي وقرر السفر إلى المشرق العربي في شهر جانفي 1951 ووصل القاهرة في فيفري من نفس السنة وسجل في الأزهر إضافة إلى ترده على ثانوية الخديوية في المساء، وتعرف هناك على المناضل الجزائري علي موقاري (من مواليد مدينة الأخضرية) والذي أقنعه بتلقي تدريباً عسكرياً، وعند اندلاع الثورة انضم إليها وساهم في نقل السلاح من مصر عن طريق الباخرة دينا التي منحتها زوجة الملك حسين ملك الأردن

للثورة الجزائرية، وأصبح بوحروبة عضوا في قيادة المنطقة الخامسة (وهران)، وساهم في تنظيم الخلايا الثورية في المنطقة إلى غاية سبتمبر 1957 أين رقي إلى عقيد وصار قائدا للولاية الخامسة خلفا لعبد الحفيظ بوصوف الذي عين في لجنة التنسيق والتنفيذ. وفي سنة 1960 عين مسؤولا لقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني واستقر بمنطقة غارديا وعلى الحدود التونسية. أين أشرف على تنظيم جيش الحدود على شكل وحدات عسكرية عصرية. وإلى جانب نشاطه العسكري ساهم بفعالية في حل قضايا سياسية بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان إلى أن وقع بينهما الخلاف في جوان 1962. دخل العاصمة على رأس جيش الحدود في سبتمبر 1962. توفي يوم 27 ديسمبر 1978.

أنظر: تاريخ الجزائر (1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954. وزارة المجاهدين. الجزائر. 2002.

- بورقيبة الحبيب (3 أوت 1903-6 أبريل 2000)، أول رئيس للجمهورية التونسية. زعيم وطني ومجاهد ضد الاستعمار الفرنسي لتونس. ولد في حي الطرابلية بمدينة المنستير الساحلية، من عائلة من الطبقة المتوسطة (أبوه ضابط متقاعد في حرس الباي)، وكان أصغر ثمانية إخوة وأخوات، تلقى تعليمه الثانوي بالمعهد الصادقي فمعهد كارنو بتونس، ثم توجه إلى باريس سنة 1924 بعد حصوله على البكالوريا وانخرط في كلية الحقوق والعلوم السياسية وحصل على الإجازة في سنة 1927، وعاد إلى تونس ليشغل بالمحاماة. تزوج للمرة الأولى من الفرنسية ماتيلد وكانت تبلغ من العمر عندما تعرفت عليه 36 عاما، وكانت أرملة أحد الضباط الفرنسيين الذين ماتوا في الحرب العالمية الأولى، كانت تكبره بحوالي 12 سنة، وهي التي أنجبت له ابنه الوحيد الحبيب بورقيبة الابن، وتطلقا بعد 22 عاما من الزواج لكنه استمر على وفائه وصلته بها كما قام بتوسيمها في أواخر حياتها قبل وفاتها سنة 1976. تزوج للمرة الثانية من وسيلة بن عمار رسميا في 12 أبريل العام 1962 وهي تونسية، في احتفال كبير بقصر المرسى. وسيلة بن عمار الثائرة التونسية التي قادت عددا من عمليات النضال الوطني ضد الاستعمار، حتى ألقى القبض عليها عام 1948 وسجنت. انضم إلى الحزب الحر الدستوري سنة 1933 واستقال منه في نفس السنة ليؤسس في 2 مارس 1934 بقصر

هلال الحزب الحر الدستوري الجديد رافقه محمود المطري والظاهر صفر والبحري قيقة. تم اعتقاله في 3 سبتمبر 1934 لنشاطه النضالي وأبعد إلى أقصى الجنوب التونسي ولم يفرج عنه إلا في مايو 1936. ثم سافر إلى فرنسا وبعد سقوط حكومة الجبهة الشعبية فيها أعتقل في 10 أبريل من العام 1938 إثر تظاهرة شعبية قمعتها الشرطة الفرنسية بوحشية في 8 و9 أبريل 1938، ونقل بورقيبة إلى مرسيليا وبقي فيها حتى 10 ديسمبر 1942 عندما نقل إلى سجن في ليون ثم إلى حصن «سان نيكولا» حيث اكتشفته القوات الألمانية التي غزت فرنسا، فنقلته إلى نيس ثم إلى روما، ومن هناك أعيد إلى تونس حرا طليقا في 7 أبريل 1943. قرر السفر إلى المنفى الاختياري إلى القاهرة في مارس 1945، وزار من هناك الولايات المتحدة قبل أن يعود إلى تونس في 8 سبتمبر 1948 وسافر من جديد إلى فرنسا سنة 1950 ليقدم مشروع إصلاحات للحكومة الفرنسية قبل أن ينتقل بين القاهرة والهند واندونيسيا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة والمغرب قبل أن يرجع إلى تونس في 2 جانفي 1952 معلنا انعدام ثقة التونسيين بفرنسا ولما اندلعت الثورة المسلحة التونسية في 18 جانفي 1952، اعتقل الزعيم الحبيب بورقيبة وزملاؤه في الحزب وتنقل بين السجون في تونس وفرنسا ثم شرعت فرنسا في التفاوض معه فعاد إلى تونس في 1 جوان 1955 ليستقبله الشعب استقبال الأبطال ويتمكن من تحريك الجماهير، لتوقع فرنسا في 3 جوان 1955 المعاهدة التي تمنح تونس استقلالها الداخلي. وهي الاتفاقية التي عارضها الزعيم صالح بن يوسف واصفا إياها بأنها خطوة إلى الوراء مما أدى إلى نشأة ما يعرف بالصراع «البورقيبي اليوسفي» وبتهمه خصومه السياسيون بالتهاون والتخاذل. وفي 20 مارس 1956، تم توقيع وثيقة الاستقلال التام وألف بورقيبة أول حكومة بعد الاستقلال. وفي 13 أوت 1956، صدرت مجلة الأحوال الشخصية التي تعتبر من أهم أعمال الزعيم بورقيبة حيث أنها تضمنت أحكاما ثورية كمنع تعدد الزوجات وجعل الطلاق بأيدي المحاكم، ولا تزال هذه المجلة تحظى إلى اليوم بسمعة تكاد تكون أسطورية. وفي 25 جويلية 1957 تم إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية فخلع الملك محمد الأمين باي وتم اختيار الحبيب بورقيبة أول رئيس للجمهورية. وتواصلت في العهد الجمهوري أعمال استكمال السيادة فتم

جلاء آخر جندي فرنسي عن التراب التونسي في 15 أكتوبر 1963 وتم جلاء المعمرين (أي المستعمرين) عن الأراضي الزراعية، كما تم إقرار عديد الإجراءات لتحديث البلاد كإقرار مجانية التعليم وإجباريته وتوحيد القضاء. وفي 3 مارس 1965 ألقى الرئيس الحبيب بورقيبة خطابه التاريخي في أريحا الذي دعا فيه اللاجئين الفلسطينيين إلى عدم التمسك بالعاطفة وإلى الاعتراف بقرار التقسيم لسنة 1947. وفي الستينات وقع اتباع سياسة التعاقد وهي سياسة تتمثل في تجميع الأراضي الفلاحية وقد عرفت هذه السياسة فشلا دفع بالرئيس بورقيبة إلى تبني سياسة ليبرالية منذ بداية السبعينات قادها الوزير الأول (رئيس الوزراء) الهادي نويرة. في 27 ديسمبر 1974 تم تنقيح الدستور وأسندت رئاسة الدولة مدى الحياة إلى الرئيس بورقيبة. وفي 26 جانفي 1978 وقعت في تونس مظاهرات وأحداث مؤلمة إثر خلاف بين الحكومة ونقابة العمال، سقط فيها مئات القتلى. وفي 13 نوفمبر 1979 انتقل مقر الجامعة العربية إلى تونس وانتخب الشاذلي القليبي أمينا عاما لها. وفي 3 يناير 1984 مظاهرات وحوادث مؤلمة عرفت بثورة الخبز التي سقط خلالها الضحايا بالآلاف. وشهدت صراعات دموية حادة بين المواطنين ورجال الأمن بسبب زيادة في سعر الخبز واستخدمت فيها القوة ضد المتظاهرين ولم تهدأ تلك الثورة إلا بعد تراجع الحكومة عن الزيادة بعد يوم واحد فقط من إقرارها، واستدعي زين العابدين بن علي من وارسو ليشغل منصب مدير عام الأمن الوطني. وفي 1 أكتوبر 1985 شن الطيران الإسرائيلي غارة جوية على مقر القيادة الفلسطينية في الضاحية الجنوبية للعاصمة التونسية وهي الغارة التي أداها مجلس الأمن في 14 أكتوبر من ذات العام. وفي 7 نوفمبر 1987 وأمام الحالة الصحية المتردية للرئيس بورقيبة، قام الوزير الأول زين العابدين بن علي بتغييره وأعلن نفسه رئيسا جديدا للجمهورية فيما عرف باسم تحول السابع من نوفمبر. وبعد هذا التغيير أقام الحبيب بورقيبة بمسقط رأسه المنستير إلى حين وفاته في 6 أبريل 2000.

أنظر التفاصيل على موقع شبكة الإنترنت: <http://www.wikipedia.org/wiki/D8%20>

وأنظر أيضا: مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ العربي الحديث والمعاصر، ط1، دار

أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 235.

- بوضوف الحفيظ (1926-1979): ولد عبد الحفيظ بوضوف في مدينة ميله بحي الكوف لأب يُدعى خليل وأم اسمها زهيرة سعود، كانت عائلته الفقيرة تتمهن الفلاحة. التحق بوضوف بالمدرسة الفرنسية في سن الثماني سنوات تقريباً، حيث زاول دراسته فيها وتحصل على الشهادة الابتدائية، انخرط في صفوف حزب الشعب بمدينة ميله وأسس بها خلايا تضم مجموعة كبيرة من المناضلي المدينة ومنهم لخضر بن طوبال وعنان دراجي، كان بوضوف يجتمع بالمناضلين بمنزله، الذي كان ملجأً لمختلف الوجوه الثورية والسياسية التي فجرت ثورة 1954. وفي عام 1944 سافر إلى قسنطينة للعمل في غسالة كانت ملكاً لأحد المعمرين. عند انضمامه في حزب الشعب الجزائري بقسنطينة تعرف على محمد بوضياف والعربي بن مهدي وبن طوبال وغيرهم. عند اندلاع الثورة الجزائرية عين نائباً للعربي بن مهدي بالمنطقة الخامسة وهران، مكلفاً بناحية تلمسان. في عام 1950 تحول إلى العمل السري أولاً في مدينة سكيكدة، ثم في منطقة وهران حيث لم يكن معروفاً لدى المصالح الفرنسية ولا ملاحقاً من طرفها. بعد مؤتمر الصومام أصبح عضواً في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، عين وزير للاتصالات العامة والتسليح في الحكومة المؤقتة. أسس جهاز المخابرات الجزائرية عام 1957 ولعب دوراً كبيراً في تكوين إطارات في هذا المجال حتى لُقّب بأب المخابرات الجزائرية، لقد استطاع جمع 8 مليارات فرنك فرنسي قديم في عهد الثورة الجزائرية بفضل حنكته ودهائه، مقابل تجارته في الاستعلامات الدولية، حيث باع معلومات للولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، والصين، واليابان، وهذه المعلومات كانت تخص شئوناً دولية لهذه البلدان مصلحة فيها، وهناك إحدى عملياته البارعة إذ أنه كشف أحد عملاء المخابرات الأميركية بالجزائر إبان الثورة، وبعد استنطاقه تحصل منه على معلومات مهمة تتعلق ببعض الوزراء العرب العملاء لهذه الوكالة، فأخبر حكوماتهم العربية بذلك وتأكدت من صحة هذه المعلومات بعد تحقيقاتها حول الأشخاص المشار إليهم. أما قصة سكرتيرة في الناتو فهي واحدة من العمليات الناجحة لجهاز المخابرات الجزائرية في وقت الثورة الجزائرية تمثلت في تجنيد سكرتيرة فاتنة تعمل لدى جنرال كبير في حلف الناتو للقيام بتجنيدِه وقد كان الهدف إيصال أجهزة اتصال حديثة لجهاز الإشارة لجيش التحرير الوطني

الجزائري يهدف الاتصال بين الوحدات، وقد تمكن رجال عبد الحفيظ بوصوف من الحصول على الأجهزة وفي العديد من المرات التجسس على الاتصالات بين الوحدات الفرنسية واكتشاف الكثير من أسرار الجيش الفرنسي هذه العملية تمت بعد عملية السفينة اليونانية وإعدام اليوناني الخائن. لقد أسس عبد الحفيظ جهاز مخبرات قوي للثورة كما أنه استطاع تجنيد بعض الوزراء في الحكومة الفرنسية لصالح ثورة الجزائر من بينهم ميشال دوبري الذي كان رئيس الوزراء في حكومة شارل ديغول ووزير الاقتصاد فوركاد ووزير الفلاحة إيدغار بيزاني وشخصيات أخرى لها صلة بالحكومة. وأوناسيس المليونير اليوناني الذي تزوج فيما بعد بأرملة الرئيس الأمريكي الراحل جون كينيدي. توفي عبد الحفيظ بوصوف في 31 ديسمبر 1979 في باريس، فرنسا إثر إصابته بنوبة قلبية مفاجئة، وخصصت الحكومة الجزائرية طائرة خاصة لنقل جثمانه إلى الجزائر.

أنظر: تاريخ الجزائر (1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954. وزارة المجاهدين الجزائر. 2002. وأنظر: كذلك: موسوعة (wikipedia) على موقع شبكة الانترنت:

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8>

- بوضياف محمد (1919-1992) ولد سنة 1919 بأولاد ماضي بولاية المسيلة ، اشتغل بمصالح تحصيل الضرائب بجيجل ، انضم إلى صفوف حزب الشعب وبعدها أصبح في المنظمة السرية. في سنة 1950 حوكم غيابيا وفي 1953 التحق بفرنسا حيث أصبح عضوا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية وبعد عودته إلى الجزائر ساهم في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل وكان من بين أعضاء مجموعة الاثني والعشرين (22) المفجرة للثورة الجزائرية، اعتقل في حادثة اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956 من طرف السلطات الاستعمارية التي كانت تقله مع رفقائه من المغرب إلى تونس في سبتمبر 1962 أسس حزب الثورة الاشتراكية وفي جوان 1963 تم توقيفه وسجنه في الجنوب الجزائري لمدة ثلاثة أشهر لينتقل بعدها للمغرب ومن عام 1972 عاش متنقلا بين فرنسا والمغرب في إطار نشاطه السياسي إضافة إلى تنشيط مجلة الجريدة سنة 1979

وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين قام بحل حزب الثورة الاشتراكية وتفرغ لأعماله الصناعية إذ كان يدير مصنعا للأجر بالقينطرة في المملكة المغربية . في جانفي 1992 بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد استدعته الجزائر لينصب رئيسا لها وفي 29 جوان من نفس السنة اغتيل في مدينة عنابة.

أنظر: محمد عباس، اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2001.

وأنظر: كذلك:

Benjamin STORA, DICTIONNAIRE BIOGRAPHIQUE DE MILITANTS NATIONALISTES ALGERIENS, LHARMATTAN, PARIS, 1985, p326.

تقية محمد (1927-1988): ضابط في جيش التحرير الوطني (1927-1988) نائب 1962. ولد في 04 ماي 1927 في الشلف، بدأ نضاله في سن مبكرة في الحركة الوطنية بفرنسا. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في 1958، ملازم أول ثم عضو بمجلس الناحية الثانية، ثم مسؤول مصالح الاستعلامات. تم ألقى عليه القبض في 08 أوت 1961 بعد اشتباك في البليدة ولم يطلق سراحه إلا قبيل الاستقلال. تم انتخابه بعد 1962 في الجمعية الوطنية التأسيسية . زاول في نفس الوقت دراساته العليا التي أنهاها برسالة دكتوراه الدرجة الثالثة حول حرب التحرير الوطنية تحت عنوان الجزائر في حرب» تم نشرها من طرف ديوان المطبوعات الجامعية في 1981. هذه الرسالة خدمت الجامعيين لمدة طويلة. وفي نهاية السبعينات اشتغل أستاذا مساعدا، ثم مكلفا بالدروس في معهد العلوم السياسية والإعلام، وبعد إعاقته لازم الفراش لمدة طويلة حتى وافته المنية في 27 جانفي 1988.

أنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار،

دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 110. 111. وأنظر كتابيه:

Mohamed Tegua, L'Algérie en guerre, OPU, Alger, 1988.

Mohamed Tegua, L'Armée de libération National en Wilaya IV, Ed Casbah, Alger, 2002.

- جبار عمر (1930-1956): ولد جبار عمر بمنطقة «الهمامة» ناحية سوق أهراس سنة 1930 من أسرة فلاحية فقيرة، ولما بلغ من العمر 12 سنة انتقلت عائلته إلى مدينة الونزة وفيها دخل أحد الكتاتيب القرآنية ليحفظ ما تيسر له من القرآن الكريم، ثم اضطر إلى العمل فاشتغل عند تجار المدينة مساعداً ثم عمل تاجراً متجولاً وبعد مدة تحصل على وظيفة في منجم الونزة، دخل معترك الحياة السياسية سنة 1952، حيث انخرط في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ولم يمض وقت طويل حتى أصبح جبار عمر عضواً نشطاً وفعالاً في صفوف الحزب بالونزة، وقبيل اندلاع الثورة التحريرية تكثفت نشاطات جبار عمر في إطار الاستعداد والتهيئة لإعلان الثورة، فسعى بمعية الطاهر الزبيري وحواسنية موسى وغيرها إلى التحضير للثورة في الونزة وقد شمل:

- 1 - تكثيف التدريبات العسكرية للمناضلين وكانت تشمل التدريب على استعمال السلاح وكيفية مواجهة العدو، وطرق الهجوم، والدفاع وكذلك استكشاف الطرق والجبال والوديان الموجودة بالمنطقة.

2 - إحصاء الأسلحة الموجودة عند المناضلين للرجوع إليها عند الحاجة.

3 - إقامة المخابئ ومراكز التموين .

4 - ربط الاتصالات بالثوار التونسيين، وفي هذا النطاق وبأمر من قيادة الجبهة قام جبار عمر بربط الاتصال مع كل من الساسي لسود وعبد الله بن زعير وهما من قادة الثوار التونسيين، وذلك في شهر أوت 1954، وكان هذا الاتصال هو الأول من نوعه الهدف منه هو اطلاع الثوار التونسيين عن تحضير المناضلين الجزائريين للقيام بثورة مسلحة ضد العدو الفرنسي مما استدعي توقف التونسيين عن أخذ أسلحة المواطنين الجزائريين وذلك للاستفادة منها عند إعلان الثورة، وفي نفس الوقت تم الاتفاق مع الثوار التونسيين على تقديم مختلف المساعدات لهم وعلى اللجوء إلى الأراضي الجزائرية عند الحاجة .

كما كانت له اتصالات مع باجي مختار للتحضير للثورة في منطقة سوق أهراس - الونزة - وأشرف جبار عمر على تكوين 15 خلية عسكرية سرية بناحية الونزة كانت على استعداد تام لمباشرة الثورة وقد قرر جبار تأخير عمليات أول نوفمبر بالونزة - بأمر من ديدوش مراد بسبب إلقاء القبض على باجي مختار - إلى يوم 3 نوفمبر 1954

حيث تم الهجوم على المراكز الفرنسية المتواجدة بالونزة، بقيادة جبار عمر وفي يوم 10 نوفمبر خاض مع مجموعة من مجاهدي الناحية معركة مزوزية قرب مرسط ضد القوات الاستعمارية وبعد استشهاد باجي مختار في 18 نوفمبر 1954، تولى جبار قيادة ناحية سوق أهراس التي أصبحت تابعة للأوراس، واستطاع تنظيمها وقيادتها وأعطى فيها الثورة دفعا قويا، وفي أكتوبر 1955 أرسل شيحاني بشير الوردي قتال على رأس حوالي 20 مجاهدا لتدعيم جبار عمر، وخلال هذه الفترة ونتيجة استشهاد باجي مختار في 18 نوفمبر 1954 أوفدت قيادة منطقة الأوراس مجموعة من المجاهدين على رأسهم أحمد الأوراسي للاطلاع على سير الأمور بالمنطقة فوقعت عدة اتصالات بينهم وبين جبار عمر من أجل تنسيق العمل الثوري وقد أدى هذا إلى إعطاء دفع قوي للنشاط العسكري بالجهة الشرقية، خاصة وأن الاتصالات المكثفة لجبار عمر وجنوده بمواطني المنطقة قد أثمر في تعميق تعاون هؤلاء مع المجاهدين والثورة وهذا ما ساعد بدوره على تكثيف العمليات العسكرية في نهاية 54 وسنة 55 ومن بين هذه العمليات :

- اشتباك 11 ديسمبر 1954، وقد استهدف القضاء على وحدة من قوات العدو في خنقة معيزة، وأبلى المجاهدون في هذا الاشتباك البلاء الحسن وتمكنوا من القضاء على عدد من جنود العدو واستشهد أثناء ذلك المجاهد جبار بلقاسم.

- معركة جبل سيدي احمد، وقد جرت وقائع هذه المعركة يوم 9 جانفي 55 وهي من أهم المعارك التي جرت خلال هذه الفترة في منطقة الونزة واستمرت يوما كاملا وكانت وحدة المجاهدين تتألف من 14 مجاهدا على رأسهم جبار عمر بينما كان العدو في عدد كبير من قواته المدعمة بالطيران والمدفعية والدبابات والمدرعات رغم الكثافة العددية لقوة العدو وحاصرته لمختلف جهات جبل سيدي أحمد الذي جرت به المعركة إلا أن المجاهدين قد تمكنوا من صد العدو ومقاومته طيلة ذلك اليوم، وأحدث خسائر جسيمة في صفوفه وفي هذه المعركة أثبت جبار عمر على مدى ما يتمتع من إمكانيات في قيادة المعارك وتوجيهها وفي تحويل المواقف الصعبة والخرجة لصالح المجاهدين وقد استشهد في هذه المعركة كل من: عمار النايلي ومحمد بن سوادة وهما مجاهدان من منطقة مداوروش، ونتيجة

الحصار المحكم والتطويق الذي ضربه العدو حول مواقع المجاهدين بالجبل فقد وقع في الأسر كل من: الطاهر الزبيري ومشري لخضر وحركاتي محمد وجبار الطيب. وتمكن باقي المجاهدين من الخروج من المعركة.

وبالإضافة إلى المعارك فقد قامت مجموعات جبار عمر بتنفيذ عدة عمليات فدائية، كعملية إحراق حافلة مارينو وعمليات الردع التي استهدفت الخونة ومزارع المعمرين.

وفي سبتمبر 55 ومن أجل إيجاد حل لبعض المشاكل التي كانت تعاني منها منطقة سوق أهراس وخاصة نقص الأسلحة لدى المجاهدين، فقد قرر جبار عمر الذهاب إلى الأوراس لاتصال بمصطفى بن بولعيد وعرض الأمر عليه من أجل الحصول على بعض الأسلحة التي كانت تدخل الأوراس عن طريق تونس وليبيا، ورافق جبار عمر في هذه المرحلة كل من جلالية محمد المدعو الحاج لخضر ومحمد لخضر والحاج عبد الله وأحمد النايلي، وعندما وصل جبار عمر الأوراس علم بأن بن بولعيد قد أُلقت عليه سلطات العدو القبض في بن قردان فاتصل بعمر بن بوالعيد وقدم له عرض حال حول منطقة سوق أهراس والمشاكل التي تعاني منها وفي نفس الوقت قدم له مبلغاً من المال. وبعد 15 يوماً عاد جبار عمر إلى سوق أهراس فبدأ في تنفيذ التعليمات الجديدة فقام في البداية بتقسيم المنطقة إلى نواحي عسكرية.

وعين على رأس كل ناحية قائداً وذلك على النحو التالي :

- ناحية الونزة بوخضرة تحت قيادة السبتى بومعروف
- ناحية ويلات والخضارة تحت قيادة جلالية محمد المدعو الحاج لخضر .
- ناحية تيفاش تحت قيادة سرين محمد لخضر .
- ناحية أولاد بشيخ تحت قيادة نوبلي الزين .

وكانت الأوامر المقدمة لكل ناحية هي محاولة الحصول على أكبر عدد ممكن من قطع السلاح لتقوية الثورة بها، وفي نفس الوقت تموين المراكز الشعبية بالمؤونة

والأدوية وما إلى ذلك، وبالموازاة مع التنظيم العسكري كان هناك تنظيم سياسي مهمته الأساسية التعبئة الشعبية وتنوير الرأي العام في الدواوير والقرى.

وفي أكتوبر من نفس السنة جاء اتصال من الأوراس بعقد اجتماع مع شيهاني بشير لتوحيد النظام السياسي والعسكري في المنطقة، فذهب جبار عمر إلى الأوراس وفي المكان المسمى الجديدة التقى بشيهاني بشير وعقد الاجتماع هناك، لمدة أيام حضرته نواحي تبسة وخنشلة وحنقة سيدي ناجي كما حضره عبد الله نواورية وحسب المجاهد حواسنية موسى فإن الاجتماع قد درس عدة نقاط أهمها: التنظيم السياسي والعسكري والتموين والإعلام والاتصال، وقد قدم خلال ذلك كل مسؤول عرض حال عن المنطقة التي يتواجد بها، وفي هذا الاجتماع عين جبار عمر رسمياً مسؤولاً عن منطقة سوق أهراس التي تمتد من خط السكك الحديدية قرب عنابة إلى الكويف، وعين المجاهد حواسنية موسى نائباً له، بينما عين المجاهد عبد الله نواورية مسؤولاً على نواحي قالمة وفي هذا الاجتماع طلب جبار عمر من شيهاني بشير تزويده بالأسلحة، فرد عليه هذا الأخير بأنه عليه أن ينتزعها من أيدي العدو لأن الأوراس تعاني من نفس المشكل، وقال له بأنه سيرسل في فترة لاحقة فرقة من المجاهدين لتدعيم الثورة بجهة سوق أهراس، وكان هذا آخر اجتماع يحضره شيهاني بشير مع قادة النواحي إذ أنه استشهد حسب بعض الروايات في الشهر التالي أي نوفمبر 1955 .

وفي نفس الشهر وإثر عودة جبار عمر إلى المنطقة أرسل شيهاني بشير كما وعد بذلك مجموعة من 20 مجاهداً تحت قيادة الورددي قتال وفي مركز رمضان لعبيدي على بعد حوالي 10 كلم شرق مدينة سوق أهراس تم الاتصال مع جنود المنطقة فقدم لهم جبار عمر دليلاً لمساعدتهم على تفقد المنطقة واستطلاعها وعندما جابوا عدة نواحي استقروا بأولاد بشيخ وتمركزوا بها وكان الاتصال شبه دائم بينهم وبين جنود المنطقة.

في هذه الفترة عمل جبار عمر على تصعيد العمليات العسكرية ضد قوات العدو، ولهذا الغرض كان دائم التنقل بين نواحي المنطقة للإشراف على تخطيط

العمليات العسكرية، وكان يحث المجاهدين على شن الهجمات ضد العدو الفرنسي ومراكزه لبث الرعب في صفوفه والاستيلاء على أسلحته وكان يقول لمراقبيه إذا لم نقم بمعركة واحدة على الأقل في الأسبوع فإننا نعتبر لم نقم بالواجب ولهذا فقد حصرت مختلف نواحي سوق أهراس على تنفيذ العديد من العمليات العسكرية والهجمات ضد العدو، وكانت جبال المنطقة كيني صالح وأولاد ضياء وأولاد موسى وويلان والواسطة وسيدي أحمد وبوصالح وبوعمود وبوسسو والنبائل وغيرها مسرحا للعديد من المعارك والكائن التي تصدي فيها المجاهدون بكل بطولة لجحافل الاستعمار ولته الجهنمية، من بينها المعارك الونزة وبوسبعة والدهوارة وغيرها ورغم الخلاف الذي نشب بين الوردية قتال وجبار عمر حول قيادة المنطقة فقد سارت الثورة في سوق أهراس بكل قوة وثبات. وعندما تمت عملية الهروب من سجن الكدية عاد الطاهر الزبيري إلى سوق أهراس واتصل بجبار عمر فأخبره هذا الأخير بالخلاف الموجود في المنطقة فاقترح الزبيري عليه الذهاب إلى بن بولعيد لعرض الأمر عليه وبعد أيام قليلة أرسل الوردية قتال اتصالا إلى جبار عمر أخبره بأن القيادة في الأوراس تطلب منه الذهاب إلى الأوراس لملاقاة مصطفى بن بولعيد، وفي شهر فيفري تنقل جبار عمر إلى الأوراس وكان معه 13 مجاهدا من بينهم نائبه حواسنية موسى والطاهر الزبيري وعبد الله نواورية، وسلك طريق الونزة ومزوزية، بينما ذهب الوردية قتال مع مجموعته المتكونة من 20 مجاهدا من جهة سدراته كان على الجميع الاتصال بسي مصطفى بن بولعيد في الحمايات بالأوراس وبعد أن طلب الوردية قتال من جبار عمر أن يأمر الطاهر الزبيري وفوج المجاهدين بالعودة إلى المنطقة بحيث لا يبقى سوى جبار عمر نفسه ونائبه حواسنية موسى وعبد الله نواورية، اعترض جبار عمر ذلك لكنه رضخ تحت إلحاح الطاهر الزبيري، وبذلك عاد الطاهر الزبيري، وبذلك عاد الطاهر الزبيري ومعه 10 مجاهدين إلى منطقة سوق أهراس وواصل جبار عمر ونائبه ونواورية مع الوردية وجماعته التنقل إلى الأوراس ولما بلغوا الحمايات

كان مصطفى بن بولعيد لم يصل بعد إلى المنطقة، فاستقبلهم عجول الذي قال بأن تأخر سي بن بولعيد ناتج عن الحصار الذي ضربه العدو حول الشمال القسنطيني والممتد إلى الأوراس، وطلب منهم الانتظار ريثما يأتي، وبعد أسبوع وكان ذلك في بداية مارس 56 جاء مصطفى بن بولعيد إلى الحمامات واجتمع بالوفود التي جاءت إليه، وعقد اجتماعا حضره سيدي حنى، نوaurية عبد الله ووفد من منطقة القبائل وفي هذا الاجتماع طلب سي مصطفى من الوفود أن تقدم له عروض حال حول المناطق، ويذكر المجاهد حواسنية موسى أنه لما وصل الدور إلى جبار عمر ليقدم تقريره قال له سي مصطفى بأنه سعيد به وفخور بخصاله الحميدة في المنطقة الشرقية وقال له بأنه كان يعتقد أن يجد جبار عمر كبير في السن، بينما هو لا زال شابا صغيرا، ومع ذلك فقد زرع فرنسا وخذها في عدة مواطن ثم سأل عن الطاهر الزبيري فاخبره جبار عمر بالقصة فقال له سي مصطفى بأن له ثقة كبيرة في الطاهر الزبيري وعليه أن يستعين به في دفع الثورة في المنطقة، ثم طرح جبار عمر الخلاف الموجود بينه وبين الوردى قتال فقال له سي مصطفى بأنه سيأتي إلى سوق أهراس لتسويته. وفي يوم 8 أو 9 مارس عاد جبار عمر والوردى قتال ومن معها إلى منطقة سوق أهراس وبدأ جبار عمر تنفيذ التعليمات الجديدة المتمثلة في تكثيف العمليات العسكرية ضد قوات العدو وتصعيد العمليات الفدائية ضد المراكز الاقتصادية وتعبئة المواطنين، وبينما كانت تلك الأعمال تجري على قدم وساق اتصل الوردى قتال بجبار عمر، وطلب منه حضور اجتماع في أولاد بشيخ ويقول المجاهد حواسنية موسى بأنه ذهب هو وجبار عمر ونوبلي الزين وعند وصولهم إلى أولاد بشيخ أمره قتال الوردى بالعودة إلى الأوراس وفي الطريق سمع أن جبار قد استشهد وقد كان ذلك بسبب الخلاف الذي إستفحل بعد مدة قصيرة بين جبار والوردى، انتهت بتصفية جبار في يوم 11 أفريل 1956..

أنظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، من شهداء الثورة، من منشورات أول نوفمبر، مطبعة، هومة، الجزائر، 2001. ص 77-89.

- جبار الطيب (1930-1958): ولد جبار الطيب يوم 24 جوان 1930، ببلدية المشروحة، أدخله والده التعليم الابتدائي في أكتوبر سنة 1936، وزاول دراسته بالمدرسة الفرنسية بمدينة سوق أهراس، كما كان في نفس الوقت يدرس اللغة العربية في الكتاتيب وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية غادر مدينة سوق أهراس بسبب حالة الطوارئ والتجنيد العام الذي فرضتها السلطات الاستعمارية، ليلتحق بأسرته ويشغل بالفلاحة، وفي سنة 1946 انخرط في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية، وعندما توفي والده في خريف 1952 أسندت له مسؤولية الأسرة فاشتهر بعزة النفس ودمائة الأخلاق والاستقامة، مما جعله يصطدم في كثير من المرات بأعوان السلطات الفرنسية الأمر الذي جعله محل شك في عين تلك السلطات وذلك قبل الانطلاقة في نوفمبر 1954 بسنوات قليلة، صادف القدر أن يستشهد باجي مختار في بيت خالته بمزرعة دالي بن شواف في 18 نوفمبر 1954، فقام بالاتصال بالثوار الذين كانوا في مجموعات ضئيلة فأجرى معهم اتصالاته الأولى في شتاء 1954 وإنظم إليهم في ربيع 1955، والتحق بصفوف الثورة ضمن مجموعة من المجاهدين عمل جبار على تجنيدها مسبقاً وهي مسلحة بأسلحة صيد وكان يرأسها بنفسه، كانت له أول معركة مع العدو في كمين نصبه في شهر أكتوبر 1955 بين قريتي المشروحة وعين السنور حيث تم هزم قوات العدو وغنم أسلحة أوتوماتكية وقنابل يدوية وبذلك أصبح قائداً لقطاع أولاد بشيخ ونظراً لانتصاراته وخبرته في حرب العصابات تمّ ترقيته إلى رتبة قائد ناحية، كانت له اتصالات واسعة مع رفقاء السلاح مثل: جبار عمر السبتي بومعروف سليمان بلعشاري، محمد الشريف عصفور ثم عبد الرحمن بن سالم ومحمد عواشيرة بعد فرارهم من معسكر البطيحة الشهيرة وبفضل المبادرة التي تمت في صيف 1956 والتي دعا إليها جبار عمر تم وضع الأسس الأولى لتكوين (القاعدة الشرقية) في خريف سنة 1956. وبعد تنظيم الناحية الشمالية الشرقية، في ديسمبر 1956، أصبح مساعداً لقائد الفيلق الثاني وفي شهر جوان 1957 عين كمسؤول على التسليح بغار الدماء، ثم أسندت له مهمة الإشراف على تشكيل وتدريب الفيلق الخامس داخل التراب التونسي، الذي أصبح يقوده في نهاية ربيع 1958، وبعد تدريبات دامت حوالي خمسة أشهر انتقل إلى الميدان، كانت مهمة الفيلق الخامس المشكل من ثلاث كتائب (13 و14 و15)

مهمة ميدانية تكتسي طابعاً خاصاً في العمليات الحربية التي تقوم بها قوات جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية، وفي صبيحة يوم 4 أكتوبر 1958 اصطدمت وحدات جيش التحرير التابعة للفيلق الخامس عند جبل بوخندق بالحشود الضخمة الفرنسية المعززة بالطائرات والدبابات الأمر الذي تطور إلى نشوب معركة حاسمة ضرب فيها جبار عمر المثل في الشجاعة والبطولة بحيث كان معظم جنود الفيلق من الشباب الذين تم تدريبهم تدريباً عسكرياً الأمر جعلهم يستميتون في القتال طيلة مدة المعركة التي دامت أربعة وعشرون ساعة انتهت بتكبيد العدو خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد، كما انتهت بسقوط العديد من الشهداء منهم 73 شهيداً، دفنوا في مكان المعركة كان في مقدمتهم الشهيد البطل سي الطيب جبار، وقد احتلت وقائع المعركة أبرز الصحف الاستعمارية التي أبدت قلقها من تطور الوضع العسكري على الحدود الشرقية وتداعياته على الخطط والمشاريع العسكرية الفرنسية.

أنظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، من شهداء الثورة، من منشورات أول نوفمبر، مطبعة هومة، الجزائر، 2001، ص 283-289. وأيضاً: مجلة اول نوفمبر العدد 58 سنة 1982، ص 43-45.

- حربي محمد: ولد في 16 جانفي 1933 بالحروش سكيكدة في عائلة كان أبوه ملاك أرض كبيرة، انخرط منذ سن 14 في حزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية. أنهى دراساته الثانوية في معهد سانت بارب. واصل دراسته العليا بالسور بون. في 1954 أصبح الأمين العام لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا AEMAN وانضم إلى المجموعة الأقرب من اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) بفرنسا. وهو منذ نوفمبر 1954 أحد المسؤولين الأوائل لفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، ومنتشط لجنة الصحافة والإعلام كما كان مساعد بولحروف في أكتوبر 1956 في استخلاف قيادة الفدرالية، غادر فرنسا في أبريل 1958 نحو ألمانيا، حيث استقال من فدرالية فرنسا لج.ت.و، وعندما وصل إلى تونس أوكلت له مهام سياسية، ثم دبلوماسية مع زرداني وبوعتورة في الديوان المدني لوزارة

القوات المسلحة . اغتاز خلال الندوة الأولى لإيفيان من قلة الصرامة لدى بعض الفرق القائدة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبفضل خاله العقيد علي كافي أرسل إلى كوناكري لتسلم مهام سفير ثم مستشار الشؤون الخارجية، في 1962، كان أحد المحررين الأساسيين لـ «برنامج طرابلس» لجهة التحرير الوطني. لعله كان النص الأفضل إعدادا وماركسية من أي نص آخر صدر عن الحزب. في فترة الأزمة التي ألمت بالبلاد في صيف 1962، بقي محمد حربي بعيدا عن «مجموعة تلمسان». من 1963 إلى 1965 تولى إدارة أسبوعية «الثورة الإفريقية». في 1965 عارض انقلاب 19 جوان 1965 ووجد نفسه سجيناً بدون محاكمة لمدة خمس سنوات ثم وضع رهن الإقامة الجبرية. لجأ إلى المنفى بفرنسا ابتداء من 1973 وكتب العديد من المؤلفات حول القومية الجزائرية منها منابع جبهة التحرير الوطني الشعبوية الثورية في الجزائر، ط-بورجوا - باريس، 314، 1975، ص)، جبهة التحرير الوطني بين السراب والحقيقة منذ البداية إلى الاستيلاء على السلطة (1962-1954)، ط جون أفريك، باريس 1980، 446 ص، وأرشيقات الثورة الجزائرية، جون أفريك، 583، 1981، ص. مع ملحق لشارل أندري جوليان، والجزائر ومصيرها: مؤمنون ومواطنون (ط 1992، باريس، 248 ص).

أنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة لجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصة، الجزائر، 2007، ص 144. وأنظر كتابه المهم .:

Mohamed Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne , Op.Cit , pp. 120 -121.

- حواسنية موسى : من مواليد 15 أوت 1926 بمداوروش انخرط في صفوف الحركة الوطنية منذ 1945، وعندما اندلعت الثورة التحريرية كان في النظام السري في جهة الونزة، ثم انخرط في صفوف جيش التحرير الوطني في شهر جوان 1955، كان نائباً لجبار عمر في سوق أهراس ، وقد خاض عدة معارك منها هجوم تاوردة في 20 أوت 1955 وكمين الونزة في سبتمبر 955 ومعركة جبل بوخضرة وجبل الواسطة وثلاث معارك مع عباس لغرور في الأوراس وغيرها وفي 20 سبتمبر 1957 رقي إلى رتبة نقيب وتولى قيادة الفيلق الثالث التابع للقاعدة الشرقية. أيضا: المنظمة الوطنية للمجاهدين، من شهداء الثورة، من منشورات أول نوفمبر، مطبعة هومة، الجزائر، 2001، ص 89.

- خيضر محمد: ولد في 13 مارس 1912 في الجزائر في عائلة متواضعة من بسكرة أين زاول دراسته قبل أن يضطر إلى مغادرة المدرسة لإعالة أهله الفقراء، اشتغل قابضا في حافلات النقل الحضري التي تربط بسكرة بباتنة وغيرها من المدن. انخرط في صفوف نجم شمال إفريقيا ثم في حزب الشعب الجزائري حيث انتخب نائبا عن الجزائر العاصمة عام 1946، اتهمته السلطات الاستعمارية بتوريطه في حادثة السطو على بريد وهران عام 1950، استعملت سيارته لنقل النقود من وهران إلى الجزائر العاصمة. لجأ إلى القاهرة عام 1951 بعد أن ثار ضد قرار الحزب الذي طلب منه تسليم نفسه للسلطات الاستعمارية وأصبح مندوبا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في القاهرة وعضوا في جبهة تحرير المغرب العربي التي كان يرأسها عبد الكريم الخطابي، ومن موقعه هذا حاول التقريب بين المصاليين والمركزيين دون جدوى وبعد اندلاع الثورة ساهم في تزويد جيش التحرير الوطني بالأسلحة وفي ضمان الدعم العربي للثورة. اعتقل مع أحمد بن بلة ورفقائه يوم 22 أكتوبر 1956 بعد اختطاف الطائرة التي كانت تقلهم إلى تونس ولم يطلق سراحه إلا في 19 مارس 1962. عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وشرافيا في لجنة التنسيق والتنفيذ في عام 1957، كما أدرج اسمه كوزير دولة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 - 1962 بعد توقيف القتال أطلق سراحه في 19 مارس 1962 برفقة أحمد بن بلة. أنظر:

Benjamin Stora, Dictionnaire biographique des militants nationalistes algériennes (1954-1962), L'Harmattan, Paris, 1982, p288.

- دراية أحمد (1929-1988) ولد أحمد دراية عام 1929 في سوق أهراس. أصبح ضابطا في جيش الحدود التابع لتنظيم القاعدة الشرقية، اعتقل سنة 1958 بتهمة التآمر ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تم إرساله إلى الحدود المالية في عام 1960، مدير شركات الضمان الوطنية سنة 1963، عضو في مجلس الثورة (1965-1979)، مدير عام للأمن الوطني (1965-1977)، ثم وزير النقل (1977-1979). وعضو في المكتب السياسي بجبهة التحرير الوطني، ثم سفير الجزائر لدى دولة البرتغال (1980-1988). توفي في عام 1988 في الجزائر العاصمة.

- أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (1962-1954)، ترجمة كميل قيصر داغر، الطبعة الأولى، الناشران، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص 349.

- دهيليس سليمان المدعو(سي صادق): من مواليد واطية «تيزي وزو» انخرط في صفوف حزب الشعب في الأربعينات ومنذ 1945 أصبح من رفاق كريم بلقاسم الذي التحق بالجبل بداية من سنة 1947، إنتقل إلى فرنسا للعمل هناك. عند اندلاع الثورة كان من السابقين إلى الالتحاق بصفوف المجاهدين إذ انضم للثورة يوم 02 نوفمبر 1954، شارك في مؤتمر الصومام، ممثلاً للولاية الرابعة، التي أصبح قائدا لها بعد ذهاب أوعمران إلى تونس سنة 1957. رقي بعدها إلى رتبة عقيد قائد ولاية، وصار عضواً في المجلس الوطني للثورة الجزائرية. عين في قيادة العمليات العسكرية «COM»، وشغل منصب نائب العقيد هواري بومدين في الجبهة الغربية إلى غاية الاستقلال.

أنظر: تاريخ الجزائر (1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954. وزارة المجاهدين. الجزائر. 2002.

الديب محمد فتحى مبروك إبراهيم (1923 - 2003)، ولد سنة 1923 بمصر شارك في تأسيس جهاز المخابرات العامة المصرية وإذاعة صوت العرب ومهندس حركات التحرر، كان فتحى الديب رجل المهام الخاصة لعبد الناصر. ويعتبر فتحى الديب أحد أبرز معاوين الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر في قضايا الشؤون العربية. يعد الديب من مؤسسي جهاز المخابرات العامة المصرية عام 1953، حيث كان ضمن ثمانية اختارهم عبد الناصر برئاسة عضو مجلس قيادة الثورة زكريا محيي الدين، تولوا مهمة إنشاء جهاز المخابرات ومن خلال عمله كلف عبد الناصر فتحى الديب برئاسة دائرة الشؤون العربية في جهاز الاستخبارات، وأوكل إليه إعداد خطة لتحرير دول الوطن العربي من الاستعمار. وقام الديب بانجاز هذه المهمة، ومن خلالها تأسست إذاعة «صوت العرب» كأداة إعلامية لثورة يوليو 1952 في معاركها ضد الاستعمار. وبعد وفاة عبد الناصر استقال فتحى الديب من رئاسة الجمهورية حتى وفاته يوم 7 فبراير 2003 بالقاهرة.

أنظر التفاصيل في موقع شبكة الإنترنت: <http://www.marefa.org/index.php>

- ديدوش مراد (1927-1955) الملقب بسي عبد القادر ولد ديدوش يوم 13 جويلية ولد 1927 بحي المرادية بالعاصمة، تنتمي أسرة ديدوش مراد إلى منطقة اسكرييين بنواحي أزفون بالقبائل الكبرى، والده كان يملك حمام بالقرب من الكاتدرائية بالقصبة، تحصل على الشهادة الابتدائية عام 1939، ثم واصل دراسته بالثانوية التقنية بالحامة العناصر إلى غاية 1942. ثم غادر الثانوية التقنية عام 1942، وانتقل إلى قسنطينة لمواصلة دراسته، لكن وفاة والده حالت دون ذلك فعاد إلى العاصمة توظف في هيئة السكك الحديدية التي لم يدم بها طويلا إذ غادرها عام 1945 ليتفرغ للنشاط السياسي، كما كانت له مهام أخرى تتمثل في تنشئة الشباب عن طريق الكشافة حيث أسس فوج الأمل بقيادة الشهيد ذبيح الشريف. كما عرف بحبه للرياضة وممارستها لها، فكون «فريق سريع مسلمي الجزائر المعروف بـ «RAMA» إنخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري في 1943 وهو ابن السادسة عشر ليكون أحد المؤطرين لأحداث الثامن ماي 1945 بالجزائر العاصمة ليتولى بعدها الإشراف على أحياء المرادية والمدنية وبئر مراد رابيس عام 1946، حضر على غرار وطنيين آخرين في المؤتمر السري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية المنعقد يوم 15 فيفري 1947 ببلكور وكان بيته الكائن بحي المرادية ملجأً لمناضلي حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية ومقر لاحتضان الاجتماعات السرية. فالأحداث الدامية التي عرفتها الجزائر أثناء مظاهرات 08 ماي 1945 دفعت بحركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى إعادة بناء الحزب من جديد وقد سمحت هذه الفرصة للشهيد ديدوش مراد بلعب دور هام في إعادة تنظيم وإنشاء المنظمة الخاصة «OS» وأصبح من قادتها البارزين. فتولي مناصب هامة ضمن المنظمة الخاصة الجناح المسلح لحركة انتصار الحريات الديمقراطية والتي أوكلت مهمة تأسيسها لمحمد بلوزداد، وفي هذا الصدد كلف بالإشراف على بعض أحياء العاصمة ليعود إلى قسنطينة في 1948 حيث نشأ مجموعات شبه عسكرية بصفته مسؤولا عن المنظمة

السرية قبل أن يعين كمسير جهوي للجزائر والبليدة عند اكتشاف المنظمة من طرف العدو في 1950.

بدأت السلطات الاستعمارية تبحث عنه باعتباره قائدا خطيرا وحكم عليه غيابيا بـ10 سنوات سجن، مما اضطره إلى الدخول في السرية. «سي عبد القادر» وهو اسمه الثوري ألقى عليه القبض في وهران، قدم أمام قاضي التحقيق بعدة اتهامات لكنه تمكن من الفرار. كما قام رفقة مصطفى بن بولعيد بإنشاء نواة لصناعة المتفجرات وهذا في عام 1952، ونظرا لما يتمتع به من مميزات القائد المحنك، وللظروف الغير المواتية، أرسل إلى فرنسا للعمل كمساعد لبوضياف في تنظيم خلايا الحزب. وعند اشتداد الصراع داخل حركة الانتصار والحريات الديمقراطية عاد «سي عبد القادر» إلى الجزائر وأسس مع بعض المناضلين اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 1954 CRUA وصار من محرري جريدة الوطني «Patriote» لسان حال اللجنة الثورية وخلال صيف 1954 شارك في اجتماع 22 التاريخي وأصبح بعدها عضوا في لجنة السنة، حيث كلف بمهمة الاتصال والتنسيق مع منطقة القبائل. كما كان أحد محرري بيان أول نوفمبر 1954 وعند اندلاع الثورة أسندت إليه القيادة في الشمال القسنطيني وبالتالي كان أول قائد لمنطقة الشمال القسنطيني التي أخذت فيما بعد تسمية الولاية الثانية وفي هذه الفترة بالذات كثف جهوده ضد الاستعمار الفرنسي. وفي 18 جانفي 1955 كان العقيد ديدوش مراد رفقة 17 مجاهدا يحاولون الانتقال من «بني ولبان» إلى دوار «الصوادق» بمنطقة السمندو بقسنطينة زيغود يوسفحاليا، توقفوا في وادي بوكركر، ولكن على إثر وشاية أحد العملاء، وجدوا أنفسهم محاصرين بمضلي العقيد «دو كورن» و«Ducournan» وبذلك سقط شهيدا وهو لم يبلغ بعد سن 28 ليكون بذلك أول قائد منطقة يستشهد بساحة الشرف.

أنظر: تاريخ الجزائر (1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954.. وزارة المجاهدين. الجزائر. 2002.

- الزبيري الطاهر (ولد في 1929): ولد في 4 ابريل 1929 في بلدية أم لعظيم بصدراتة، ولاية سوق أهراس بدأ العمل صغيرا جدا عامل في سن 16 في مناجم الحديد بالونزة (الشرق الجزائري)، ثم صار رئيس فرقة المطافئ ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري- حركة انتصار الحريات الديمقراطية- MTLD -ابتداء من 1950، عضو في نقابة الكونفدرالية العامة للشغل، كان ضمن العناصر الفاعلة خلال اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 في ناحية قلمة. اعتقل في 1955 وحكم عليه بالإعدام من طرف المحكمة العسكرية بقسنطينة، تمكن من الفرار في نفس السنة برفقة مصطفى بن بولعيد، ترقى في رتب الجيش وقاد فيلقاً بالقاعدة الشرقية، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA في جانفي 1960، كان أحد المسؤولين العسكريين القلائل الذين خاطروا باجتياز الحاجز المكهرب (خط موريس) لتولى قيادة الولاية الأولى من 1960 إلى 1962. غداة وقف إطلاق النار التزم في البداية الحياد في الأزمة التي دارت بين بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA وبومدين رئيس الأركان العامة. إلا أن موقفه تغير سريعا حيث انحاز في جوان 1962 إلى بن بلة وبومدين، قام باحتلال قسنطينة بقواته المحنكة في 25 جويلية لحساب تحالف تلمسان وساهم في فتح طريق العاصمة في 30 أوت ماراً بسور الغزلان. أول قائد للناحية العسكرية الخامسة (القطاع القسنطيني) عام 1962، عين رئيسا لهيئة أركان الجيش الوطني الشعبي (1963-1967) قام بمحاولة انقلابية في 1967، عضو معين في مجلس الأمة في (1998)، كان إلى جانب الرائد عز الدين، أحد محركي لجنة المواطنين من أجل الدفاع عن الجمهورية (1998).

أنظر: عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دارالقصبة، الجزائر، 2007، ص96. وأيضاً: تاريخ الجزائر (1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954. وزارة المجاهدين. الجزائر. 2002.

- زراري رابح المعروف باسمه الثوري (الرائد عز الدين): من مواليد 08 أوت 1938 بسيدي عيش ولاية بجاية. تيّم في سن الثالثة فله أخوه الأكبر وعاش بعنابة قبل الحرب العالمية الثانية، ارتاد المدرسة الفرنسية دون أن يستمر بها طويلا بسبب مديرها العنصري والمعادي للمسلمين ثم تابع دروس الشيخ بلقاسم. في عام 1951 غادر عنابة إلى العاصمة وهناك نجح، بعد أن مارس العديد من المهن في إيجاد عمل عند كاتربيار بالحراش، مع استمرار انتيائه لنادي كرة القدم (USMMC) التحق بالمقاومة في مارس 1955 بالولاية الرابعة ، ألقى عليه القبض عليه في 4 جويلية 1956، تمكن من الفرار ، صار مسؤول فرقة الصاعقة الأسطورية بين 957 و 1958 ، القائد العسكري للولاية الرابعة ، تلقت مصالح الاستعلامات الفرنسية صفقة قوية على يد القائد عز الدين العامل السابق في صناعة القذور ونائب العقيد سي محمد، في 7 نوفمبر 1958 نظم ماسو ، في منطقة الأخرزية مطاردة واسعة قبض فيها على عز الدين، وأثناء استنطاقه صرح بطريقة مقنعة أنه كان على خلاف مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في شأن تسيير الحرب ورأى أن السلم مع ديغول القائد إلى السلطة ضروري ، عرض عز الدين التفاوض على الاستسلام مع قادة الولاية الرابعة، وقام بعدة رحلات نحو الجبال لهذا الغرض. وفي نفس الوقت ، كان يزود الفرنسيين بكم هائل من المعلومات المغلوطة وسيستفيد من وقف إطلاق النار المحلي لتوزيع شحنة من الأسلحة في كل الولاية، وفي أحد أيام ديسمبر اختفى بكل سهولة في جبال ما وراء البليدة. ولم ير إلا عند ظهوره في شخصية الرائد عز الدين الموكل إليه التفاوض على عودة المجاهدين إلى العاصمة في آخر يوم للحرب. هذا المسلسل كان إهانة لم يهضمها الفرنسيون بسهولة حتى أن ديغول بعد ذلك بعام ونصف رفض عرضا عادلا للسلم قدمه الرائد سي صالح من الولاية الرابعة، مرتابًا فيها بعد فشل قضية عز الدين، ارتبط بصلة قوية بفرانتز فانون، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1959 - 1962) وقيادة أركان المنطقة المستقلة ذاتيا بالعاصمة من فيفري إلى جويلية 1962، بعد الاستقلال انسحب من الحياة السياسية وكرس

جهوده لأعماله، ثم ظهر على مسرح الأحداث كعضو مجلس الأمة ومنه استقال لتنشيط لجنة المواطنين للدفاع عن الجمهورية CDDR. ومن أعماله: كتاب «يسموننا فلاقة» (Les Fellagas)، شهادة باريس، سلوك، 1976 وكذلك: «الجزائر لن تحترق»، قصة باريس، ستوك، 1980 (أعيد نشرها في سنة 1977 في الجزائر)، كاتب سيناريو جماعي لفيلم جزائري فرنسي "كانت الجزائر" (1993).

أنظر : Cdt Azzedine, Les Fellagas, ENAG, Editions, Alger, 2008 .

- زيغود يوسف (1921-1956): ولد زيغود يوسف في 18 فيفري 1921، بقرية «سمندو» التي تحمل اليوم اسمه وتقع شمال قسنطينة، انخرط وعمره 17 عاما في حزب الشعب الجزائري، وأصبح سنة 1938 المسؤول الأول للحزب بـ «سمندو». بعد انتخابه ممثلا للحركة من أجل الحريات الديمقراطية، ينتمي للمنظمة الخاصة التي أوكل إليها توفير الشروط الضرورية لاندلاع الكفاح المسلح. سنة 1950 تلقي الشرطة الاستعمارية القبض على زيغود يوسف بتهمة الانتماء إلى المنظمة الخاصة إلى غاية 1954 تاريخ فراره من سجن عنابة، والتحاقه باللجنة الثورية للوحدة والعمل. في أول نوفمبر 54 كان إلى جانب ديدوش مراد، مسؤول الشمال القسنطيني الذي أصبح يُسمّى الولاية الثانية حسب تقسيم جيش التحرير الوطني. بعد استشهاد البطل ديدوش مراد يتولى زيغود يوسف خلافته ومن موقع هذه المسؤولية قام بتنظيم الهجوم الشهير، هجوم 20 أوت 1955 الذي كان له أثر كبير في التجنيد الشعبي من أجل معركة التحرير، بعد عام كامل وفي 20 أوت 56 انعقد مؤتمر الصومام الذي وضع الهياكل التنظيمية للثورة وعُين زيغود يوسف عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية مع ترقية إلى رتبة عقيد في جيش التحرير وتأكيده قائدا للولاية الثانية. بعد عودته إلى الولاية الثانية وشروعه في تنفيذ قرارات المؤتمر، وخلال إحدى جولاته لتنظيم الوحدات العسكرية سقط زيغود يوسف شهيدا في كمين وضعه العدو يوم 25 سبتمبر 56 وعمره لم يتجاوز 35 سنة، انخرط في سن الرابعة عشر في صفوف حزب الشعب الجزائري. عين

مسؤولاً على قريته عام 1938. ترشح عام 1948 ببلدية سمندو (زيغود يوسف حالياً) ضمن القائمة الانتخابية لحركة الانتصار وفاز رغم دسائس الاستعمار وأعدائه وانخرط في المنظمة الخاصة وأشرف على زرع خلاياها في منطقته، وعند اكتشاف أمر المنظمة 1950 سجن مع رفاقه بسجن عنابة، إلا أنه أستطاع الفرار منه والعودة إلى قريته ليبدأ رحلة التخفي والسرية، سنة 1953 ازداد اقتناعه بالعمل المسلح كخيار وحيد لذلك راح ينظم المناضلين ويعدّهم ليوم الثورة خاصة بعد إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA).«، ومع اندلاع الثورة كان من بين قادتها الأوائل تحت إمرة الشهيد ديدوش مراد الذي خاض معه معركة وادي بوكركر في 18 جانفي 1955، وبعد استشهاد ديدوش مراد في هذه المعركة خلفه زيغود على رأس المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) وواصل بلائه بتفان حتى جاء صيف 1955 أين أشرف على التنظيم والإعداد لهجومات 20 أوت 1955، التي أعتبر مهندسها الأول والأخير حتى اقترنت هذه الهجومات باسمه. وإلى جانب نشاطه العسكري عرف ببراعته السياسية إذ كان من بين المنظمين الفاعلين لمؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 وبعد نهاية المؤتمر عاد إلى الشمال القسنطيني ليواصل جهاده إلى أن أستشهد بعد اشتباك مع قوات العدو قرب سيدي مزغيش بولاية سكيكدة وفي يوم 23 سبتمبر 1956.

- أنظر: تاريخ الجزائر (1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954.. وزارة المجاهدين. الجزائر. 2002.

- سالان راوول Raoul Salan (1894-1899): ولد في 01 جوان 1899 بمدينة (Roquecourbe) في مقاطعة Tarn الفرنسية، دخل المدرسة العسكرية بسان سير وتخرج منها كضابط استعلامات سنة 1919 عمل في الشرق الأقصى واللاووس وسورية، وأشرف على المكتب الخامس في الهند الصينية بين 1924 - 1937، وفي هذه السنة عاد إلى باريس وأشرف على مصلحة الاستعلامات

بين المستعمرات وكذلك المكتب الثاني التابع للقوات الفرنسية في إفريقيا الغربية، ثم رقي إلى رتبة Brigade de Général بعد أن شارك في معركة فرنسا وألمانيا، عاد مرة ثانية إلى الهند الصينية برفقة الجنرال Leclerc، حيث أشرف على قيادة القوات الفرنسية في الصين والفييتنام الشمالية وبعد عودته إلى باريس استلم رئاسة جمعية محاربي الاتحاد الفرنسي وفي 02 نوفمبر 1956 عين قائدا عاما للجيش الفرنسي في الجزائر وبقي في هذا المنصب إلى غاية 19 ديسمبر 1958، حيث عوض بموريس شال. ولمواجهة تردي الأوضاع العسكرية في الجزائر استلم الجيش الفرنسي في عهده، كافة السلطات والصلاحيات المطلقة المدنية منها والعسكرية، لاسترجاع الأمن والهدوء وحماية الأشخاص وإنقاذ الجزائر وتجسد ذلك في معركة الجزائر سنة 1957. وفي 16 جانفي 1957 نجا سالان من محاولة اغتيال في إطار ما عرف حينذاك بحادثة «البازوكا» وقد لعب سالان دورا كبيرا من خلال المطالبة بعودة الجنرال ديغول في ماي 1958 في إطار لجنة إنقاذ الجزائر، إلا أنه ما فتئ أن تحول إلى أشد المعارضين لسياسة ديغول الجزائرية، بعد ترعمه لمنظمة الجيش السري وفي 22 أبريل 1961 فشل رفقة كل من شال وزيلر وجوهو في المحاولة الانقلابية ضد ديغول. ألقى عليه القبض في 20 أبريل وحكم عليه بالإقامة الجبرية المؤبدة، أطلق سراحه في 15 جوان 1968. مات في 03 جويلية 1984 بباريس.

- أنظر عن حياة سالان: الغربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954 - 1958) دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 384.

- السبتى بومعراف (1958-1926): هو معارفية السبتى المدعو بومعراف السبتى، من مواليد سنة 1926 بدوار أولاد سكياس بلدية تاورة ولاية سوق أهراس حاليا، من عائلة فلاحية، انضم إلى مجموعة جبار عمر في بداية الثورة بعد استشهاد باجي مختار بقليل، كلف بالإشراف على قسم تاورة - جبل بوخضرة، بوعد تأسيس القاعدة الشرقية، عين قائد كتيبة ثم قائد ناحية. وفي أوائل 1957،

رقي إلى نائب قائد الفيلق الثالث، وكلف بتحرير المنطقة الرابعة غرب خط موريس على حدود المنطقة الثانية مع قالمة. استشهد خلال معركة خاضها ضد قوات المظليين بقيادة الكولونيل بيار جاب في 15 فيفري 1958. وتخليدا لبطولاته، سميت باسمه فيلا خصصت لتكون مقر المنظمة الوطنية للمجاهدين بالجزائر العاصمة .
أنظر: عوادي عبد الحميد، القاعدة الشرقية، ط2، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2005. ص. 180 .

- سعيداني الطاهر، رائد في جيش التحرير الوطني في القاعدة الشرقية، ولد في 19 جانفي 1928 في بن مهدي بولاية عنابة ترك دراسته مبكرا ليلتحق بصفوف حزب الشعب الجزائري. شارك في مظاهرات 8 ماي 1945، تم الحكم عليه غيابيا ثم القبض عليه في 10 ماي 1945. لم ينج سعيداني إلا بعد تدخل رئيس بلديته (فرانسوا لاكوم) كان من أوائل المنضمين لخلايا الفدائيين بعنابة في بداية 1955. وفي 1956 دخل في اتصال مع عمارة بوقلاز، قائد منطقة القالة وبعد وفاة باجي مختار ظهرت نزاعات كبيرة حول تقلد الزعامة، كان بعدها من ضمن أعضاء القيادة رفقة العقيد عمارة بوقلاز والرواد محمد عواشيرة، سليمان بلعشاري، وكذا الرواد (حاج لخضر، رابح نور، شويشي عيساني، عبد الرحمن بن سالم، أحمد دراية ومحمد شريف مساعدي) من قيادة القاعدة الشرقية، كان كذلك عضوا في لجنة التنظيم العسكري COM في الشرق (1958). وبعد الاستقلال، تفرغ للتجارة وكان مسيرا للقيادة في عنابة.

أنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصبية، الجزائر، 2007، ص194 .

- سويداني بوجمعة (1922-1956): ولد في 10 جانفي 1922 بمدينة قالمة، سياسي وثوري جزائري ، كان من الطليعة التي فجرت الثورة انضم إلى المنظمة الخاصة عند تأسيسها سنة 1947 وقام من خلالها بعدة نشاطات نذكر منها مثلا جمع السلاح، وفي عام 1948 اكتشف أمره وألقي عليه القبض وحكم عليه بالسجن مدة 18 شهر نافذة. بعد خروجه من السجن واصل نشاطه النضالي

في إطار المنظمة السرية، حيث كلف بمهمة نقل السلاح، و في إحدى العمليات تعرّفت عليه الشرطة الفرنسية في حاجز أمني بين سكيكدة و قلمة إلا انه استطاع الفرار متّجها إلى وهران شارك في الهجوم على بريد وهران بغية الحصول على الأموال اللازمة لمواصلة نشاط المنظمة، على إثر هذه العملية أصدرت محكمة وهران في حقه حكما غاييا بالإعدام. انتقل سويداني بوجمعة إلى العاصمة و منها إلى منطقة بودواو وأقام عند المناضل فلاح لخصر و نتيجة لوشاية قام بها أحد العملاء حوصر في الكوخ الذي كان يأويه واستطاع الفرار بأعجوبة بعد أن أطلق النار على مفتش الشرطة «كيلى» و أراد قتيلًا، بعد بودواو توجه الشهيد إلى منطقة السويدانية و أقام بها فترة من الوقت و بعدها نقله الحزب إلى منطقة الصومعة ثم بوينان ليستقر بها عند المناضل موايسي المحفوظ الذي زوجه إحدى بناته سنة 1951، من منطقة متيجة واصل سويداني بوجمعة نشاطه النضالي وخاصة بعد وقوع أزمة الحزب الشهيرة والتي فتحت الطريق أمام مجموعة من قدماء مناضلي المنظمة السرية لل شروع في التحضيرات الأولية للثورة المسلحة أحد أعضاء لجنة 22 التي فجرت الثورة، نائب قيادة منطقة الجزائر قبل مؤتمر الصومام ، لعب سويداني بوجمعة دورا رياديا إذ أنه قد أشرف بنفسه على مختلف مراحل التحضير للثورة في منطقة متيجة وخطط لهجمات ليلة أول نوفمبر كما شارك في عملية الهجوم على ثكنة بوفاريك رفقة المناضل أعمر أو عمران و بوعلام قانون و رابح عبد القادر ، بدأ سويداني بوجمعة نشاطه النضالي بإعادة تنظيم الأفواج و الإشراف على تدريب المناضلين وفقا لظروف الثورة و مستجدات الأحداث ، و لهذا الغرض عقد عدة اجتماعات محلية من أهمها اجتماع أولاد فايت ، اجتماع سيدي محمد بلعيش ، كما أقام عدة مخابى في الناحية الغربية للمنطقة التي جعلت كمراكز حماية يلجأ إليها المناضلين عند الضرورة، و كذلك خطط الشهيد للعديد من العمليات الفدائية شارك في الكثير منها، استمر في نشاطه العسكري و السياسي إلى أن استشهد يوم 16 أبريل 1956 بعد وقوعه في حاجز قرب مدينة القليعة،

أنظر: نظيرة شتوان، سويداني بوجمعة، أطروحة ماجستير، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2002-2003.

- سيرين محمد لخضر (1922-1958) ولد محمد لخضر سيرين يوم 05 جويلية 1922 بالحنانشة نواحي المشروحة التابعة لمنطقة سوق أهراس، وتربى في عائلة على الاستقامة والصلاح والأخلاق الحسنة، تميز محمد لخضر بالتدين والأخلاق العالية والطباع الهادئة والنفس الأبية، ترعرع مع إخوته أربعة ذكور وبتتان، اعتمد محمد لخضر منذ صغره على نفسه في العمل لتحصيل قوته وإعالة عائلته، حيث التحق سنة 1945 بمصلحة التسيير والطرق بمنجم الوزنة، وفي خضم هذه الظروف والأوضاع الصعبة كبر محمد لخضر وكبر معه بغضه وحقده واحتقاره للعدو الفرنسي إلى درجة مقتته لكل ما يمت بصلة للاستعمار. وأصبح من المؤكد أن الثوابت التي تربى عليها محمد جعلته يلتحق في سن مبكر بصفوف حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، حيث كان عضواً نشيطاً في جناحه المسلح (المنظمة الخاصة) قبل اكتشافها وحلها سنة 1950، وبعودة باجي مختار من ذلك الاجتماع التاريخي الذي عرف باجتماع مجموعة الـ 22 التاريخي في شهر جوان 1954، اجتمع بدوره مع مجاهدي منطقتهم وهم: (رباحي نوار- محمد لخضر سيرين- الطاهر زيري- جبار عمر- أمسرار أحمد- زنطر سليمان- مناصرية المانع- بن زعرة قدور- بديار الصادق). وأخبرهم بنتائج الاجتماع وحثهم على الاستعداد للثورة الوشيكة وتم في هذا الاجتماع تحديد المناطق والنواحي العسكرية وتوزيع المسؤوليات على النحو التالي:

| الرقم | الناحية العسكرية | مسؤول الناحية |
|-------|----------------------|------------------------------|
| 01 | وادي الكبريت-مداوروش | رباحي نوار |
| 02 | تاورة | محمد لخضر سيرين-السبتي سيرين |
| 03 | الوزنة | الطاهر زيري-جبار عمر |
| 04 | المراهنة | بديار صادق |
| 05 | المشروحة | أمسرات أحمد |

| | | |
|----|--------------------------------|---|
| 06 | مجاز الصفا | زنطر سليمان |
| 07 | سوق أهراس (المدينة) | مناصرة المانع مكلف بالفدائيين والعمليات |
| 08 | التنسيق من قسنطينة إلى الأوراس | بن زعرة |

وقد كان هؤلاء القادة يتلقون المتفجرات اليدوية من علب الطماطم التي كانت تصنع في بوفاريك التي كانت تحت إشراف رباح بيطاط بمساعدة عثمان بلوزداد ومحمد مرزوقي وقاسي عبد الرحمن عن طريق المجاهد بن زعرة قدور المكلف بالنقل والتوزيع من طرف باجي مختار وقد كان في لمحمد لخضر دور بارز

في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ المنطقة، بعد استشهاد باجي مختار في 18 نوفمبر 1954 تكفل رفيقه ومساعده جبار عمر بقيادة ناحية سوق أهراس وشرع في عملية الانتقال، والتعبئة باختيار المجاهدين، والعمل على إنشاء الخلايا السريّة لجمع السلاح، والتّموين والاتّصال وتمت إعادة توزيع هذه الأفواج على غرار التّقسيم الذي وضعه الشّهيد باجي مختار قبيل الانطلاقة، وفي هذا الإطار تجند ومحمد لخضر سرين في قسم الونزة لذي كان يضم كل من وادي الكبريت، ومداوروش، والهامة، وتواورة ومن أبرز المناضلين كانوا معه في هذا القسم نذكر منهم: جلايلية محمد (الحاج لخضر)، معارفة السبتي (بومعراف) ومدايقين محمد (الأصناب)، ومحمد بن سوّدة، وكافي الطاهر، وبن ناصر محمد كمال (صالح الباي)، وموسى لحواسنية، ونوبل الزين، وجغالبو بشير، وملاح الشريف ويمكن القول أنّ هذا القسم يعدّ من أكبر الأقسام التي كان يشرف عليها جبار عمر. وبعد تدهور الأوضاع في المنطقة وتصاعد حدة الخلاف بين مبعوث الأوراس المجاهد قتال الورددي وجبار عمر كان سيرين من بين المجاهدين الذين قدموا تقريراً عسكرياً مفصلاً عن أسباب الفوضى والتوتر في المنطقة قدم لقائد المنطقة الأولى مصطفى بن بو العيد. وبعد الميلاد الرسمي للقاعدة الشرقية (أفريل 1957) أصبح محمد لخضر سيرين (ملازم) نائباً عسكرياً لقائد المنطقة الثالثة من القاعدة التي أشرف عليها

النقيب الطاهر الزبيري كمسؤول سياسي وعسكري. ومع بداية 1958، أصبح سيرين على رأس قيادة الفيلق الرابع ينوبه عسكرياً يوسف لطرش، وسياسياً أحمد دراية، وفي الاتصالات والأخبار عبود علي وقد شكّل هذا الفيلق خصيصاً لتنفيذ عمليات الاختراق والعبور، أستشهد في معركة سوق أهراس الكبرى (26 أبريل -04 ماي 1958)، مع فيلق بكامله عرف بالفيلق الشهيد.

أنظر كمال بوليفة. معركة سوق أهراس الخالدة. دار الهدى. عين ملييلة. 2004. ص 71-74. أنظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة بالقاعدة الشرقية. سوق أهراس، يومي 14-15 فيفري 1985، ص 1-13. وأيضاً: عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، دار الهدى، عين ملييلة، 1993، ص 50.

- شايب ادزاير (1928-1954): ولدت الشهيدة شايب دزاير سنة 1928 بالرقاقمة بنواحي بني صالح ببوشقوف، تنتمي إلى متوسطة الحال، مصدر رزقها الفلاحة، وقد كان بيت العائلة مركزاً لإيواء المجاهدين وفي يوم 18 نوفمبر 1954، حلّ بمزرعة دالي بن شواف بجبل بني صالح فوج من المجاهدين على رأسهم القائد باجي مختار، لكن بوشاية من طرف بعض أعوان العدو الفرنسي تمكنت قوات الجيش الفرنسي من اكتشاف تمركز جماعة من المجاهدين في المزرعة المذكورة سابقاً، الأمر دفع العدو إلى عين المكان لتطويق المكان معزراً بالنجذات العسكرية من عين نفرة ومجاز الصفا وقد شمل الحصار كافة المناطق المحيطة بالمزرعة في حدود الساعة التاسعة والنصف من صبيحة يوم 18 نوفمبر 1954 دخل المجاهدون في اشتباك مع العدو دام إلى ساعات متأخرة من الليل استعمل فيه العدو مدافع الهاون وأسلحة أوتوماتكية بينما كانت الطائرة حربية تحلق فوق ميدان القتال فصمد الثوار صمود الأبطال إلى أن كتب لبعضهم الشهادة، فسقط في ميدان الشرف: باجي مختار ومحمد طرابلسي وعنتر مسعود ومحمد لاندوشين وشايب دزاير ابنة صاحب المنزل الذي كانوا فيه أثناء وقائع المعركة، حيث كانت هذه الشهيدة تقوم بإسعاف الجرحى وتقديم الماء للمجاهدين.

أنظر: مجلة أول نوفمبر، العدد الخاص -68- سنة 1984، ص 69.

- شريط لزهري (1914-1957): ولد عام 1914 ، تربى في رعاية والديه في دوار تازبنت أين زاول دراسته. أدى الخدمة العسكرية الإجبارية خلال الحرب العالمية الثانية في تبسة ووهران حتى نهاية الحرب سنة 1945 . عاد بعدها لممارسة تجارة الأسلحة والأقمشة بين الجزائر وتونس. في سنة 1948 لبي لزهري شريط نداء الجهاد من أجل فلسطين، فترك وراءه زوجته حاملا وغادر مدينة تبسة متوجها إلى فلسطين مروراً بالقطر التونسي. إلا أنه فشل في تحقيق أمنيته بسبب منع السلطات البريطانية عبور المتطوعين الأراضي المصرية. وفي سنة 1953 انتقل إلى تونس وانضم إلى الجيش التونسي كمتطوع، وساهم في جمع الأسلحة من مساندة الثورة التونسية. عاد في سنة 1954 إلى الجزائر والتحق بالمجاهدين في منطقة الجبل الأبيض فقام بتشكيل أفواجا من 7 إلى 12 جنديا. بدأت هذه الأفواج عملها ، وراحت تتصل بالأغنياء لجمع الأموال للثورة. عين مسؤولاً على المنطقة الممتدة من الجبل الأبيض إلى الحدود التونسية حيث قاد العديد من المعارك، كمعركة وادي العلقى ، ثم معركة داموس الملح في الجبل الأبيض معركة آرقو. وقد أصاب ببندقية القائد الفرنسي بيجار . وكان شريط من معارضي قرارات مؤتمر الصومام وقد كلفه ذلك حياته قبل صيف 1957 مع الشهيد عباس لغرور.

أنظر الموقع على شبكة الانترنت:

<http://www.m-moudjahidine.dz/Histoire/images/ABBASLAGHROUR.jpg>

- شريف محمود (1915-1987): وزير التسليح والتموين. ولد بتبسة من وسط فلاحى ميسور كان ضابطاً عاملاً عندما شارك في الحرب العالمية الثانية 1939-1945. كان يؤمئذ أحد أصغر ضباط الجيش الفرنسي. استقال محمود شريف من الجيش بعد أحداث ماي 1945 في القطاع القسنطيني، التحق بالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA وصار عضو قيادته ومزارع في ناحية تبسة، التحق بالمقاومة كمقاتل بسيط. ارتقى سريعاً في سلم المسؤوليات، تولى أولاً قيادة مجموعة مغاوير، ثم قيادة منطقة النمامشة لأنه يعرفها جيداً كونه منها، جرح في

الثورة بعد إستشهاد بن بو العيد، عُين لتولي قيادة الولاية الأولى (أوراس النمامشة) (1956). انتخب عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957، ثم مسئول المالية لجبهة التحري الوطني قبل أن تعينه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA وزيراً للتسليح والتموين. وكمسئول عن تسريب الأسلحة لإلى مختلف الولايات، قام بدور هام في تسيير القوات المتموقعة على الحدود التونسية وامتلك سلطة كبيرة على إمكانيات العمل لدى مقاومة الداخل، اختفى من الساحة السياسية بعد الاستقلال. وتوفي سنة 1987.

أنظر: تاريخ الجزائر (1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954.. وزارة المجاهدين. الجزائر. 2002. وأيضاً: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصة، الجزائر، 2007. ص 208.

- شوشان عبد العزيز (1928-2000): من أهمّ العناصر الوطنيّة التي وقفت إلى جانب المقاومة الجزائرية. عبد العزيز شوشان ولد سنة 1928 بالقلعة الكبرى بالساحل التونسي. درس بالصادقية واشتغل كاتباً بمحكمة سوسة. انخرط في العمل الوطني مبكراً في الشبيبة المدرسيّة وكان في الخمسينات قبل إيقافه عنصر وصل بين مقاومي الشمال والساحل. قبض عليه وفرّ من السجن ليلجأ إلى طرابلس في أوت 1953 وينشط في مكتب الحزب الحر الدستوري الجديد الذي كان تحت إشراف علي الزليطني ومراد بوخريص. عند الخلاف اليوسفي البورقيبي وقف إلى جانب صالح بن يوسف وساهم من موقعه بصفته المعين المباشر لبن يوسف في التنسيق بين التونسيين والجزائريين وتأمين تهريب السلاح للمقاومين وكان حسب المقاوم الجزائري بشير بالقاضي المسؤول عن القاعدة الليبية «من أكثر العناصر الموجودة في مكتب الإخوان بطرابلس رغبة وحماسة في التعاون معنا وكانت علاقته مع بن بلة ثم معي علاقة من أحسن ما يقال». حكم عليه مع اليوسفيين غيابياً بالإعدام. ولجأ إلى الجزائر ولم يعد إلى تونس إلا بموفاي السبعينات

وعفا عنه بورقيبة ليشتغل بالتجارة وانتخب حتى نائبا بمجلس النواب ووافاه الأجل بتونس في سنة 2000.

أنظر: عميره عليه الصغیر، في التحرر الاجتماعي والوطني، المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، تونس، 2010، ص. 183.

- شیحاني بشیر (1929-1955): ولد بشیر شیحاني يوم 22 أفريل 1929 بالخروب ولاية قسنطينة. واصل دراسته الابتدائية بالمدرسة الفرنسية بالخروب، إلى جانب تعلمه اللغة العربية بزواية سيدي حميدة حيث حفظ القرآن وبعد حصوله على شهادة القبول سنة 1943، التحق بمتوسطة (Ferry Jules) بمدينة قسنطينة، حيث أقام عند أسرة عبد الحميد بن باديس إلى غاية سنة 1946 في صفوف حركة «انتصار الحريات الديمقراطية» كرئيس لخلية الخروب متخفيا بنشاطه التجاري. غير أن شكوك السلطات الاستعمارية حول أمره والضغط التي سببتها لأهله اضطرتة إلى الانتقال إلى تونس، وهناك واصل دراسته الثانوية. عاد من جديد إلى الجزائر عام 1950 لمواصلة نشاطه الحربي. وفي سنة 1952 عيناً مسؤولاً للحرب على مستوى دائرة الخروب وذلك العام قام شیحاني بجولة في عدة مدن. قسنطينة، تلامعة، باتنة، خنشلة، آفلو وبشار، بهدف تعبئة الجماهير للعمل المسلح مستعملا اسما مستعارا(سي طاهر) ضمن خلية تابعة للمنظمة السرية ثمّ في فيفري 1953 عين مسؤولاً عن الدائرة الحزبية الغربي تحت اسم سي هواري. وقد سعى شیحاني لإصلاح شؤون التنظيم السياسي للحزب في هذه المنطقة متسترا بنشاطه التجاري دائما. وعندما انقسام حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية (بين مصاليين و مركزيين) كان هو من المؤيدين لفكرة المركزيين في استعمال العمل المسلح الفوري من أجل الاستقلال. التحق بمنطقة النمامشة باسم مستعار ثالث سي مسعود حيث عقد اجتماعا بحضور (مسؤول المنطقة الثانية في الولاية الأولى فيما بعد) محمود الشريف سليمان في ديسمبر 1953 تم فيه تقييم وضع الحركة. وقد دافع شیحاني خلال هذا العمل المسلح ضد الاستعمار، خاصة

وأن الثورة المسلحة قد بدأت في تونس و المغرب. وبعد مشاركته في مؤتمر الحزب الخاص بالمركزيين المنعقد في الجزائر العاصمة في أوت 1954 حيث رافع لصالح العمل المسلح، لم يكتف بهذا بل شارك شيحاني في اجتماع تحضيرى للثورة انعقد بإحدى قرى إيشمول بصفته نائب قائد المنطقة الأولى أوراس النمامشة لوضع خطة الهجوم ليلة أول نوفمبر 1954 من خلال تعيين المناطق والأفواج وتوزيع المهام والذخيرة. وبعدها عند ما قرر بن بولعيد، قائد المنطقة الأولى، الذهاب إلى تونس الجلب الأسلحة، عينه وأوكل إليه كل المهام القيادية العسكرية في المنطقة. وبعد اعتقال بن بولعيد على الحدود الليبية حوّل شيحاني مقر القيادة من الأوراس إلى النمامشة في صائفة 1955 وعمل على توسيع نطاق العمليات العسكرية نحو وادي سوف وسوق أهراس وعن ظروف وفاته، تذكر الروايات الرسمية أنه استشهد في معركة الجرف التي خطط لها وشارك فيها، غير أن روايات أخرى تشير أنه اغتيل جراء دسياسة من اثنين من نوابه في أكتوبر 1955. أنظر:

Achour Cheurfi. La classe politique Algérienne de 1900 à nos jours: dictionnaire biographique. Ed Casbah ,Algérie.2001 ,

- **عبان رمضان (1920-1957):** من مواليد 20 جوان 1920 قرب الأربعاء ناث ايراثن (تيزي وزو) وسط عائلة ميسورة الحال. واصل دراسته الثانوية بمدينة البلدية وتحصل على البكالوريا عام 1941. شغل وظيفة كاتب عام ببلدية شلغوم العيد وأثناء الحرب العالمية الثانية جند في الجيش الفرنسي برتبة ضابط صف. إنخرط في صفوف حزب الشعب، وشارك في مظاهرات 08 ماي 1945. وأصبح عضوا في المنظمة الخاصة. ألقى عليه القبض وحكم عليه بالسجن مدة 06 سنوات. سجن بفرنسا ثم أطلق سراحه من سجن الحراش في جانفي 1955. إلتحق مباشرة بالثورة بعد اتصاله مع العقيد آعمر أو عمران وكلف بتنظيم شبكة المناضلين بالعاصمة. لعب دورا أساسيا في إعداد وثائق مؤتمر الصومام وكان صاحب فكرة أولوية الداخل على الخارج وألوية السياسي على العسكري. أشرف على إصدار الأعداد الأولى من جريدة المجاهد بالعاصمة

وصار عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ. التحق بتونس وأظهر معارضة لبعض العسكريين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، استدرج عبّان إلى كمين نصب له بالمغرب حيث وقع حتفه في 26 ديسمبر 1957م بأمر من بوصوف. أنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، تر: عالم مختار، دار القصة الجزائر، 2007، ص، ص 236، 235. وأنظر: تاريخ الجزائر (1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954. وزارة المجاهدين. الجزائر. 2002.

- عجول عاجل (1922-1985): ولد عام 1922 بكيمل من أبوين هما عبد الحفيظ ويوش صحرة وفي هذا الدور عاش وترعرع وسط عائلة تتألف من الأب والأم و خمسة أخوة هم بلقاسم وإبراهيم وأحمد ومحمد وعمار أصغرهم وأخوات وكان عجول هو المدلل بينهم والمفضل، لذكائه فقط. وعندما بلغ سن الدراسة لم ينتقل إلى المدرسة كما يحدث في العادة بل المدرسة هي التي انتقلت إليه إذ يقول نجله عيسى احضر له جدي ولإخوانه الأربعة الذين بلغوا سن الدراسة معلم القرآن يدعى الشيخ بن غلاف عيسى استقدمه من تاجرينت اينوغيسن اما المدرسة فهي بيت العائلة وقد اظهر عجول خلال تلك المدة التي قضاها دارسا للقرآن ومبادئ اللغة العربية والشريعة الإسلامية تفوقا ونبوغا وتمكن من حفظ القرآن بكامله. بعد ذلك أرسله والده إلى خنقة سيدي ناجي التي لا تبعد كثيرا عن كيمل وبها واصل دراسته و التعمق في العلوم اللغوية والشريعة غير أن إقامته بالخنقة لم تدم فقرر والده وبطلب منه إرساله إلى قسنطينة للدراسة بمعهد عبد الحميد بن باديس وبه درس ما لا يقل عن سنتين انتهت بالنجاح والانتقال إلى الصفوف العليا وخلال إقامته بقسنطينة انخرط في الكشافة الإسلامية المدرسة الأهم في الوطنية وإعداد الرجال فكان عضوا نشطا فيها واستفاد منها كثيرا. وبعده حوالي سنتين عاد إلى مسقط رأسه بكيمل أين استدعي للخدمة الإجبارية فرفض الالتحاق بها كما فعل الكثير من أبناء الجزائر وظل متخفيا ينتقل من

مكان إلى آخر ولا يعود إلى بيته إلا ليلا غير انه أداها في النهاية بسور الغزلان. بعد الانتهاء من الخدمة الإجبارية عاد إلى كيمل مسقط رأسه وتزوج من حفصية مختاري التي أنجب منها ولدا واحدا هو عيسى ابنه الأكبر ثم طلقها ليتزوج بعد فترة ببيوش اليامنة وأنجب معها أربع بنات. وفي عام 1955 وهو مقيم في أريس تزوج بمستيري الكاملة وأنجب معها عبد الحميد وبتنا. وبعد اندلاع الثورة والتحاقه رسميا بصفوفها تعرضت عائلته للأسر والاعتقال (أطفال ونساء) وسبق الجميع إلى معتقل الوجة وقضت مع عائلات مجاهدين آخرين من تازداين حوالي ستة أشهر ثم حُولوا جميعا إلى الدرغون حيث تم وضعهم تحت الإقامة الإجبارية لمدة ثلاثة أشهر أخرى ليخولوا فيما بعد إلى الوسطية رفقة عائلات أخرى لمجاهدي كيمل ووضع الجميع في محتشد أقامه العدو بالوسطية.

لا أحد يستطيع أن ينفي أن عاجل عجول إلى جانب عباس لغرور كانا بطلي معركة الجرف الشهيرة التي وقعت في 1955 والتي امتدت لأسبوع كامل، واستطاع جيش التحرير أن يهزم فيها فرنسا في أول مواجهة عسكرية كبيرة من هذا الحجم، ومن هذه المعركة سطع نجم عجول كأحد أبطال الأوراس وقادتها، بل أصبح قائدا للأوراس بعد أسر مصطفى بن بو العيد وإستشهاد نائبه شيهاني بشير إلا أن تمرد النامشة على سلطته في المنطقة السادسة وحصارهم لعباس لغرور وتمكن بن بو العيد من الفرار من السجن والتحاقه بجيش التحرير بالأوراس، قلص من شعبية عجول في المنطقة، خاصة بعد أن اتهم بإعدام شيهاني بشير الذي قال عنه بن بو العيد «تستقل الجزائر ولن نجد 5 رجال مثل شيهاني»، لكن عباس لغرور اعترف للمجاهد محمود فنز في نهاية 1956 عندما كان مسجوناً في تونس بعد قضية النامشة بأنه هو من أعدم شيهاني بشير وليس عجول، وبرر إعدامه لنائب بن بو العيد لأنه «كان مريضا من مرض لا يداويه إلا الموت». إن صرامة عجول في تعامله مع المجاهدين وتلفيق تهمة اغتياله لبن بو العيد جعلته غير مرغوب فيه لدى معظم قيادات الأوراس، ويقول المجاهد بلقاسم شاطري أحد رجال عجول في هذا الشأن «بعد شيوع اتهام عجول

بالتسبب في مقتل بن بو العيد بدأ الجنود يهربون ويفصلون عن عجول حتى لم يبق معه سوى أبناء عصبته من عرش السراحنة..» وأصبح لكل عرش قائده «فمحنذ أمزيان على رأس بني ملول، ومسعود عايسي على رأس بني بوسليمان. وبعد إرسال لجنة التنسيق والتنفيذ التي انبثقت عن مؤتمر الصومام القائد عميروش لحل أزمة الأوراس قرر حسب المجاهد شاطري نقل كلا من مسعود عايسي وعجول من الأوراس لإنهاء الصراعات والتفرغ للاستعمار، لكن عجول رفض هذا الاقتراح، مما أدى بعميروش إلى عقد اجتماع ضم عددا من قيادات الأوراس من بينهم مسعود عايسي وعلي بن مشيش وصالح فوجيل وغيرهم وقرروا القبض على عجول حيا أو ميتا، وكلف أحمد أزروال وعلي بن مشيش للقيام بها رفقة أحمد الوهراني وأربعة من الجنود. وقد كان أحمد أزروال أول من دخل بيت عجول فألقى عليه قبلة وأمطره بوابل من الرصاص فجرح عجول في رجله وأفلت كاتبه محمد الصغير هلايلي حيث أمسك به أحمد الوهراني وتقدم أزروال من عجول بغية ربطه بالحبل وجاءه من الخلف وقال له يداك وراءك، فأخرج عجول مسدسا كان مخبأ في جيبه ووضع على جبهة أزروال وضغط على الزناد فأرداه قتيلا، ثم انسحب هاربا وبقي الاشتباك بين المهاجمين وأفراد من جنود عجول. ويضيف شاطري أن عجول بعد هربه اتجه إلى مسقط رأسه أين يوجد والده وكان مجاهدا فأرسل إليه بنو عمومته رسالة قالوا فيها: إن بقيت هنا فسنتلك، لذلك حمله والده على بغلته واتجه به مباشرة إلى مركز العدو أين سلما نفسيهما. لكن المجاهد صالح فوجيل أحد قيادات الثورة والذي حضر الواقعة التي جرح فيها عجول فروايتها المدونة في الكتب تختلف عن رواية شاطري حيث ينفي أن يكون عميروش وقادة الأوراس كانوا ينوون قتل عجول بل كانوا يخشون أن يكرر نفس ما قام به عباس لغرور عندما حاول اغتيال قادة النمامشة بتونس في اجتماع تفاوضي، لذلك قرروا أن يطلبوا من عجول أن يذهب إلى لقاء أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في العاصمة «واتفقت الجماعة على أن يذهب إليه كل من علي بن مشيش ومسعود بلعقون والشيخ يوسف لعلاوي ومعهما جنديان من

جنود عميروش» وانطلق كل من صالح فوجيل ومحمد بوعزة والصادق بوكريشة وأحمد أزروال مع الجماعة المذكورين، فلما وصلوا إلى بيت خربة كان يرباط فيها عجول مع اثنين من حرسه الشخصيين وترك جنوده مختبئين في مرتفع مقابل، وبمجرد أن رأى عجول علي بن مشيش اعتقد بأنه جاء من عند مسعود بن عيسى لقتله فأخرج مسدسا من جيبه وضربهم به، فردت الجماعة الأولى بإطلاق النار عليه فقتلوا حارسيه وأصيب عجول في بطنه ويده فهرب وانسحب، في حين قام جنوده المختبئون في المرتفع المقابل بصب وابل من الرصاص على جماعة صالح فوجيل وعلي بن مشيش فأصيب أحمد أزروال في رأسه إصابة قاتلة، وبأمر من عميروش قام أحمد الوهراني مع 20 جنديا بمطاردة عجول وجماعته ولكن بدون جدوى، وبعد أيام جاء جنود عجول وطلبوا العودة للنظام بعدما سلم عجول نفسه للعدو ورفضهم لخيانته ورغم محاولتهم اللحاق بعجول قبل تسليم نفسه فلم يتمكنوا من ذلك. ورغم تسليمه لنفسه إلا أن العقيد الطاهر زبيري آخر قادة الأوراس التاريخيين أكد في مذكراته بأن عجول لم يؤذ الثورة رغم أنه كان يحمل في طائرات هيليكوبتر لتحديد مراكز المجاهدين، إلا أنهم كانوا يغيرون مواقعهم كلما اعتقل أحد أفرادهم خاصة إذا كان قائدا كبيرا مثل عجول. ويجزم صديقه عباس لغرور في حديثه للمجاهد محمود فنز بمعقله في فنز سنة 1956 «بأن عجول لن يبيع كنوز الثورة (للفرنسيين)»، ورغم مرارة أن يتحول قائد بحجم عجول أحد تلامذة الشيخ أحمد بن باديس إلى مجرد «خائن» لدى الفرنسيين إلا أن العقيد الطاهر زبيري في مذكراته آخر قادة الأوراس التاريخيين يشير إلى أن عجول كان متمسكا ببراءته من دم شيهاني بشير ومصطفى بن بو العيد وكان يقول للناس «خذوني إلى سي سي سي يو» يقصد لجنة التنسيق والتنفيذ أعلى هيئة قيادية في الثورة قبل تشكيل الحكومة المؤقتة في 1958. وحاول العقيد الطاهر زبيري رفقة الرائد محمد صالح يحياوي إقناع عجول بالعودة إلى صفوف جيش التحرير أو على الأقل تليين قلبه على الثورة بعد كل ما حدث له، وكتبا له يذكرانه بالأيام التي أرسى فيها نظام الثورة في الأوراس مع بن بو العيد وبقية القادة، إلا أن هذه

الرسالة التي حملها يحياوي في محفظته لم تصل إلى عجول بعد أن وقع يحياوي ومن معه في كمين نصبه لهم العدو فأصيب يحياوي في رجله برصاصة ما زال أثرها إلى اليوم، وسقطت منه المحفظة التي فيها الرسالة واستولى عليها العدو وواجه بها عجول الذي أفنec الفرنسيين أن المجاهدين حاولوا معه من قبل للعودة إلى الجبل لكنه رفض. وبعد الاستقلال رفض عجول الهروب إلى فرنسا مثلما فعل الكثير من الحركى، رغم أنه كان يعلم بأن مصيره السجن وهذا ما فعله الرئيس أحمد بن بله، فتهمة الوقوف وراء اغتيال بن بو العيد كانت تلاحقه دون أن يكون هناك دليل جازم يثبت تورطه، وتدخل العقيد زييري بصفته قائداً للأركان حينها من أجل إخراج قائده السابق من السجن وتشفع له عند بن بله وبومدين لإطلاق سراحه، خاصة وأن إثبات تورط عجول في عملية الراديو المفخخ تتطلب بحثاً وتدقيقاً عميقين، وبهذه الحجة أطلق سراح عجول من السجن لكنه عاش فقيراً مهماً تطارده نظرات الاحتقار والازدراء بسبب تهمة يرى بأنه بريء منها، ولكن هناك من أشفق لحاله خاصة وأنه لا يمكن إنكار دوره في تنظيم وتفجير الثورة في الأوراس ودوره البطولي في ملحمة «الجرف»، فتم توظيفه كحارس مدرسة حتى يكون له مصدر كريم للعيش، وهو الذي كان يحرسه الرجال الأشاوس، لكن تسليم نفسه للفرنسيين - رغم أن خيارات قليلة كانت متاحة أمامه - أصاب تاريخه الثوري في مقتله، وتوفي عاجل عجول في صمت في بداية التسعينيات لكنه ترك شهادة نادرة سجلها معه بعض رفاقه في الأوراس يوم 3 سبتمبر 1985 بمقر منظمة المجاهدين بباتنة. أنظر الموقع على شبكة الإنترنت:

https://fr-fr.facebook.com/permalink.php?story_fbid=356247431058491&id.

وأنظر كذلك: حميد عبد القادر، عمير وش حاول اغتيال عاجل عجول أثناء مهمته في الأوراس. مذكرات الرائد محمد الصغير هلايلي. في جريدة الخبر ليومي الاثنين. 01 أكتوبر 2012. على موقع شبكة الإنترنت:

<http://www.elkhabar.com/ar/culture/304520.html>

- عرار محمد الهادي: انضم إلى الثورة في بدايتها، كان مساعداً لعمار بن عودة مسؤولاً على ناحية القالة. توجه إلى تونس في بداية 1955 في مهمة للبحث عن السلاح ومن تونس دخل إلى ليبيا وكلف فيها برئاسة مكتب طرابلس بليبيا-1- لعب محمد الهادي عرار دور الوسيط بين بن بلة وقيادات القاعدة الشرقية والولاية الأولى عبر محور القاهرة، ليبيا وتونس.

أنظر: الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض (مذكرات)، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2001، ص. 37، 38. وأيضاً: مجلة أول نوفمبر العددان 112-113، جانفي - فيفري 1990، ص 12.

- الأشرف مصطفى (1917-2007): من مواليد 7 مارس 1917 بسيدي عيسى (المسيلة)، درس بالجزائر ثم بباريس، رئيس تحرير جريدة نجم «الجزائر» التي كانت تصدر بباريس، التحق بصفوف حزب جيش التحرير الوطني وعمل في مجال الاتصال والتنسيق السياسي و كان يرافق بن بلة في تنقلاته، عمل سفيرا للجزائر بالأرجنتين ثم مستشاراً برئاسة الجمهورية ليتولى وزارة التربية الوطنية في السبعينات، توفي يوم 13 جانفي 2007. أنظر: رابح خدوسي: «موسوعة العلماء والأدباء الجزائريين»، دار الحضارة للنشر، الجزائر 2002، ص 27.

- العسكري عمارة (1925-1996): المدعو بوقلاز من مواليد 1925، بضواحي عنابة، بعد ما أنهى دراسته الابتدائية وحفظ القرآن في الزوايا، انخرط في سلاح البحرية الفرنسية، وعمره لا يتجاوز السادسة عشر في سنة 1944. انضم إلى الخلايا السريّة لحزب الشعب الجزائري، وهو ما يزال ضمن القوات الفرنسية المتواجدة بتونس. مع بداية الثورة، كلف بتنظيم جهاز الاستعلامات والفداء بعنابة، وبعد اكتشاف التنظيم التحق برفاقه بنواحي القالة، وفي خريف 1955، أصبح مسؤولاً على ناحية القالة، وبني صالح ومساعداً للمناضل عمار بن عودة. بعد مؤتمر الصومام أصبح مسؤولاً على ناحية سوق أهراس ومعظم الناحية الثانية، والتي المنطقة عرفت فيما بعد «بالقاعدة الشرقية» وفي أواخر 1956 أصبح عضواً في

المجلس الوطني للثورة الجزائرية في (أوت 1957)، وعقيدا بصفته قائدا «للقاعدة الشرقية». ومع بداية 1958 أصبح عضوا في قيادة العمليات العسكرية (C.O.M) كرئيس للمكتب الثالث، في 9 نوفمبر 1958 وضعت لجنة التنسيق والتنفيذ حدا لتجربة لجنة التنظيم العسكري للشرق الجزائري وعزلته عن كل نشاط وأبطلت رتبته كعقيد وبعثته إلى العراق. تحول إلى رجل أعمال بعد الاستقلال، كما انتخب أمين وطني ممثلا للقاعدة الشرقية، توفي يوم 14 أكتوبر 1996.

أنظر: محفوظ سعد الله، لقاء مع المجاهد عمارة بوقلاز، مجلة الجيش ، عدد 346، نوفمبر 1993، ص 40. وأيضا عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصبية، الجزائر، 2007، ص 96.

- العموري محمد (1929 - 1959): مسئول الولاية الأولى (1956 - 1958) ولد في 14 جوان 1929 بأولاد سيدي علي، كان من تلاميذ معهد ابن باديس بقسنطينة، ثم معلما للغة العربية، انخرط في حزب الشعب الجزائري / حركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية. هاجر إلى فرنسا وشارك في اندلاع الثورة أول نوفمبر 1954، رقي من رقيب إلى نقيب في أكتوبر 1956 قبل أن يتولى مسؤولية ولاية أوراس النماشية في نهاية عام 1957 برتبة عقيد، انضم إلى القيادة الشرقية في ابريل 1958، ثم عزل من جميع المهام في سبتمبر 1958 من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ وأرسل إلى لبنان بعد أن خفضت رتبته إلى رائد، لم يتقبل محمد عموري تعيين محمود الشريف على رأس الولاية الأولى وحاول مع العقيد نووارة والرائد عواشيرية والنقيب مصطفى لكحل معارضة كريم بلقاسم وقلب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتوسيع الحرب إلى تونس. اعتقل الأربعة كلهم وكذا متآمرون آخرون قبل أن يحاكموا ويعدموا قرب تونس في 16 مارس 1959، قرب تونس بينما حكم على المتهمين الآخرين عبد الله بلهوشات، ومحمد الشريف مساعدي وأحمد دراية ولخضر الحاج بأحكام السجن تراوحت بين أربعة أشهر وستين قبل أن يتم العفو عنهم واستمالتهم من طرف بومدين وإرسالهم إلى

مالي مع بوتفليقة. أعيد إلى العموري الاعتبار بعد موته ودفن بمقبرة الشهداء في 24 أكتوبر 1984 .

أنظر: تاريخ الجزائر (1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954. وزارة المجاهدين. الجزائر. 2002. وأنظر أيضاً: المنظمة الوطنية للمجاهدين، من شهداء الثورة، من منشورات أول نوفمبر، مطبعة هومة، الجزائر، 2001. ص 309-316. وأيضاً: عاشور شرفي، قاموس الثورة لجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصة، الجزائر، 2007، ص 246.

- عميروش آيت حمودة (1926-1959): ولد العقيد يوم 31 أكتوبر 1926 بقرية تاسافت أو قمون إحدى قرى جبال جرجرة حيث شب وترعرع في أحضان الطبيعة، إنضم إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية بمدينة غليزان أين كان يشتغل في إحدى المتاجر إلى جانب النشاط السياسي المتمثل في توزيع المناشير وتبليغ التعليمات والدعاية للحركة وجمع الاشتراكات. كان نشاطه مكثفا وملحوظا مما جعل السلطات الفرنسية تعتقله مرتين الأولى سنة 1947 والثانية سنة 1948 فأذاقته شتى أنواع الإهانة والتعذيب بعدما ضاقت به السبل سافر إلى فرنسا سنة 1950 لمزاولة نشاطه السياسي، وقبل اندلاع الثورة التحريرية بشهرين عاد إلى أرض الوطن ليلتحق باخوانه المجاهدين بناحية عين الحمام (ميشلي) سابقا، مع بداية تجنيده أبدى عميروش قدرة كبيرة في تنظيم الجهاد مما جعله يتدرج في المسؤوليات بدأ بمسؤول ناحية عين الحمام بعد استشهاد قائدها الأول ثم مسؤول ناحية القبائل الصغرى أين تمكن في ظرف وجيز من إرساء النظام الثوري وتكوين الخلايا في القرى والمداشر، مع نهاية سنة 1955 ارتقى عميروش إلى رتبة ملازم ثاني، وتمكن من مواجهة كل المخططات التي رسمها العدو ومن أشهرها عملية الأمل والبنديقية التي كانت من أولى العمليات التي أنتجتها عبقرية روبر لاكوست. مرة أخرى برزت شجاعة عميروش ومدى تحديه للمستعمر فرغم محاصرة المنطقة بأكثر من 60 ألف عسكري إلا أنه بذل مجهودات جبارة

لعقد مؤتمر الصومام، فكثّف من العمليات العسكرية في الأماكن المجاورة لتضليل العدو كما أعد خمس كتائب وجهزها بالأسلحة لتشرّف مباشرة على أمن المؤتمرين إلى جانب الاستعانة بالمسبلين والمواطنين. في ربيع سنة 1957 قام بمهمة إلى تونس التقى خلالها بقيادة الثورة هناك، واتصل ببعض المسؤولين في الولايات (الأولى، الثانية) كان من بينهم سي الحواس وفي صائفة سنة 1957 تم تعيينه قائد الولاية الثالثة بعد أن التحق كل من كريم بلقاسم ومحمدي السعيد بلجنة التنسيق والتنفيذ بتونس، بعد اجتماع العقداء سنة 1958. وبعد مناقشة أمور الثورة كلف العقيد عميروش وزميله سي الحواس بمهمة الاتصال بالقيادة بتونس، وتنفيذا لتلك المهمة التقى عميروش بسي الحواس واتجه إلى نواحي بوسعادة وفي يوم 29 مارس 1959 وقع العقيدان في اشتباك عنيف مع قوات العدو استشهدا فيه معا بجبل ثامر.

أنظر: تاريخ الجزائر (1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954. وزارة المجاهدين. الجزائر. 2002.

- عواشرية محمد (1927-1959) ولد محمد الطاهر عواشرية في 9 أوت سنة 1927 في قرية اسمها الناظور بمنطقة بني مزلين، شرق ولاية قلمة وسط عائلة متواضعة بسيطة تعيش على فلاحة الأرض ورعي الماعز والأغنام ككل سكان القرية، كان أصغر أخوين اثنين، أبوه عواشرية العربي كان يفلح قطعة صغيرة من الأرض ويملك بعض العنزات. ورغم الحالة المتواضعة للأب إلا أنه قرر إرسال ولده محمد إلى المدرسة الوحيدة الموجودة بالمنطقة التي كانت خاضعة في تسييرها للإدارة الاستعمارية وقد أكمل بها دراسة المرحلة الابتدائية بنجاح إلا أنه لم يتمكن من الالتحاق بالمتوسطة، لسببين أولهما أن الاستعمار لم يكن يسمح لأبناء الجزائريين أهل الأرض بالتدرج في الدراسة لأكثر من المرحلة الابتدائية حتى يبقينهم في ظلمات الجهل إلا لفئة قليلة أغلبها من أبناء القياد والطبقة الغنية.

وثانيا كانت المتوسطة بمدينة قالمة وهي تبعد كثيرا عن القرية ولم يكن باستطاعة العائلة توفير تكاليف النقل كل يوم لمزاولة الدراسة. الأمر الذي اضطره للبقاء مع العائلة رفقة أخويه لفلاحة الأرض ورعي الماعز، حتى عام 1945 الذي عايش وشهد فيه حدثين خطيرين غيرا مجرى حياته، وبدلاً ففكره وطموحه.

أولهما: مجازر أل 8 ماي 1945 فقد عايش تلك الأحداث عن قرب لاسيما وأن قالمة والمناطق المجاورة كانت مسرحا حيا لتلك الوقائع المؤلمة التي راح ضحيتها أكثر من 45 ألف شهيد جراء طغيان وجرم المستعمر، الذي رفض الوفاء بوعوده بمنح الاستقلال لأصحاب الأرض بعد أن شاركوا معه في الدفاع أن أرضه - فرنسا- أثناء الحرب العالمية الثانية، ولما خرج الجزائريون للمطالبة بالاستقلال قبلهم الاستعمار بالنار والحديد وأطلق عليهم النار وهم عزل من السلاح بأيدي خاوية وصدور عارية إلا من الإيمان بقضية وطنهم واستقلال بلادهم. فقتل منهم النساء والأطفال والشيوخ دون رحمة أو شفقة.

أما الحدث الثاني: فهو موت أمّه (سلاطينة اليامنة) الأمر الذي أثر فيه أكثر وترك في نفسه حزنا عميقا، وولد لديه ثورة داخلية تتأججت كالبركان الخامد في صمت تنتظر اللحظة الحاسمة للانفجار وبدأ محمد عواشيرة في طرح الأسئلة على نفسه وراح يقارن بين الحياة التي يعيشها المعمرون وعيشة السكان الأصليين (الجزائريين)... وعلى هذا الأساس قرر تغيير ظروف حياته، والخروج من هذه العزلة والانطلاق إلى العالم الرحب لمعرفة المزيد واختيار الحياة من أوسع أبوابها.

وفي عام 1949 قرر محمد مع بعض رفاقه من شباب القرية السفر إلى مدينة عنابة دون هدف أو تخطيط مسبق ولم يكن له خيار غير الانخراط في الجيش الفرنسي ليكتسب مهارات الحرب وفنون القتال وكسب لقمة لعيش، ومنها وجد نفسه متورطاً في حرب الهند الصينية التي كان مقتنعا بأنه لا ناقة له فيها ولا جمل، يدافع عن مصالح فرنسا كرها وقهرا، وعاش جحيم تلك الحرب ثلاثة سنوات طويلة تعلّم فيها فنون القتال وبسالة المقاتل وتزوّد بخبرة في الحرب. ثم عاد

سنة 1952 إلى الجزائر وقرر حينها الزواج، وتزوج بالفعل ولم يمضي عام حتى استدعاه الجيش الفرنسي من أجل تكوين عسكري منظم لما التمسوه منه من بسالة واستعدادات حربية ومنها سافر إلى الحدود فرنسية-الألمانية في بعثة تكوينية بعد ولادة ابنته البكر (نادية) سنة 1953، أين تلقى تدريباً عسكرياً محكماً طيلة عامين تحصل على إثرها رتبة رقيب أول وهي رتبة مرموقة لاسيما إذا كان المعني جزائرياً وليس من أبناء المعمرين وقد عومل محمد عواشيرة باحترام من قبل الجيش لما كان يمتاز به من كفاءة عالية وخبرة كبيرة في الميدان العسكري. وخلال فترة التكوين اندلعت الثورة التحريرية في أول نوفمبر سنة 1954، عاد للجزائر سنة 1955 وبأمر عسكري من سلطات العدو تم تحويله للثكنة العسكرية بمنطقة تدعى (البطيحة) بالمشروحة ولاية سوق أهراس التي كانت تحتل موقعاً استراتيجياً بالنسبة للعدو.

وفي تلك الفترة استقر وعائلته الصغيرة بعنابة فيما كان يعمل هو بثكنة البطيحة بالمشروحة، وراح ينتقل بين سوق أهراس وعنابة وهنا اتصلت به قيادة الثورة لتلك المنطقة وطلبت منه الانضمام إلى الثورة، وقبل على الفور، لكنهم أمروه أولاً أن يقوم بعملية عسكرية ثم بعدها يلتحق بصفوف الثورة، وفعلاً كان الأمر كذلك، حيث خطط محمد عواشيرة رفقة أصدقاء له من أهل الثقة ومن بينهم المجاهد عبد الرحمان بن سالم، لأجل عملية عسكرية ضد المستعمر، وما إن حل يوم 7 مارس 1956 حتى سمع كل العالم بالعملية العسكرية ضد ثكنة البطيحة والتي قام بها جنود جزائريون قتلوا فيها ضباط فرنسيين وجرّدوا الثكنة من الأسلحة المختلفة والتحقوا بالثورة أين كان في انتظارهم مجموعة (محمد قنز) الذي احتضنهم وضمهم إلى كتيبته وهنا بدأ اسم محمد عواشيرة يبرز في الثورة رفقة المجاهد الكبير عبد الرحمان بن سالم. فيما لم تستفك القيادة الفرنسية من الضربة بعد وكانت تحت قيادة (بيجار) قاتل الشهيد العربي بن مهيدي، ولكي تستعيد ماء وجهها أعلنت خبراً كاذباً بأنها أمسكت بالجنود الفارين وأنها استرجعت الأسلحة التي تم غنمها.

وأعطي الأمر للجيش الفرنسي بشن حملات عشوائية على المد اشر والقرى، أين قاموا بالقتل العشوائي للنساء و الشيوخ والأطفال بوحشية حاكمة. ولم تحبط تلك العمليات من عزيمة الثوار بل زادتهم إصرارا وعزيمة على الكفاح وتحرير الوطن، والتحق الثوار الجدد بالقاعدة الشرقية بسوق أهراس وعين كمساعد عسكري مسؤول عن الشؤون الصحية لقائد القاعد الشرقية التي أسست رسمياً بقرار من لجنة التنسيق والتنفيذ - CCE - في شهر أفريل 1957، وكلف بقيادة المعارك التي خاضتها القاعدة الشرقية لما كان يمتلكه من خبرة ومهارة عسكرية، كما كانت له هبة القائد وملكة التأثير في الجنود وحملهم على الكفاح بكل بسالة وشجاعة، الأمر الذي أقلق المستعمر الفرنسي بقيادة (بيجار) الذي لم يدخر وسيلة لقمع الثورة في القاعدة الشرقية التي كانت أعالي جبال سوق أهراس مسرحا لها، ولكونها كانت تمتاز بموقع استراتيجي تمثل في كونها منطقة حدودية مع تونس، كما كانت تمتاز بمسالكها الجبلية الصعبة التي أنهكت قادة المستعمر الفرنسي، ووقفت ضدهم سدا منيعا. وبالإضافة إلى المعارك الكبيرة التي خاضها مجاهدو هذه المنطقة (القاعدة الشرقية) تحت قيادة المجاهد محمد عواشية ضد الاستعمار كانوا أيضا يقومون بعملية تزويد الثورة بالأسلحة والذخيرة بكافة أنواعها عبر الحدود التونسية وتوزيعها على بقية الولايات الأخرى. مما جعل فرنسا تضرب سياجا كهربائيا على المنطقة الحدودية سنة 1957 بين الجزائر وتونس والمعروف بخط موريس، ولخطورته أطلق عليه أسم (سد الموت)، الذي كاد أن يقضي على الثورة من خلال توقيف الإمدادات العسكرية لها، لولا تضحيات الشهداء الذين ضحوا بالنفس والنفيس من أجل كسر الحصار، وتحدي أسلاك الموت بإرادة الشهادة من أجل أن يحيي الوطن حرا مستقلا... الأمر الذي دفع الرئيس التونسي ليقول مقولته الشهيرة لفرنسا بقوله: «إنها ثورة شعبية حقيقية، لا أحد يستطيع توقيفها». أصبح في خريف 1958 قائداً للقاعدة الشرقية خلفاً لعمارة بوقلاز بعد نفيه من طرف قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى العراق، ألقي عليه القبض ونفذ فيه حكماً

بالإعدام في مارس 1959 في تونس رفقة كل من نواورة ولعموري بتهمة التآمر ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA. استنادا إلى رواية سامية عواشرية (ابنة الشهيد محمد عواشرية) للأستاذ مزليني منير حول الشهيد محمد عواشرية (نشرية) (دون مكان وتاريخ النشر). وأنظر: الطاهر، جبلي مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية في مجلة (حولية المؤرخ) العدد 02 يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر، 2002. ص 259-183. وأنظر أيضا: علي العياشي «لقاء مع المجاهد العقيد عمار بوقلاز»، مجلة أول نوفمبر، العدد المزدوج 212213، جانفي، فيفري 1990، ص. 26-6 وأيضاً: عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، دار الهدى، عين مليلة، 1993، ص 65-57. وأيضاً: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصة، الجزائر، 2007، ص 246.

- عون عمر (1925-2010): هو عون عمر بن حسونة، المدعو (عمر البوقصي)، من بيت كريم أشتهر بالشجاعة والإقدام وله سجلات في الحروب يشهد لها الجميع، ينتمي لفصيل أولاد الوهاب من عرش أولاد بوقصة من فخذ الجلامدة من بطن العلاونة التابع لقبيلة النمامشة، ولد يوم 01/07/1925 بمنطقة مشنتل التابعة لبلدية بئر مقدم بولاية تبسة وهي منطقة كان لها دورا كبيرا في اندلاع شرارة الثورة. نشأ في بيت محافظ عريق، عانى من الظلم والقهر الإستعماري الذي جعله يضم له ضغينة ما فتأت انفجرت مع الأيام الأولى للثورة المظفرة، تلقى تعليمه الأول في كتابيب القرآن الكريم، كما تعلم مبادئ الفروسية مثل العديد من شبان النمامشة حيث كانت هي الهواية الأولى والملاذ الوحيد لهم بحكم طبعهم القتالي والميال دوما إلى الثورة والتحرر، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني رفقة القائد فرحي ساعي والوردي قتال تحت إشراف عباس لغرور وشيخاني بشير وشريط الأزهر في الناحية العسكرية الأولى، وشاء القدر أن يجعله قائدا حقا يوم نجح في القضاء على النقيب الفرنسي موريس قرب عقلة قساس في كمين نُصب له بإحكام، حيث تم القضاء على العديد من جنود العدو

وأسر أكثر من 18 جندياً، وغنم الكثير من الأسلحة، ومباشرة رقي إلى رتبة ملازم أول وعُين بعدها قائدا لمنطقة سدراته التاريخية. وبعد شهر من هجمات الشمال القسنطيني سنة 1955، والتي كان المجاهدون يهدفون من خلالها إلى فك الحصار الفرنسي الخانق على المجاهدين المرابطين في جبال الأوراس وقد اجتمع تحت إشراف القائد شبحاني بشير مسؤول الولاية الأولى، منطقة الأوراس، بالمكان المسمى خنقة الذيب، وقد حضر الاجتماع كل من (عباس لغرور، والبشير سيدي حني) ليعاد اللقاء في اجتماع ثان برأس الطرفة بجبل أرقو، تحت قيادة عجول عجول وقد كشفت قوات الاحتلال تلك اللقاءات لتنتقل معركة الجرف يوم 20 سبتمبر والتي امتدت عدة أيام، ورغم الحصار المفاجئ تكبدت فرنسا خسائر في الأرواح عددها 400 جندي، و8 طائرات، واستشهد خلال المعركة 70 مجاهداً، لتدخل هذه المعركة الكليات الحربية العالمية، وتخلد إسم البطل عمر البوقصي في شعر الثورة على لسان الشاعر المجاهد المرحوم محمد الشبوكي، توفي يوم الجمعة 28/05/2010 عن عمر يناهز 85 سنة بمدينة تبسة وشيع جثمانه بمسقط رأسه. أنظر المزيد من التفاصيل على موقع شبكة الإنترنت:

<http://negrine.montadarabi.com/t5296-topic>. يوم 2013/01/06.

- علي أحمد المدعو سي البغدادي (1925-1958): من مواليد 18 ماي 1925 بالخربة ولاية عين الدفلى، انتقلت عائلته وهو صغير إلى مدينة بوفاريك التي رمزاً للكولون، وفيها تعلم سي البغدادي في مدرسة فرنسية مخصصة «للأهالي»، وبعد المرحلة الابتدائية التحق بالتكوين المهني، وتعلم حرفة النجارة، تأثر بالنهضة السياسية التي شهدتها الجزائر مع مطلع الثلاثينات وانظم مع نهاية الحرب العالمية الثانية إلى رابطة أحباب البيان من خلال حزب الشعب الجزائري، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية انخرط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ومن خلالها أصبح عضواً في المنظمة الخاصة، ألقى عليه القبض، ثم أطلق سراحه ليصبح بعد ذلك متنقلاً بين بوفاريك والقليلة وحجوط فراراً من مضايقات

الشرطة الفرنسية، بقي محايداً في خضمّ الصراع بين المركزيين والمصاليين، ومع اندلاع الثورة التحريرية ألقى عليه القبض دون أي تهمة وبذلك حُرم من المشاركة في العمليات الأولى لاندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954، وبعد إطلاق سراحه في نهاية 1955 التحق بالثورة حيث أوكلت له مهمة نشر الثورة التي عرفت تعثراً عشية انطلاقها بسبب ضعف الاستعداد ومحدودية مناطق انتشار العمل الثوري في مناطق معينة ، وبعد مؤتمر الصومام عينته قيادة الولاية الرابعة مسؤولاً على المنطقة الثالثة بمساعدة محمد بونعامه (عسكري) وعمر بن المحجوب (سياسي) وسي لحسن (اتصالات وإخبار) تطبيقاً للمقررات التنظيمية المنبثقة عن أرضية مؤتمر الصومام. وفي صيف 1957 كلف البغدادي بمهمة في الخارج لتنظيم دوريات السلاح وعلى إثرها التحق سي البغدادي ودوريته إلى الولاية الرابعة في شهر مارس 1958، وفي هذه الفترة كلف من جديد بمهمة في الخارج (تونس). وفي نفس الوقت لإجراء بعض الفحوصات الطبية والعلاج، وفي طريقه نحو المغرب قرب سبخة المرحوم ببوقطب (البيض) وقع سي البغدادي خلال شهر أوت 1958 في كمين للعدو أستشهد رفقة من كانوا معه.

أنظر: نظيرة شتوان، الثورة التحريرية (1954-1962) الولاية الرابعة نموذجاً، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2007/2008. ص 249، 250.

- العيساني شويشي: ولد ببلدية الشافية ولاية الطارف حالياً، انخرط في الحركة الوطنية الجزائرية سنة 1945، وغداة اندلاع الثورة، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في 22 جانفي 1955 بيوثلجة في المنطقة الشمالية من المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) كإطار سياسي عسكري، وفي نهاية 1956، عين قائداً لأول فيلق بالمنطقة الشمالية، كان أحد المحكوم عليهم في قضية العقيد محمد عموري، وبعد العفو عليه، أرسل إلى المنطقة الجنوبية بعد تقسيم القاعدة الشرقية التي أنشئت سنة 1962، كمسؤول للتموين، وبعد الاستقلال واصل نضاله السياسي وشغل

منصب نائب محافظ حزب جهة التحرير الوطني بعنابة من 1975 إلى 1980 ثم
أحيل على التقاعد إلى أن وافته المنية يوم: 10 أوت 1995 .

أنظر: تواتي أحمد وآخرون، الثورة التحريرية في إقليم توات (1956-1962)،
منشورات جمعية مولاي سليمان بن علي لحماية مآثر الثورة التحريرية، ص. 95 .

- القاضي بشير (1927-2004) اسمه الحقيقي محمد غزو: ولد يوم 27
جويلية 1927، بشرفة بهلول ضواحي عزازقة ببلاد القبائل، انخرط بصفة مناضل
في صفوف حزب الشعب الجزائري (PPA)-المحل آنذاك -منذ سنة 1944، وقد
سمي باسم قاضي بشير قبل التحاقه بجامعة الزيتونة بتونس سنة 1947، وقبل
أن يستقر فيها إلى غاية سنة 1951، حيث كان عضواً نشطاً في صفوف جمعية
طلبة حزب الشعب الجزائري بقيادة المناضل عبد الحميد مهري، كان من دعاة
حتمية توحيد النضال مع الأشقاء في تونس والمغرب، ومن المؤمنين بمبدأ الشمال
الإفريقي أو المغرب الكبير كان ذلك في إطار نشاطه في لجنة تحرير المغرب العربي
التي جسدت الحركة الميدانية لتنسيق الكفاح في المغرب العربي بعد لقائه مع بعض
المناضلين الذين كرسوا شبابهم لهذا الهدف الوحدوي تحت لواء البطل عبد الكريم
الخطابي فمن المغرب نجد أمثال (الهاشمي الطود وحمادي العزيز المدعو حمادي
الريفي) ومن تونس (عز الدين عزوز ويوسف العبيدي) في طرابلس التي استقر
بها بتعليمات من حزبه. كما كان على علاقة طيبة مع عبد العزيز شوشان مسؤول
مكتب تونس للتسليح في طرابلس لحماسته في التعاون والتنسيق الثوري (الجزائري
التونسي)، وفي هذا الإطار يعود له الفضل في ميلاد الأنوية الأولى لشبكات الإمداد
بالسلاح استعداداً لاندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954. إذ يعتبر في
هذا المقام المؤسس الأساسي لقاعدة جبهة وجيش التحرير الوطني، بعد اللقاء
التاريخي الذي جمعه بأحمد بن بلة ومصطفى بن بو العيد في طرابلس في 14 أوت
1954 وهو التاريخ الرسمي لتأسيس قاعد طرابلس، وفي نفس الوقت عينه بن
بو العيد مسؤولاً عن القاعدة، كما كلف منذ سبتمبر 1954 بمهمة بفران مع محمد

بلحاج لوضع القاعدة العسكرية لجيش التحرير المغاربي بليبيا. كان شاهداً على الخلاف الذي وقع بين صالح بن يوسف والطاهر لسود في ربيع 1956 حول تسيير جيش التحرير داخل تونس وكان قاضي بشير طرفاً في التوفيق بين الطرفين بطرابلس بعد مفاوضات بين صالح بن يوسف والطاهر بسود وقد بقي القاضي بشير على رأس قيادة قاعدة طرابلس اللوجيستية إلى غاية الاستقلال الوطني حيث واصل مكوثه هناك بطرابلس إلى غاية 1963، حيث كان يمثل رئيس بعثة دبلوماسية جزائرية في ليبيا، توفي بعد معاناة لمدة 5 سنوات من مرض سرطان البروستات، ببيته الكائن بضواحي مدينة الجزائر يوم 31 أكتوبر 2004م عن عمر يناهز 77 سنة . أنظر جريدة (الوطن):

. De tripoli à la wilaya 1 .Les premières armes.in- El Watan- le 01- 11 2004

وأنظر كذلك: أعمال ملتقى مؤسسة محمد بوضياف. الجزائر. 11/ 12 ماي 2001، جيش التحرير المغاربي (1948-1955)، الجزائر 2001.

- قايد أحمد (1921-1978): ولد في ماي 1921 بمدينة تيارت، وهو الابن الثاني لأبيه، باشر تعليمه في الكتاتيب، وحرص والده على إلحاقه بالمدرسة النظامية ثم واصل تعليمه بمدرسة عين الكرمة إلى غاية حصوله على إجازة مدرس ليستدعي على إثرها لأداء الخدمة العسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية وبعد عودته من جبهة الحرب اكتشف ميوله السياسية واهتماماته الاجتماعية من خلال نشاطه في وسط شباب تيارت وتنشيطه ودعمه للنشاط المسرحي. ولقد أثمر نشاطه الحيوي في تأسيس النواة الأولى لشبيبة الاتحاد الديمقراطي للبيان لمدينة تيارت عام 1948 وبفضل نشاطه المكثف أصبح ذا شهرة شعبية أهله لتنتخب مستشار بلدي نائب لرئيس بلدية تيارت، دافع من خلال منصبه عن مصالح السكان الجزائريين معززا بذلك صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حيث كان يشغل منصب أمين مكتب الحزب بتيارت. ساهم في كتابة ونشر العديد من المقالات في جريدة (الجمهورية الجزائرية) لسان حال الحزب ونظرا لمواقفه

الوطنية ونشاطه المكثف في صفوف الحزب قامت قيادة الحزب باستدعائه في نهاية سنة 1952 ليصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب. وفي بداية سنة 1955 ومن مدينة غليزان التحق قائد أحمد بصفوف جيش التحرير الوطني، وعمل رفقة سي لطفلي على تنظيم المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة خاصة في تميمون والبيض و أفلو وعين الصفراء ليصبح بعدها أحد أعضاء هيئة أركان الولاية الخامسة قبل أن ينتقل إلى القاعدة الشرقية سنة 1958، ويصبح عضوا في هيئة الأركان العامة للجيش بدء من مطلع سنة 1960، شارك في مفاوضات إيفيان. الهيئة التي كانت تتكون من بومدين، علي منجلي، وكومندان سليمان (قايد أحمد) وبتلك الصفة فقد كان ممثلا للجيش إلى جانب علي منجلي في مفاوضات إيفيان، كما كسب عضوية المجلس الوطني للثورة الجزائرية وشارك في مؤتمر طرابلس 1962، وافته المنية يوم 05 مارس 1978. وأنظر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، تاريخ الجزائر (1830-1962) القرص المضغوط، وزارة المجاهدين. الجزائر. 2002.

-قنايية عبد المالك: ولد السيد قنايية عبد المالك يوم 20 نوفمبر 1936 بسوق أهراس، كان ينشط كمناضل في خلية سرية لجهة التحرير الوطني وهو لا يزال في ريعان شبابه، حيث انضم إلى وحدة عسكرية متمركزة بألمانيا من ماي 1957 إلى أبريل 1958، وهو تاريخ التحاقه بصفوف جيش التحرير الوطني، ليتولى مهمة ضابط مدرب، ثم قائدا لوحدات قتالية في سن الـ 22. غداة استقلال الجزائر، وبعد دورة تكوينية بالاتحاد السوفيتي سابقا وفرنسا، تولى عدة وظائف، على التوالي: رئيسا للأركان على مستوى النواحي العسكرية، قائد اللواء المدرع، نائبا لقائد ناحية عسكرية، مديرا مركزيا للإمداد، ثم العتاد فالصناعات العسكرية. وخلال هذه الفترة، شارك أيضا في الحرب الإسرائيلية العربية من 1973 إلى 1975، كقائد للواء المدرع في الجبهة. وبعد ترقيته إلى رتبة عميد سنة 1984، عين سنة 1985 قائدا للقوات الجوية. ومنذ سنة 1987، شغل وظيفتين

في آن واحد كقائد للقوات الجوية ونائب لرئيس أركان الجيش الوطني الشعبي إلى غاية سنة 1990. وفي هذه السنة- (1990) عين رئيساً لأركان الجيش الوطني الشعبي ليرقى إلى رتبة لواء سنة 1991. وفي سنة 1993، وبعد ثلاث سنوات قضاهما على رأس أركان الجيش الوطني الشعبي استفاد من حقه في التقاعد ليبدأ مساره في السلك الدبلوماسي بتعيينه سفيراً للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى الكونغو الديمقراطية السويسرية بالعاصمة برن إلى غاية سنة 2000. وفي أول ماي 2005 عين وزيراً منتدباً لدى وزير الدفاع الوطني. تقلد السيد عبد المالك قنايزية وسام جيش التحرير الوطني، ووسام الجيش الوطني الشعبي الشارة الثانية، وسام الاستحقاق العسكري ووسام الشرف والأثير من مصف الاستحقاق الوطني. وعلى المستوى الدولي، تحصل عبد المالك قنايزية على النجمة العسكرية التي منحها له رئيس جمهورية مصر العربية السيد أنور السادات ووسام تخليد أكتوبر 1973. كما استلم كذلك وسام نجمة الشرف من قبل رئيس السلطة الفلسطينية، المرحوم ياسر عرفات يوم 17 فيفري 1974.

أنظر التفاصيل على موقع شبكة الإنترنت: <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8>.

- قنز محمود (1934-2006) من مواليد 12 مارس 1934 بمرسط ولاية تبسة، هذه المنطقة التي كانت كغيرها من المناطق الجزائرية تحت السيطرة الفرنسية شهدت كل أشكال القمع والقهر للسكان، نشأ قنز في هذا الجو الذي ساد التوتر. مع أن المراجع لا تشير إلى الوسط الذي ترعرع فيه. كان قنز ممن كان يتمتعون بالحماس الثوري الذي برز بعد الانشقاق الذي عرفته حركة انتصار الحريات الديمقراطية والتي انبثقت عنها المنظمة الخاصة التي كانت تخطط للعمل العسكري لولا اكتشافها من طرف السلطات الفرنسية. التحق محمود قنز بركب الثورة منذ انطلاقتها معتمدا على تكوينه العسكري ضمن المنظمة الخاصة، وكان التحاقه في 1954 حيث شغل منصب في قيادات جيش التحرير في منطقة الأوراس، وعقب التنظيمات التي جاء بها مؤتمر الصومام 1965 أصبح ضابط ثاني وقائد

المنطقة الخامسة في ولاية الأولى (الأوراس النمامشة) ما بين 1956-1957. ثم عين بعدها قائدا لقوات جيش التحرير على الحدود بين تونس وليبيا والجزائر وعقب سنة 1958، يعتبر من بين النشطاء الأوائل في جيش التحرير الوطني بمنطقة الأوراس، تقلد عدة مهام أهمها مسؤول المنطقة الخامسة بالولاية الأولى التاريخية، قبل أن ينتقل إلى الحدود الشرقية حيث بقي هناك إلى غاية الاستقلال برتبة رائد. وبعد الاستقلال توقف عن النشاط العسكري، ليتولى منصب مسؤول عام للملشيات الشعبية التي أنشأها الرئيس الأسبق أحمد بن بلة، وبعد حلها عين مسؤول وداية الجزائريين بفرنسا من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين، بعدها مسؤول وداية الجزائريين بأوروبا، وفي سنة 1968 عين نائب مسؤول جهاز حزب جبهة التحرير الوطني (سليمان قايد أحمد) آنذاك، قبل أن يعين وزيرا للمجاهدين سنة 1970 وإلى غاية أفريل 1977. رشح كنائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، وعضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1979. توفي سنة 2006.

أنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصبية، الجزائر، 2007، ص 277. وأيضاً: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (1954-1962)، ترجمة كميل قيصر داغر، الطبعة الأولى، الناشران، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص 355.

وأيضاً: الموقع على شبكة الإنترنت:

<http://www.m-moudjahidine.dz/ministres.html> بتاريخ 23 جانفي 2013.

لغورور عباس (1926-1957): ولد عباس الغورور في اليوم الثالث والعشرين من شهر جوان من سنة 1926 بدوار مسيعة (خنشلة، ينتمي إلى أسرة فقيرة معدمة، دخل المدرسة الفرنسية واستطاع الحصول على الشهادة الابتدائية، بعدها توجه إلى الحياة العملية حيث عمل كطباخ لدى حاكم المدينة، وكان ذلك

عام 1948. انضم الشهيد مبكرا إلى الحركة الوطنية (حزب الشعب الجزائري) وكان ذلك عام 1946، وحيث نشط مع المناضل إبراهيم حشاني المسؤول الجهوي لمنطقة الأوراس، وقد شك في أمره صاحب العمل عندما شوهد مع هذا الأخير في أحد الأسواق، ولذا طرد من العمل فلجأ عباس إلى فتح دكان للخضر والفواكه في السوق العامة للمدينة، وهذا لتمويه الاستعمار عن نشاطه الحقيقي، ولقد أصبح هذا الدكان مكانا يلتقي فيه مناضلو الحزب لعقد اجتماعاتهم السرية ومن أمثال هؤلاء نذكر: شيهاني بشير، مسؤول حركة الانتصار للحريات الديمقراطية على مستوى باتنة. ونظرا للميزات التي كان يتميز بها الشهيد فقد أوكلت له مسؤولية الإشراف على قسمة الحزب بخنشلة. وأهم ما قام به نذكر: مشاركته في مظاهرات 1 ماي و 8 ماي 1945 التي وقعت في المدينة. وقد قام بتنظيم مظاهرة احتجاجية عام 1951 ضمت شريحة من شبان المدينة، وكان هذا تنديدا للوضع المأساوية التي كان يعاني منها الشعب الجزائري و من أهم المطالب التي كان يسعى إليها المتظاهرون: القضاء على البطالة، وتوفير الخبز، وقد سلمت هذه المطالب للسلطات الفرنسية التي قامت على إثرها بإلقاء القبض على عباس لغرور وبعض رفقاءه، وبقي في السجن مدة 3 أيام، تعرّض خلالها إلى تعذيب وحشي مما أدى به إلى الإصابة بمرض صدري جعله ينتقل إلى باتنة للعلاج وقد تكفل حزب حركة الانتصار بجميع نفقات علاجه. وبعد أن تماثل للشفاء عاد إلى خنشلة ليوصل نشاطه السري داخل الحزب. و برفقة الشهيد مصطفى بن بولعيد وعجول عقول وقرين بالقاسم ساهم عباس لغرور بالتحضير للثورة في منطقة الأوراس. وقد أشرف على الأفواج التي أوكلت لها مهمة شن الهجمات ليلة أول نوفمبر 1954. ومنذ اللحظات الأولى للثورة المسلحة برهن عباس لغرور على حنكته وشجاعته وقدرته على القيادة والمناورة وإلحاق الهزيمة بالعدو من أهم المعارك التي شارك فيها أثناء الثورة نذكر: معركة الجرف الشهيرة التي دامت 3 أيام يوم 22/23/24 سبتمبر 1955. ومعركة الزاوية الشهيرة بشرشار ومعركة نفسور

شاشار سنة 1955، ومعركة البياضة (استمرت 24 ساعة كاملة). وكمين كنتيس مراح البارود (في شهر أكتوبر 1956). وبقي عباس يشارك في المعارك تلو المعارك إلى أن استشهد في ظروف غامضة يوم 25 جويلية 1957. أنظر: التفاصيل في موقع شبكة الانترنت:

<http://www.m-moudjahidine.dz/Histoire/images/ABBASLAGHROUR.jpg>

أنظر: FLN Le .Mohamed Harbi. 1962-1945, réalité et Mirage .ENAL.

1993 Alger

وأنظر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطني وثورة أول نوفمبر 1954، تاريخ الجزائر (1830-1962) القرص المضغوط، وزارة المجاهد بين الجزائر. 2002.

لكحل مصطفى: اسمه الحقيقي الجمعي سعدية: رائد جيش التحرير الوطني ALN، درس بالقاهرة انخرط تحت قيادة الأمير خالد في مجموعات مغاوير شمال إفريقيا. ومع بداية الثورة عاد إلى الجزائر بالمنطقة الرابعة حيث صار نائب على خوجة وحسب الرائد عز الدين، تم تحويله إلى الخارج بعد أن نكل في النتيجة بعائلة معمرين استسلمت لهم. معارض متشدد للتوجه الذي تبنته جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام، عين في 1 جويلية 1957، مساعد لأحد الضباط المحترفين، وهو الرائد إدير على رأس الوحدات المتمركزة بالحدود الجزائرية الليبية. بعد فشل «الهجوم الصحراوي» (جويلية 1957)، أرسل بعد أخذ ورد إلى أكاديمية عسكرية بمصر، اعتقل كقومي عربي من قبل المخابرات الجزائرية في 1958، تمكن من الفرار ووضع نفسه في حماية الأمير عبد الكريم، تحالف مع العقيد عموري وسعى بمعية ضباط آخرين في ولاية الأوراس النمامشة والقاعدة الشرقية، إلى الإطاحة بكريم والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA بغية توسيع النزاع الجزائري الفرنسي إلى تونس، لكنه لم ينجح واعتقل المتآمرون وحوكموا وأعدموا في مارس 1959.

أنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصة، الجزائر، 2007، ص 299، 300.

ماسي جاك (JACQUES MASSU): من مواليد عام 1908 بفرنسا، عسكري محترف شارك في تحرير فرنسا من القوات الألمانية أثناء الحرب العالمية الثانية، ما شارك في الحرب الهند الصينية كقائد للفرقة العاشرة للمظليين، وكان من بين المشاركين كذلك في العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956. أرسل إلى الجزائر وكلف بمهمة حفظ النظام في العاصمة بعد انطلاق معركة الجزائر، وفي منصبه هذا عمل على خنق العمل الفدائي بكل الوسائل إذ كان وراء اعتماد التعذيب كطريقة وحيدة للحد من نشاط مناضلي جبهة التحرير الوطني، وكان مع بيجار يشكل ثنائي القمع في العاصمة. لعب دورا كبيرا في انقلاب 13 ماي 1958، وفي نهاية السنة عين قائدا للقوات العسكرية في الجزائر، كانت له شعبية كبيرة عند الكولون نظرا لمعارضته سياسة تقرير المصير في الجزائر، عرف عنه دفاعه المستميت عن الجنرال ديغول وسياسته.

أنظر: تاريخ الجزائر (1830-1962) القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954. وزارة المجاهد ين. الجزائر. 2002.

- محساس أحمد (1923-2013): (الأصح مهساس) المدعو علي، ببودواو، ولد في 17 نوفمبر 1923، من عائلة قروية، غادر مقاعد الدراسة سنة 1940، وهو لا يزال في المرحلة الثانوية، انضم إلى شبيبة حزب الشعب الجزائري في بلكور سنة 1941، أوقف لأول مرة من طرف السلطات الفرنسية بسبب نشاطه السياسي في شبيبة الحزب، في نفس السنة، تم إيقافه مرة أخرى سنة 1945، وأطلق سراحه بعد عام، عين عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947، وبعد سنة عضوا قياديا في المنظمة الخاصة. ألقى عليه القبض بعد اكتشافها سنة 1950، وفرّ من سجن البليدة رفقة أحمد بن بلة في أواخر سنة 1951، ثم هرب سنة 1952 إلى فرنسا، حيث انضم إلى اتحادية جبهة التحرير بفرنسا، عين في أواخر سنة 1956 مسؤولا سياسيا وعسكريا على قاعدة تونس من طرف أحمد بن بلة، وبعد مؤتمر الصومام عوض بالعقيد عمر أعرمان، ثم كلف بشبكة الدعم

اللوجستيكي على مستوى أوروبا، وبعد الاستقلال شغل عدة مناصب سامية منها مدير صندوق الحياة على الملكية والاستغلال الريفي ومدير الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ثم وزيراً للفلاحة والإصلاح الزراعي (1963-1968). وفي 20 أيلول 1964 تم انتخابه نائباً للجزائر العاصمة ثم عضواً في المكتب السياسي واللجنة المركزية لجهة التحرير الوطني وعضواً في مجلس الثورة. وفي عام 1966 لجأ إلى فرنسا ليعود إلى أرض الوطن عام 1981. وفي عام 1981 تولى منصب مستشار بالشركة الوطنية للنشر والتوزيع حيث أنشأ اتحاد القوى الديمقراطية في إطار تكريس التعددية الحزبية عام 1989. وفي كانون الثاني الماضي عين الفقيه ضمن الثلث الرئاسي بمجلس الأمة. وافته المنية يوم الأحد 24 فيفري 2013. عن عمر يناهز 90 عاماً. كان المناضل الراحل أحمد محساس كاتباً ومفكراً ملتزماً بالهوية العربية والإسلامية للجزائر ولمسيرة التحرير والتغيير وللتذكير أن المجاهد الراحل أحمد محساس حاصل على شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع. وترك عدة مؤلفات منها نذكر منها:

- أفكار من حركة الوحدة العربية و أفاقها، 1974.
- التسيير الذاتي في الجزائر، 1975.
- الجزائر الديمقراطية و الثورة، 1978.
- الحركة الثورية في الجزائر، 1979.

أنظر: تاريخ الجزائر (1830-1962) القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954. وزارة المجاهدين. الجزائر. 2002. وأيضا: محمد عباس، ثوار عظماء مطبعة دحلب، الجزائر، 1991، ص 149. وأنظر كذلك: رابح خدوسي، موسوعة الأدباء والعلماء الجزائري، دار الحضارة، الجزائر، 2002.

- محمدي السعيد (1912-1994): بنواحي الاربعاء نيثي ارائن (تيزي وزو)، جند في صفوف الجيش الفرنسي وشارك في الحرب العالمية الثانية، التحق بمصالح الاستخبارات الالمانية بعد فراره من الجيش الفرنسي أعتقل من طرف الفرنسيين وحكم عليه بالسجن المؤبد سنة 1944، لكن أطلق سراحه سنة 1952، كان من الأوائل الذين إنضموا للثورة عند انطلاقها في منطقة القبائل وأصبح نائبا لكريم بلقاسم، شارك في مؤتمر الصومام وعين عضوا إضافيا في المجلس الوطني للثورة وفي نهاية 1956 خلف كريم على رأس قيادة الولاية الثالثة، التحق بتونس واصبح عضوا في قيادة العمليات العسكرية (COM) وإستقر على الحدود التونسية، عين قائدا للأركان في أكتوبر 1958 من طرف الحكومة المؤقتة، أصبح وزيرا للدولة في التشكيلة الثالثة للحكومة إلى غاية، 1962 توفي في 06 ديسمبر 1994.

أنظر: تاريخ الجزائر (1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954. وزارة المجاهد ين. الجزائر. 2002.

- مزهودي إبراهيم: رائد جيش التحرير الوطني ALN (بقاعدة تونس). أصله من النمامشة، كان في البداية من قادة العلماء، ثم التحق بحزب الشعب الجزائري PPA عندما كان يدرس بالزيتونة بتونس مع الشاذلي المكي، انحاز إلى صف مصالي في أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLN، ثم التحق بجهة التحرير الوطني منذ ميلادها أحد مسؤولي الولاية الثانية، مندوب الشمال القسنطيني إلى مؤتمر الصومام، أرسل في ختام هذا المؤتمر لمحاولة إعادة النظام في النمامشة التي كانت يومئذ فريسة انشقاقات عنيفة. ثم في قاعدة -أ- لجهة التحرير الوطني جيش التحرير الوطني ALN بتونس (1957-1959) كمساعد للرائد قاسي. انتخب إبراهيم مزهودي في سبتمبر 1962 نائبا. هو أحد نائبي الرئيس في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد إعادة إحيائها في 1991.

أنظر: عاشور شرقي، قاموس الثورة لجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصة، الجزائر، 2007، ص 327.

-مساعدية محمد الشريف: ولد في أكتوبر 1924 بمدينة سوق أهراس في الشرق الجزائري، تلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه ثم انتقل إلى تونس للدراسة بجامع الزيتونة، انخرط في النضال السياسي مبكرا إذ تأثر بحوادث الثامن ماي 1945 وما شاهده من مجازر وحشية ضد الشعب الجزائري. بعد ذلك التحق بصفوف حزب الشعب الجزائري ثم نشط في إطار حركة انتصار الحريات الديمقراطية. عند اندلاع الثورة التحريرية، لبي نداء الجهاد وانضم إلى صفوف المجاهدين بالمنطقة وأصبح من القادة البارزين في القاعدة الشرقية. كان من أنصار العقيد محمد لعموري في خلافه مع الحكومة وبسبب ذلك اعتقل وادخل السجن بتونس، وبعد إطلاق سراحه، كلف محمد الشريف مساعدية رفقة عبد العزيز بوتفليقة وضباطا آخرين بفتح جبهة مالي وقيادة العمليات العسكرية ضد المصالح والقوات الفرنسية بالجنوب الكبير والتصدي لسياسة فرنسا الرامية إلى فصل الصحراء عن باقي الجزائر. وبقي مجاهدا في الجبهة الصحراوية إلى غاية الاستقلال، تقلد بعدها مناصب عدة إلى أن تولى قيادة الحزب بين 1973 و1976، ثم أصبح بعد وفاة الرئيس هواري بومدين أواخر سنة 1978، مسؤول الأمانة الدائمة للجنة المركزية للحزب، واحتل مرتبة الرجل الثاني في الدولة حتى سنة 1988 حيث قرر الرئيس الشاذلي بن جديد إقالته إثر أحداث أكتوبر من نفس السنة، وافته المنية يوم 1 جوان 2002.

أنظر: تاريخ الجزائر (1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954. وزارة المجاهدين. الجزائر. 2002.

- مصالي الحاج (1898-1974): من مواليد 07 ديسمبر 1922، بعزابة، ولاية سكيكدة، الولاية التاريخية الثانية تابع بها تعليمه الابتدائي، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1943 وهو في ريعان الشباب، ثم واصل نضاله في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية حيث أصبح مسؤول الحزب في قسمة عزابة ومرشحه للانتخابات. المحلية حيث فاز ليصبح عضوا

بالمجلس البلدي سنة 1947، واصل نضاله كمسؤول بارز في الناحية إلى انقسام الحزب سنة 1953، فألتزم الحياض ثم آثر التوجّه الثوري على غرار ديدوش مراد وزينغود يوسف، كما ساهم في التحضير لثورة أول نوفمبر والتحق بصفوفها سنة 1954، وبعد مؤتمر الصومام أصبح عضوا بالولاية الثانية، عين أول قائد لأول كتيبة لجيش التحرير الوطني بالولاية الثانية، قاد أكبر معركة في الولاية التاريخية الثانية بعد هجومات 20 أوت 1955 وهي معركة عين القصب بملييلة سنة 1957، وفي سنة 1958 التحق بتونس وتدرج هناك في المسؤوليات إلى أن أصبح عضوا في قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني نهاية سنة 1959 كما عين عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبعد الاستقلال أصبح المجاهد علي منجلي عضوا في المجلس التأسيسي، ليصبح في سنة 1965 عضوا في مجلس الثورة إلى غاية سنة 1967 حيث اختار لنفسه حياة الهدوء نتيجة لمعاناته من المرض.

قضى العقيد علي منجلي حياته كلها مناضلا ومجاهدا وقائد، وعرف بحنكته السياسية ومواقفه النضالية الواضحة إلى أن وفاه الأجل يوم 14 أفريل 1998. أنظر: مجلة أول نوفمبر العدد 153، سنة 1998. ص 74.

- منجلي علي (1922-1998): من مواليد 07 ديسمبر 1922، بعزابة، ولاية سكيكدة، الولاية التاريخية الثانية تابع بها تعليمه الابتدائي، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1943 وهو في ريعان الشباب، ثم واصل نضاله في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية حيث أصبح مسؤول الحزب في قسمة عزابة ومرشحه للانتخابات. المحلية حيث فاز ليصبح عضوا بالمجلس البلدي سنة 1947، واصل نضاله كمسؤول بارز في الناحية إلى انقسام الحزب سنة 1953، فألتزم الحياض ثم آثر التوجّه الثوري على غرار ديدوش مراد وزينغود يوسف، كما ساهم في التحضير لثورة أول نوفمبر والتحق بصفوفها سنة 1954، وبعد مؤتمر الصومام أصبح عضوا بالولاية الثانية، عين أول قائد لأول كتيبة لجيش التحرير الوطني بالولاية الثانية، قاد أكبر معركة في الولاية التاريخية الثانية

بعد هجومات 20 أوت 1955 وهي معركة عين القصب بمليلة سنة 1957، وفي سنة 1958 التحق بتونس وتدرج هناك في المسؤوليات إلى أن أصبح عضوا في قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني نهاية سنة 1959 كما عين عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبعد الاستقلال أصبح المجاهد علي منجلي عضوا في المجلس التأسيسي، ليصبح في سنة 1965 عضوا في مجلس الثورة إلى غاية سنة 1967 حيث اختار لنفسه حياة الهدوء نتيجة لمعاناته من المرض.

قضى العقيد علي منجلي حياته كلها مناضلا ومجاهدا وقائد، وعرف بحنكته السياسية ومواقفه النضالية الواضحة إلى أن وفاه الأجل يوم 14 أفريل 1998.

أنظر: مجلة أول نوفمبر العدد 153، سنة 1998. ص 74.

- نزار خالد: ولد يوم 27 ديسمبر 1937، ينحدر خالد نزار من منطقة الأوراس بباتنة، وقد ولد في عائلة كثيرة العدد إذ بها أربعة عشر فردا وكان والده يعمل رقبيا في الجيش الفرنسي. وقد سلك خالد نزار طريق والده، رغم أن الثورة الجزائرية كانت قد انطلقت آنذاك، إذ التحق عام 1955 بالمدرسة الحربية الفرنسية سان مكسان (Maixent-Saint)، ولكن ما لبث حتى فر في آخر عام 1958 من الجيش الفرنسي ليلتحق بالناحية الأولى لجيش التحرير الوطني الجزائري التي كان على رأسها الشاذلي بن جديد. وقد توجهت له الشكوك آنذاك بحكم التحاقه المتأخر بالثورة. وعلى الرغم من ذلك فجيش التحرير استفاد من خبرته العسكرية وبعدها انضم إلى الثوار داخل الوطن والتحق بالناحية الأولى كمساعد عسكري لقائدها الشاذلي بن جديد أواخر 1958، كما شارك في عدة معارك منها معركة السوق قرب مدينة قالمة، وفي نهاية 1961 أصبح خالد نزار قائدا لإحدى نواحي الولاية الأولى. وبقي على الحدود الشرقية مع تونس يقوم بتدريب الثوار، حتى حصلت الجزائر على استقلالها عام 1962. له عدة مؤلفات نذكر منها:

1 - combats de Récits - (مذكرات) وقد صدر عن منشورات الشهاب

بالجزائر عام 2002.

2 - Front le Sur égyptien : algérienne portée brigade 2e la, 1968-1969

(على الجبهة المصرية: اللواء المتحرك الثاني الجزائري، 1968-1969).

3 - Algérie : guerre de Journal : 1954-1962 (الجزائر: مسيرة الحرب:

1954-1962)، صدر بفرنسا عام 2004.

أنظر: الجزيرة نت، «برنامج زيارة خاصة» خالد نزار الجيش الجزائري ومؤسسات الدولة⁽¹⁾، مقدم الحلقة سامي كليب 21 / 05 / 2004. على موقع شبكة الإنترنت: <http://www.aljazeera.net/programs/pages/e4f49c0d-db27-441e-a4fa-cac6705e6590>. بتاريخ 23 جانفي 2013.

وانظر كذلك: <http://ar.wikipedia.org>.

- نواورة أحمد: (1920-1959): ولد الشهيد أحمد نواورة في 21 جانفي 1920 بمنطقة تاحمات أولاد سي أحمد. بدوار غسيرة، نشأ في أسرة متواضعة تعلم مبادئ القراءة والكتابة في الزاوية، ثم بمدرسة المنطقة أين أظهر ذكاء حادا، الأمر الذي جعله يتعرض لمعاملة خاصة من إدارة المدرسة ومعلميها أرغمته على مغادرة مقاعد الدراسة. وفي سنة 1946 وأمام مضايقات البوليس الفرنسي هاجر إلى فرنسا وبعد سنة من النضال في صفوف الجالية الجزائرية هناك عاد إلى أرض الوطن سنة 1947. في سنة 1949 اختير ممثلا لعمال منجم اشمول مما ساعده على أداء دور هام لصالح المنظمة الخاصة بجمع الأسلحة والبارود وصناعة القنابل إلى أن ألقى عليه القبض وزج به في سجن باتنة حيث سلطت عليه شتى أنواع العذاب لمدة ثمانية أشهر، شارك في التحضير لتفجير ثورة أول نوفمبر حيث عين قائدا للفوج المكلف بمهاجمة مقرات العدو في آريس، وكان رد فعل السلطات الاستعمارية عنيفا إذ دمرت منزله وقتلت أبوه وأخوه عبد العزيز. وفي شهر نوفمبر 1954 نصب أحمد نواورة على رأس فوج المجاهدين بآريس، شارك في الوفد الممثل للولاية الأولى في مؤتمر الصومام غير أن الظروف لم تسمح للوفد بالوصول

إلى مكان انعقاد المؤتمر. وفي أبريل 1957 استدعي أحمد نواورة إلى تونس من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ وهناك عين عضوا في قيادة الولاية الأولى. وفي 02 أبريل 1957 أصبح أحمد نواورة عضوا قياديا في الولاية الأولى (أوراس النيامشة) مكلفًا بالاتصالات والأخبار. ثم قائدا سياسيا في شهر ماي 1959 أصبح قائدا للولاية الأولى، انحاز إلى جانب العقيد عموري في خلافه مع كريم عام 1958، ألقى عليه القبض ونفذ فيه الإعدام في 16 مارس 1959 بالقرب من تونس بتهمة التآمر ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA أعيد إليه الاعتبار بعد موته ودفن في «مقبرة الشهداء» بالعالية في 24 أكتوبر 1984.

أنظر: تاريخ الجزائر (1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954.. وزارة المجاهدين. الجزائر. 2002.

وأنظر أيضا: المنظمة الوطنية للمجاهدين، من شهداء الثورة، من منشورات أول نوفمبر، مطبعة هومة، الجزائر، 2001. ص 317-328. وأيضا: عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصب، الجزائر، 2007، ص 364.

- نواورة عبد الله (1929 - 1998): من مواليد 6 سبتمبر 1929 بجبل قرين النبائل بلدية الناظور ولاية قالمة، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة بنفس المنطقة منذ بداية الأربعينات وهو من أبرز إطارات اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA، من الرعيل الأول المحضر والمفجر لثورة أول نوفمبر 1954 بناحية سوق أهراس حيث كان الساعد الأيمن للقائد باجي مختار، مارس العديد من المسؤوليات ضمن هياكل الثورة بداخل الوطن وخارجه حتى الاستقلال، وبعد الاستقلال واصل نضاله بعد الاستقلال، بنفس العزيمة حيث تقلد العديد من الوظائف السياسية والعسكرية منها:

- مسؤول بمدرسة بوحديد لأشبال الثورة بعنابة.

- مدير مدرسة أشبال الثورة بقالمة.

- قائد العسكري بعنابة.
- تلقى دورة تأهيل بالكلية الحربية بالقاهرة (1964-1965).
- أمين عام لمنظمة قدماء الجاهدين.
- عضو المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمجاهدين.
- مسؤول التنظيم بالجهاز المركزي للحزب.
- نائب بالمجلس الشعبي الوطني لثلاث فترات.
- نائباً لرئيس المجلس الشعبي الوطني.
- أحيل على التقاعد في بداية التسعينات. توفي يوم 05 ماي 1998 م عن عمر يناهز 69 سنة. أنظر: مجلة أول نوفمبر، العدد 153، سنة 1998. ص 74.

- الوردى قتال (1932-ما زال حياً): ولد عام 1932 في بلدية الشريعة، كان يدرس في معهد عبد الحميد بن باديس قبل الثورة، هو من الطلبة الأوائل الذين انخرطوا في صفوف الثورة حيث شارك في معركة الجرف الشهيرة في خريف 1955، وكان مسؤولاً عن منطقة سوق أهراس ويعتبر أحد الذين أعلنوا انفصال جبال اللمامشة عن القيادة في الأوراس بسبب استنكارهم لتصرفات صدرت عن هذه القيادة، نجا من محاولة اغتيال على إثر هذا الانفصال فأبعد إلى القاهرة، وبعد الاستقلال استأنف النضال ثم تفرغ لشؤونه الخاصة.

أنظر: محمد زروال، اللمامشة في الثورة (دراسة) دار هومه، الجزائر 2003. ص 47.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الأرشيف والوثائق :

- 1) NOTE DE RENSEIGNEMENT : « ORGANISATION INTERNE DE BANDE TERRORISTE » DOCUMENT A MONSIEUR ABDEL HAMID AOUADI.
- 2) « STRUCTURE DE LA BANDE DE DJABAR AMOR » DOCUMENT A MONSIEUR ABDEL HAMID AOUADI.
- 3) A.L.N - F.L.N, BASE DE L'EST , « STRUCTURE DES CADRE », .
- 4) A.L.N - F.L.N, BASE DE L'EST, « ROLE DES SECRETAIRES CHANGES DU SERVICE ADMINISTRATIF ».
- 5) A.L.N - F.L.N, BASE DE L'EST, « LISTE DE L' ARMEMENT ET MUNITIONS APARTEMENT A LA WILAYA N° 03 .
- 6) A.L.N - F.L.N, BASE DE L'EST, « LISTE DE L'RMEMENT ET MUNITIONS EXPERDIES A LA WILAYA N° 03 .
- 7) A.L.N - F.L.N, BASE DE L'EST, « BON DE LIVRAISON DES ARMES A LA WILAYA N° 02 ».
- 8) A.L.N - F.L.N, BASE DE L'EST, « COMMUNICATION DE PROTESTATION DE LA BASE DE L'EST AU C.C.E », SERVICE DES ARCHIVES , MUSEE NATIONAL DU MODJAHID.
- 9) A.L.N - F.L.N, BASE DE L'EST, « CORESPONDANCE ENTRE LA BASE DE L'EST ET LES RESPENSABLES DU C.C.E .
- 10) A.L.N - F.L.N, BASE DE L'EST, « RAPPORT SUR UNE OPERATION MILITAIRE DANS LA BASE DE L'EST », SERVICE DES ARCHIVES , MUSEE NATIONAL DU MODJAHID.

11) جيش وجبهة التحرير الوطني، أركان الحرب/ الولاية السادسة، «تقرير عن العمليات الحربية لجيش التحرير على الحدود الشرقية» .

12) A.L.N - F.L.N, BASE DE L'EST, « RAPPORT CONCERNANT LE PROBLEME DES REFUGIES », SERVICE DES ARCHIVES , MUSEE NATIONAL DU MODJAHID.

13) A.L.N - F.L.N, BASE DE L'EST, « DECISIONS DE LA COMMISSION DES FRONTIERES » .

2) المقابلات الشخصية :

- شهادة المجاهد المرحوم عبد الله نواورية 4 نوفمبر 1997، بمقر المتحف الوطني للمجاهد.
- شهادة المجاهد أحمد محساس، 4 جويلية 1999، بمقر سكنه بالعاصمة.
- شهادة المجاهد قتال الورددي، نوفمبر 1997 بمقر المتحف الوطني للمجاهد.
- شهادة المجاهد الطاهر الزبيري، 10 أكتوبر 1999 بمقر المتحف الوطني للمجاهد.
- شهادة المجاهد صالح شابي (بوشقوف)، 4 نوفمبر 1997، بمقر المتحف الوطني للمجاهد.

3) البيبلوغرافيا باللغة العربية :

أ) الكتب :

- البجاوي (محمد)، حقائق عن الثورة الجزائرية، بدون دار ومكان النشر، 1971، 295 ص.
- الورتلاني (الفضيل)، الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، سنة 1992، 496 ص.
- المدني (توفيق)، حياة كفاح «مذكرات» مع ركب الثورة التحريرية، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، بالمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، 596 ص.
- المدني (توفيق)، كتاب الجزائر، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، 408 ص.

- الديب (فتحي)، عبد الناصر والثور الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، 727 ص.
- أرزقي (محمد فؤاد)، من شهداء الثورة، دار الحضارة، الجزائر، (بدون سنة النشر)، 16 ص.
- الجنيدي (خليفة)، حوار حول الثورة، الجزء الثالث، المركز الوطني للتوثيق، والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية الجزائر، 1986، 450 ص.
- الزيري (محمد العربي)، الثورة الجزائرية في عامها الأول، الطبعة الأولى، دار البعث، قسنطينة، 1984، 259 ص.
- العسكري (إبراهيم)، لمحات من مسيرة الثورة الجزائرية، ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، 1992، 380 ص.
- أزغدي (محمد لحسن)، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1962 - 1956)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، 286 ص.
- العلوي (محمد الطيب)، مظاهر المقاومة الجزائرية (1954 - 1830)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، 261 ص.
- بن العقون (عبد الرحمن)، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1936 - 1920)، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، 476 ص.
- بن بلة (أحمد)، مذكرات، كما أملاها على روبر ميول، ترجمة العفيف الأخضر، الطبعة الثانية، منشورات دار الأدب، بيروت، أوت 1979، 182 ص.
- بريستير (إيفه)، في الجزائر يتكلم السلاح، ترجمة عبد الله كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989، 351 ص.
- بوعزيز (يحي)، الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1948 - 1912)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، 142 ص.

- بوعزيز (يحي)، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1954 - 1830)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، 325 ص.
- بوعزيز (يحي)، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996، 629 ص.
- بوالطمين (جودي الأخضر)، لمحات من ثورة التحرير، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، 302 ص.
- بورقعة (لخضر)، مذكرات شاهد على اغتيال الثورة، الطبعة الأولى، دار الحكمة للترجمة، الجزائر، 1990، 276 ص.
- بن إسماعيلي (محمد)، على طريق النصر، الطبعة الأولى، مطبعة الكاهنة الدويرة، الجزائر، مارس 1993، 107 ص.
- بومالي (أحسن)، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954 - 1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، 391 ص.
- حساني (عبد الكريم)، أمواج الخفاء، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، 197 ص.
- حربي (محمد)، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة، نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، سلسلة صاد، الجزائر، 1994، 199 ص.
- حربي (محمد)، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (1962 - 1954)، ترجمة كميل قيصر داغر، الطبعة الأولى، الناشران، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، 361 ص.
- خير الدين (الشيخ محمد)، مذكرات، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر (بدون سنة للنشر)، 310 ص.
- رخيطة (عامر)، 8 ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، 199 ص.

- رزاقى (عبد الرحمن)، تجارة الجزائر الخارجية، صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (بدون سنة للنشر)، 140 ص.
- سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992، 494 ص.
- سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية (1930 - 1900)، الجزء الثالث، الطبعة الثالثة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، 524 ص.
- سعد الله (أبو القاسم)، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث «بداية الاحتلال»، الطبعة الثالثة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، 194 ص.
- سطورا (بنيامين)، مصالي الحاج (1974 - 1898) رائد الوطنية الجزائرية، ترجمة صادق عماري، ومصطفى ماضي، دار القصبية، الجزائر، 1999، 295 ص.
- صديقي (مراد)، الثورة الجزائرية، عمليات التسليح السرية، ترجمة، أحمد الخطيب، دار المكتبة الحياة، بيروت (بدون سنة للنشر)، 205 ص.
- صفر (أحمد)، مدينة المغرب العربي في التاريخ، الجزء الأول، دار النشر بوسلامة، تونس، 1959، 414 ص.
- ضيف الله (عقيلة)، التنظيم السياسي والإداري في الجزائر (1962 - 1954)، أطروحة دكتوراه دولة، تحت إشراف د/ عمار بوحوش، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، سنة 1995، 478 ص.
- عوادي (عبد الحميد)، القاعدة الشرقية، دار الهدى، عين مليلة، 1993، 144 ص.
- علية (عثمان الطاهر)، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، 262 ص.
- عبد الله (الطاهر)، الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة (1956 - 1830)، الطبعة الثانية، دار المعارف، سوسة، تونس، 1990، 252 ص.
- عباس (محمد)، ثوار عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991، 285 ص.

- قنان (جمال)، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1998، 431 ص.
- قليل (عمار)، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، 354 ص.
- قليل (عمار)، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثالث، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، 424 ص.
- كافي (علي)، مذكرات، دار القصبية للنشر، الجزائر، 1999، 448 ص.
- مالتسان (فون هينريش)، ثلاث سنوات في شمال غرب إفريقيا، ترجمة أبو العيد دودو، الجزء الثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، 383 ص.
- هامون (هيرفي)، روتمان (باتريك)، حملة الحقايب، ترجمة حسين العودات ونور الدين السكوتي، الطبعة الثانية، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1983، 377 ص.

(ب) المقالات والدوريات :

(1) المقالات :

- العياشي (علي)، « لقاء مع المجاهد الطيب بيزار، حول موضوع التموين بالسلح والذخيرة»، مجلة أول نوفمبر، عدد 87، سنة 1978، ص 63 - 60.
- العياشي (علي)، «خط شال حاجز الموت الالكتروني»، مجلة أول نوفمبر، العدد المزدوج، 94 - 95، جويلية، أوت 1988، ص 63-33.
- العياشي (علي)، « معركة جبل الواسطة »، مجلة أول نوفمبر، عدد 80، سنة 1986، ص. 27 - 25.
- العياشي (علي)، «مجاهبة العدو في الحدود الشرقية، ندوة المجلة مع مجموعة من المجاهدين بالقاعدة الشرقية»، العدد المزدوج، 98-99- نوفمبر، ديسمبر 1988، ص 45 - 31.
- العياشي (علي)، «الشهيد باجي مختار»، مجلة أول نوفمبر، عدد 79، نوفمبر 1986، ص. 40 - 28.

- العياشي (علي)، «لقاء مع المجاهد العقيد عمار بوقلاز»، مجلة أول نوفمبر، العدد المزدوج 213 - 212 ، جانفي ، فيفري 1990، ص. 26 - 6
- العياشي (علي)، «نظام جبهة التحرير الوطني في تونس ندوة المجلة مع المجاهد الطيب الثعالبي»، مجلة أول نوفمبر ، العدد المزدوج، 94 - 93 - ماي ، جوان ، 1988 ، ص. 48 - 45
- العياشي (علي)، «المجاهد عمار بن عودة يتحدث مؤرخاً عن جوانب الثورة التحريرية وعن أوضاع البلاد بعد الاستقلال»، مجلة أول نوفمبر، العدد المزدوج، 109 - 108 ، سبتمبر ، أكتوبر 1989 ، ص 24 - 5 .
- أيت همو (بلقاسم)، «حقائق عن مخطط شال ، نحو عملية جومال » ، مجلة أول نوفمبر ، عدد 19 ، نوفمبر 1984، ص 37 - 33 .
- العربي (إسماعيل)، «مرحلة حاسمة في تاريخ الثورة من لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الحكومة المؤقتة»، مجلة الباحث - مجلة تاريخية ، دورية تصدرها مصلحة التاريخ بالمحافظة السياسية للجيش، عدد 4، نوفمبر 1986 ، ص. 25 - 14
- النعيمي (بلقاسم) ، « الثورة الجزائرية أدوارها الرئيسية » ، مجلة الشباب الجزائري مجلة شهرية تصدر عن لجنة الشباب والرياضة لجبهة التحرير الوطني ، عدد 11 ، أفريل 1962 ، ص. 11 - 16
- أزغدي (محمد لحسن)، «التحضيرات السرية للثورة التحريرية»، مجلة الذاكرة العدد الأول، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص. 32 - 15
- بوشلاغم (زوير)، «فقيه الثورة ، عبد الرحمان بن سالم»، مجلة أول نوفمبر، عدد 46، 1980، ص 28 - 21 .
- بوشلاغم (زوير)، «حقائق وأضواء على عمليات الإعداد للثورة بناحية القالة»، مجلة أول نوفمبر، عدد 143، سنة 1993، ص 23 - 18 .
- بوشلاغم (زوير)، «المجاهد إبراهيم مزهودي: يتحدث مؤرخاً عن جوانب من مؤتمر الصومام، وقضايا أخرى»، مجلة أول نوفمبر، عدد 148، 1996، ص 22 - 13 .

- بوشلاغم (زويير)، «معركة سوق أهراس»، مجلة أول نوفمبر، عدد 71، سنة 1985، ص 9 - 6.
- بومالي (أحسن)، «ذكريات ومآثر إضراب الثمانية أيام (28 جانفي - 4 فيفري 1957)»، مجلة أول نوفمبر، العدد المزدوج 152 - 151، سنة 1997، ص 29 - 23.
- بومالي (أحسن)، «لقاء مع المجاهد حركاتي محمد»، مجلة أول نوفمبر، عدد 64، سنة 1984، ص 52 - 48.
- بومالي (أحسن)، «إضراب 28 جانفي 1957، الاجتماع والتحدي»، مجلة الذاكرة، العدد الرابع، المتحف الوطني للمجاهد، سنة 1996، ص 101 - 33.
- بوالطمين (جودي الأخضر)، «قوافل السلاح في الثورة التحريرية»، مجلة أول نوفمبر، عدد 19، نوفمبر 1976، ص 42 - 38.
- بوكراع (محمد)، «القيم الأخلاقية للثورة التحريرية»، مجلة روضة الجندي، عدد 99، 5 - 1 جويلية 1995، ص 13 - 10.
- بن الطاهر (عثمان)، «كيف تحررت الجزائر»، الحلقة الثانية، مجلة أول نوفمبر، عدد 44، سنة 1980، ص 59 - 46.
- ب (بوعلام)، «خط شال وموريس وإدارة الثوار»، مجلة الجيش، عدد 376، نوفمبر 1994، ص 23 - 22.
- ب (السعيد)، «خطي شال وموريس، استراتيجية استعمارية لمحاصرة الثورة»، مجلة الجيش، نوفمبر 1997، ص 30 - 29.
- براكتية (الشريف)، «قصة الهجوم على ثكنة المشري»، مجلة الجيش، عدد 377، ديسمبر 1994، ص 16 - 15.
- تابليت (عبد الحميد)، نظام القضاء أثناء معركة الثورة التحريرية»، مجلة الثقافة، عدد 84، نوفمبر - ديسمبر 1984.
- رخيلا (عامر)، «الثورة الجزائرية والمغرب العربي»، مجلة المصادر، العدد الأول، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1999، ص 177 - 135.

- سعد الله (محموظ)، «لقاء مع المجاهد عمارة بوقلاز»، مجلة الجيش، عدد 364، نوفمبر 1993، ص 43 - 40.
- شريف (أحمد)، «أرقام هامة، وثيقة الصومام»، مجلة الوحدة، عدد 592، 29 أكتوبر - 4 نوفمبر 1992، ص 5.
- عمامرة (تركي رابح)، «مجلة الشهاب للشيخ عبد الحميد بن باديس، لسان الإسلام والعروبة والوطنية (1939 - 1925)»، مجلة الذاكرة، العدد الخامس، أوت 1998، ص 24 - 8.
- كشوط (عبد الحميد)، «الوحدات القتالية في عهد الثورة التحريرية، التنظيم، التسليح»، مجلة التبراس، تصدرها الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال، عدد 24، جانفي 1996، ص 48 - 27.
- وعلي (عبد العزيز)، «دور المحافظ السياسي في الثورة التحريرية»، مجلة أول نوفمبر، عدد خاص، جويلية 1987، ص 49 - 46.
- وداعة الحسناوي (حبيب)، «دور الشعب العربي الليبي بمنطقة طرابلس في مساندة الثورة الجزائرية 1962 - 1954»، العدد الأول، مجلة أبحاث في التاريخ والتراث، جامعة وهران، معهد التاريخ، ديسمبر 1996، ص 59 - 15.
- ماجن (عبد القادر)، «المجاهد بوبكر الصديق، بن زينة، يتحدث عن البدايات الأولى للثورة بناحية تبسة»، مجلة أول نوفمبر، عدد 87، نوفمبر 1987، ص 23 - 17.

(2) الدوريات :

- الجيش (مجلة)، «الأسس الأولية في التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني»، نوفمبر 1997.
- أول نوفمبر (مجلة)، «أبطال عين الزانة يتحدثون»، عدد 66، سنة 1984، ص 44 - 40.
- أول نوفمبر (مجلة)، «مجاهدون في ذمة الله»، عدد 159، سنة 1998، ص 74.
- أول نوفمبر (مجلة)، «المدارس العسكرية في الحدود الشرقية»، عدد 65، سنة 1984، ص 10 - 5.

- الباحث (مجلة)، «حوار مع مجاهدين حول مسألة التسليح»، جويلية 1987، ص 160 - 11.
- الشباب الجزائري (مجلة)، «وثيقة جديدة للاستعمار تؤول إلى الإخفاق»، العدد المزدوج، الثالث والرابع، أكتوبر - نوفمبر 1956، ص 37 - 36.
- المقاومة الجزائرية (جريدة)، «بلاغات وأبناء عن العمليات الحربية التي خاضها جيش التحرير من 15 ماي إلى 30 منه»، عدد 16، 3 جوان 1957، ص 11 - 10.
- المجاهد (جريدة)، «بلاغ من لجنة التنسيق والتنفيذ»، عدد 11، 1 نوفمبر 1957، ص 15.
- المجاهد (جريدة)، «نصف الشهر العسكري»، عدد 14، 15 ديسمبر 1957، ص 11.
- المجاهد (جريدة)، «نصف الشهر العسكري»، عدد 15، 1 جانفي 1958، ص 11.
- المجاهد (جريدة)، «النواحي المهتدة بالإبادة في المنطقة المحرمة الجديدة»، عدد 19، 1 مارس 1958، ص 12.
- المجاهد (جريدة)، «ثلاث قصص عن أعمال الإبادة في الجزائر»، عدد 20، 15 مارس 1958، ص 7 - 6.
- المجاهد (جريدة)، «المناطق المحرمة بدأت منذ بداية الثورة»، عدد 20، 15 مارس 1958، ص 7 - 5.
- المجاهد (جريدة)، «طور جديد من حرب الإبادة»، عدد 19، 1 مارس 1958، ص 12.
- المجاهد (جريدة)، «نصف الشهري العسكري»، عدد 23، 7 ماي 1958، ص 15.
- المجاهد (جريدة)، «بعد مؤتمر طنجة لجنة التنسيق والتنفيذ تصرح»، عدد 23، الأربعاء 7 ماي 1958، ص 7 - 6.
- المجاهد (جريدة)، «خط موريس بين الحقيقة والخيال»، عدد 37، 25 فيفري 1959، ص 5.
- المجاهد (جريدة)، «اللاجئون هل يفكر فيهم أحد»، عدد 36، 6 فيفري 1959، ص 2.

- المجاهد (جريدة)، «ما وصل إلى اللاجئين من إعانات»، عدد 42، 18 ماي 1959، ص 2.
- المجاهد (جريدة)، «أبطال عين الزانة يتحدثون»، عدد 47، 28 جويلية 1959، ص 6 - 8.
- المجاهد (جريدة)، «هجومات جيش التحرير الوطني»، عدد 39، 2 أبريل 1959، ص 12.
- المجاهد (جريدة)، «بلاغ عسكري»، عدد 37، 25 فيفري 1959، ص 5.
- المجاهد (جريدة)، «صحافيون أمريكيان في خط موريس»، 19 نوفمبر 1958، ص 8 - 9.
- المجاهد (جريدة)، «نشاط الهلال الأحمر الجزائري»، عدد 44، 14 جوان 1959، ص 14.
- المجاهد (جريدة)، «مع جيش التحرير الوطني»، عدد 100، 14 جويلية 1961، ص 11.
- المجاهد (جريدة)، «مع جيش التحرير الوطني»، عدد 83، 28 نوفمبر 1960، ص 11.
- الأحداث (جريدة)، «مغامرة أسماء المدن الجزائرية، سوق أهراس، سوق الأسود»، عدد 2، 9 - 5 مارس 1999، ص 23.
- السلام (جريدة)، «العقيد عمارة، نبض القاعدة الشرقية يتحدث»، 2 نوفمبر 1991، ص 7 - 8.
- الخبر (جريدة)، يوم 2 سبتمبر 1999، ص 19.

ج) المنشورات والمقتنيات :

1) المنشورات :

- الموسوعة التاريخية للشباب، نوفمبر الصوت والصدى، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رعاية 1985.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، من شهداء الثورة التحريرية، منشورات قسم الإعلام والثقافة، طبع جريدة الوحدة (بدون مكان وسنة النشر).
- جمعية 26 أفريل لتخليد مآثر الثورة، ولاية سوق أهراس، بمناسبة الملتقى الوطني حول دور الولايات الحدودية في الثورة، يومي 4 - 3 ديسمبر 1997، من إعداد عوادي عبد الحميد، 62 ص.
- جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية الثورة في الأوراس، معالم بارزة في ثورة 1954، في الملتقى الأول بباتنة 1989، مطبعة عمارة قرفي، باتنة 1990، 316 ص.
- جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس «الثورة الجزائرية أحداث وتأملات»، مطبعة عمارة قرفي، باتنة 1994، 296 ص.
- جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962، إلى سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995، 385 ص.
- منشورات المتحف الوطني للمجاهد، وثائق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، الجزائر 1996، 78 ص.
- جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، دور مناطق الحدود، إبان الثورة التحريرية، مطبعة عمارة قرفي، باتنة 1999، 197 ص.

2) المقتنيات :

- الملتقى الولائي لتاريخ الثورة مرحلة (1962 - 1958)، المنظمة الوطنية للمجاهدين، سوق أهراس، 18 سبتمبر 1986، 65 ص.
- الملتقى الولائي لكتابة تاريخ الثورة، المنطقة الشمالية للقاعدة الشرقية، فترة (1962 - 1958)، الجزء الأول، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطارف، 11 سبتمبر 1986.

- الملتقى الولائي لكتابة تاريخ الثورة، المنظمة الشمالية للقاعدة الشرقية، فترة (1962 - 1958)، الجزء الثاني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطارف، 11 سبتمبر 1986.
- الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة - القاعدة الشرقية، سوق أهراس، 15 - 14 فيفري 1985.
- الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزء الثاني، المجلد الأول، المنظمة الوطنية للمجاهدين، قصر الأمم، 10 - 8 ماي 1984، دار الثقافة الإفريقية، الجزائر 1984، 253 ص.
- الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزء الثاني، المجلد الثالث، المنظمة الوطنية للمجاهدين، قصر الأمم، 10 - 8 ماي 1984، دار الثقافة الإفريقية، الجزائر 1984، 129 ص.
- الملتقى الوطني الأول حول الأسلحة الشائكة والألغام، النعامة 19 - 18 جوان 1996، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبع منشورات القصبة، الجزائر 1998، 303 ص.
- الملتقى الجهوي للقاعدة الشرقية (1962 - 1959)، محافظة الطارف، الطارف، 17 - 16 أبريل 1987، 305 ص.

(د) الوثائق السمعية البصرية :

- الملتقى الأول حول دور الولايات الحدودية في الثورة التحريرية، ولاية تبسة، 5 - 4 ديسمبر 1987، (شريط سمعي بصري، رقم 2)، المتحف الوطني للمجاهد.
- الملتقى الوطني حول قوافل السلاح، ولاية الوادي، 20 - 19 مارس 1999، شريط سمعي بصري، رقم 3، المتحف الوطني للمجاهد.
- الملتقى الوطني الأول حول إطارات الثورة التحريرية، بمقر المتحف الوطني للمجاهد، أيام 5 - 4 - 3 نوفمبر 1997، شريط سمعي بصري، رقم 4، المتحف الوطني للمجاهد.
- القاعدة الشرقية، الشجاعة والتضحية في مواجهة خطي الموت، شريط تلفزيوني، إعداد وتقديم بلقاسم جعفرية، (من أرشيف التلفزة الوطنية) 1998، شريط سمعي بصري، المتحف الوطني للمجاهد.

- الألغام على الخطوط المكهربة الناحية الشرقية - ثمن الحرية - حصة تلفزيونية، إعداد وتقديم عبد المجيد شيخي، نوفمبر 1998، شريط سمعي بصري، المتحف الوطني للمجاهد.
- الشهيد مصطفى بن بولعيد، شريط تلفزيوني، إعداد وتقديم منصور ميلود، محطة قسنطينة، مارس 1997، سمعي بصري، المتحف الوطني للمجاهد.

4 (البيلوغرافيا الأجنبية : أ) الكتب :

- ABBAS (FARHAT), AUTOPSIE D'UNE GUERRE, L'AURORE ED : GARNIERS FRERES, PARIS, 1980, 343 P.
- AGERO, (CHARLES ROBERT), LA GUERRE D'ALGERIE ET LES ALGERIENS (1954 - 1962), ARMAND COLIN, PARIS, 1997, 340 P.
- ALLEG (HENRI), LA GUERRE D'ALGERIE TOME 1, TEMPS, PARIS, 1981, 609 P.
- ALLEG (HENRI), LA GUERRE D'ALGERIE TOME 2, DES PROMESSES A LA GUERRE OUVERTE, TEMPS ACTUEL, PARIS, 1981, 607 P.
- BENATIA (FAROUK), LES ACTIONS HUMANITAIRES PENDANT LA LUTTE DE LIBERATION (1954 - 1962), ED : DAHLAB, ALGER, 1997, 350 P.
- BOYER, ALGERIE CARTE GENERAL, 1856.
- COURRIER (YVES), LA GUERRE D'ALGERIE, LES FILS DE LA TOUSSAINT, FAYARD, PARIS, 1968, 483 P.
- CHAMP (MAXIME), LA COMMUNE MIXTE D'ALGERIE, ALGER, 1928, 310 P.
- DER DOUR (H'SEN), ANNABA, TOME 2, SNED, ALGER, 1983, 575 P.
- DUCHEMIN (JACQUE), HISTOIRE DU F.L.N, ED : TABLE ROUDE, PARIS, 1962, 330 P.

- DEPOIS (JEAN), ROYMAL (RENE), GEOGRAPHIE DE L'AFRIQUE DE NORD, POYOT, PARIS, 1975, 570 P.
- GUENTARI (MOHAMED), ORGANISATION POLITICO - ADMINISTRATIVE ET MILITAIRE DE LA REVOLUTION, TOME 1, OPU, ALGER, 1994.
- HARBI (MOHAMED), LE F.L.N MIRAGE ET REALITE (1954 - 1962), ED : J.A. FRANCE, 1985, 246 P.
- HARBI (MOHAMED), LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE, ED : COMPLEXE, BRUXELLES, 1984, 209 P.
- HARBI (MOHAMED), LE F.L.N MIRAGE ET REALITE (1954 - 1962), ED : NAQD - ENAL, ALGER, 1993, 440 P.
- HARBI (MOHAMED), LES ARCHIVE DE LA REVOLUTION ALGERIENNE, ED : JEUNE, AFRIQUE, PARIS, 1981, 583 P.
- HAMDANI (AMAR), KRIM BELKACEM, LE LION DES DJEBELS, ED : DAHLAB, ALGER, 1993, 355 P.
- HORNE (ALISTAIRE), HISTOIRE DE LA GUERRE D'ALGERIE, ALBIN MICHEL, PARIS, 1987, 608 P.
- KADDACHE (MAHFOUD), HISTOIRE DENATIONALISEME, ALGERIEN, TOME 1, 2 eme ED, ENAL, ALGER, 1993, 525 P.
- KADDACHE (MAHFOUD), HISTOIRE DENATIONALISEME, ALGERIEN, TOME 1, 2 eme ED, ENAL, ALGER, 1993, 1112 P.
- LEMIRE (HENRI), HISTOIRE MILITAIRE DE LA GUERRE D'ALGERIE , ALBIN MICHEL, PARIS, 1982, 402 P.
- LE BJOUI (MOHAMED), VERITES SUR LA REVOLUTION ALGERIENNE GALLIMARD, FRANCE, 1970, 279 P.
- MONTAGNON (PIERRE), LA GUERRE D'ALGEIE, PYGMALION, PARIS, AOUT 1984, 450 P.
- MAADAD (MESSAOUD), GUERRE D'ALGERIE, CHRONOLOJIE ET COMMENTAIRES, ED ENAG, ALGER, 1992, 296 P.

- MIQUEL (PIERRE), LA GUERRE D'ALGERIE, FAYRD, FRANCE, 1995, 554 P.
- MEYNIER (GILBERT), L'ALGERIE REVELEE, LIBRAIRIE DROZ GENEVE, 1981, 793 P.
- MATTHEWS (TANIA), WAR IN ALGERIA, BACKGROUND FOR CRISIS, FONDHAN UNIVERSITY PRESS, NEW YORK, 1962, 147 P.
- PECAR (ZDRAVKO), ALGERIETEMOIGNAJED'UNREPORTEYOUGOSLAVE SUR LA GUERRE D'ALGERIE, ENAL, ALGER, 1987, 426 P.
- PAILLAT (CLOUDE), DOSSIER SECRET DE L'ALGERIE, LE LIVRE CONTEMPORAIN, PARIS, 1961, 538 P.
- STORA BENJAMIN, DICTIONNAIRE BIOGRAPHIQUE DE MILITANTS NATIONALISTES ALGERIENS, LHARMATTAN, PARIS, 1985, 404 P.
- TEGUIA (MOHAMED), L'ALGERIE EN GUERRE (1954 - 1962), OFFICE DES PUBLICATIONS UNIVERSITAIRES, ALGER, 1988, 785 P.
- TRIPIER (PHILIPPE), L'AUTOPSIE DE LA GUERRE D'ALGERIE, ED, FRANCE EMPIRE, PARIS, 1972, 671 P.
- YACONO (XAVIER), HISTOIRE DE L'ALGERIE, ED : DE LATLANTHROPE, FRANCE, 1993, 396 P.

(ب) الدوريات :

- EL MOUDJAHID, N° 46, 201959/07/, « AIN ZANA », P 1.
- FRANCE OBSSERVATEURE, N° 468, 23 AVRIL 1959, « LE PLAN CHALLE VICTOIRE INTROUVABLE », EDOUARD ROERMOND, P 3.
- HISTOIRIA, N° 194, SEP 1971, « REVOLUTION OU GUERRE », ANDRE LENORMAND, P 26 - 27.
- HISTOIRIA, N° 214, 071972/02/, « NOUVELLE MURAILLE DE CHINE LE LIGNE MAURICE », LE GENERAL BEAUFRE, P 625 - 653.
- HISTORIA, N° 228, MAI 1972, « L'AFFAIRE MAHSAS ET LES CHIKAYAS ALGERIENNES », ALBERT PAUL LENTIN, P 1049 -1054.

- HISTORIA, N° 235, 3 JUILLET 1972, « LE BARAGE », J.BUCHOUD, P 1245 - 1254.
- HISTORIA, N° 236, 10 JUILLET 1972, « LA LIGNE MAURICE UN OEAVRE ROMAIN », MARIO BENARD, P 1280 - 1283.
- LA TRIBUN GENEVE, 10 - 11 OCTOBRE 1959, « LES 150, 000 REFUGES ALGERIENS DE TUNISIE », FRANK BRIDAL, P 1.
- LA TRIBUN SUISSE, 10 OCTOBRE 1959, « PLUS DE 50,000 PRITITS ALGERIEN ATTENDENT VOTRE SOCOURS », EDWIG FAESSIER, P 1.
- LA TRIBUN SUISSE, N° 49, 31960/12/, « LES ENFANTS REFUGIES ALGERIENS », EDWIG FAESSIER, P 1.
- PARIS MATCH, N° 460, 1/ 021958/, « LES PRISONNIERS SONT REVENUS, JOEL LETOC », P 46 - 52.

ج) التقارير والمنشورات:

1) التقارير :

- ANNUAIRE STATISTIQUE DE L'ALGERIE, GOUVERNEUR GENERAL D'ALGERIE, ANNE 1935.
- GOUVERNEMANT GENERAL DE L'ALGERIE, OFFICE ALGERINNE D'ACTION, L'ALGERIE ECONOMIQUE, (SANS DATE), 35 P.
- GOUVERNEMANT GENERAL DE L'ALGERIE, ESPOSE DE LA SITUATION GENERAL DE L'ALGERIE EN 1952, PRESONT PAR: M. ROGER LEONARD.

2) المنشورات :

- GENOCIDE IN ALGERIA, THE RESET LE MENT CAMPS, ALGERIAN REPUBLIC, MINISTRY IN FOR MATION, OCTOBRE 1960, 36 P.
- REPERTOIRE ALPHABETIQUE DES TRIBUS ET DOUARS DE L'ALGERIE, ALGERIE 1879, 495 P.

فهرس المحتويات

- * الإهداء 03
- * شكر وعر فان 05
- * المقدمة 07

المدخل:

- القاعدة الشرقية (منطقة سوق أهراس) المحيط والإنسان 15
- (1) الجغرافيا والتاريخ 17
- (2) التركيبة الاجتماعية والإدارية 20
- (3) الوضع الاقتصادي 23
- (4) النشاط السياسي 30

الفصل الأول

- الثورة في منطقة سوق أهراس (1954 - 1956) 45
- (1) التحضيرات الميدانية لانطلاق الثورة التحريرية (أول نوفمبر 1954) 47
- (2) الظروف السياسية والعسكرية بعد استشهاد باجي مختار 65

الفصل الثاني:

- نشأة القاعدة الشرقية (1956 - 1958) 87
- (1) مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية 89
- (2) هيكله القاعدة الشرقية 106

- 107 (1 - 2) الهيكلية السياسية والإدارية
- 108 (2 - 2) هيكلية القيادة العامة
- 111 (3 - 2) الهيكلية العسكرية
- 114 (أ) الفيالق العسكرية
- 120 (ب) مراكز التدريب (المدارس العسكرية)
- 124 (4 - 2) الهيكلية القضائية

الفصل الثالث:

- 129 النشاط العسكري في القاعدة الشرقية (1957 - 1962)
- 132 (1) المعارك
- 132 (أ) معركة الواسطة
- 136 (ب) معركة الكاف العكس
- 138 (ج) معركة سوق أهراس الكبرى
- 149 (2) الهجومات وعمليات العبور
- 160 (3) الكمائن والاشتباكات
- 164 (4) العمل الفدائي

الفصل الرابع:

الدعم اللوجستيكي والنشاط الاجتماعي - القاعدة الشرقية

- 167 خلال الثورة التحريرية (1956 - 1962)
- 169 (1) الدعم اللوجستيكي
- 184 (2) النشاط الاجتماعي

الفصل الخامس:

- 201 علاقة القاعدة الشرقية بقيادة الثورة (1956-1962)
- 203 . (1) من نشأة القاعدة الشرقية إلى تأسيس قيادة العمليات العسكرية (C.O.M)
- 2) علاقة القاعدة الشرقية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
- 215 وهيئة أركان الشرق (E.M.L)
- 221 (3) القاعدة الشرقية في ظل هيئة الأركان العامة (E.M.G)
- 233 * الخاتمة
- 239 * فهرس الملاحق
- 259 * فهرس الأعلام
- 341 * قائمة المصادر والمراجع
- 361 * فهرس المحتويات

المؤلف الدكتور: الطاهر جبلي

- من مواليد 1971 بالعفرون ولاية البليدة.

- ليسانس في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1995.

- ماجستير في تاريخ الثورة التحريرية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001.

- دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2010.

- إطار، ملحق بالبحث بالمتحف الوطني للمجاهد أكتوبر 1996 إلى أوت 2001.

- أستاذ مشارك بقسم التاريخ، جامعة الجزائر للسنّة الجامعية (2000 - 2001).

- عضو اللجنة العلمية بقسم التاريخ وعلم الآثار بجامعة أبي بكر بلقايد،

تلمسان، 2001 - 2013.

- أستاذ محاضرا - بقسم التاريخ بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.



انطلاقا من الأهمية القصوى التي تمثلها البحوث التاريخية كدرع قوي في وجه ثقافة النسيان أو مدرسة التعريف والتزييف في أن واحد، فإن الكتابة التاريخية العلمية الممنهجة تمثل في هذا السياق أبرز رافد يمكنه إثراء وانعاش مستوى المعرفة التاريخية، خاصة في موضوعات ذات ارتباط وثيق بفترات مصيرية في تاريخ الجزائر المعاصر.

وتعتبر هذه الدراسة من بين المحاولات الهادفة لتأسيس منهج ينشد الحقيقة ولا يعتمد الإقصاء في قراءة تجربة الثورة التحريرية، كما أنه لا يمارس النضال السياسي في الكتابة التاريخية ويحرص على عدم الانسياق وراء القراءة الرسمية الاحتفالية الفلكلورية والملحمية أو الاتجار بالتاريخ الوطني أو القراءة الاستعمارية المضللة والمزيفة في الجزء الأكبر منها. وقد كان اختيار موضوع دور القاعدة الشرقية أثناء الثورة التحريرية مسيرا لسياق الجهود الرامية إلى إثراء البحث التاريخي وتوجيهه نحو مسائل ومواضيع ذات ارتباط بالتاريخ الوطني بشكل عام والثورة التحريرية بشكل خاص.

من المقدمة

انجز هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة في إطار تظاهرة

قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015



9 789961 672969

المؤلف الدكتور: الطاهر جبلي

- من مواليد 1971 بالعفرون ولاية البليدة.

- ليسانس في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1995.

- ماجستير في تاريخ الثورة التحريرية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001.

- دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2010.

- إطار، ملحق بالبحث بالمتحف الوطني للمجاهد أكتوبر 1996 إلى أوت 2001.

- أستاذ مشارك بقسم التاريخ، جامعة الجزائر للسنّة الجامعية (2000 - 2001).

- عضو اللجنة العلمية بقسم التاريخ وعلم الآثار بجامعة أبي بكر بلقايد،

تلمسان، 2001 - 2013.

- أستاذ محاضرا - بقسم التاريخ بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.



انطلاقا من الأهمية القصوى التي تمثلها البحوث التاريخية كدرع قوي في وجه ثقافة النسيان أو مدرسة التعريف والتزييف في أن واحد، فإن الكتابة التاريخية العلمية الممنهجة تمثل في هذا السياق أبرز رافد يمكنه إثراء وانعاش مستوى المعرفة التاريخية، خاصة في موضوعات ذات ارتباط وثيق بفترات مصيرية في تاريخ الجزائر المعاصر.

وتعتبر هذه الدراسة من بين المحاولات الهادفة لتأسيس منهج ينشد الحقيقة ولا يعتمد الإقصاء في قراءة تجربة الثورة التحريرية، كما أنه لا يمارس النضال السياسي في الكتابة التاريخية ويحرص على عدم الانسياق وراء القراءة الرسمية الاحتفالية الفلكلورية والملحمية أو الاتجار بالتاريخ الوطني أو القراءة الاستعمارية المضللة والمزيفة في الجزء الأكبر منها. وقد كان اختيار موضوع دور القاعدة الشرقية أثناء الثورة التحريرية مسيرا لسياق الجهود الرامية إلى إثراء البحث التاريخي وتوجيهه نحو مسائل ومواضيع ذات ارتباط بالتاريخ الوطني بشكل عام والثورة التحريرية بشكل خاص.

من المقدمة

انجز هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة في إطار تظاهرة

قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015



9 789961 672969